



انا انقاة الحراء بما اورد من كوشن بكوس طورا شهر يدنا الشمر منقوش

وكس

٢١٩

فكر
يعلم من عراس
الادطار الخاوي

الانك

389

ترجع بينات لغام البغدي
ترجع بينات لمخالي
فناوي قاري حديه
شرح مدار الاصول
احكام نسا للناطلي
كتاب الحيل
ماضية المنطق
المصورية والمنطقية
موضوع المنطق
وعاية المنطق
لا يراه
ترجع بينات
سكينة
قد تملك اشح
هذا الكتب



المالك الحقيقي هو الله الذي يملكه وانما اضعف الانسان
على بن سليمان عفا عن النان وخراجه بالعفو
والفقران



نما وقع بالطلاق
لم يقع الطلاق ابد الوقوع الدور من جامع الامثال للاختصاص
فانت طالق ثلثا
نعم قال انت طالق

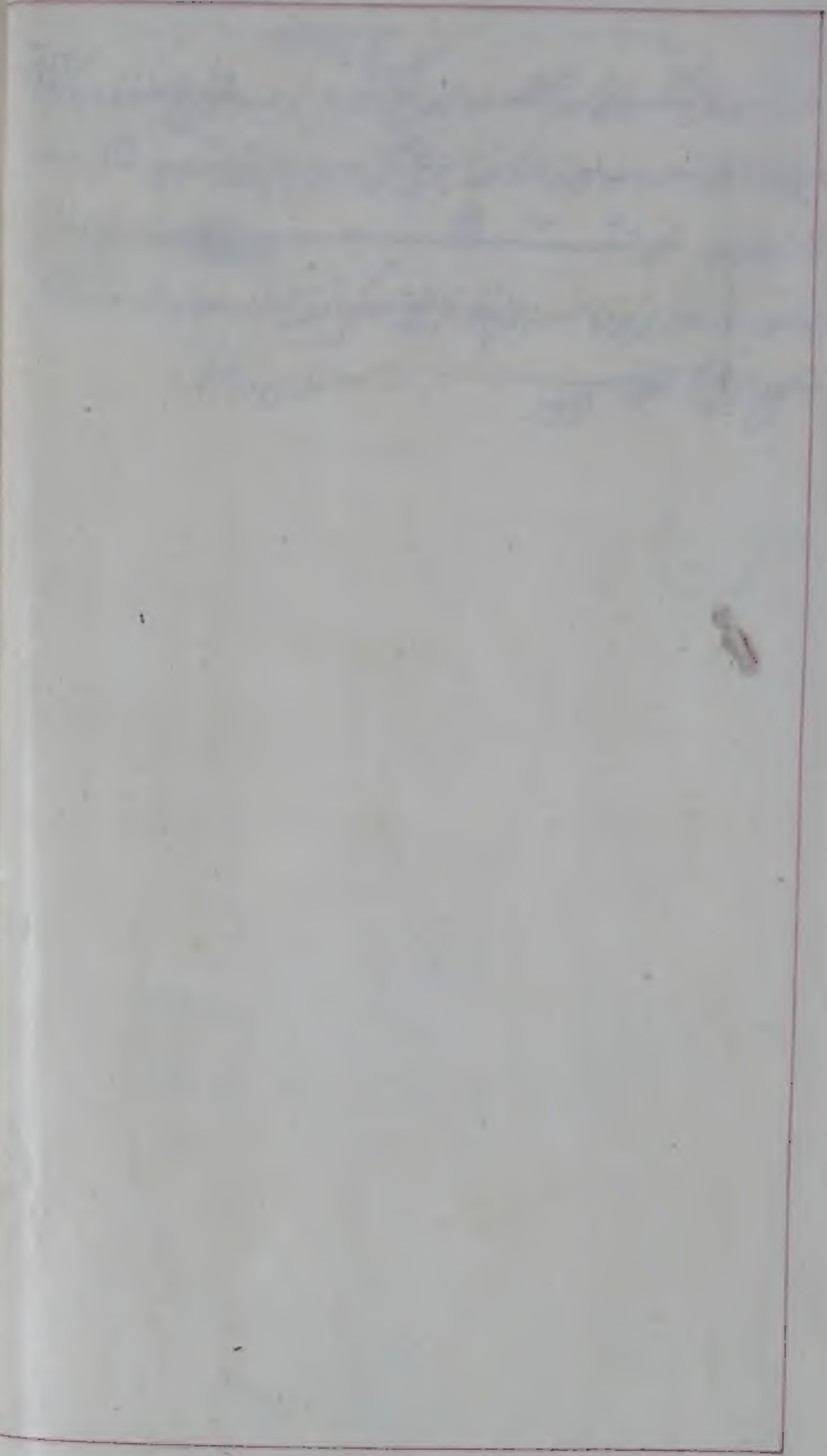
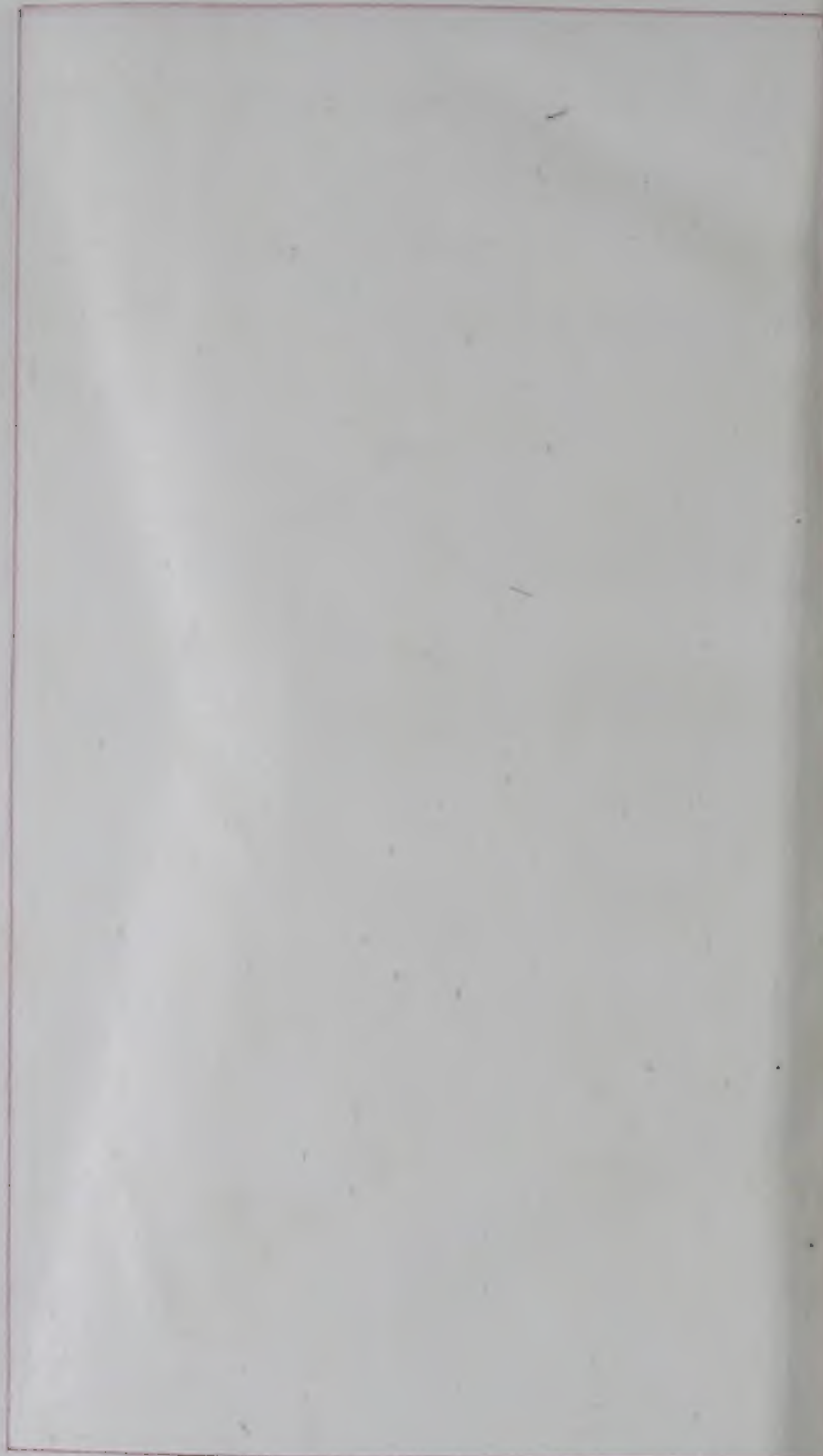
389

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Hasan Hüseyin P.
389

زرا خاك بقدر اكرامه ايتاك زياره الاخوان تشرح الجنان
قد وقع هذا القدر في سنة ١١٨٨

جراحت گردبان اتبه قريحه
وبالي واريداني قريحه
يارين ديوان بارسيه وارجه
آلور حقن سليمان دن قريحه
من فات اللحم مال المرق
نم مزواره رايق و فقيرانه
قريحه بر صوندي سليمان

زبني و برولاييك قاضي سنه فطيم ده جمعه كچه قنديل انوب تراويج قلندي ديوانه
ايله لوي ايله بو حساب اوزره او تونز برجي كرون بيلام ايندركه موبور قاضي به نه
لازم اولور كهوا ^{سه} ^{الله} سنه لازم اولماز
بوصورتش قاضي مزبون سنه لازم اولما ييق حكيم نافذ اولوب بيلام اتدر ^{سه} ^{الله}
صحيح اولور اهي اولور ^{سه} ^{الله} ماخذ سن قاضي



ملك ابله وقف بتنهى جمع اوله قنفسه اوله در اجواب مستجاب بيه وقف اوله در
اوله السعد

زید اوی مکی اید و کنه بتنه اقامت اید و ب عمر و وقف اوله بکنه و به مشروطه
اید و کنه بتنه اقامت ایلنه قنفسه اوله در اجواب صاحب ملک اکین وقف
و تجیل ایدی دیوشهارت اید و شاهد را اولی در تمام عادل لر ایسم البرسود
بتنه الوقف اولی اذ لغارضت بتنه الخارج علی الوقف علیه مطلقا مع بتنه ذی
الید و ان با بی شتر اها من الوقف و ارف و قید الا ان سبق تاریخ ذی اید
لا ین قسم را ایدی

و ذکر رشید الدین الدعوی در الوقف علی متولی الوقف عیور فلوا قام المتولی بتنه علی
الوقف و اقام المتولی بتنه علی الملك و ذوالید هو المتولی لا تسع بتنه ذی اید و یقضی
ببتنه الخارج حتی لا تسع بتنه ذی اید بعد ذلک علی الوقف لان المتولی صار مقضیا
مع من یدعی تلقی الوقف من وجهه و عندایه یوسف تقبل بتنه ذی اید علی الوقف و لا
تقبل بتنه الخارج علی الملك و الفتوی علی قولهما فصول اکثر در شتر

زید عمرو دن اشتر اید و ب بکرمی بیل متصرف اوله و غنی ملک منزله عمر و بیع بالوفا اید
بیع اید و کنه بتنه اقامت ایلنه زید بیع بات اوله و غنه بتنه اقامت اید قنفسه بتنه
اولی در اجواب — من نقصان فاحش اید ناقص ایسه بات بتنه سی اولی در
وقف التجنیس اذ اختلف البایع و المشتري فی الطوع و الاکراه قالوا لا یصح الشریه بقول
قول من یدعی الاکراه و هكذا افقنا قاطع الامام و فی الابانه و وجدت بخط والیدی ان القول قول
من یدعی الصحی و فی فتاوی السنغ و به یس ما ارجاه

زید حال صحیح و بی بیع بالوفا اید اوج بیک اقیه به عمروه قویوب فوت اوله دن و زنه
اولی عمرو دن طبع بیکد عمرو دن اوی اید دن بیع بات اید الدم دیو حجت شرعیه ابرار ایسه
ورنه زید اوی صحیح و هن قود بیغه شهود عدول اید اثبات اید و ب اوی عمرو دن المغه قادر اوله در
جواب — بیع و شتریه تمام بتنه عادل و یحیی رهن بیغه سندن اولی در انا بیع بالوفا به بتنه و ایسم اولی در
ابرا السعد

بتنه الاکراه فی البیع و الاجارة و الصلح و الاقرا
اولی من سنه الطوع و کتبه

بتنه الصحه اولی من بتنه المرض
براره

بتنه الضحه اولی من بتنه الغناء
مورداده

بتنه الضحه اولی من الموت





ترجم سناب اسم الرحمن الرحيم **لغاتم الهنداوى**
 سجان من لاجحة اقوى من كرامة ومن لامراض له في احكامه والصلوة على النبي
 بالابيات العظام وعلمه واصحابه الخيرة الكرام **وبعد** فيقول الفقيه الى الله
 ابو محمد غانم بن محمد الهنداوى هذه رسالة في تعارض البينات كنت جعته ببعض اخواني من
 القضاة لكن قد اتيت كثير من مسائلهم لعدم مسامحة الوقت حينئذ الى المراجعة الى ما ينبغي ان
 يرجع فاسب العنان الى التسبع ثانيا والحقت ما فاتهم من المسائل ولا فجات مجدده
 مستحالة لهذا النوع من المسائل مغنية عن المراجعة الى غيرهم من الرسائل وقد تسميت
 ملجأ القضاة عند تعارض البينات **كتاب النكاح**
 اذا ادعت اثنان نكاح وطروا قام كل واحد منهما بالبينة على سبق نكاحها والزواج لا يري
 فرق بينهما وبين الزوج لان نكاح احدى ما بطريقين ولا طريق الى التبيين ولها نصف
 المهر اتفاق في رواية مبسوط لانه وجب للاولى منها فقط ولم يرد من هي فنصف بينهما
 واتما وجب النصف لوقوع الفقرة قبل الوطى لا من قبلها وهذا اذا كان مهرها مستوفى
 وهو مستوفى في العقد وكانت الفقرة قبل الدخول وان كانا مختلفين يقضى لكل واحد منهما
 بربع مهرها وان لم يكن مستوفى في العقد يجب متعته وامة لها بدل نصف المهر واذا كانت
 الفقرة بعد الدخول يجب لكل واحد منهما المهر كاملا لانه استقر له الدخول فلا يقطع
 منه شئ وانما قلنا والزوج لا يدرى به لان الزوج لو عتي احداهما قضى بنكاحها لصار
 وفرق بينه وبين الاخرى وقد ذكرنا هذه المسئلة في شرح درر البحار بما فيها من اختلاف
اذا ادعى نكاح المرأة فانكح فاقام البينة انما امرته وادعت هي انه تزوج اضرتها
 او انها او بنتها قبل الوقت الذي ادعى فيه نكاحها وانما اليوم امرته واقامت البينة
 والزوج ينكر لا يقضى الغائبة بالاجماع **واما الحاضرة** يقضى بنكاحها وعند الايقظ

بنكاحها

بنكاحها ايضا بوقوف الامر الى ان يحضر الغائبة فان حضرت واقامت البينة
 على ما ادعت لها الحاضرة يقضى بانها امرته ويفرق بين الزوج وبين الحاضرة وان
 انكرت ذلك يقضى بنكاح الحاضرة ببينة الزوج ولا يلتفت الى بينة الحاضرة
 من الحاشي وكذا اذا قامت الحاضرة ببينة على اقرار الكدعي بنكاح الغائبة لا يقضى
 بنكاح الغائبة ويقضى بنكاح الحاضرة **ولو اقامت الشاهدة ببينة انه تزوج بامرته**
 ودخل بها او قبلها او مسها ببينة ففرق القاضي بين الحاضرة وبين المدعى ولا يقضى
 بنكاح الغائبة **خزانة** اذا اختلف الزوجان في قدر المستحق فادعى الزوج انه
 تزوجها بالف وادعت المرأة انه بالغني واقاما البينة على ما ادعى قضى ببينة المرأة
 لانها تثبت الزيادة وان لم يكن لها ببينة فعنداي خفيف وتجدد خلاف كل من ادعى
 صاحبه من غير فسخ النكاح **فاذا** حلفا لم يثبت وامد من التمثيل فيجب مهر المثل
وعنداي يوسف القول قول الزوج مع عيسته الا ان ياتي بشئ مستنكر شرعا
 وهي ان يدعى مادون عشرة دراهم او يدعى تزوجها بخمر او خنزير **من الحاشي**
ولو اقامت المرأة البينة على طهر ان اباه المكنت كان تزوجها يوم الترخيم وقضى
 القاضي بها **انما** اقامت امرأة اخرى البينة انه كان تزوجها في ذلك اليوم بخمر او خنزير
 ينكرها من افرق فصل في تكذيب اليهود **من فاضحيا اذا ادعى** اثنان نكاح امرأة واقام
 كل منهما ببينة على انها زوجته وهي ليست في احداهما لم يقض بواحدة من البينتين لعدم العمل
 بها لان المحلل لا يقبل الا شراك ويرجع الى تصديق المرأة فتكون زوجة لمن صدقته
وهذه اذا لم توقت البينتان اما اذا وقتا فصاحب الوقت الاول لولى وان اقرت لاولى
 قبل اقامة البينة فهي امرته تصادقها وان اقام الاخر البينة قضى بها لان البينة اقوى
 من الاقرار ولم يفرقوا احداهما بالمدعى والمرأة تجد فاقام البينة وقضى بها القاضي **انما** ادعى
 الاخر واقام البينة على مثل ذلك لم يحكم بها لان قضا الاول قد صح فلا ينقض بما هو مثله بل يرد

القضا

اذا اختلف الزوجان
في قدر المستحق

تأريفا
في نكاح امرته

صاحب الوقت
الاول

الآن بوقت شهود الثاني سبعا لانه ظهر الخطا في الاول بيقين وكذا ان كانت المرأة في يد
 الزوج ونكاحه خطا لا تقبل بنية الخارج الاعلى وجبه السبق من السابعة وفي الفصلين
 من الفصل الثامن لو برهن الخارج وذو اليد على النكاح مطلقا بلا تاريخ يقض ببنية ذي اليد
 فلو قضى للخارج ببنية ثم برهن ذو اليد هل يقض ببنية اخذت المشايخ **في مطلق**
 الملك فيما سوى النكاح لا تقبل بنية ذي اليد على الملك بعد ما قضى عليه وفاقا انتهى **ولو**
 اقاما البنية وان ادعى احداهما الدخول وشهد الشهود بالنكاح والدخول يقض له **وان اقام**
 كل واحد منهما البنية على النكاح والدخول لا يقض له **وان ادعى النكاح ووقت**
 وشهد شهوده على النكاح والوقت فهو اولى **وان** وقت احداهما ولم يوقت الاخر الا المرأة
 في يد الذي لم يوقت يقض لذى اليد **وكذا** لو وقت احداهما ولم يوقت اقام البنية على النكاح
 والدخول فهو اولى **ولو كانت** المرأة في يد مدعى فتنه شهوده انها امراته او شهدوا انها منكوبة
 وطلاله وشهود الاخر شهدوا انه تزوجها اخذت فوافيه **قال** بعضهم لا تقبل بنية ذي اليد لان
 بنية ذي اليد انما يترجح على بنية الخارج اذا شهدوا على بنية الخارج او اذا شهدوا على السبب
اما اذا شهدوا على هذا الوجه كانت بمنزلة الشهاده على مطلق الملك فلا تقبل بنية ذي اليد
وقال بعضهم لا تقبل لان شهاده الشهود انها امراته ومنكوبه وطلاله بمنزلة
 الشهاده على السبب لان المرأة لا تصير منكوبه وطلاله الا بسبب معين وهو النكاح والحكم انما يتعلق
 بسبب واحد كان ذكر الحكم وذكر السبب سواء بخلاف الملك لان الملك يشترط سببا كثيرا وبعضها
 اولى من البعض فلا يتعين السبب **فاضيحا** اذا قالت الكبره ردت عند تزوج ولي منك **وقال** الزوج
 بلسكت قال قولوا عندنا لا نكاحا لزوم العقد **قال** انما القول له تنسكه بالاصل **ولو اقاما البنية**
 فبنية اولى لانها ثبتت للزواج بنيت عدمه وهو السكوت **ولو اقام** الزوج بنية على انها اجازت ادركت
 واقامت بنية على ان رد رجعت بنية الزوج لانها تارة الزوج ومحل المسئلة العنايه **والهاتية** **ولو اقامت**
 امرأة بنية انها تزوجت هذا الرجل من ثم **قال** تزوجت هذا الرجل الا من منتهى في ذلك

بنكاحه

بنكاحه منس **ولو شهد** الشهود على اقارها لها وهي تجرد **قال** ابو يوسف سأل الشهود بايتها
 بدأت وقضى به **ولو اقام** رجلان البنية على نكاح امرأة بعد موتها يقض لهما ميراث زوج واحد
 لان حكم النكاح بعد الموت ميراث وانما يحتمل الشك **ولو ادعى** على امرأة انها امراته واقامت البنية
 على ذلك وادعت امرأة اخرى هذا الرجل بغير **واقامت** البنية على ذلك والرجل يجرد
قال محمد بن يحيى تقبل بنية الزوج المدعي **ولو كانت** المرأة حين اقامت البنية على الرجل انها امراته
 ادعاها ذلك الرجل كانت البنية بنية المرأة **فاضيحا** لو اقام كل واحد من المسلمين والكافر بنية
 نصرانية على نكاح امرأة نصرانية قضى للمسلم **وعندي** ان يوفى يقض للغير من باب
 الشهادة لاهل الذمة من **وحبره** **اذا ادعى** نكاح امرأة وهي في يد اخر فاقوت المرأة المدعي
 ثم اقام البنية بدون التاريخ يقض للخارج بحكم الاقرار **ولو اقام** الخارج بنية على النكاح
 وتاريخ شهوده وقدا قام بنية على اقار ذي اليد كان في وقت كذا وذكر وقتا بعد التاريخ بنية
 الخارج اولى وتندفع بنية ذي اليد بها **الا** اذا وفق ذو اليد **فقال** تزوجتها قبل ان تزوج مع
 ثم جردت العقد فحينئذ لا ينكح بنية ذي اليد **اذا تنازع** اثنان في امرأة كل منهما يدعي انه تزوجها
 او اويها بيتا مدعى ان اولى بها كما لو كانت في يده **وكذا** لو كان لاحدهما دخول عليها لانهما يكون
 في قبضه **فان** اقام الاخر بنية انه تزوجها قبل هذا فان القاضي يقضي بها الذي اقام البنية
 لانه يتبين ان الاخر غصبها **اخرى** **اذا تنازع** اثنان في امرأة كل واحد منهما يدعي امراته
واقام البنية على ذلك فهذا على وجوه **ان** ارضا وتاريخها سواء او ارضا على التسوية والكل واقف
 به او لم يورثا فاع هذا الفصل الثلثة لا يقض بالمرأة لاحدهما لانها استولى في الحجة فيستويان في التمسك
وان ارضا على التسوية الا ان لاحدهما يد يقض له لان حجة ترجحت باليد **وان** ارضا احداهما ولم يورث
 فصاحب التاريخ اولى **وان** كان لاحدهما يد ولا فتراريخ فضا صاحب اليد اولى لان يد ترجحت لان
 كل واحد منهما تلقى الملك من جهة واحدة فيد احداهما يد على ان ملكه كمنه وكان اولى **وان** اقوت
 لاحدهما ولا فتراريخ يقض للذي اقوت له لان الاقرار بمنزلة اليد **وان** تنازع بعد موتها

تقبل سائر زوج

اذا ادعى نكاح امرأة

تنازعان في امر

صاحب التاريخ اولى

الميت

فهذا البعاع على وجه ولا يثبت فيه الاقرار واليد فان سبق تاريخ احدهما قضى له بالميراث ثم
قال في الحرة ويجب عليه تمام المهر وان لم يورثها وارضا على السواء فانه يقضى بالنكاح
بينها ويجب على كل واحد من الزوجين نصف المهر ويزان منها ميراث زوج واحد **رجل** اقام بنية
على امرأة انه تزوجها **واقامت** المرأة بنية على رجل اخر ينكر انه تزوجها فالبنية بنية الظن
ادعى انهما امرته ومدخلته بنكاح صحيح من اربع سنين واقام البنية **وادعى** الا انها امرته
ومدخلته منذ خمس سنين وانها اقرت له بذلك وانها في يده واقام البنية فبنية الثاني اولى
لانه اثبت سبق نكاحه ونشبت كونه في يده ونشبت اقرارها له **والكل** موجب للرجوع
ان اقامت البنية على رجل النكاح عند البلوغ والزواج اقام البنية على السكوت تقبل بنية المرأة
لانها ثبتت الفعل وهو لا باء **واذا تنازع** الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساد فادعى
الزوج الفساد **وادعت** المرأة الصحة واقام البنية تقبل بنية من يدعى الفساد ونسب الولد
ثابت خزانة **اذا اختلف** الزوجان في قدر المهر قضى لمن برهن **وان** به هنا قضى للمرأة ان شهدها
المثل للزوج بان يكون مثل ما يدعى الزوج او قل لان الظاهر يشهد للزوج وبنية المرأة تثبت خلافا للظاهر
وقضى للزوج ان شهدها مثلها بان كان مثل ما تدعيه او اكثر لانها تثبت الخط وهو خلاف الظاهر
وان يشهد مثلها بان كان اقل مما ادعته او اكثر مما ادعاه فها تراه تساوي في الاثر
في الابطال لان بنية تثبت الزيادة وبنية تثبت الخط فلا يكون احداهما اولى من الاخر **ودرر**
ولو ادعت المرأة ان اباه تزوجها وبالفه لم ترض **وادعى** الزوج ان اباه تزوجها في التصريح بالقول
قول المرأة **وان اقاما** البنية فاقامت المرأة انها كانت ابنة عشرين سنة وقت النكاح **واقام**
الزوج البنية انها كانت ابنة ثمان سنين كانت البنية بنية المرأة كذا في شرط النكاح **فان**
وذلك لان بنية اكثر اثباتا من بنية وقد صرح صاحب **الوجيز** **قال رجل** اقام على امرأة بنية
انه تزوجها منه ابوها قبل بلوغها واقامت هي بنية انه تزوجها منه بعد بلوغها بغير رضاها
فبنيتها اولى لان بنية مثبتة بالبلوغ فكانت اكثر اثباتا **وعن محمد** **رجل** اقام البنية انه تزوج

هذه المرأة

النكاح لا يثبت بالفسخ

اختلف في المهر

هذه المرأة بالف واقامت المرأة البنية انه تزوجها على الفين فالمهر الف بخلاف ما اقام
الباع البنية انه باع بالفين واقام المشتري البنية انه اشترى بالفين فالفين في النكاح
لا يجتمع الفسخ **وكل واحد** ادعى عقدا غير ما ادعاه الاخرتها تزوجت البنية ونشبت النكاح
لمتصادقا ووجب للف باعتراف الزوج **والبيع** يحتل الفسخ فيجعل كانه اشترى منه بدينار
اولا ثم اشترى منه بالفين فيفسخ الاول ونشبت الثاني **وجيز قلت** وهو مخالف لما مر من
ان البنية في مثله بنية المرأة لانها تثبت الزيادة والصحيح على ما ذكر **الرجل** ان يكون فيها على
التفصيل الذي ذكرناه فيما سبق **ولو قالت** المرأة تزوجتني على عبدك **هنا قال** الزوج تزوجتني
على امي هذه وحجتها المرأة **واقاما** البنية فالبنية بنية المرأة لان بنية اقامت على نفسها وبنية
الزوج اقامت على حق الغير ونشبت لامة على الزوج باقراره **ولو اقام** الزوج البنية انه تزوجها بالدينار
واقامت المرأة البنية انه تزوجها بمائة دينار **واقام** اب المرأة وهو عبد الزوج البنية انه تزوجها على
رقبته **واقامت** ام المرأة وحجتها الزوج البنية انه تزوجها على رقبته فالبنية بنية الاب ولازم
ونصفها جميعا مهر لهما **وسمي** الوالدان للزوج في قيمتهما ولو لم يكن كذلك ولكن المرأة
اقامت البنية على انه تزوجها بمائة دينار **واقام** الزوج البنية انه تزوج امرأة بمائة درهم فقضى
القاضي ببنية المرأة بالنكاح بمائة دينار **ثم ان** الاب وهو عبد الزوج اقام البنية انه تزوج
امرأة على رقبته **فان** القاضي يبطل القضاء الاول ويقضى بان الاب هو المهر **وان**
اختلف الزوجان في البيت الذي يسكنان فيه كل واحد يدعي انه له كان القول ذلك قول الزوج **وان**
اقامت المرأة البنية واقاما جميعا قضى ببنية المرأة لانها خارجة عن **ولو كانت** الدار في يد رجل
وامرأة اقامت المرأة بنية ان الدار لها وان الرجل عبدها **واقام** الرجل البنية ان الدار له
والمرأة امرته تزوجها بالف درهم ودفع اليها ولم يبق بنية انه صرافا فانه يقضى بالدار والرجل للمرأة
ولا نكاح بينهما لان المرأة اقامت البنية على رقب الرجل والرجل لم يبق البنية على رقبته فيقض
بالرق **فاذا قضى** بالرق بطلت بنية الرجل في الدار والنكاح ضرورة **واقام** الرجل البنية انه تزوج

فان اذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه
تزوجها بالف وقالت تزوجتني بالفين فاقام
البنية قبلت بنية لانها بنية قابضة المهر
فكانت اولى فان اقامت البنية فالبنية بنية
المرأة وذلك لان بنية بنية الزيادة فكانت
اولى من قطع

والسنة بحالها يقض بجرية الزهر ونكاح المرأة ويقض بالبر للزوجة لأن لما قضينا بالنكاح
 في الدار صامد البهائم خارقة فيقض بالدار كما لو اختلف الزوجان في دار فبها كانت الدار
 للزوج **وان اقام البينة** يقض بها بينة المرأة **ولو اختلفا في متاع** من متعة النساء **واقام**
 البينة يقض بها للزوج **ولو اختلفا في هذا المتاع** وفي النكاح **واقامت المرأة البينة** ان المتاع لها
وان الزهر صيدا **واقام الزهر البينة** ان المتاع له **وانه تزوج المرأة** بالف درهم فنفقه **فانه يقض**
 بالزهر للمرأة **ويقض لها بالمتاع** ايضا كما قلنا في الدار **وان اقام الزهر البينة** خرا لا يقض له
 بالزهر وبالمرة **والمتاع** ايضا لانه في متاع النساء يحتاج الى البينة **وان كان المتاع** مشكلا
 يكون للزهر والنساء جميعا يقض بجرية ويقض للمرأة بالمتاع لان بينة المرأة في المشكل
 اولى لا خا خارقة **ولو ادعى الزوج** بعد وفاتها انها كانت ابرته من التصديق حال صحتها
واقام الورث بينة ابرته في موضع موتها فبينة القحة اولى **وقيل** بينة الورثة اولى
ولو ادعت المرأة البراة عن الزهر بشرط **وادعاها** الزوج مطلقا **واقامت البينة** فبينة المرأة
 اولى ان كان الشرط متعارفا صحيح الابرار معه **وقيل** بينة الزوج اولى **ولو اقامت المرأة**
 بينة على المرء على ان زوجها كان مقرا بذلك الى يومنا هذا **واقام** الزوج بينة ابرته من
 المرء الذي تدعيه فبينة البراة اولى من جامع الفتوى **ادعى عبد** اختلافا بينه وبين امرأته
 او قصده عليه وقضى **وادعت** امرأة ان ذا البدر تزوجها على ذلك العبد وقبضته **وهنا**
 يحكم ابو يوسف بالعبد بينهما نصفين **والمرأة** بنصف قيمته ايضا على الزوج **تتيمم المرء** **وعند**
 محمد يحكم بالعبد كدعي الشراء والمرأة بجميع قيمته على الزوج **ومحل المسئلة** مشر في الجمع في نكاح
 يدعيه رجلان **صبيحة** في يد امرأة اقام رجل بينة على ملكيتها **واقامت** هي بينة على ان تزوجها
 ملكتها منه بمهرها من غير سنة فليس يدفع مهرها بالبينة المضادين من القنية **وفي الخلاصة**
 من التزوي يوم الموت لا تفرق في القضاء **ولو ادعت** اباه مات يوم كذا فنفقه به **ثم**
 ادعت المرأة على هذا الميت انه تزوجها **فقبل** البينة ويقض بالنكاح ويوم الكفر

صبيحة

يدخل تحت

يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى رجل على رجل اخر انه فكل اباه يوم كذا وقضى القاضي به **ثم**
 ادعت امرأة بعد هذا التراجع بوجوب ان اباه تزوجها لا يسمع انتهى **وفي الفصول** من النكاح
 ادعت امرأة انه تزوجها وجب سنة كذا وتدعى المرء في تركته **فمن ورثته** ان مورثها
 مات في صف تلك السنة لا تقبل لانهم يشتركون في الموت والموت لا يظلم تحت الحكم وبشبه النكاح
 والمرء من تركته انتهى **كتاب الطلاق**
اذا خالع مع امرأته ثم اقام البينة انه كان مجنونا وقت الخلع **واقامت المرأة** بينة على كونه
 عاقلا وقت الخلع فبينة المرأة اولى **وكذا** اذا كان مجنونا وقت الخسومة فاقام عليه
 بينة انه كان مجنونا وقت الخلع **فاقامت** المرأة بينة على انه كان عاقلا فبينة المرأة اولى
 من الدرد والغور **والاصل** في ذلك ان بينة كون المتزوج عاقلا اولى من بينة كونه
 مجنونا او مخلوط العقل **رجلان** شهدا ان فلانا قد مات **وهذه** قد كانت امرأته وشهد
 اخران انه طلقها قبل الموت **قال** شيخ ابو بكر محمد بن الفضل شهود الزوجية اولى
وقال القاضي على السفدي شهود الطلاق اولى من فصل الدعوى بخالف الشهادة من دعوى
 قاضية **ادعت** امرأة نكاحا على رجل فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك **فلما اقامت المرأة**
 البينة على النكاح اقام هو البينة انها اختلعت منه تقبل بينة **وان قال الرجل** فانه
 لم يكن بيننا نكاح قطا **وقال** ان تزوجها قطا **فاقامت** المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة
 على انها اختلعت منه **قال** من كان ينبغي ان لا تسمع بينة من باب ما يتطرد عوى الكدى
 قبل القضاء من دعاوى فاضحة **وفيه** ايضا امرأة ادعت مع ولد ثبت انها كانت امرأة ابيها
 وهي في خاصة وطلبت ابراء نكاح لابن فاقامت البينة **ثم** ان لا يرضى اقام البينة ان اباه كان
 نكاحا وانقضت عند ما قبل موته تقبل بينة الابن في الصحيح **وان كان** الابن قارحا ادعت له كونه تزوجها
 او لم تكن زوجته قط لا تقبل بينة **وقيل** ان ادعت على زوجها انه طلقها فلما اقامت
 البينة والزوج محمد **ثم ادعى** الزوج انهما تزوجا بالحل والحل لا يحل له النكاح

وتدكت كسبت في حاشي القنية ان الطاهر انما
 تدرك ليس على اخلاقه بل ان كان جنونه مشهورا
 عند الناس وان كان خلافه مشهورا فبينة الزوج
 اولى نقل عليه في المحيط به شرحه ابو ليلى من

لا يسع منه هذا الرفع وفي الفصل العاشر من الفصولي **برهنت** على طلاق كنت **برهن**
الزوج أنها اقرت بطلاق الثلث انما اعتدت وتزوجت باخرو وظهرها وطلقها ومضت
عندنا وتزوجته وهي امراته اليوم فقد قيل هذا ليس بدفع والصحيح انه دفع صحيح جعل امر
عدهته بيدها على انه ان لم يصل اليها نفقتها في وقت كذا فهي تطلق نفسها متى شئت فيض
ذلك الوقت فارادت ان تطلق نفسها فاختلف في وصول النفقة في ذلك الوقت فبرهن
انه اقر انه لم يصل اليها نفقتها قبل ويندفع دعواه **ولو برهنت** انه اقر انه لم يدفع اليها
نفقتها لا تقبل لجواز ان يكون وكيله دفعه اليها **وقيل** لا تقبل في الوجهين لان دفع وكيله
دفعه الا يرى انه لو حلف ليعطين فلا ناحقه فامر غيره فاعطاه **لو شهدا** ثمان انه مات
وهذه امراته وآقران انه طلقها قبل موته **قال** البقال بئنة الزوجة اولى **وقال** على السوء
بئنة الطلاق اولى **وقيل** لو كانت المرأة تدعى عقدين يعفى بالولية بئنة الزوجية والا
فبالولية بئنة الطلاق **وقيل** لو انكرها اصلا لم يكن هذا دفعا لدعواها ولو لم ينكرها
اصل النكاح وانما انكرها ولو رثتها بان قالوا لم يكن زوجة له عند موته ولا ترثه بالزوجية
ونحوه فهذا دفع انتهى **ما** عن زوجة واولاد من زوجة اخرى وادعى الاولاد انها كانت
حراما قبل موته بئنة اشهر واقاموا بئنة واقامت المرأة بئنة انها كانت طلاقا وقت الموت
المرأة اولى **ولو قال** لامرته ان شربت سكران بغير ذلك فامر له ببئنة فقامت بئنة على
الشروط واقام الزوج بئنة انه كان باذن زوجها بئنة المرأة اولى من البئنة المضادة من البئنة
ولو قالت الورثة ان ابانا حرمنا على نفسه قبل موته بسنتين فقالت ان زوجها اقر في مرضه
انني حلال عليه فهذا دفع **ولو انكرها** نكاحها فبرهنت عليه فقالوا ان ابانا طلقها ومضت عندنا
قبل موته **قال** السفيدي هذا دفع **وقال** البقال لا **وقيل** لو انكرها النكاح اصلا لا يكون دفعا
ولا دفع ادعى رثتها **وقال** كانت في جناح الى يوم موته فبرهن ورثتها انك قلت قبل هذا انك
اين مرده فبرهن بودى ميراث يردى **قبل** ينفع ويكون قوله هذا اقرار بانها ليست امراته

مطلوب
لأنه
شهد

وقيل

وقيل لا ينفع ولا يكون قوله هذا اقرار بعدم الزوجية كما لو قال ان كان فلان في الدار فبرهن
البينة لا يكون اقرارا ان فلانا ليس في الدار لا يحرر عتات ما ذكرتم فبرهن كلامه وفي عتات
عندى ان الفهرم ليس بحجة **ولو قالوا** انك قلت كانت امراتي اطلقها لا ينفع لان
الزوج اثبت نكاحها بالبئنة يوم الموت وما اثبت الورثة لا ينافي ذلك لجواز ان تطلقها ثم تزوجها **برهن**
على نكاحها فبرهنت انه خالها ينفع لو لم يوقت او وقتا مضافا **ولو وقتا** ومارج طلع
اسبق لا ينفع فيه بئنة **برهن** انه تزوجها في غرة شهر كذا **وبرهنت** انه اقر بعد هذا
التاريخ بثلاثة اشهر انه حرام عليه وليس بامرته **فهذا** دفع صحيح حتى يجلف انه لم يرد
به الطلاق فلو نكل ينفع من الفصل العاشر من الفصولي **باب النفقة** اذا دعى
الزوج الاعسار كان القول قوله وعليه نفقة الميسرة **الا** اذا قامت المرأة ببئنة انه ميسر فانه
يقض عليه بنفقة الميسرين **وان** اقاما البئنة فبئنة المرأة اولى **فاحسبوا** لو اختلف الزوجان
بعد فرض النفقة في مقدار المفروض وفي الزمان بعد فرض القاض كان القول قول الزوج **وان اقاما**
البئنة فبئنة المرأة اولى لانها اثبتت الزيادة **فحزانه** واذا ثبت الرجل الى امرته ثوب فقال الزوج
هو مرا وقال هو من الكسوة **وقالت** المرأة هي صملة كان القول قول الزوج **وكذا** لو اعطاها زعم
فقال هي نفقة **وقالت** المرأة هي هدية كان القول قول الزوج **الا** ان تبيع المرأة البئنة على
بئنة المراهدية **وان** اقاما جميعا البئنة فالبئنة بئنة الزوج **وكذا** لو اقام كل واحد منهما البئنة
على اقرار الاخر كان البئنة بئنة المالك **فاحسبوا** وفي الخلاصة اذا ثبت الزوج اقرارا ثوبا فثبت
هذا هدية **وقال** الزوج عوم الكسوة **فالقول** قول الزوج **والبئنة** بئنتها فان اقاما البئنة فالبئنة
بئنتها ايضا واختلفا في سائر الاب كان القول قول الابن **والبئنة** بئنة الاب من ابنته الاب
اذا انفق مال وله الفاضل على نفسه فحضر الابن وادعى ان الاب كان ميسرا وقت الانفقا
وانكر الاب يعتبر حاله وقت الخصومة **فان** كان الاب معسرا وقت الخصومة كان القول قوله
والا فلا وان اقاما البئنة على دعواها كانت البئنة بئنة الاب لانها اثبتت امره عارضا **فاحسبوا** البئنة

مطلوب

رجل من ادعى على رجل انه ابوه وطلب ان يفرض له القاضى النفقة عليه فانكر ذلك الرجل فاقام
الزمن البينة على ما ادعى واقام المدعى عليه البينة على رجل اخر انه اب للزمن وذلك الرجل ينفق البينة
بينة الزمن ونشبت شبهة من الذي اقام عليه البينة انه ابوه ويفرض له عليه النفقة ويظهر بينة
الآخر من باسط يده على القضا من قاضيه **كتاب الرضاع**
لو شرط على النظير الارضاع بنفسه فارضته بلبس شاة فلا امر لها ولو اختلفا فالقول لها
مع غيرها كحسنا ولو برهن من اجل الصبي على ما ادعى فلا امر لها وتكون المسألة ان شهدا انها ارضعت
بلبس شاة لا يدين نسما اما لو اقرعتا بقولها ما ارضعت بلبس نفسها لا تقبل شهادتهما القياهما
على التقي مقصود بخلافه كذا لان التقي ثم دخل في ضمن الاثبات ولو برهنها فبينة الظن
اولى من اضر الفصل الثاني من الفصول **كتاب العتاق**
لو ادعى العبد غلاما انت كنت ملكا ابينا الى يوم الموت ونحوه لوارثون فاقام العبد بينة اني
كنت ملك فلان اخر اعترفني تقبل بينة العبد ونصب خصما على الغائب في اثبات ملك والاعتقاد
ثم اذا ادعى اني كنت عبد فلان واعترفني وقضى القاضى به ثم اقام لاضر البينة انك عبدى لا تقبل
لان ذلك القضاء قضاء على الناس كافة وكان الناس حضروا ودعوا العتق واقام البينة عليهم
فانه لا تقبل كذا ههنا ثم الاحكام **ولو ادعى قنا في آخر فقال ذواليد هو ملكي وقر**
واقاما البينة فبينة ذواليد اولى بالاتفاق جامع الفتاوى اذا اقام العبد البينة على
الذي في يديه ان فلانا اعتقه وهو عليك واقام الذي في يديه البينة انه لفلان الغائب
او دعه عنده فانه يقضى بالعتق فان قدم فلان الغائب واقام البينة انه عبده لا تقبل
وبينة العتق اولى ولو اقامت الجارية البينة على رجل انها لا اعتقها واقام اضر البينة
انها لا اعتقها الذي في يديه كان العتق اولى بعبد في يد رجل اقام البينة انه عبده اعتقه وهو
واقام رجل اضر البينة انه عبده ولذ ملكه قالوا الولادة اولى رجل اعتق انه
ثم خاصمت مولاها ولها ولد وقالت للمولى اعترفني قبل الولادة والولد **وقال**

المولى

المولى لا يولد بینه قبل الاعتاق والولد رقيق **ذكر الناطق** ان كان الولد في يد رجل
قوله **وقال** ابو يوسف ان كان الولد في يده فلكذلك يكون القول قوله لانها تدعى
الولادة فاقرب الادقات وفيه حرية الولد **ولو اقام البينة فبينة اولى لان بينة المولى**
قامت على نفي العتق وبينة اقامت على اثبات كحرية وكذلك هذا في الكتابة **واما في التدبير**
القول يكون للمولى لانها تصادق على رفق الولد وكذا في التسقي من معدنه قالان المولى
يعبر عن نفسه بوجه اليه ويكون القول قول الولد **وان كان لا يعبر كان القول لمس هو في**
يد مناه وان اقام البينة فبينة اولى اولى وكذلك لو كان مكان الاعتاق كتابة ثم
اختلفا في الولد رجل مات وترك ما لا و بنتا فاقام رجل البينة انه نفع المتوفى كان عبده
فاعتقه وان ولائه له واقامت البينة البينة انه كان حرا اصل ذكره في ولاد الاصل
ان البينة بينة البنت من دعاوى قاضيا **امه** اقامت بينة ان مولاها وبه عا في
موته وصوغا قل واقامت المورثة بينة انه مخلوط العقل فبينة الامة اولى **درر غور**
امه في يد رجل اقام البينة انه ديبها وهو عليك واقام اضر البينة انها ولدت منه وهو
كان ملكك واقام اخر على مثل ذلك في الذي في يديه من دعاوى قاضيا **امه** في يد رجل
قالت انا ام ولد لفلان او مدبرة او مكاتبته او اعتقني **فقال** ذواليد انها مكاتبته
قول ذي اليد **وقال** ابو يوسف القول قول الامة والمقر له ولو صدق المقر له فانه امة له
وكذا في الاستيلاء والعتق فالقول قول ذي اليد **ولو قال** ذواليد اشترتها من فلان
وقالت الامة اعتقني فلان **واقام** كذا و امة البينة **فبينة** العتق اولى الا ان كان في يد
المشتري قبض معاين من الخلاصة اذا اختلف المولى مع المكاتب في قدر بدل الكتابة فالقول
المكاتب مع عينه عند بي حنيقة **وقال** شيخنا الفاضل بعد التحالف تفسخ الكتابة وان اقام البينة
فبينة المولى اولى لانها تثبت الزيادة اذا ادعى شخصان ولا يثبت وبه **رجل** ادعى انها امة
يقضى بالولاء والميراث لها الجواز اشترى فيها فيه كفا في الملك **درر غور** ولو سبقت امة

بينة الامة اولى

سنة العتق اولى

بينة المولى اولى

وقفها لم تقبل الاخرى كذا في كتاب القضاء من الاشياء اذا اختلف المولى مع المكاتب في صحة
الكتابة ونسبها فالقول لمن يدعى الصحة والبيئة ببنية من يدعى الفساد من مجموع ثمة
الفتاوى ولو قال المولى كاتبت على نفسي ودون مالك وقال المكاتب عليها واختلفا
في تدمة التقييم فالقول للمولى والبيئة للعبد وجيز **كتاب الوقف**
دار فيه برهن اخر انما وقف عليه وبرهن قيم الوقف انما للمسجد فان ارضا فالتق
والا فبنية نصفان وقف بين ارضين مات ادمها وبقى في يد المولى واذا لم يستتم المولى
برهن على ادمها او لا اخر ان الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والوقف
وامر الوقف وامر تقبل وينتصب خصما عن الباقي ولو برهن المولى الاخر ان الوقف
مطلق عليك علينا **فبنية** متى الوقف بطن بعد بطن اولى من الدرر والفر القضا
بالوقفية قبل يكون قضا على التمس كافة حتى لو برهن المتولى على وقفية ارض وحكم القاضي
على وقفية اخرى في اليد ثم ادعى اخر انه ملكه لا يسمع دعواه جامع الفتوى وفي الفصولي
القضاء بالوقفية قبل يكون قضا على التمس كافة حتى لو برهن المتولى على وقفية اخرى
وحكم بها على ذي اليد ثم ادعى اخر انه ملكه لا يسمع دعواه فجعل كقضاء بجزية الاصل
وقيل لا حتى لو ادعى اخر انه ملكه يسمع فجعل كقضاء الملك وفي مشتمل الاحكام متول
ذو يد لو برهن على الوقف فبرهن الخارج على الملك بحكم بالملك الخارج **فلو برهن** المتولى
بعد على الوقف لا يسمع لان المتولى صار مقضيا عليه من يدعى تدعى الوقف من جهة
وعند ابي يوسف تقبل بنية ذي اليد على الوقف ولا تقبل بنية الخارج على الملك وتقواها
يفتي وفيه ايضا ادعى ملكا في دار بيد متولى يقول وقف زيد على مسجد كذا وحكم به للمدعي
فلو ادعى متول اخر على هذا المدعي انه وقف على مسجد كذا من جهة بكرة تقبل اذا انقضت عليه
الواقف لا مطلق الواقف وفيه ايضا ادعى على رجل ان هذه الدار التي فيه وقف مطلق
وذو اليد ادعى بايوا اشتراها من الواقف **واقاما** البنية **فبنية** اولى ثم اذا ثبت

بنية مدعى الوقف بطن
بعد بطن اولى
القضاء بالوقفية

وقف او ذرية ذي اليد بنية سبيل ملك او ذرية
خارج بنية من قنفسه اولى
اولى اولى

ذواليد

ذواليد تاريخا سابقا على الوقف فبنية اولى والا فبنية الوقف اولى وفيه ايضا تدعى
لوقف ادعى على وارث واقف الذي فيه المحدث وان وقف على كذا وفقا صحيحا **واقام**
الوارث البنية على فساد الوقف فان كان الفساد بشرط في الوقف فبنية الفساد
اولى لانه اكثر اثباتا وان كان لغيره في الحال او غيره فبنية الصحة اولى ادعى على رجل
ان هذه الدار التي فيه وقف عليه مطلقا وذو اليد ادعى ان بايوا اشتراها من الوقف
واخرج واقاما البنية فبنية الوقف اولى وقيل ان ثبت ذواليد تاريخا سابقا
فبنية اولى من البنية كقضاء من القنية **كتاب البيع**
اذا اختلف المتبايعان ادمها يدعى الصحة والاخر يدعى الفساد بشرط فاسدا واجلا كان
القول قول مدعى الصحة **والبيئة** بنية الفساد با اتفاق الروايات وان كان مدعى
الفساد يدعى الفساد لمن في صلب العقد بان ادعى انه اشتراه بالف درهم وطل من غيره
والاخر يدعى البيع بالف درهم فيه روايتان عن ابي حنيفة في ظاهر الرواية القول
قول من يدعى الصحة ايضا **والبيئة** بنية الاخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول
من يدعى الفساد مشتمل الاحكام وان اختلف العاقدان فادعى البايع ان البيع
كان بشرط الخيار للبائع والاخر يدعى ان البيع كان بائنا في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة
القول قول من يكره الخيار **وعنه** في رواية ان كان البايع يدعى البيع بشرط الخيار
كان القول قوله **وعن محمد** القول قول من يدعى الخيار **والبيئة** بنية الاخر فان كان
المشتري يدعى الخيار لنفسه والبائع يدعى الثبات كان القول قول البائع وقول الثاني
على الروايتين فان ادعى ادمها البيع عن طوع والاخر عن كره اختلفوا فيه **الصحيح**
ان القول قول من يدعى الطوع **والبيئة** بنية من يدعى الكره وقال بعضهم بنية
الطوع اولى من حكم البيع الفاسد من قاضيه **ادعى** البيع مكرها فبرهن المشتري
على تسليم واخذ عنه طوعا بنده من الفضل اكثر من فضولي وفيه ايضا

بنية الفساد اولى
بنية الصحة اولى
بنية الوقف اولى

ادعى مالا على اخر انه اقرله طوعا واقام البنية
ثم انما اقره اقام البنية انه اقرله كرهيا
فبنية الاخر اولى بالطوع اولى فانها مشتملة
للمال وبنية الكره نافذة جوه القضاوى

ولو بهما تقبل بينة ذى اليد من الفصل الثامن من الفصولين باع ضبيعة وله فاقام المشتري
 بينة انه باعها في صفه بمثل الثمن والابن اقام البينة انه باعها في حال البلوغ **فبينة المشتري**
 اولى وقيل بينة الابن اولى ولو اقام البايع بينة اني بعته في صفه **واقام المشتري**
 بينة انك بعته بعد البلوغ **فبينة المشتري** اولى لانه يشهد العارض باع ملك الغير ولم
 ثم ادعى المالك ان رجلا يبيع **وادعى المشتري** اياه واقام البينة **فبينة المشتري** اولى
 لانها ملزمة **اقام** احدى رجلين البينة انه اشتراه من فلان ووقفه والارض بينة انه له
 فهو بينه انصفان من شهادات جامع الفتاوى **ادعى** به زيد فادعى عمر وانها ملكه باعها
 زيد من بكر عاثة دينار **وادعى** بكر انهما ملكه باعها من عمر بالف درهم واقام البينة **قال**
 ابو يوسف يقضي بالدار بينهما ملكا بغير بيع ولا شيء من الثمن **وعند محمد** يرد بقبضه بالملك **والبيع**
 لكل واحد في النصف بنصف الثمن **حقائق** عبد بن محمد ادعى اثبات كل منهما انه اشتراه منه
واقام بينة بلا توقيت فكل منهما باختيار ان شاء اخذ بنصف العبد بنصف الثمن التي شهد به
 بينة ورجع على البايع بنصف ثمنه ان كان يوفيه وان شاك وان ارخا فهو لسبقهما
 تاريخا وان لم يذكر تاريخا او ارجح احداهما كمن ائتمن في يدهما **فبينة ذى اليد اولى وان لم يكن**
 في ايدهما بان كان في يده ثالث وارجح احداهما **فبينة المودع اولى** من دعوى الرجلين من اليد
 وعليه الكتب المعتمدة من الزبلي والهادية وقاضيا لكن نزل صاحب الفصولي من الميسر
ان التاريخ وزال اليد لانتها انهما من واحد وارجح امهما الا في هذا التاريخ اولى
اقول وما عليه العامة هو اعتبار الحق به لان تمكنه من قبضه على ما ذكر في الهداية يدل
 ما سبق شراره ولا انها استويا في الاثبات فلا ينفق اليد الثانية بالشك **ولو كان البيع**
 فيه بايه **فبهن** انه قبضه منه شهر و **بهن** الا في هذا الشرأ انه قبضه منذ عشرة
 فذو الوقت الاول اولى **ولو كان البيع** في يد من **بهن** على قبضه منذ عشرة ايام
 اخذ الاخر منه اذ بينة اثبت سبق يد **ولو بهن** من ليس بيده انه قبضه منذ

وبهن

وبهن ذواليد على قبضه بلا توقيت او **بهن** على الشرأ ولم يذكر شهره القبض بالبيع اذ
 يد في حال يدل على سبق قبضه **وقد ثبت** التاريخ **فبينة** ان يدى انه قبضه في تاريخ
 فافست البينات **وتخرج** ذواليد بيده القائة في حال **ولو كان** المبيع في يد بايه ولم يوقت
 للشرأ **او بهن** احداهما على قبضه منذ شهر والاخر على قبضه ولم يوقت فذو الوقت اولى
 اذ القبض امر حارث فحكم بمجروته من وقت القبض الى ان يظهر قدم الاخر وفي كل هذه النسخ
لو وقتا للشرأ وقت احداهما **سابق فات** السابق اولى اذ الاخر صار مشتريا باهنا شرأ صا
 قبله فلم يجز شرأه ولا قبضه من الفصل الثامن من الفصولين **وان اقام كل واحد من البينة**
 على الشرأ من الاخر وذكر تاريخا واحدا منها سواء لانهما يشهدان بالملك في يد بايه فيصير كأنهما
 حضرا ثم تخير كل واحد منهما في اخذ النصف كما ذكرنا من قبل **ولو وقت** احد البينتين وقتا ولم
 يوقت الاخر في قضيهما نصفين ايضا لان توقيت احداهما لا يدل على قديم الملك لجواز ان يكون
 اقدم بخلاف ما اذا كان البايع واحدا لانهما اتفقا على ان الملك لا يفتقر الى من جرت فاذ ثبت
 احدهما تاريخا يحكم به حتى تثبت انه تقبضه من غيره كذا في الهداية من الزبلي **وان اقام كل واحد**
 منها البينة على الشرأ من الاخر وتاريخا غيرهما **فبينة** سابقا **فبينة** رويات الكتب في ذلك **قال**
 الزبلي في شرح الكنز لو اقام كل واحد منهما البينة على الشرأ من رجل غير الزبلي يدعى ان شرأ صا
 كانا سواء حتى يكون بينهما نصفين سواء كان تاريخا او اقدم ولم يكن لان كل واحد منهما ثبت
 الملك لبايه ومالك بايه مطلق ولا تاريخ فيه فيثبت لكل واحد من البايعين ملك مطلق
 فيكون بينهما فصار كما اذا حضر البايعان وادعى الملك من غير تاريخ **وكذا لو ذكر** احداهما تاريخا
 دون الاخر منها سواء لانه لا يترجح بالتقدم حقيقة فكيف يترجح بالاحتمال بخلاف ما اذا
 كان المملك لهما واحدا حيث يكون اقدمها تاريخا او انتهى والمنقول عن الميسر ان السابق
 اولى **قال** في الفصل الثامن من الفصولي نقلا عن الميسر **لو ادعى** الشرأ كل منهما
 من رجل واحد من واحد وارجح واحد **فبينة** سابقا **فبينة** اولى **ثم قال** صاحب الفصولي

والذي يحكي ان الاصول موان لا يعتبر سيق التاريخ في صورة التلقي من اثنين اذ لا تاريخ
لا بد ملك الباعين فتاريخ المشتري لا يقيد به مع تعدد الباع فصار كاتنها حضروا برهننا
على مطلق الملك بل تاريخ ونحوه لا يثبت **عبد في يد رجل برهن** وجعلنا انه كان لفلان كسرة
منه منذ عشرة ايام **وبرهن** ذواليد على انه كان الاخر اشتراه منه منذ شهر بكذا وسماه قائل
الثاني في قوله هو كسرة تاريخا وهو ذواليد **وقال** محمد بن في قوله الاخر هو للذي وعني في
قول محمد ذواليد لا انه اسبقها تاريخا وعلى قيس قوله الثاني اولا لم يلد في انتهى
ومر فاضح من الدعوى **وان ادعى الشراء** كذا واحد منها من رجل فاقام احدها البينة انه اشتراها
من فلان وهو عيكة **واقام** الاخر البينة انه اشتراها من فلان اخر وهو عيكة **فان**
القاضي يقضي بينهما **وان** موثقا فاضا صاحب الوقت الاول في ظاهر الرواية **وان وقت**
احدهما دون الاخر يقضي بينهما **واقام** **وان** كان لاهما قبض فالأول انتهى **فعل هذا** ينبغي
ان يفتي لا سبقها تاريخا لو ادعى الشراء من اثنين واخر في تاريخ احدهما بالبرهان
الخارج انه اشتراه من زيد منذ سنة وبرهن ذواليد انه اشتراه من بكر منذ سنة او سنتين شكوا
في الزيادة حكم للخارج **وهذا** ادعى الملك بسبب **فلو ادعى** احدهما الملك بسبب والاخر
مطلقا بان ادعى الخارج ملكا مطلقا موثقا سنة وادعى ذواليد ملكا بسبب الشراء
منذ سنتين وهو عيكة يحكم للخارج لان ذواليد خصم على بايعه في انبات الملك له لم تكن
اجرا الى نفسه فكان بايعه حضر **وبرهن** على مطلق الملك لنفسه وانبيع بده الى المشتري
بيد بايعه في التقدير **ولو كان** لذلك يقضي للخارج كذا هنا وكذا لو برهن الخارج على ملك
بسبب موثقا سنتين وبرهن ذواليد انه ملكه مطلقا موثقا بثلاث سنين فهو للخارج
ايضا ان الخارج خصم من بايعه على ما مر وكانه حضر **وبرهن** على ملك المطلق فهو للخارج
كذا هنا ولو برهننا على ادعياءه واخر ان احدهما ذكر تاريخا معلوما وذكر في الاخر
شراء من بكر ذلك قبل شرائه هل ثبت السبق بهذا القدر ذكر ففوائد شيخ الكرام

كالمواد عيا الشراء من واحد لان
العمل بظاهر الرواية اول الا انه
مخالفة كما ذهب اليه الزبيدي

برهان البرهن

برهان البرهن انه ثبت به السبق فانه قال لو ادعى الشراء من واحد وبرهن الخارج
ان شراره اسبق ولم يورخ ذواليد فهذا من الخارج يكفي السبق وفيه ايضا دعوى
التكاح قال احدهما تكاح من يشترى بوجه است بهي قد ربه سنده بان جود تاريخ
معين ذكره بكذا واكره بين لفظ كراهه لانه يحكم له بها في فترتي فاضحا **الخارج** وذواليد
لو ادعى الشراء من واحد ولم يورخ **فقال** احدهما بيع من يشترى اربع تو بوده است **وجن**
على هذا فمردولي من آخر **وقال** فتاوى الديار لا تثبت السبق بهذا القدر الا في البيع ولا
في التكاح ما لم يقولوا ان عقده كان في رجب سنة كذا او عقدا اخر كان في شعبان تلك
ثم قال مشايخنا المتقدمون كانوا يقولون السبق ثبت بهذا القدر ببيان ولكن
وجدنا في بعض الشرع انه لا يتم من بيان التاريخ **ونحن** على ذلك اقول الصواب عندي
ان يثبت السبق بهذا القدر اذا فرض ان يظهر الامر للقاضي وهذا القدر يكفي في
ادعي عينا انه له شراء من زيد بتاريخ كذا **فرض** ذواليد ان يباد ذلك قريبا شرانك
ان هذا العين ملك خبي وصدقه اخوه وان اشترته من الاخ ولم يبي تاريخا الاقرار
يجوز وكيف قبل غرائك من الفصل الثامن من العصولية **ولو ادعى** احدهما الشراء من
والاخر الهبة والعقب من غيره **والثالث** البذل من ابيه والاربع الصدقة والعقب
من الاخر قضى بينهم اربعة الاثم يتلقون ملك من بايهم فيحصل كاتهم حضروا واقاموا
البينة على الملك المطلق **وان** اقام للخارج البينة وصاحب اليد البينة على الشراء منه
كانه صاحب اليد اولى لان الاول ان كان يتبع اولوية الملك فهذا تلقى منه وهذا لا يثبت
فصار كذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه **وان** اقام كل واحد منها البينة على الشراء
من الاخر ولا تاريخ معها تارت البينات ويترك الدار في يد ذواليد **وهذا** عندني
وعند ابي يوسف **وقال** في يفي بالبنتين ويكون للخارج لان العمل بها ممكن فيجعل
كانه اشترى ذواليد من الاخر وقضى ثم باع لان القبض دلالة السبق ولا يعكس الامر

لان البيع قبل القبض لا يجوز وان كان في العقار عنه **وسما** ان لا يدام على الشراء او راسه
 بالملك البائع فصار كأنها قامة على الاقرارين وفيه التهاثر بالايجاب كذا **عنا** ثم لو شهد بالبينة
 على نقد الثمن فالالف بالالف فصام عندها ان المستوي بالوجود قبض مضمون من كل جانب واهل
 يشهدوا على نقد الثمن فالعقاص من ذهب محمد لوجوب الثمن عنده **ولو شهد** الغرضان بالبيع القبض
 تهاثر بالايجاب **وان وقت** البينان في العقار ولم يثبت قبضا ووقت الخارج ليس قبض لصاحب
 اليد عندها فيجعل مكان الخارج اشترى او لا يتم باع قبل قبض من صاحب اليد وهو جاز في التقا
 عندها **وعند محمد** يقض للخارج لانه لا يصح بيعه قبل القبض فبقى على ملكه **وان** ثبت قبضا
 يقض لصاحب اليد لان البيعة جازان على القولين **وان كان** وقت صاحب اليد سبق
 يقض للخارج فالوجهين فيجعل كأنه اشتراه ذواليد وقبض يتم باع ولم يتم او سلم ثم وصل اليه
 بسبب اضرار من بابا يذمه المولى من الهبة **ادعى** انه اشتراه من ابيه منذ عشرة سنين تسع
وقال عمر بن الخطاب لا تسع **قال** صاحب القنية والصواب **جواب** الكاظم فيسقط بحفظ
 فانه كان يحفظ ان زمان الموت لا يخل تحت القضا من دعوى جامع الفتاوى **ادعى** ان اشترته
 من ابيك وبرز في اليد انه ملكا لبيه المومة فبينة الشراء اولى من الفصل العاشر في النصوص
ولو ادعى عليه رضا واما البينة فقال ادعى عليه ان اشترى بها منك فقال المدعى نعم
 وكنت كنت صبيا **وقال** المدعى عليه بل كنت بالغاً واما البينة فبينة مدعى الصبا
 اولى باع ارضا فادعى اخوه على المشتري ان البائع معقود وانا وصية فيها **وقال** المشتري
 بل اقل واما البينة فبينة المعقود اولى من دعوى جامع الفتاوى **كنت** وهذا مخالف
 كما في التردد والغور من ان بينة كون المعقود غافلا اولى من بينة كونه مجنوناً او مخلوق العقل
 وفي القنية باع ارضا فادعى اخوه على المشتري ان البائع معقود وانا وصية **وقال**
 المشتري بل اقل واما البينة فبينة العتة اولى ثم **قال** ولو ظهر جنونه وهو مضيق
 بمجد الاقامة وقت بيعه فالقول له وبينة الاقامة اولى من بينة جنونه وعن ابي يوسف

من ادعى ان البينة انما كانت من قبله

بينة المعقود اولى

سبعة اعم اولى من بينة الاقامة
 من سبعة اعم اولى

ادعى

ادعى شراء الدار منه فشهدت عدل ان كان مجنوناً عنده باعته واخر ان كان عاقل فبينة
 العقل وصحة البيع اولى انتهى **اذا اختلف** المتبايعان في قدر الثمن بان ادعى المشتري عتة
 وادعى البائع اكثر منه او وصفه بان ادعى البائع بدراهم راجحة وادعى المشتري انه بدراهم
 كاسدة او جنسه بان ادعى البائع انه بالدينار **وادعى** المشتري انه بدراهم او اختلفا في قدر
 المبيع بان اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه حكم من برهن **وان جاز**
 حكم من يثبت الزيادة لان البينات للآيات **وان اختلفا في الثمن** والمبيع جميعا بان قال
 البائع بعث العبد الواحد بالفين **وقال** المشتري لا يربعت العبدان بالفين **فان** البائع في الثمن
 وحقبة اشترى في المبيع اولى فيحكم للبائع بالفين والمشتري بمعدين من اول بالثانف
 من التردد **اقام** البائع انه باعه بصف اربعة مائة بالف درهم **واقام** المشتري بينة انه
 اشترى منه بصف اربعة مائة بالف درهم يقض بالتصف المقيدين بالف درهم وبصف النصف الباقي
 مشاعاً بخمس مائة من دعاوى الوجيز رجل في يديه عبد ودار اقام رجلان كل واحد منهما
 البينة ان اشترى منه الدار بالعبد الذي في يديه وصاحب اليد منكروا دعواهما يقض الدار
 بينهما وبالعبد بينهما **وان كان** الدار في يدها وقضى القاضي له بالدور وبالعبد للاخر **وكذا**
 لو لم يكن الدار في يده ولكن شهد شهوده لم يقض الدار يقضى القاضي له بالدور **وان**
 ارجحوا اصددها سبق فالدار له والعبد للاخر على كل حال سواء كانت الدار في يده او في يده
 او في يدها او شهد الشهود للاخر يقض الدار **ولو ارجحوا** اصددها واطلق الاخر فاكانت
 الدار في يده البائع فالدار للذي ارجح والعبد للاخر **وان ارجحوا** اصددها ولا يقضى
 بالدار الذي اليد **وكذا** لو كان بغير مورخ قبض مشهود به فهو اولى **وان كان** لا اصددها
 قبض معاين ولا يقضى مشهود به فالقبض المعان اولى **وان كانت** الدار في يدها
 فارجحوا اصددها واطلق الاخر يقضى بينهما بالدور وبالعبد بينهما **ارجل** في يده دار ادعى رجل
 انهما له اشتراه من ذي اليد عند سنة **وقال** صاحب اليد فلان الغائب

من

بقرائه منذ شهر وسلكها اليه ثم اورد عينه ان صدقة المدعي فيما ادعى من البيع
ولا يدع او علم القاضى ذلك فلا خصومة بينهما **وان** كذبه في البيع والايدي ولم
يعلم القاضى بذلك فهو خصم للمدعي **وان** اقام البينة على ما ادعى من البيع والايدي
لا تقبل ببنته **فان** قضى القاضى للمدعي ثم حضر الغائب فاقام البينة على ما ادعى صاحب اليد
لا تقبل ببنته الا ان يقيم البينة على التبر اكثر من سنة **وان** حضر الغائب بعدما
اقام المدعي البينة ولم يقض القاضى للمدعي فاقام لذي حضر البينة على ما قال صاحب اليد
تقبل ببنته **وان** يدعى رجل اقام رجل البينة ان صاحب اليد باع منه بضائعا بعائنا
بالف درهم **واقام** رجل البينة ان باع بضعا معلوما من اكرار بالف درهم **فان**
القاضى يقضي ببنته الباع بسبب النصف المعلوم بالف درهم ويقضي ببيع النصف من النصف
الباق بمائة درهم **وان** اقام الباع البينة ان باع منه عشرين مقسوم بالف درهم
واقام المشتري البينة ان اشترى منها نصف مقسوم بمائة درهم **فان** القاضى يقضي له العشر
النصف الذي لم يبع شره بمائة درهم ببينة الباع عليه **واما** النصف المقسوم
يقضي للمشتري بقسمة اعشار هذا النصف بستعين درهما والعشر الباقي بين هذا النصف بمائة درهم
ببنته الباع لان بينة الباع فيه قامت على فضل الثمن عند رجل اقام رجل البينة ان باع
باعمه الذي في يده بالف درهم ورطل خمر وهو يملكه **واقام** رجل البينة ان باع من الذي
في يده بالف درهم وفضل بر وهو يملكه **والذي** في يده يكره عواجا **قال** ابو يوسف به العبد
على مدعيين نصفين ويضرب الذي في يده لكره واحد منها نصف قيمته **عبد** في يد رجل ارباعه
رجلان اقام كل واحد منها البينة ان باع من الذي في يده بمائة على ان المشتري بالخيار
وقضا معلوما والذي في يده يكره عواجا ويضرب عليه نفسه **فان** الذي في يده العبد يكون بالخيار
يدفعه الى ايها شاء وعليه ثمنه الا **ولو كان** كلا واحد من المدعيين بالخيار لنفسه **فان**
نقصان البيع **فان** الذي في يده العبد يدفع العبد اليها نصفين ولا يغرم لها شيئا

ولو كانا

ولو كانا اقام البينة على اقراره بذلك ثم اختار نقض البيع العبد اليها وبعض لها قيمته
نصفين ولو اتهم لم يقم البينة على اقراره وانما اقام البينة على البيع واختار ايضا
والبيع قبل قضاء القاضى لها كان عليه الثمن لكل واحد منها اذ قضى القاضى لها كان عليه الثمن
لكل واحد منها اذ قضى القاضى بالبيع والمشتري بالخيار لتفريق الصفقة **فان** قضى القاضى
ببنته بالعبد بينا نصفين في وقت ضاها ثم اختار نقض البيع **فالجواب** الجواب
فيما اختار نقض البيع قبل قضاء القاضى لها ولو اجاز احدها البيع قبل ان يقضى القاضى
لها بالعبد نصفين والاخر اختار نقض البيع كان الذي في يده بالخيار ان يقبل كل نصف
بنصف الثمن انما ترك رجل ادعى في يده رجل اقام البينة ان اشترى اها من ذي اليد
بالف درهم **وقال** ذواليد لم يبع ثم اقام ذواليد البينة ان كدعي قدره عليه لاراد ذكر
في الشرايات **وقال** اقبل ببنته ذي اليد وبطل البيع وان كان لا يبطل ببنته على الرد
سواء كان المدعي قال في كان لا يبيع بيننا او قال لم يحن بيننا ببيع لان من حجة ان يقول
لم يكن بيننا ببيع الا ان المدعي ادعى ان هذا الدار لم يقر ثم بدله في يدها **فصل قول الشيخ**
الامام المعروف بخوارزمي انما تقبل البينة المدعي عليه على اقراره اذا اذ التوفيق وان لم يذكر
مع ذلك رجل ادعى عينا في يده رجل ان اشترى من ذي اليد بالف درهم ونقص الثمن واقام
البينة على ذلك وصاحب اليد يقول هو وديعة عندي لفلان ولم يطره عدلته شهود المدعي
حتى حضر المقر فانه يدفع الى المقر له **فان** اظهر عدلته شهودا كدعي يقضي له بذلك البينة ولا يكون
ذلك قضاء على المقر له لو اقام المقر له البينة بعد ذلك ان ملكه كان او دعه الذي في يده يقبل
ببنته **وهذه المسئلة** على وجوه ثلثة احدها هذه والثانية لو اقام المدعي من هذا واحدا
فحضر المقر له ثم اقام شاهدا اخر وهذا والمسئلة الاولى في جميع ما ذكرنا والثانية
لو لم يقيم المدعي شاهدا حتى حضر المقر له وصدق الذي في يده فانه يومر بالتسليم الى المقر له
فان اقام المدعي شهودا قضى له ويكون ذلك قضاء على المقر له حتى لو اقام المقر له البينة ان

كان او دعه الذي في يديه لا تقبل بيته رجل ادعى داره يد رجل انها له واقام المدعى عليه
 البيته ان المدعى باع هذه الدار من فلان الغائب بكذا قبلت بيته وبطلت بيته المدعى
 ولا يشبث الشراء حق الغائب الا ان يبرهن ان هذا المدعى باعها من فلان الغائب بقضاء
 الغائب منه داره يد رجل جاء اخوه وادعى ان الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثا لها
 وطلب التركة فقال ذواليد لم يكن لابي فلما اقام المدعى البيته على ما قال اقام ذواليد
 البيته انه كان اشترها من ابيه في صفقة او ادعى ان اياه اقر له بها في صفقة قبلت بيته
 وبطلت بيته المدعى ولو كان المدعى عليه حين ادعى الاخ **اجاب** قال لم يكن لابي فلما
 حق فقط فلما اقام المدعى البيته على ما ادعى اقام هو البيته انه اشترها منه في صفقة لا تقبل
 داره يد رجل ادعى رجل انه اشترها منه بالف فقال ذواليد لم ابع فلما اقام المدعى البيته
 اقام ذواليد البيته على ان المدعى رده عليه الدار تقبل بيته وينقض البيع بينهما وكذلك
 قال لم يبي بيها ببيع فلما اقام المدعى البيته على الشراء اقام هو البيته ان المدعى رده عليه الدار
 تقبل بيته ولو ادعى رجل على رجل انه باع مني هذه الجارية وقضه له بالجارية وجدها عيبا والمرد ان
 لم ابرأ منه فقط فلما اقام المدعى البيته على الشراء وقضه له بالجارية وجدها عيبا والمرد ان
 يردّها على المتقاضي عليه **وقال** المتقاضي عليه اني بريء من كل عيب لها لا تقبل بيته **ومن ابيع**
 تقبل داره يد رجل ادعى اخاه اقران وهما لغان امه اكبر من الاخر **ادعى** انها كانت لابيهما
 مات وتركها ميراثا لها واقام البيته فقال المدعى عليه يدفع دعواهما اني اشتريت هذه
 الدار من كبر ومن فلان الوصي على هذا الاصغر حين كان صغيرا بكذا فانكرا او انكر الوصي
 ايضا الوصاية فاقام المدعى عليه البيته على اقرار الوصي انه باع بحكم الوصاية فقالوا لا تقبل هذه
 البيته الا ان يبرهن ان هذا كان وصيا من جهة ابيه ومن جهة امه او من جهة القاض
 باع الحاجة الصغير بغير النكاح لاننا وان عايناه اقراره انه وصي لم يثبت الوصاية باقراره
 ادعى داره يد رجل انها له اشترها من اب ذواليد فقال ذواليد ما كان لابي فيها

هو فلما

حق فلما اقام المدعى البيته على ان اشترها من ابيه المتيث او هو عليها اقام ذواليد البيته
 انه كان اشترها من ابيه قبلت بيته **ولو قال** ذواليد هذه الدار ما كانت لابي قطا ولم يكن
 فيها حق فلما اقام المدعى البيته على ما ادعاه اقام ذواليد البيته انه اشترها من ابيه في صفقة
 لا تقبل بيته **رجل ادعى** انه باع هذه الدار من هذه الرجل بكذا فقال المدعى عليه اشترها
 منك فلما اقام المدعى البيته على ما ادعاه اقام المدعى عليه البيته انه اشترها او كذا فلان
 يسمع دعواه **رجل ادعى** داره انه له وان مورث المدعى عليه كان اقر له به غير حق
 وتركها في يده وارثا هذه واقام البيته على ما ادعى فاقام المدعى عليه البيته ان مورثه فلان كان
 اشترها من المدعى بكذا ابعا بانا ونقا بثمان مائة مورث فورثها فادعى المدعى يدفع
 دعوى المدعى عليه ان مورث المدعى عليه كان اقر ان البيع الذي جرى بينه وبين المدعى هذا
 كان بيع الوفا **ادعى** على الثمن يجب على ردها اليه واقام البيته على ذلك **قال الشيخ**
 الامام الاستاذ فظهر التبرع لم غنياني لا يبيع منه هذا الدار من دعوى قاضيا **ادعى**
 شيئا في نالت فاقام احد صا البيته على الشراء الصحيح منه والاخر البيته على الشراء
 الكاذب فبيته القصة الاولى ادعى انه اشترى هذه الضيقة من فلان منه حسن بنين واقام
 بيته فقال ذواليد ان ذلك لفلان الذي اشترى ترها منه قبل شرائك انه لا فرق في هذه
 القضية واقام بيته فلهذا دفع **ادعى** عليه دارها ملكه وابنته البيته ثم اقام المدعى عليه
 بيته ان المدعى باعها من زوجته وباعتها مني يبيع باع ارضه من رجل ثم باعها
 من اخر فاقام الثاني على الاول بيته انها كانت رهنا عندي وقت شرائك فكان باطلا
 فاقام الاول بيته ان دينك كان مقصنيا وقت الشراء لم تسع وقيل هذا دفع يبيع
ادعى عليه محمد ودافعه ارثا من جهة ابيه فاقام ذواليد البيته انها اشترها من وصيته
 بمنزل القية واقام المدعى بيته ان قيمة رثته على ما اثبت ذواليد فقيل البيته المنية
 للزيادة الاولى **وقال** كثير من المشبه لقله القية الاولى من دعوى القية ادعى

رجل ادعى

سنة الصلوة الاولى

ملكاً مطلقاً وبرهن فبرهن فواليد انما اشترى به مني ثم اقلناه لا يدفع اذ كل منها
ادعى ملكاً مطلقاً **فتبينه** الخارج اولى وقيل ينبغي ان تقبل بينة ذي اليد **لو ادعى**
انني اشترى به من ابيك وبرهن فواليد انما ملك ابيه الى موته فتبينه الشراء اولى جامع **فتبينه**
عبد في يد رجل اقام البينة على رجلين انه باعه منها بالنقد درهم واقام احد الرجلين البينة
انه اشترى منه منه بلف درهم ذكره في المستوفى انه يقف بينة الذي لعبد في يده **عبد في يد رجل**
اقام رجل البينة انه عبد اشتراه من فلان وانه ولد له ملك باعه واقام ذو اليد البينة
انه عبد اشتراه من فلان وانه ولد له ملك باعه فلان فانه يقف بالعبد لذى اليد **لو ادعى**
ادعى رجل انهما واقام البينة واقام الذي في يده البينة ان هذا الذي لفلان انما
اشتراه من الذي وكلني بها تقبل بينة وتندفع عنه الخصومة **وارى يد رجل اقام ملكاً**
كل واحد منها البينة انه اشترى هاهنا من ذي اليد بكذا ونقد الثمن وهو ينكر يقض بالدار
بينه انصفين ان لم يورثا وارثا وتاريخها سواء وان ارثا واحد هاهنا الحق من هذا
اولى وان ارثا واحد هاهنا واطلق الاخر فهو اولى وان لم يورثا والرافع يد واحد هاهنا فاصلا
اولى وان ارثا واحد هاهنا وللآخر يد فاصلا اولى **وان ادعى الشراء** وكل واحد منهما من رجل
اخر انه اشترى هاهنا من فلان اخر وهو يكبره واقام **فر البينة** انه اشترى هاهنا من فلان اخر وهو
يملكه فانه القاض يقض بينهما وان وقتا فصاحب الوقت الاول في ظاهر الرواية وان ارثا
احد هاهنا والاخر يقض بينهما اتفاقا **وان كان** لاصد هاهنا فبغير الاخر اولى من دعاوى قايين
ولو اتحقق المبيع قبل القبض فاقام البائع والمشتري البينة ان البائع اشتراه من المسحق
وقبضه تقبل بينة فان لم تجد بينة فيقضي القاض المبيع بينهما وسرد الثمن على المشتري ثم
وعلى البائع بينة لا ينقض نقضه **ولو كان** الاحتقاق بعد قبض المبيع فنقل الثمن من احتقاق
الوجيز **ولو قال** البائع بعثك هذه الجارية بهذا العبد **وقال** المشتري لا بل بالفلان واقام
البينة تقبل بينة البائع لانهما اختلفا في الثمن وانه حق البائع فيكون بينة مظهرة في قوله

وارى يد رجل

اشترى عبد من

اشترى عبد من فقضى احداهما وانما اتم اختلفا في قيمتهما فالقول للمشتري ولو مات
احدهما بعد قبضها ورثا الباقي بعيب ثم اختلفا في قيمة الرهال فالقول للبائع والبينة
ايضا **اقام** البائع البينة ان المبيع ملك في يده المشتري واقام المشتري البينة انه ملك
في يد البائع فالقول للمشتري والبينة للبائع **وكذا لو اختلفا** في اسم الهالك او يكون القول
المشتري والبينة للبائع **ولو كان** اخبار واحد هاهنا واختلفا في الاجارة او النقص في المدة فالقول
للموكل اخبارا **ادعى** الضيق والاجارة فالبينة بينة الاخر وان اختلفا بعد مضى
المدة فالقول للمدعي الاجارة اياهما كان والبينة للمدعي النقص **ولو كان** الخيار رسماً
واختلفا في النقص والاجارة في المدة فالقول للمدعي النقص والبينة للاخر لان المدعى
بالنقص ولا ينفرد بالاجارة وان اختلفا بعد مضى المدة فالقول للمدعي الاجارة من باب
الاختلاف في المبيع من الوجه **اختلفا** في قدر المسم في وجبه او صفته او ذرعاته
واختلفا في راس المال كذلك تحالفا **ردا وان اقام** احداهما البينة ففقهه وان اقام
البينة ففقهه رب التسم **ولو اختلفا** في راس المال واقام البينة ففقهه لم يسم اليه لان شبه
الزيادة في راس المال وان اختلفا في معنى الاجارة فاسم فالقول للمطلوب انه لم يفي وان
اقام البينة قبلت بينة المطلوب لانها تثبت زيادة اجل من باب الاختلاف في اسم البينة
كتاب الشفعة اذا اختلف الشفع والمشتري في قدر الثمن
فالقول للمشتري مع عينية والبينة للشفيع عند حيا وعبد يوسف البينة للمشتري وهو
المشتري البناء فاحلف هو والشفيع في قيمة البناء فالقول للمشتري مع عينية والبينة ايضا
على قبض قول يوسف حنيفة **هكذا** قاله محمد رحمه لانها تثبت الزيادة في ثمن عصة **وقال** ابو يوسف
على قبض قول يوسف حنيفة البينة للشفيع لانها موجهة التسليم على المشتري وبينة المشتري غير موجهة
شتما على الشفع **ولو قال** المشتري اشترى البناء ثم الرصة فلا شفعة لك في البناء **وقال**
الشفيع لا بل اشترى بها جميعا فالقول للشفيع مع عينية على العلم والبينة بينة المشتري عند حيا

وعند محمد بن سنان التميمي اول **وقال** المستبري احدث في هذا البناء والشجر والزرع
وكذا التميمي قال قول المستبري **وان اقام** البينة فبينة التميمي اول دار في يد
اقام البينة ان فلانا او دعوا اياه و **اقام** التميمي البينة انه اشترها من افرافق
له بالتففة لان ذا اليد انصب خصا للذي يدعى الفم عليه فلا يندفع لمضوئها بالانه
كتاب الاجارة

اذا ادعى المستاجر انه استاجرها بعشرة دراهم ليركبها الى موضع كذا فقال الموكب استاجر
بعشرة الى نصفه **واقام** البينة فبينة المستاجر اول در الجار اذا هلك شاة
فقال رب الفم شرطت لك ان ترى في غير الموضع الذي هلك فيه **وقال** الرب شرطت
على اترعي في ذلك الموضع قال قول رب الفم مع عيونه **وان اقام** البينة فبينة اولي
دار في يد رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما اقام البينة لهما داره اجرها للذي في يده
شهر بعشرة دراهم وانه سكنها والذي في يده ينكر دعواها ويقول الدار في خانه ياخذ
الدار بينهما وياخذان منه عشرة دراهم من دعوى ذلك بسبب من دعوى فاضحا **ادعى**
رجل انه كرهته بالتخوف بحبل لوالى والى القرب على ان يستاجر منه حانوتا و **اقام** بينة
واقام الموكب بينة بان كان طابعا فبينة الطوعية اول من انكرهية مشتمل الاحكام **سقط**
احد مصرعى باب المستاجر فادعاه الموكب والمستاجر قال قول رب الدار **وان اقام** البينة
فبينة المستاجر اول ولو اقام الموكب البينة انه سلم المستاجر الى المستاجر بعد اجره منه
واقام المستاجر البينة ان المستاجر كان في الموكب هذه المدة ولم يجب على اجر فبينة الاجر اول
من دعوى خلاصة رجل استاجر دارا او دابة او عبدا ولم يتصرف المستاجر بعد حتى اختلفا
فادعى المستاجر ان الاجرة خمسة دراهم **وقال** الاجر عشرة دراهم فانهما يتخالفان
فايهما نكل لزمه دعوى الاخر ويدعي المستاجر فان اختلفا فبينة القاضى العقد بينهما
وايهما اقام البينة قبلت بينة **وان اقام** البينة يقضى بينة الموكب لانه ثبت حق نفسه

اذا قال

اذا قال المستاجر استاجرني شهرين بعشرة دراهم **وقال** الاجر لابل شهر واحد
بعشرة دراهم فايها اقام البينة قبلت بينة **وان اقام** جميعا قبلت بينة المستاجر
وان اختلفا في الاجر وان كان جميعا او في الاجرة والمسافة جميعا **فقال** الاجر اجرتك
الى القصر بعشرة دراهم **وقال** المستاجر لابل الى الكوفة بعشرة دراهم فانهما يتخالفان
فاذا اختلفا يقضى العقد بفايهما اقام البينة قبلت بينة **وان اقام** يقضى بالبينة جميعا فيقضى
بزيادة الاجر ببينة الاجر يقضى بزيادة المسافة ببينة المستاجر وانهما يدعيان عطف صاحبها
هذا اذا اتفقا ان الاجر كل دراهم ودانير فان اختلفا في الجنس فقال الاجر منك عند الدابة
الى القصر يدنيار **وقال** المستاجر لابل الى الكوفة بعشرة دراهم فايها اقام البينة يقضى في الكوفة
يدنيار وخمسة دراهم اذا كان القصر على النصف من بعدا الى الكوفة يقضى الى القصر يدنيار ببينة
الاخر ومن القصر الى الكوفة بعشرة دراهم ببينة المستاجر ولو دفع الى الصباغ ثوبا ليلصبه اجر
بالصوف ففعله ثم اختلفا في الاجر **فقال** الصباغ عملته بدعهم **وقال** ثلثون بدعهم فايها
اقام البينة قبلت **وان اقام** يوفى ببينة الصباغ وطررك سفينة رجل من زبد الى مدعيته درهم
وقال الزاكي استاجرني لافظ السكار الى مد بعشرة دراهم عطف كاد منها فان **كلف**
الاجر لادعاه على صاحبها **واقام** البينة كانت بينة الزاكي وهو الملاح اول يقضى له بالاجر
على السفينة ولا اجر عليه لصاحب السفينة **فقال** الاجر اقرى ركبتة بفلان من زبد الى مد بعشرة
دراهم **وقال** ادعى عليه الاستاجر ان لافظ الى فلان بثلث عشرة دراهم فانه عطف كل منها فان اختلفا
لا يجب شي **وان اقام** البينة كانت بينة البينة صاحب البعير **فأصبح** كتاب البينة

كتاب الهبة

ولو زنت امرأة او سرق وقصد زومها على اطلاق عضونها او يطلقها على الهبة فوجبت له
ما را فطلقها وقهر رجعي بلا شيء لانه بمنى الاكره ولو انكر الزوج بذلك قال قوله **وان اقام** البينة
فبينة المرأة اول من جامع الفتاوى **ادعى** الهبة منكرها فوجبت له على اقره العوض طوبى بدفع
من الفصل الاخر من الفصول **ادعى** هبة من ذي اليد **ادعى** فرائد ذي اليد

آياه وقبض قبضه مدعى الرهن اولى هذا ان لم يكن الهبة مشروطة ببعض وان كانت
 مشروطة قبضه مدعى الهبة اولى قلت وذلك المسئلة ان تبينه البيع اولى من تبينه الرهن
فتأمل لو ادعى احداهما هبة وقبضه من زيد وادعى الاخر شراء من زيد ولم يورثا وارثا
سواء فالشراء اولى ولو ارث احداهما الاخر فالرهن اولى ولو ارثا وارثا فادعى احداهما اقدم فهو اولى
ولو كان العين بيد هاهنا وبهنا الا ان يورثا وارثا فادعى احداهما اقدم فالصدقة مع الشراء الهبة
مع الشراء ولو اجتمعت الهبتان فحكم حكم ما اجتمع الشرائان والحكم فيه ان المدعى لو كان هاهنا
فبه هاهنا على الشراء من واحد وم يورثا وارثا سواء فهو بهنا ولو ارث احداهما الاخر فالرهن اولى
ولو ارثا وارثا فادعى احداهما سبق فهو اولى ولو زيد به هاهنا فهو كدعوى التابع مع ذى اليد ولو اجتمع الهبة
مع القبض والصدقة مع القبض فهو كاجتماع شرائان ولو اجتمع نكاح وهبة او رهن او صدقة فالنكاح
اولى اقول لو اجتمع نكاح وهبة يمكن ان يعمل بالبينين لو استقويا بان يكون منكوته لدا
 وهبة للفرسان يهرب منه المنكوته فينبغي ان لا يبطل بينه الهبة ضد اعين تكذيب النكاح وحلا
 على الصلاح **وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرهن مع النكاح** وفي كل هذا الصور لو ارثا وارثا فادعى
 فهو اولى ولو كان العين بيد هاهنا فهو اولى الا ان يورثا وارثا فادعى احداهما سبق فهو للخارج
 ولو كان بيد هاهنا وبهنا الا ان سبق احداهما تاريخا فهو له ولكن هذه الشراء والهبة
 والصدقة مستقيم اذا اشيع الطارى لا يفسد الهبة والصدقة على ما عليه الفتوى
 اما في الرهن فلا يستقيم اذا اشيع الطارى منه فينبغي ان يقض بالكل لمدعى الشراء
 فيما اجتمع رهن والشراء لان مدعى الرهن اثبت مرهنا فاكمل بالاشيع فترد بينه فصار
 كان مدعى الشراء فقد باقائه البينة وهكذا جعلوا مراده الهبة مع الشراء **وقال**
 انما يصح ان يقض به بالوكال ان تدعى فما لا يحتمل القسمة اما المحتمل فيقضى به بالاعتقال
 البقعة او لا اذا اشيع الطارى لا يفسد الهبة والهبة والصدقة في الصحيح ونفسه الرهن
هذا لو ادعى احداهما من جهة واحدة بسببين مختلفين فلو ادعى اعيان جهة اثنين

بسببين

بسببين مختلفين بان ادعى احداهما هبة والاخر شراء ولو كان العين بيدنا والشا وبهنا
 او بيد احداهما فحكم ما ادعى ملكا وطاقا اكثر منها يثبت الملك لمطلق لما ذكرتم ثبت الاعتقال
 الى نفسه فكان للملكين اعيان ملكا مطلقا وبه هاهنا ففي كل موضع ذكرنا في دعوى الملك المطلق
 انه يقضى به **فكذلك هذا حين يدين به من اخر انه شراء من زيد وبه من اخر ان بكر او هبة فهو بهنا**
ولو به هاهنا على الشرائين من واحد فالشراء اولى اذ انصافا قال انه لو ادعى في النزاع في التسبق
فالشراء سبق لانه لما لم يثبت سبق احداهما جعلها كانه وقعا معا ولو تعارفا كان الشراء
اسرع نقاذ من الهبة لانها لا تصح الا بالقبض والبيع يصح بدون من الفصل الثاني
ولو ادعى رجلان اقام احداهما البينة على الهبة والقبض من رطل والاخر اقام البينة على الصدقة
والقبض من رطل الا لوطرفها سواء ان كان شيئا يحتمل القسمة وعند ايه منبذ لا يقضى بشئ
وقيل انه يقضى له عند الكل وقال بعضهم لا يقضى بشئ عند الكل في اول فصل في دعوى الملك
 بسبب من دعاوى قاضيا ورجل مات وترك مالا فادعى بعض الورثة عينا من اعيان التركة
 ان المورث وصفا منه في حقه وقبضه وبقية الورثة قالوا ذلك في الرهن كان القولين
 يدعى الهبة في الرهن وان اقاموا البينة قبضه مدعى الهبة في الرهن اولى من اخر فصل فيما
 يتعلق بالنكاح من كسره والولد من دعاوى قاضيا **كتاب العارية**
اقام المستعير البينة انه رد العارية واقام كسره البينة انها نفقت بها جاوز الموضع
المستعير قبضه المعير اولى من الخلاصة كتاب الوديعة ورجوعه به
 ووديعة لرجل فخار رجل وادعى انه وكيل المودع في قبض الوديعة وكله في ذلك من كسره
واقام البينة فاقام الذي يدعى الوديعة بينة ان الموكل اخرج به من هذه الوكالة قلت بينة
وكذا لو اقام البينة ان شهيدا لو كبل عبيد قبل ذلك منه ادعى دارا في يد رطل انها لثقل
 ادعى عليه نصفها ونصفها ودية عندى فلان ولم يقر البينة على الوديعة فاقام المدعى
 البينة على دعواه ثم اقام المدعى عليه البينة ان نصفها ودية فلان عند بطر دعوى

كتاب العارية

كتاب الوديعة

في النصف وهو يطل في الكل **قال** بعضهم يطل قال رخص وفيه نظر شارح الجامع الى انه لا يطل
 في الكل رجل ادعى دارا في يد رجل انزاهه واقام المدعى عليه البينة انزاهه وديعة لفلان اقيمت
 عنه دعوى المدعى فان حضر فلان فسلم المدعى عليه الدار اليه فاعاد المدعى الاول دعواه على
 فاجاب انزاهه وديعة عنه لفلان **قال** لا تقبل بينة ويندفع حضور المدعى من باب ما يطل في
 المدعى قبل القضاء من دعوى قاضيا **ولو قال** ذواليد ان في يدي مولى يزدف من المدعى
 على انه لم يتم برهن ذواليد على الابداع لا يسمع **ولو قال** ذواليد في يدي مولى يزدف يسمع
 جامع الفصولي اذا اقام رثا لوديعة البينة على الابداع بعد ما يجد المودع واقام المودع
 البينة على الضياع **فهذه المسئلة على الوجهين الاول** ان يجد المودع بان يقول للمودع
 لم تودعني وفي هذا الوجه ضامن وسه على الضياع مردودة سواء شهد لشهود على الضياع
 قبل الجحد او بعد والوجه الثاني ان يجد الابداع وانما يجد الوديعة بان قال ليس لك عندي
 وديعة ثم اقام لوديعة البينة على الضياع قبل الجحد فلا ضمان **مستعمل الاحكام ولو**
قال المودع مردت الوديعة اليك اوضاعت عندي وانكر المودع **وقال** لا بد لتلقاها
قال القول للمودع مع عينه والبينة بينة ايضا لان بينة المالك قامت على نفي الرد والبينة
 على النفي لا تقبل **وجيز وقيل** بينة المالك اولى لان البينة الضمان ذكر في الفصولي ما دعي
 احد الخارجين على ذلي ليدانك غصبت هذا مني والافرد على المدعى لو دعت هذا الشيء عنده **وجيز**
 ينصف بينهما لكونها فان اكدع ان يجد الوديعة صار غاصبا من صدره شرعية من باب
 دعوى الرجلين **ولو اقام** احد البينة على الابداع فيما في يد ثالث **واقام** الاخر البينة على
 المالك المطلق يقض للمدعى الابداع من باب ترجيح البينة من دعوى الوجيز **وجيز** ادعى دارا في يده رجل
 انزاهه لا اشتراها من ذلي ليد بكذا ونقد الثمن ونصرا **واقام** ذواليد البينة انزاهه لفلان
 او دعوى تقبل بينة المدعى عليه وتنفع عنه الحضرة من فضل دعوى المالك بسبب مودعه
كتاب الغصب اقام الغاصب البينة على رد المقتضوب

كتاب الغصب

الى المالك

الى المالك واقام المالك البينة على ان الغاصب لنفسه ضمن الغاصب اقام المالك البينة انما
 المقتضوب عند الغاصب واقام الغاصب البينة انما مات عند المالك فبينة الغاصب ولو كان
 الوجيز **ولو اقام** احد البينة على الغصب فيما في يد ثالث واقام الاخر البينة على المالك المطلق
 يقض للمدعى الغصب من باب ترجيح البينات من دعوى الوجيز **عبد** في يد رجل اقام رجلان عليه البينة
 احد ما يغصب والاخر بوديعة فهو بينهما لكونهما في الاحتقاق من باب ما يندفع لرجل البينة
 ادعى انها مئة وغصبها منه ذواليد فبرهن ذواليد انها كانت مئة فلان وقد قررها وانا
 تزوجتها فهو دفع من الفصل الثامن من الفصولين **وجيز** اقام البينة مع رجل ان غصبته
 هذه الحارثية اليوم واقام اخر البينة على ان هذا المدعى عليه اغتصب منه الحارثية **مستعمل** **قال**
 محمد في نكاح قول به حنفية الذي اقام البينة على الوقت لا يرد بغير المدعى عليه قيمتها الصواب الوقت لا
 وفي نكاح قول به يوسف الذي اقام البينة على الوقت ولا يضمن للاخر شيئا من دعوى المقتول
 من قاضيا **وفيه** ان يشار به غصب من رجل شيئا اقام المقتضوب من البينة على الغصب وتبين
 فادعى الغاصب ان المقتضوب منه اقرا له للغاصب من قبل بينة الغاصب الغصب فيه او بالبرهنة
 بتليم الغصب للمدعى ثم يسأل القاضي البينة بعد ذلك على ما ادعى من الاقرار **قال** محمد رحمه
 ان ادعى ان البينة حاضرة قبل بينة واقرا في الغصب في يده **ولو كان** المقتضوب اقام حياها
 البينة ان الغاصب حرم الذر واقام الغاصب بينة انه رد على صاحبها كانت بينة صاحبها اولى
ولو اقام صاحب البينة انزاهه مات عند الغاصب واقام الغاصب بينة انه رد على صاحبها كانت بينة
قال ابو يوسف بينة صاحبها اولى **وقال** محمد يقض بينة الغاصب اذا قال صاحب الارض
 غصبته ما مني بنبته **وقال** ذواليد غصبته ما غير بنبته ثم ادعت البينة واقام البينة كانت بينة
 الغاصب اولى من دعوى قاضيا **كتاب الجنائيات**
 لو جرح رجل انسانا ومات المحروح فاقام ولياؤه بنبته انه مات بسبب الجرح واقام القاتل
 البينة انه بريء ومات بعد عشرة ايام فبينة وليا القاتل اولى **والاصل** في ذلك ان بينة

بينة الغاصب اولى

منه الموت اولى

الموت من الجرح اولى من بنية ملكوت بعد البر من شهادات الدرر ولا يخفى انه موافق لما ذكره
القنية **باب البنية المتضارين وحلل بعضهم بان بنية الاولياء مثبتة وبنية القاتل**
نافية لكنه مخالف لما ذكره صاحب الخلاصة افرق بين المدعى بقوله رجل ادعى خزانة خرب
بطن امته وماتت بقرية فقال المدعى عليه في الواقع انها خرجت الى السوق بعد القرب لا يصح
الدفع ولو اقام البنية انما صححت بعد الضرب بيمين **ولو اقام البنية هذا على الصحة والاخر على**
الموت بالضرر فبنية الصحة اولى وكذا في التنازلة وشتم الاحكام وبنيته في الفصل
ابو السعد رجل ادعى على رجل انه قتل اخاه عدا رجل ادعى عليه واقام البنية فادى
القائد ان للمقتول ابنا وانه قد عفا عنه فان القاض يامره باحضاره واحضار شهوده في
القائد رجل وشاهدين فشهد ان هذا الرجل ابنه مقتول وانه عفا عنه قال تقبل
شهادتها وشئت النسب وان كان الرجل جاحدا ويظهر القصاص من باب يطلد دعوى
المدعى قبل القصاص دعوى قاضيا ادعى انه قتل اباه يوم كذا فبرهن خصمه ان اباه
كان ميتا في ذلك اليوم لا تقبل بنية موته من الفضل العاشر من الفضولين ادعى على رجل
انه امر صبي بالضرب حماره او يخرب عنه كرمه فضر به الصبي حتى مات واقام عليه بنية موته
المدعى عليه بنية ان ذلك الحمار حي لا تقبل بنية المدعى عليه لانها قامت على النفي مقصودا من
تهاتر الشهادة من القنية **كتاب الاقرار** لو اقر لوارث ثم مات
فقال المقر له اقر في الصحة وقالت الورثة في مرضه فاقول قول الورثة والبنية منه المقتول
من شهادات مشتمل الاحكام اذا ادعى المقر له الاقرار عن طوع والاخر عن كره فبنية الكره
اول من الكره مشتمل الاحكام **رجل ادعى** في يد رجل متاعا او دارا انه واقام البنية
وقضى القاض له فلم يقبضه حتى اقام الذي في يده البنية ان المدعى اقر عند غيب القاض
انه لا حق فيه ان شهد وانه اقر بذلك قبل القضاء بطل القضاء وان شهد وانه اقر به
بعد القضاء لا يبطل القضاء من كذب الشهود فاضحا رجل ادعى عليه رجل القاض واقام البنية

وقضى القاض بالمال ثم اقام المدعى عليه بنية ان الذي اقر قبل القضاء له ليس له عليه شيء يبطل عنه
المال من فصل دعوى مقتول من دواعي قاضيا **رجل ادعى** على رجل انه ورث هذه الدار من
واقام ذوال اليد البنية ان اباه المقتول كان قران الدار ليست لي او قال كان هذه الدار لي كان
ذلك سبلا بنية المدعى ودعواه من باب يبطل دعوى الذي قبل القضاء من دعوى قاضيان
ادعى ارثا عن ابيه وبرهن فبرهن خصمه ان اباه اقر انه ملكي سيم الدرع **فلو برهن المدعى**
انك اقرت انه ملك ابي سيم ايضا لانه كما يصح الدرع يصح دفع الدرع **وقد تعارض** الدفات
فتقبل بنية الارث بلا معارض **فلو ادعى** المدعى عليه ولم يودع المدعى قبل بنية المدعى من الفصل
العاشر من الفضولين **رجل ادعى** عينا في يد رجل انه وان صاحب اليد اقر له بها فاقام البنية
على ذلك واقام المدعى عليه البنية ان المدعى استعجبه حتى بطلت بيننا المدعى وينفع الخصومة
عن ذي اليد لان كل واحد منهما اقام البنية على اقرار صاحبه انه لم يطلد البنية ان كان المتعارض
فيمر لك العين في يد ذي اليد من باب يبطل دعوى قبل القضاء **رجل ادعى** عينا في يد رجل فاقام ذو
اليد بنية على اقرار الخارج له بها صح ولو اقام كل واحد منهما بنية على اقرار صاحبه له تهاترا ويقضي
اليدين مدعاوى جامع القضاوى **ادعى** على رجل شاة دنا نير فقال المدعى عليه انه ابرأ من هذا
الدعوى واقام بنية واقام المدعى بنية انه كان اقر له بنية دنا نير بعد ابرأ ياه قيل تقبل
بنية المدعى ودفع الدرع وقيل لا تقبل بغير تصح دعوى الاقرار ثانيا وقيل لا تصح وقيل ان
الخصم القبول والتصديق في الابرأ لا يصح والافصح من باب البنية المتضارين من القنية
ادعى عليه ضيعة واقام بنية فقيل القضاء ادعى ايضا ان المدعى عليه اقر بنصف هذه الضيعة
له واقام بنية وقضى القاض له بالنصف والى المدعى ثم اقام رجل اخر بنية اني اشتريت جميع هذه
الضيعة من المدعى عليه قبل اقراره لك بنية اشترى فقيل القضاء له اقام ذوال اليد دعوى بنية حاكم
ان المدعى عليه اقر قبل شاة بنية انه لا حق في هذه الضيعة فقط القاض يبطلان دعوى
البيع فلا يبطل حكمه في النصف الذي حكم به المدعى ودفعه هذا مسموع قال المأثور في النظر

ليس يدفع لانه يمكن ان لا يكون له حق وقت الاقرار ثم تجدد له الحق من باب الدفع في الدعوى القينية
وفيها ايضا ادعى عليه ما لا معلوم واقام المدعي عليه بينة على اقرار المدعي انه استوفى من هذا المال
كذا ردح الايظن عواها فيما سوى ذلك رجل يديه دار خا رجلا وادعى ان له اشرافا من باب
ذي اليد فقال ذواليد هذه الدار ما كانت لابي قط اذ لم يكن له فيها حق قط فلما اقام المدعي البينة
على ما ادعاه اقام ذواليد البينة ان اياه اقرب في صحته انما اقبلت بينة من باب يبطل دعوى المدعي
قبل القضاء القينية ادعى بالافره خصما تذاقرت بالابراه فبرهن انك اقربت بهذا المال بعد
اقراره بالبراءة بل يدفع دعوى المدعي عليه اجاب شيخ الاسلام بمرهان البرهان لا يدفع ولو برهن
انك اقربت بعد دعواك اقراره بالبراءة تقبل والفرق انه لما قال بعد اقراره بالبراءة تقبل
وصار مقر في هذه الحال وكان دعواه اقراره بالمالك سابقا على اقراره بالبراءة وفيه اقرار من
يعتبر الاخير بخلاف ما لو قال بعد دعواك اقراره بالبراءة لانه لا يقضي الاقرار بها ونظيره ما
ادعى دارا ثام ابيه وبرهن خصما ان اباك اقر انه ملكي فبحسب المدعي ان خصمه بعد اقراره
بانه اقر انما ملك ابي هل يدفع ينبغي ان يكون على تفصيل من الفصل العاشر من الفصول
كتاب الصلح اذا ادعى احد الصلح عن طوع وادعى
الاخر عن كره فبينة الكره اولى من شهادات القينية رجلا ادعى عينا في تركه ميت واقام
البينة ثم اتى وارثا فرغى الذي قيمت عليه البينة صالح المدعي على بعض ما ادعى بان ادعى ما
دينار و الصلح على عشرين فلما طلب بدل الصلح اتى البينة وقال اقيم البينة ان مورث اذ كان
هذا المال ودعواك باطل ولم يقع الصلح صحيحا ان كان تدعى الايفاء غير المصالح يسمع الدفع
اما لو اراد هذا المصالح ان يقيم البينة على هذا الدفع لا يسمع شتم الاحكام
كتاب الرهن اذا اختلف الراهن والمرتهن في قيمة الرهن بعد هلاكه
فالقول للمرتهن والبينة للراهن قال المرتهن اخذت المال وردت الرهن وانكر الراهن اذ
واقاما البينة فالبينة للراهن قال الراهن رهنك هذا العين وقبضتها متى والبيع قائم

كتاب الصلح

في يد المرتهن

في يد المرتهن وهو منك وقال المرتهن عينا اقرى فالقول للبينة للمرتهن ولا تقبل
بينة الراهن وان كانت العين هالكة فالبينة للراهن اذ كانت قيمة ما يرضى الراهن
وجبر برهن كل منها انه ارهنه وقبضه **فلو كان** الراهن بيد الراهن لم يحكم به لو ادعى
قبلا ولو برهن احد عاينه اول وارثا فهو لا ولسا وقتا **ولو كان** بيد احد هاهنا ولا
ان يرهن الاخر انه اول من الفصل الثاني من الفصولي اذا اختلف الراهن والمرتهن فقال
الراهن هلك في يدك وقال المرتهن هلك في يدك بعد ما قبضت بحكم الراهن فالقول قول الراهن
والبينة بينة ايضا ولو قال المرتهن هلك في يدك قبل ان اقبضه منك بحكم الراهن فالقول
للمرتهن والبينة بينة الراهن تمة الفتاوى **ولو قال** المرتهن هلك الراهن عند الراهن
قبل ان قبضه كان القول قوله والقول بينة الراهن **ولو قال** المرتهن رهنه رهنه
التوبي وقبضه او قال الراهن رهنه رهنه كان القول قول الراهن والبينة بينة المرتهن
ولو برهن عبدا عور فقال الراهن قيمته كانت يوم العقد الفا وذهب بالامور الخمسة
الدين وقال المرتهن كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وذهب بالامور اربع الدين كان القول
الراهن مع عينية لان الظاهر انه لا يرهن بالاقلام الا ما يساوي الفا واكثر والبينة ايضا بينة
قاصيما **ولو اقام** الراهن بينة اتى رهنه صحيحا والمرتهن اقام بينة انك رهنه عندي
معها قيمته خمسمائة فبينة الراهن اولى من باب البينين المتضادين من القينية ادعى
عينا في يد اخر فبرهن احد عاينه شره من زيد وبرهن الاخر انه ارهنه من زيد ولم يذ
او ارثا سواء فالشراء اولى ولو ارث احد هالا الاخر فالمورخ اولى ولو ارثا واحد
ا قدم فهو اولى **ولو كان** العين في يد احد هاهنا اولى الا ان سبق تاريخ اخرج فهو الخارج
من فصل الثامن من الفصولي اذا اقام البينة ذواليد على بيع داره من فلان بالفضة وبيع واقام
فلان لبينة انه ارهنها منه بخمسمائة فجاءه بينة البيع اولى عندها **قال** محمد بن
بينة الراهن اولى من درجتي والمجمع **كتاب المزارعة**

كتاب المزارعة

رجل دفع ارضها وبذر مزارعة جائنة فزرعها العامل واخرجت ذرعا فقال المزارع
شرطت لك نصف الحراج **وقال** رب الارض شرطت لك الثلث كان القول لصاحب الارض
مع عيونه لانه يكثر زيادة الاجر ولا يتخالفان عندنا لا فائدة التحالف الفسخ وبعد استبعاد
المنفعة لا يمكن الفسخ **وايضا** اقام البينة قبلت **وان** اقام البينة يقض بنية المزارع لانه
ثبتت الزيادة **وان** اختلفا قبل الزرع يتخالفان وتزاد المزارعة **وايضا** اقام البينة قبلت
وان اقام البينة يقض بنية المزارع **وان** كان البذر من قبل العامل فقد خرجت الارض زراعا
واختلفا في هذا الوجه كان القول قول العامل مع عيونه ولا يتخالفان **وايضا** اقام البينة
قبلت **وان** اقام البينة يقض بنية من لا يذره **وان** اختلفا قبل الزرع يتخالفان وتزاد
مزرعة الى رجل ارضها بذر مزارعة وبقره على ان الحراج بينهما فلما حصل الحراج **قال**
صاحب البذر شرطت لك عشرين فقضى الحراج **وقال** الاخر بشرطت لك نصف الحراج كان القول
قول صاحب البذر **والبينة** بنية الاخر **وان** لم يخرج الارض شيئا بعد الزرع **فقال** صاحب البذر
شرطت لك نصف الحراج **وقال** صاحب الارض شرطت لي عشرين فقضى عليك الحراج **وقال** صاحب
قول المزارع ان رب الارض يدعي عليه جزا الارض وهو يكثر **وان** اقام البينة كانت البينة بنية
المزارع ايضا قاضيا **ولو اختلفا** في جواز المزارعة وفسادها بان ادعى ارضها النفقة واعى الاخر
افقره معلومة **فالقول** تدعى الفساد قبل المزارعة وبعد ما القول لصاحب البذر **ادعى** الفساد
او الجواز فالبينة بنية تدعى الجواز في الحالين **ولو كان** البذر من رب الارض **فقال** شرطت لك
النصف وزيادة عشرة افقره **وقال** العامل بل النصف **فالقول** للعامل والبينة رب
الارض **ولو اختلفا** قبل المزارعة او بعدها وجيز **ولو اقام** البينة على ارضها زرع فقضى القاض بالارض
والزرع ثم ادعى عليه الزرع له **واقام** البينة انه زرعه بذرته قبلت **ولو ادعى** ارضها
اخرى فاقام البينة فقضى له ثم ان ادعى عليه ادعى انه غرس الاشجار وقتها شاهد بالارض لا غير
تسمع دعوى ولو شهد بالارض والكس ايضا لا من ما وجب القسوى **كتاب المضاربة**

لوقال رب

لوقال رب المال باذنه والبينة من رب المال من قام بها **وقال** رب المال من قام بها
واذعى القاض المضاربة فان كان بعد ما تعرف **فالقول** لرب المال والبينة بنية ايضا والمضاربة
ضامن وقيل المتعرف **فالقول** له ولا ضمان عليه القاض ولو اختلفا في قدرها شرط طام الربح
للمضارب **فالقول** لرب المال مع عيونه والبينة للمضارب **ولو قال** رب المال دفعت مضاربة في
الطعام خاصة **وقال** المضارب ما سمعت لك تجارة بعينها فان كان في المتعرف لا يكون للمضارب
في العموم **وان** اختلفا بعد المتعرف **فالقول** للمضارب **والبينة** لرب المال **وان** اتفقا على المضاربة
الخاصة واختلفا في جزئ التجارة **فالقول** لرب المال **والبينة** للمضارب **ولو قال** المضارب امرتني
بالنفقة والنسبة **وقال** رب المال امرتك بالنفقة **فالقول** للمضارب **والبينة** تدعى التخصيص
انتهى **ولو اختلف** المضارب مع رب المال بعد قسمة الربح **فقال** المضارب قسما بعد قبض راس المال
واكثر رب المال قبض راس المال كان القول قول رب المال **ولو اقام** البينة كانت البينة بنية
المضارب **ولو قال** رب المال شرطت لك الثلث الربح الا عشرة **وقال** المضارب لا بل شرطت
ثلث الربح كان القول قول رب المال **وان** كان فيه فساد العقد لانه يكثر زيادة يدعيها المضارب
والبينة بنية المضارب لانها قامت على اثبات الزيادة **ولو قال** رب المال شرطت لك نصف الربح
وقال المضارب شرطت لي مائة درهم او لم تستطع شيئا ولا جزئ لكان القول لرب المال لان
المضارب يدعى اجره اذ انه وهو يكثر **وان** اقام البينة فالبينة بنية المضارب لانها قامت
على اثبات الزيادة في ثمة الاخر **ولو قال** المضارب بقرضتي **وقال** رب المال مضاربة او مبيعة
كان القول لرب المال **وان** اقام البينة فالبينة بنية المضارب من مضاربة قاضيا **ان**
اختلف رب المال مع المضارب **فقال** المضارب مدهد عليك راس المال بعد ما اقتسنا
واكثر رب المال كان القول قول رب المال **لان** المضاربة يدعى ان ماله فيه نصيبه من الربح
ورب المال يدعى انه مال المضاربة لانه لم يره عليه راس المال فيخلف كل واحد منهما **فان اقام**
البينة اقام رب المال البينة ان المضارب اقرا انه لم يره عليه راس المال واقام المضارب البينة

مطلب
كتاب الشركة

على اقراره بمال له من عليه راس المال فله على وجهه ان ارجعها من احداهما من لاضر
يقض لاضر النارجي ما كان اما اذا كان تاريخ راس المال سابقا يصير كأنه مضارب لم يرد عليه
في ذلك الوقت ثم بعد **وان** اذا كان تاريخ المضارب سابقا فلان راس المال وان اقر به لا
ان المضارب لما اقر بالتسليم لا يفقد اقراره وبطلت البراءة وهذا يصح اصلا في جنس هذه
المسائل **وان** ارجعها من لاضر او اطلقا يقضي بنية المضارب ويجعل كأنه لم يرد
ثم بعد ذلك من فصل دعوى المقول من دعوى قاضي **كتاب الشركة**
ولو امر احد المتفاوضين رجلين بشراة عبد لهما وسعى جنس العبد الثمن فاشترياه وقد اتفقا
المتفاوضان على الشركة فقالا لاضر اشترياه بعد التفريق فهو لي خاصة وقال الاخر اشترياه قبل التفريق
فهو بيننا كان المقول قول الامر **والنية بنية الاخر وان** اقاما النية **وان** قال الامر
اشترياه قبل التفريق **وقال** الاخر اشترياه بعد التفريق كان المقول قول الذي لم يامر **والنية**
بنية الامر ولو كان هذا في شركة العنان فهو كذلك رجل ادعى على رجل ان يشركه وحده
المدعى عليه ذلك والمال في يد الجاهد فاقام المدعى بنية وشهادة شهود انه مفاوضة وان هذا
المال في يديه من شركتهما وقالوا هو بينهما نصفان او لم يقولوا ذلك لكنهم شهدوا انه مفاوضة
فانه يقض للمدعى بنصفه **اما** اذا شهدوا انه مفاوضة **وان** المال بينهما او شهدوا ان المال
من شركتهما فظلالا للمفاوضة يقض المساواة في المال **واما** اذا شهدوا انه مفاوضة ولم يرد
على ذلك **قال الشيخ** التمسلي انه خسر هذا **والاول** سواء يقض بالمال بينهما لانهم قالوا
هو مفاوضة وقبضه المفاوضة المساواة في مال الشركة **وان** في باقي من بينهما فلوان
المدعى عليه اقام النية على ان المال ميراث من مورثه او هبة او صدقة من غير المقتضى له ان كان
شهودا المدعى وشهدوا انه مفاوضة وان المال الذي في يديه بينهما نصفان لا تقبل نية المدعى
عليه على الميراث والهبة والصدقة **وان** كان شهودا المدعى وشهدوا انه مفاوضة ولم يرد
على ذلك **ذكر** شمس الائمة الترخي فيه خلافا **وعلى** قول به يوجب لاضر بنية المقتضى عليه

وعلى قول محمد

وعلى قول محمد في هذا الوجه تقبل نية المقتضى عليه بالهبة والصدقة وغير ذلك وفيما اذا شهدوا
ان المال الذي في يديه من شركتهما او هو بينهما لا تقبل نية المدعى عليه **ولو ان** المدعى عليه ادعى
عبثا انه له خاصة وحسب شركته واقام النية على الهبة والقبض قبلت بنية **ولو ان** **ولا**
ادعى عليه في يد رجل ان شركته في اليد وهذا العبد **واقام** النية وقض له بنصف العبد فادعى
ذو اليد بعد ذلك ان ميراثه من ابيه لا تقبل نية الا ان يتبع التلقي من المقتضى له **واذا مات**
احد المتفاوضين والمال في يد الباقي منها فادعى ورثة الميت المفاوضة ومجد الحى **فاقام** الورثة
النية ان اباهم كان شركته في شركته مفاوضة لا يقض لهم شيء مما في الحى **الا** ان يقيموا النية
من شركته ابيها او يقيموا النية ان المال كان في يد الميت في حصة قبلت بنية الورثة **ولو كان** المال
في يد الورثة وهم يمجدون الشركة **فاقام** الحى النية على شركته المفاوضة واقام الورثة ان اباهم
مات وترك هذا ميراثا من غير شركته بينهما لا تقبل نية الورثة ويقض بنصف المال للمدعى في قول
ابي حنيفة وفي قول محمد تقبل نية الورثة على الميراث قاضيان **كتاب الشركة**
ولو اقتسما دارا او فذلا او مد طائفة وادعى احداهما بيتا في يد الاخر وقع في حصة واقام النية
اخذ بنية المدعى ولو اختلفا في حدود ما بينهما انفسين **فقال** وادعى هذا بنصف دار في نصيب
واقام النية قضي لكل واحد منهما بالحد الذي في يد صاحبه من الوصية **كتاب الدعوى**
اذا تنازع اثنان في شاة واقام النية على التنازع قضى لصاحب اليد ثم اذا ادعى اخر واقام
النية على التنازع قضى به الا ان يعيد صاحب اليد النية على التنازع **ولو تنازعا في جارية واقام**
كل واحد منهما نية انها ولدت في ملكه من امته قضى للذي في يديه **ولو اقام** المدعى النية على
الجارية التي عند المدعى عليه انها امته ولدت في ملكه **واقام** صاحب اليد النية على مثل ذلك
قضى بها وبولدها للمدعى قامت نية على المال وبنية على البراءة وارجح ان كان تاريخ الميراث
سابقا يقض بالمال وان كان لاحقا يقض بالبراءة **وان** لم يورثا وارثا او رخت امرهما دون
الاخرى وارجح ان كان تاريخها سواء فالبراءة اولى لان البراءة انما اكتسب لتكون حجة صحيحة لا حجة

واذا مات المدعى

مطلب كتاب الشركة

لا بعد فقول بال والظاهر انه كان بعد وجوب المال بالاول **اذ ادعى** على اخر ما معلوم
فقال ادعى عليه على وجه الدفع انك قد اقرت بالبراءة **فاقام** البينة ثم قال ادعى على وجه الدفع
 ايضا انك اقرت بهذا المال بعد قراري بالبراءة **هل** يندفع دعوى ادعى عليه **قال** شيخ الايام
 بها البرهان لا يندفع **ولو قال** انك اقرت بعد دعوى قراري بالبراءة واقام البينة فقبل
 شتم الاحكام **عين** في ثلث اقام اموال البينة انما ملكه منذ غير سنة واقام الاخر البينة
 انه ملكه منذ خمس سنين فهو لصاحب الوقت الاول ولولم يورثه فهو بينه **لو قال** اقام البينة
 على التنازع وان اقام اموال البينة على التنازع دون الاخر فمضاج التنازع اولى وان اقام
 البينة على التنازع وارضا وتاريخ اموالهما سبق فهو لكونه على بينة وان كان شكلا فهو
 بينهما **عين** في غير جلا اقام الاخر البينة انه له ملكه واقام ذواليد على من ذلك بينة يتفق به
 لدى البينة ملك لاقتضاها **كفان** عيسى بن ابا ن وكذا لو اقام الخارج بينة انه له ولو في ملكه
 منذ سنة واقام ذواليد انه له ولو في ملكه منذ سنين فهو لذى اليد **ولو اقام** ادعى بينة انه له ولو
 في ملكه خمس سنين واقام ذواليد انه له في ملكه ولم يوقت او وقت شهروا ادعى فهو الخارج فصار
 الحاصل ان بينة الخارج اولى الا اذا ادعى ذواليد التنازع في بينة اولى تمت الفتاوى **وان اقام**
 الخارج البينة على ملك مورث وصاحب اليد بينة على ملك اقدم تاريخا كان اولى **وهذا** عند أبي حنيفة
 وابي يوسف مع وجود رتبة **محمد** انه لا يقبل بينة ذى اليد رجوع اليه لان البينة فاصلا على ملك المطلق
 ولم يتوضا بجرته الملك فكان التقدم والتاخر سواسيا ان البينة مع التاريخ متقدمة مع الدفع فان
 الملك اذا ثبت لشخص في وقت فتبوت له بعد اكيونه الا بالملغ من جهة **وسنة** ذى اليد مقبولة
 وعلى هذا الخلاف لو كان تاريخا يدعيها والمفني جابينا **ولو اقام** الخارج ذواليد البينة على ملك مطلق
 موقت ادم حادون الا ففعل قول ابي حنيفة ومحمد الخارج اولى **وقال** ابو يوسف وهو رتبة ابي
 حنيفة صاحب الوقت اولى لانه اقدم صار كاد دعوى الشراء اذا اخرج ادم كان صاحب التاريخ
 اولى ولهما ان بينة ذى اليد انما تقبل لتضمنه مع الدفع ولا دفع هذا حيث وقع الشراء والتمسك

البينة على التنازع اذا وجدت
 فعلى بينة ذى اليد عمارة

من جهة **وعلى** هذا لو كانت الارض ايد بها ولو كانت في يد ثالث **والسنة** بجارها فهو سوي
 حنيفة **وقال** ابو يوسف الذي وقت اولى **وقال** محمد الذي خلق اولى لانه دعوا واولية الملك
 به ليكن تحقيق الزواجر وجوع الباعة بعضهم على بعض ولا يوجب التاريخ وجوب الملك في ذلك الوقت
 متعين والاطلاق يحتمل غير الاولوية والترجيح بالمتيقن **ولا** يحنف حاد التاريخ ايضا له احتمال
 عدم التقدم فسقط اعتبار مفسار كمالوا اقام البينة على ملك مطلق بخلاف الشراء لانه امر حاد
 فيضاف الى قرب الاوقات فبخر تاريخا من تاريخه **وحلان** اقام كل واحد منهما بينة
 على تاريخا فيه ولم يورث ذواليد منها جعل في كل واحد نصف ادعى به فان اقام ادم البينة
 وثبت له اليد وصار هو الذي عليه وان لم تقم لوادم منها بينة فعلى كل واحد منهما البينة فان
 حلفا توقف هذا الامر الى ان يورث حقيقة **ان** فان نكل احد على الا يقضى بالخالف باليد يمكن منع
 الناكل من التعرض لهذا الامر **ولو اقام** ذواليد البينة انما فيه من سنين واقام الخارج انما له
 منذ سنة فحق الخارج **خارج** وذو يد اقام البينة على ملك مطلق وارضا وتاريخا سوي يتفق للخارج
 صاحب اليد اقام كل واحد منهما البينة انما داره يقضى لكل واحد منهما يد صاحبه **ولو اقام** ادم البينة
 على الارث والاخر على الملك المطلق يتفق بينهما نصفان **اقام** ادم على الارث والاخر على التملك
 من مورث مدعى الارث بسبب صحيح قضى بالتملك مطلقا **ادعي** ملكا مطلقا عينه في ثلث تاريخا
 وتاريخا ادم السابق فاكتمل اولى الا في رواية عن محمد انه بينهما وان اخرج ادم حاول يورث الاخر فعند
 ابي حنيفة يتفق بينهما ولا عبية بالتاريخ وعند ابو يوسف مورث اولى وعند محمد لم يهرم اولى فان كان العين
 في يدهما ولم يورثا وارضا وتاريخا سوا **فالحارج** اولى فان كان تاريخا ادم السابق فهو اولى
وقال محمد حنيفة وان اخرج ادم حاول يورث الاخر وارضا وتاريخا سوا **وشك** غرض ذى اليد
 في السنة والسنين وارضا وتاريخا ذواليد سنين **وشك** شهروا الخارج في التاريخ فحق الخارج عند محمد
 ابي يوسف بينة صاحب الوقت اولى وان كان العين في ايديهما وارضا وتاريخا سوا **فقد**
 لا سبق تاريخا وعند محمد بينهما وكذا لو ادعيان تلقى الملك من اثنين باليد او بالشراء وان ادعي

مطلق خارج وذو يد

مطرحه

مطلب
منه واثبت

تلقى الملك من واحد والعين في يده فهو بينهما ان كان تاريخ امدها سبق فهو له وكل ان ارجع امدها
ولم يورث الاخر فهو للمورث بالاجماع وان كان العين في يدها يبقض لذي اليد الا ان يورثا
وتاريخ امدها سبق فهو لاسبقها واسر في يد ثالث اذ عي كل الارز والافرضها واقاما
البينة فعند ابي حنيفة لصاحب الجميع ثلثة ارباعا ونصف ربعها وعند مالك صاحب الجميع ثلثها
ولصاحب النصف ثلثها وان كانت الارز في يدها يبقض بالكل لصاحب الجميع ولو ادعى رجل جميعا وآخر ثلثها
واخر نصفها واقاما البينة فعند ابي حنيفة لصاحب الجميع خمسة من ثلثي عشر ولصاحب الثلثي ثلثي عشر
النصف منها وعند مالك ثلثي عشر لصاحب الجميع ثلثة ارباعا وثلثي اربعة ونصف
ثلثة خارج وذو اليد اقام كل واحد البينة على صاحبه حيوان في ملكه فخذ لذي اليد ولا عبرة للتاريخ
مع التنازع الا اذا ارجعوا وقتي مختلفين موافقي للثانية تاريخ الخارج فانه يبقض به الخارج وان
وافق تاريخ ذي اليد او كان شكلا او خالفها فخذ لذي اليد خارجا واقاما البينة على حيوان في
الاخر انه ينجح في ملكه يبقض بينهما ارجعوا ولم يورثا الا اذا خالف السن تاريخ امدها فبقض للاخر وان
كان مشكلا او خالفها فخذ بينهما من دعاوى الجوز **مسلم** ان الزوجين اذا اذعيا وبرهنا
فلا ينجح اما ان يذعيا ملكا مطلقا او ارثا او شرأ وكل قسم ثلثة اقسام لانه اما ان يكون اندعى
في يد ثالث او في يدها او في يدها وكل وجه على اربعة اقسام لانه اما ان يكون تاريخ امدها
او ارثا وتاريخ امدها سبق او تاريخ امدها لا الاخر وحمله ذلك ثلثون فصلا اما لو اذعيا
ملكه مطلقا والعين في يد ثالث ولم يورثا تاريخا وامدها يبقض بينهما الاستواء في الحجة وان
ارثا وتاريخ امدها سبق يبقض للاسبق لانه اثبت الملك لنفسه في زمان لا يباين فيه غيره فيبقى بالملك
ثم لا يبقض بعده لغيره الا اذا تلقى الملك منه ومن يباينه لم يتلق الملك منه فلا يبقض به
ولو ارجع امدها لا الاخر فعند ابي حنيفة رابعة للتاريخ وبقض بينهما لان توقيت امدها لا يدل على
تقدم ملكه لانه لا يجوز ان يكون الاخر اقدم منه ويحتمل ان يكون متاخر عنه فجعل مقارن رعايته
للاحتمالين وعند ابي يوسف يبقض للمورث لانه اثبت لنفسه ملكا في ذلك الوقت يقينا **ومطرحه**

ينبت في

ينبت في الحال يقينا في ثبوته في وقت تاريخ صاحبه شك فلا معارضة **ومنه محمد** يبقض لذي
الطلق لان دعوى الملك المطلق من الاصل ودعوى المورث مقتصر على وقت التاريخ ولهذا يرجع
بعضهم على بعض **ويصح** الزوائد المتصلة والمنفصلة مكان المطلق كسبق تاريخها فكان اولى هذا
اذا كان الكدعي في يد ثالث فان كان في يدها كذا الجواب لانه لم ينجح امدها على الاخر باليد
ولا يخط عن حال الاخر باليد وان كان في يدها فان ارثا سوادا ولم يورثا فهو للخارج لان
بينة اكثر اثباتا وان ارثا وامدها سبق فهو لاسبقها لما مر **وعنه محمد** انه يرجع عن هذا القول
وقال لا تقبل بينة ذي اليد على ذي الوقت ولا على غيره لان البينة فاسدة على الملك المطلق لم
يتقربا بجهة الملك فاستوى التقدم والتأخر فيبقى للخارج ولها ان اتسب مع التاريخ يبقض
معه اذ دفع فان الملك اذ اثبت لشخص في وقت فثبوته لغيره بعده لا يكون الا بالتلفيق منه فصار
بينة ذي اليد بذكر التاريخ متضمنة دفع بينة الخارج على معنى انها لا يصح الا بعد اثبات التلقف
من قبله وبينة على الدفع مقبولة **وعليه** اذا كانت الارز في يدها فاضايب الوقت الاول اولى منها
وعنه يكون بينهما وان ارجع امدها لا الاخر فعند ابي يوسف يبقض للمورث لان بينة اقدم من المطلق
كما لو ادعى رجلان شرأ من واحد وارثا امدها لا الاخر كان تاريخ اولى **وعند ابي حنيفة**
ومنه محمد يبقض للخارج ولا عبرة للوقت لان بينة ذي اليد اما تفضل اذ كانت بمنع الدفع وهذا
دفع الاحتمال في معنى الدفع لوقوع الشك في وجوب اقل من جهة الجواز ان شهود الخارج لو وثقوا
لكان اقدم فان وقع الشك في شخصه مع الدفع فلا تقبل مع الشك والاحتمال وان ادعى
كل واحد منهما الارث من يديه فلو كان في يد ثالث ولم يورثا او ارثا سوادا فهو بينهما نصفان
لاستوائهما في الحجة وان ارثا وامدها سبق فهو لاسبقها **وعند ابي حنيفة** وابي يوسف يقول لا يبقض
بينهما نصفين في الارث والمطلق ثم يرجع الى ما قلنا **وقال محمد** في رواية ابي حفص كما قاله حنيفة
وقال في رواية ابي سلمة لا عبرة للتاريخ في الارث فيبقى بينهما نصفين وان كان كسبق تاريخ امدها
لانها بينة عيان الملك لانفسه **ما قول** ينبغي ان يكون حكم هذا حكم دعوى الشراء من اثنين لا المورث

كبايعين في تلقى الملك منها فلم يعتبر التاريخ والشراء من البايين ينبغي ان لا يعتبر التاريخ في الآ
 ايضا غير الاشكال على من خالف في كل النقطه الا بعمل على الروايتين **والحاصل ان** في اعتبار
 تاريخ التلقي من البايين اختلاف الروايتين **فكذلك** الارث فلا فرق بينهما في الحكم فلا شك ان
وان تاريخ احداهما الاخر قضى بينهما نصفين لانها ادعى ان تلقى الملك من جلين فلا عبرة
 للتاريخ وقيل يقضى للمورخ عند ايه نصفه **ولو كان** العيين في ايديها **فكذلك** الجواب **وان** العيين
 في يدهما ولم يورثا وارثا ساس يقضى للخارج **وان** تاريخا وتاريخا من ملكين فهو لهما معا وعند محمد
 للخارج لا يعلو عليه للتاريخ **وان** تاريخا من ملكين فهو للخارج اجماعا **وقيل** عند ابي يوسف
 للمورخ **ولو ارثا** الملك مورثا يعتبر سبب التاريخ اتفاقا **وان** ادعى الشراء من واحد ولم يورثا
 او ارثا سوا فهو بينهما نصفان **وان** تاريخا من ملكين فهو لهما معا **وان** تاريخا من ملكين فهو لهما معا
 بخلاف ما لو ادعى الشراء من رجلين لانها ينسب الملك لبايعها ولا تاريخ الملك لبايعين
 فتاريخه ملكه لا يقيد به وصار كأنها حضر **وبه** هنا على الملك بل تاريخه فيكون بينهما **اما هنا**
 فقد اتفقا على ان الملك كان هذا الرجل **واما** اختلافه في التلقي **وهذا** الرجل اثبت التلقي لنفسه في وقت
 لا يارعه صاحبه فيقضى له به ثم لا يقضى لغيره بعد الا ان تلقى منه **وان** تاريخا من ملكين فهو للمورخ
 اتفاقا لان اثبت الشراء لنفسه في زمان لا يارعه غيره فيقضى به حتى يتبين تقدم الشراء غيره
 عليه بخلاف ما لو ادعى الشراء من رجلين ووقت احداهما الاخر فانه يقضى بينهما نصفين لان كلاهما
 يحتمل التسبق ثم هو خصم عن بايعه في اثبات الملك له وتوقيت احداهما لا يدل على سبق ملك بايعه
ولقد ملك لبايع الاخر سبق فلهذا قضى بينهما وهذا اتفاقا على ان الملك لبايع واحد فحجركل منها
 الاثبات بسبب الانتقال اليه لا الى اثبات الملك للبايع وسبب الملك في حق من وقت شهوده **ولقد**
 فكان هو بالمدعى الحق **وان** كان العيين في ايديها فهو بينهما الا اذا اخرج واحداهما سبق في يقضى
 لاسبقها وان كان في يدهما فهو لذى اليد سواء اخرج اولم يورث الا اذا اخرج تاريخا للخارج
 استبق فيقضى بالخارج **فالحاصل ان** الخارج مع ذي اليد لو ادعى ملكا مطلقا **فان** **اول**

في كل الصور

في كل الصور الا اذا اخرجوا سبق تاريخ ذي اليد فانه يقضى له في الخارج وفي كل سبب الملك لا يكون
 كسلب ليد لان في معنى الخارج ولو كان يتكرر كالبيع يقضى به للخارج ولو برهن بالخارج انه لم يثبت
وبه من ذي اليد انه يبيع منه ثلث سببه فهو للخارج لان ذي اليد لم يبرهن على الملك **وعن** **ابن** **سنة**
 انه لذى اليد انتهى وفي **بعض** الاصلاح نقل عن النجاشي ان برهن كدعيان فان كان تاريخ
 احداهما سبق فهو الحق **وان** لم يكن سوا اولم يورثا او تاريخا او تاريخا ولم يكن احداهما سبق
 فان كان كل منهما ارثا فلهما معا **وكذا** ان كان كل منهما خارجا في الملك المطلق **وكذا** في الملك
 بسبب الا ان تلقيا من واحد تاريخا من ملكين فانه حق **وان** كان احداهما ارثا والاخر خارجا
 فالخارج احق في الملك المطلق **وكذا** في الملك المطلق ان ادعى مع الملك فعلا كما اذا قال عبيدي
 اعتقه او تبرته **فكذلك** في اليد احق بخلافه **فان** قال كل واحد عبيدي كاتبه فها سوا لانهما
 خارجان اذ لا يدعي على الكاتب بخلاف المقتضى فانه في يدهما **ولو قال** احداهما
 هو عبيدي كاتبه **وقال** الاخر تبرته اذ اعتقته فهذا اولى فالصواب ان كل شبهة يكون
 اكثر اثباتا فهو الحق انتهى **روي** عن محمد بن عمار عن قطار بن عبد الله عن ابي ركب وعلى
 وسطار اركب وعلى فرج اركب **فان** في كل واحد قطار اركب فلهما معا **والمدعى** الذي هو اركب
 وما بين البعير الاول والاخر نصفان وليس للآخر الا اركب **فان** قامت سهم البينة
 فاركب كل واحد منهم بين الاخيرين نصفان وما بين الاول والاخر نصفان وللآخر نصفه
 الاول والاخر نصفان **دعا** **ابي** **الوجيز** **عبد** **في** يد رجل برهن رجل على انه كان نطقا
 اشتراه منه منذ عشرة ايام **وبه** من ذي اليد على انه كان لافرا اشتراه منه منذ شهر كذا
 وسماه **قال** الثاني في قوله الثاني عولا سبقهما تاريخا وهو ذو اليد **وقال** محمد في قوله
 الاخر هو للمدعى وعلى قبايل محمد الاول اولى هو لذى اليد لانه سبقهما تاريخا وعلى قوله
 يوسف الثاني اولى هو للمدعى من البرائة **وان** كان دار في يد رجل ادعاها لثان ادعاها
 جميعا والاخر نصفها **واقاما** البينة فلصاحب الجميع ثلثه ارباعها ولصاحب النصف

بينه اليسار اولى

ربما عندها حنفية اعتبار الطريق لثلاثة فان صاحب النصف لا ينافي الاخر في النصف
فكم له وكم لتولت منازعة في النصف الاخر فينصف بينهما **وقال** لا ينافي اعتبار
الطريق العول والمضاربة **فصل** في جميع ما يفر بملك حقه سلهين وصاحب النصف سهم واحد
فيقسم الثلثا **قال** صاحب الهداية ولهذا مسئلة نظائر واذا لا يتجملها هذا المختصر وقد
ذكرنا في الزيارات **ولو كانت** الدار في ايديها سهم صاحب الجميع كلها نصفها على وجه القضاء ونصفها
لا على وجه التفاضل فان في النصف فيقف بينه والنصف الذي هو في صاحبه لا يدعي له الا
النصف وهو في يده **سالم** **ولو لم يفر** اليه دعوى كان ظاهرا باسكوا ولا قضاء بدون الدعوى
فبتركه به من هدية **ولو ادعى** القاطن المدعى عليه ما كان له على شئ قط **فاقام** المدعى البينة
على الالف **واقام** المدعى عليه البينة بالقضاء والابرأ قبلت **وان ادعى** القاطن المدعى عليه
ما كان له على شئ قط ولا عرفك **فاقام** المدعى البينة على المال ثم اقام المدعى عليه بالقضاء
والابرأ **وكرر** **الجامع** لصغير ان لا تقبل وذكر القدرى من اصحابنا اننا نقبل **ولو اقام** المدعى
بينة على اليسار وصاحب البينة على اليسار كانت بينه اليسار اولى **رجل ادعى** على رجل
انه اخذ منه اها وصف الالف **فاقام** المدعى عليه البينة ان المدعى اقر ان هذا المال اخذ منه
المخلص المستفي فلا ض **وانكر** المدعى الاول اقر **قال** محمد لا يبطل بهذا دعوى المدعى
الاول ولا يبطل بنبته لان الوقت غير مذكور في الشراطين فيجعل كان فلا نا اخذ ولا
ثم رد على المدعى ثم اخذ منه المدعى عليه **ولو ادعى** ولا ان هذا الرجل اخذ منه الف
واقام البينة ثم ان المدعى عليها قام البينة ان هذا المدعى اقر ان فلان اخذ من فلان
المدعى عليه اخذ منه هذا المال كان ذلك ابطالا لدعوى المدعى الاول وكذب البينة **رجل**
ادعى عينا في يده امان واقام البينة انه له ثم ان المدعى عليه اقام البينة ان الشهود
قد ادعوا هذا العين جازت شرا دهم وبطلت بنبته المدعى **ولو تنازع** رجلان في شئ
فاقام احدهما البينة انه كان في يده منذ شهر **واقام** الاخر البينة انه كان في يده منذ خمسة

جعل الله

جعل القاض في يد مدعى الجمعة **عبد** يد رجل اقام البينة انه عبده منه عشر سنين واقام
الاخر انه عبده **وكان** في يده منذ سنة حتى اغتصب الذي في يده فهو لمن في يده **ان تنازع**
رجل وامراة فاقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة امته واقام المرأة البينة ان الدار
لها والرجل عبدها وليست الدار في ايديها فالدار بينهما نصفان وكان في يد المدعى ترك
في يده لتعارض البنتين في الدار وحكم له في الدار وحكم له في الدار وحكم له في الدار وحكم له في الدار
باتفاق مكان التعارض **قيل** ينبغي ان الدار ان كانت في يد المدعى يقضي بينه الجميع لان بينة
صاحب اليد في الملك المطلق لا يعارض بينه بينة الخارج **وعن محمد** انه عبده في يد رجل اقام رجل
البينة انه عبده ولزم ملكه فقضى القاض في يدها ثم اقام ثالث البينة انه عبده ولزم ملكه **فان**
القاض يقضي به للثالث ان لم يعلل فقضى لها البينة انه عبدها ولزم ملكها **فان ادعى** ذلك المدعى
قضى بالنصف الذي له عاد البينة من دعوى الملك بسبب من قاضيه **بيد** **بكر** يشاء برهن زيدا
ولدت في ملكه وحكم له بها ثم برهن عمر وانها له ولدت في ملكه يؤمر زيدا باعادة البينة الى الدار
قامت على غير خصم فلم يكن حجة على عمر **فلو اعادها** فهو اولى لانه ذواليد وان لم يرد فهو
فان اقبض ثم برهن زيدا على الشايج حكم له بها او برهن عائشة لو برهن عليه في الابتداء كان اقرب
فكلام الزيادة **انما** فعلى هذا لو برهن بكر على الشايج بعد الحكم الثاني لزيد ينبغي ان يحكم بغير
ايضا لان زيد خارج بالنسبة الى بكر **وان كان** زيدا زائدا بالنسبة الى عمر وسجي تابيه **ولو**
اعاد المدعى له بالشايج بنبته حكم له **وان لم يرد** حتى قضى للمدعى ثم اعاد قيل تقبل ونقض
الحكم **وقيل** لا من الفصل الثامن من العنوين **وان اقبض** على الرجل بنباح او ملك مطلق ثم اقام
دعوى البينة على الشايج او على التلق من المدعى قبلت بنبته **رجل اقام** البينة ان قاض بلده
كذا قضى له بهذه الجارية او بهذه الساة **واقام** ذواليد البينة على الشايج يقضي بنبته **ان**
ولا يقضي بنبته ذواليد على الشايج خلافا لمحمد لاحتمال ان القاض في الخارج بالشايج **ولو**
ان رجلين ادعيا دابة في يد رجل اقام احدهما البينة على الشايج والاخر على الملك فصاحب الشايج

اولى خارجا كان او صاحب يد ولو ادعى شئ رتبة يقضيه بها فان وقت كل واحد من البنية
 وقتا وسن الدابة يوافق احدى البنية وحما خارجا او امدها يقضى للذي وافق له سن الدابة
 وان كان سن الدابة مثلكلا كانا خارجا يقضيه لها وان كان امدها صاحب يد يقضيه له
 وان خالف سن الدابة الوقتين في رواية يقضيه لها وفي رواية تبطل البنية من دعوى الملك
 بسبب من قاضى وفي ايضا اصلاح نقلا عن ارنيلق ان برهنا على شئ رتبة وارضا
 قضى لمن وافق وقت سنها ولا فرق في ذلك بين ان يكون الدابة في ايديها او في ايدها او
 يد ثالث لان الحق لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في الشئ من غير تاريخ حيث يحكم بها
 لذى ايدان كانت في ايدها او لهما ان كانت في ايديها او في يد ثالث وان اشكل فلمها
 وان خالف وقتها بطلت فبئذ الدابة في يمين كانت في يمينه انتهى ثم ان بنية ذى اليد
 في الشئ انما يترجح على بنية الخارج اذ لم يدع الخارج موعدا ليدفع لادى الوادى
 عليه فعلا بان ادعى ذوا اليد شأجا وادعى الخارج انه لم ينعج عنه عنده وغصب منه ذوا اليد
 واجره او اعان او اودعه او من ذى اليد وببرهنا فهو للخارج وتماثل الشئ ما هو في مفا
 كقول قالت صولى غزلته وغصبته منى وقالت صاحبة صولى غزلته وببرهنت حكم بنية
 الخارج لما مر من دعوى الفصل **الحاصل** ان بنية ذى اليد على الشئ ترجح على بنية الخارج على ما
 الملك او على الشئ اذ لم يدع الخارج عليه فعلا كرهين وغصب ونحو **الوادى** ادعى الخارج
 فعلا مع ذلك فبنيته اولى برهن ان هذه الدابة لا جرمها من ذى اليد او اعادها او رهنها منه
 وبرهن ذوا اليد انها لم تنجب عنه يقضيه بالذى اليد لانه يدعى ملك الشئ والاخر يدعى نحو اعاد
 واجان والشئ كسحق من نحو رهن واعان من الفصل الثامن من الفصول وكذا اذا ادعى الخارج مع
 الشئ العتق او انه ابنه فهو اولى **قال** في الاشياء اذا اقام الخارج بنية على الشئ في ملكه
 وذوا اليد كذلك قدمت بنية ذى اليد هكذا اطلق اصحاب المتون **قلت** الا في سنتين ذكرهما
 في خزائن الكل ولو كان النزاع في عبده **فقال** الخارج انه ولد في ملكه واعتقه **وسقط**

وقال ذواليد

وقال ذواليد ملكي فقط بخلاف ما اذا قال الخارج ذبته او كاتبته فانه لا يقدم الثانية لوقاد
 الخارج ولذو يد ملكي من بقى هذه او اتى قدم على ذى اليد انتهى في الوجهين من باب دعوى الشئ
 وبنية العتق او التبديل او الاستيلاء مع الشئ اولى من بنية الشئ وحده وكذا بنية العتق
 مع الشئ اولى من بنية التبديل او الاستيلاء مع الشئ وبنية التبديل اولى من بنية الكتابة
 انتهى وان تنازعا في ثوب حوز يادها اقام امدها البنية انه نسج بنفسه **واقام** الذي في
 البنية انه نسج بنفسه **قال** محمد ان كان يورث النصفان فلكل واحد منهما نصفه الذي نسج
 وان لم يورث فلكل للخارج ولو تنازعا في صوف اقام ذوا اليد البنية انه ملكه جده من شاة
 بملكها يقضيه لذى اليد ولو اقام الخارج البنية على شاة في يمينه انما شاة وجدها الصوف
 منها واقام ذوا اليد البنية ان الشاة الذي يديره له وجدها الصوف منها يقضيه للخارج ولو
 اختلفا في جوف فقال صاحب اليد هو في صنعة من لبي شاة هذه واقام الخارج البنية على
 ذلك فانه يقضيه بالشاة للخارج وان كان عبده يورثها اقام هو البنية انه عبده ولذو يد
 من امته وعبده واقام الخارج البنية على ذلك يقضيه للذي يورثه ولو اقام ذوا اليد البنية على
 يورثه انما امته ولدت هذا العبد في ملكي واقام الخارج البنية على انه في يمينه انما امته ولدت
 هذا العبد في ملكي واقام الخارج البنية على ان هذه امته ولدت هذا العبد في ملكي فانه يقضيه
 بالامته للذى من دعوى قاضيا ولم يتعرض للولد وفي الفصل الثامن من الفصول برهن
 الخارج ان هذه امته ولدت هذا العبد في ملكه وبرهن ذوا اليد على ملكه بها للذى
 لانها ادعى في الالة ملكا مطلقا يقضيه بالذى يدعى ثم يستحق العتق تبعا وفيه ادعى
 انه ملكه **فقال** ذوا اليد ودعني فلا ن ولم يبرهن على انه يدعى حتى قضى للذى ثم جال نوع
 وبرهن على الشئ وتبرع الملك المطلق برهن على الشئ ايضا يحكم للذى لا للمودع اذ ادعى
 ذوا اليد وقد برهن على الشئ فقولوه ويد في المال ثابته بالحكم والمودع لم يبرهن على انه كان له
 لثبته في السابق لقصر المودع ذاليد بواسطة يد مودعه فلذلك يقضيه له حتى لو برهن المودع

وبنية التبديل اولى من بنية

ان اردتة تقضى بالتناج للودع فظن ان الحكم الاى للذى مبطون الملك كان حكما على خصم
 ولم يكن نافذا وفيه برهن كل من التناج ووزى اليد على تناج في ملك بايده حكم لذي اليد ان كل من خصم
 عن بايده وكان بايده حاضر او اعيان ملكا بتناج فانه يحكم لذي اليد كذا هذا برهن انه لو ولد
 في ملكه وبرهن انه لو ولد في ملكه وبرهن ذوا اليد انه له ولد في ملك بايده حكم لذي اليد لانه خصم
 بمن تلقى الملك منه ويده يد المتلقى منه فكانت حاضرة وبرهن على التناج والمتلقى فيه يحكم له به
 كذا هذا انتهى اذا اختصم رجلان في ارض يزارع اقام كل واحد منهما البيعة ان الارض والارض والارض
 هو الذي زرعا فانه يقضى بالمدعى **ولو ان** عبدان في يد رجل اقام قبعة انة عبده ولد في ملكه
 ولم يكر ان شهودا **واقام** ذوا اليد بيعة انة عبده ولد من امته فانه يقضى بالعبد للذي في
 عبده في يد رجل اقام رجل البيعة انة عبده ولد في ملكه من امته هذه وعنده هذا **واقام**
 رجل اخر البيعة على مثل ذلك فانه يقضى بالعبد بين الخارجين نصفين ولو اختصم ذوا اليد وخارج
 في مصحف **فاقام** كل واحد منهما البيعة انة مصحف كتب في ملكه فانه تقضى به للمدعى **ولو ادعى**
 رجلا في يد رجل انه له خرج في ملكه **واقام** ذوا اليد بيعة على مثل ذلك فانه يقضى به لذي اليد
رجلان تنازعا في دار كل واحد منهما يدعى ان اياه وفي يده **واقام** البيعة بحمل القاضي الدار اياه
 دار في يد رجل اقام رجل البيعة انة اشترى اياه من فلان غيور في اليد بالف درهم وهو عليك ونقد الثمن
واقام اخر البيعة ان فلانا اخر وهما منه وقبضه **واقام** اخر البيعة انة ورثا من ابيه كتب في اقام
 اخر البيعة ان فلانا اخر قد تصدق بامته وقبضه **فان** القاضي يقضى بينهما **وان ادعى**
 ذلك من رجل يقضى المشتري ورجح بيعة البع رجل في يده **واقام** رجل البيعة ان اياه **واقام** رجل
 اخر ان اياه ولفلان اشترى اياه من ذي اليد ومن طر اخر ثمن معلوم ونقد الثمن وقبض الدار
 والشريك غائب **قال** فوقيك اربع حنيفة يقضى بالدرا ربا عالات الذي يدعى الشراء لنفسه وللشريك
 الغائب لا يكون خصما عن شريكه فكان هو مدعى النصف والآخر يدعى الكل **ولو كان يدعى**
 الشريك اقام البيعة ان الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثا له ولاخيه الغائب **فان**

القاضي

القاضي يقضى للذي يدعى الكل لنفسه نصف الدار ويقضى بالنصف للثبت يدفع الربع الى الخاضع
 ويدفع الربع يد المتلقى عليه حتى يحضر الغائب **فان** احضر الغائب دفع الربع بغير قبعة وارضى
اقام كل واحد منهما البيعة ان اياه كانت دارا يه مات وتركها ميراثا له ولاخيه ذي اليد وارثا لغيرها
واقام رجل اخر البيعة ان اياه داره والذي في يده الدار يجدد عواها ويقول الدار الى المار بها من ابي
فان القاضي يقضى بثلاثة ارباع الدار للاجنبي وبالربع لابن المدعى ولاشي لذي اليد **رجلان**
 ادعى دارا في يد رجل اقام احداهما البيعة ان هذه الدار كانت دار فلان مات منذ سنين
 وتركها ميراثا له **واقام** اخر البيعة ان فلانا مات منذ سنة واحدة وتركها ميراثا له والذي
 في يده ينكر عواها ويدعى لنفسه **قال** محمد الدار بينهما نصفان ولا يقسم التناج في الموت ولو
اقام احداهما البيعة ان هذه الدار كانت لفلان منذ ثلث سنين ثم مات وتركها ميراثا له **واقام**
 اخر البيعة ان هذه الدار كانت لفلان التي غير له قول منذ سنين مات وتركها ميراثا له **وهي**
 بهذا الوجه الذي اقام البيعة على ثلث سنين لانهم وقتوا الملك رجل ادعى دارا في يد رجل ان اياه
 واقام الذي في يده الدار البيعة ان فلان الغائب كان ادعى هذه الدار واحتقرها من يده ورفضها
 القاضي الى المستحق ثم انة اجرها الذي هو ميراثا لا تقبل بيعة ذي اليد على هذا ولو ادعى شيئا لايه
 واقام البيعة ان هذا الثمن لابييه مات وتركها ميراثا له **فان** اباه مات يوم كذا من شهر كذا من سنة
 كذا واقامت امرأة بيعة ان اباه تزوجها يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وانته مات بعد ذلك بيوم
 بعد اليوم الذي وقت الابن الميراث لفلان المرأة اقامت البيعة على النكاح بعد ما ثبت الابن
 مودع يوم **فان** القاضي يقضى لكل واحد منهما يقضى للمرأة بالنكاح والصدوق والميراث وللأب
 بالميراث **وكذا** لو قامت امرأة اخرى بيعة انة كان تزوجها بعد نكاح الاول بيوم يقضى بنكاحها
 ايضا مع نكاح الاول ويقضى لها بالميراث مع الابن ولا يشبه هذا ما اذا ادعى الابن ان فلانا
 قتل اباه واقام البيعة وارثوا القتل انة قتل في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا واقامت
 المرأة البيعة انة تزوجها في يوم كذا بعد ذلك بيوم فانه لا يقضى بيعة المرأة هذا لان وقت القتل

يدعى القضا ووقت الموت لا يضر وتقام الدليل يطلب من افر فصل عوى الملك بسبب دماوك
 قاصيها **ادعى وقفا** وقال ذواليد هو ملكي وحررتة فانه يقضي ببيتة ذى البدينا فالكذا في
 دعوى الوقف من فضولين **اذ ابرهن الخايع** وذواليد على نسب غير قدم ذواليد الا في المستحق
 الاولى لو برهن الخايع على انه ابنه من امرته عنه وحقا وان وقام ذواليد انه ابنه وكنسبه
 الى انه فهو الخايع **الثانية** لو كان ذواليد ذميا والخايع مسلما فبرهن الذي يشهد من
 الكفار وبرهن الخايع قدم الخايع سواء برهن بمسلي او بكفار ولو برهن الكفار بمسلي
 قدم على المسلم مطلقا من الاشياء **لو ادعى على رجل انه قتل اياه عمدا بالسيف من غير سببه**
 وانه وارثه لا وارثه غيره وجأت امرأة معها ولد واقامت البينة ان والده هذا
 تزوجها منذ خمسة عشر سنة وان هذا ولد له ووارثه مع ابنه هذا **قال ابو حنيفة** لا يحسن
 في هذا ان اجزى بينة المرأة واشتت نسب الولد ولا يبطل بينة الابن على القتل ولو اقامت
 المرأة البينة على النكاح ولم تات بولد فالبينة بينة الابن ولا يكره دون المرأة
 ويقبل **القائل** ثلثة نفر ادعوا نكاح دابة فقام كل واحد منهم البينة انها ابنته ولدت
 دابتي والد ابنته موفقة له فانه يقضي بالنكاح بينهم **رجل مات وترك ابنتين فادعى احداهما**
 ان لابيها على هذا الرجل الف درهم من ثمن صبيغ وادعى الاخر انه كان من الغرض واقام
 كل واحد منهما البينة على ما ادعى فانه يقضي لكل واحد منهما بمجسماته ليس لاحدهما ان يشاك
 صاحبه فيما قبض **دار في يد رجل** وعلوهما يد آخر طريق العلو في ساحة الدار **ادعى كل واحد**
 منها ساحة الدار فان الدار مع الساحة يكون لصاحب السفلى والعلو **وطريقهم** لصاحب العلو
 فان اقام البينة يقضي لكل واحد منهما بما في يده الاخرته جميعا للخارج على ذى اليد فيما يدعى اليه
 وورثته مودعهم في الزانية فرفع احداهما سقفها **فادعى ان السقف له** وادعى كل واحد منهما انه
 فان كان طريق السقف الى ملك ادعاه وهو مشغولة بمعاك له في الحكم ويكون الخول قوله
 مع عبته وان لم يكن طريق السقف الى احد هو وكان مشغولة بمعاك فهو لهم جميعا وان كان

منهم ان يحلف

منهم ان يحلف الا فر على نصيبه عند عدم البينة وانهم اقام البينة فهو له وان اقاموا جميعا
 يقضي لهم لكل واحد منهم بما في يده غير حصة في يد ثلثة نفر ادعاهم يدعى بطانها والثاني يطانها
 والثالث **كلها** واقام كل واحد منهم البينة على ما ادعى فانه يقضي بجميعها المدعى الكل ويقضي عوى
 البطانته ولمدعى القطر نصفها **اما** انه يقضي لمدعى الكل لانه يدعيها ولا يدعيها غيره فيعطى له ثم
 مدعى الكل مع البطانته يدعيها البطانته ولا يدعيها غيره والبطانته في ايدها فيبقى لكل واحد منهما
 بنصفها الذي في يده صاحبه ترجى البينة الخارج على بينة ذى اليد **واذا قضى** لمدعى البطانته بنصف
 صار كان مدعى الكل غصب منه نصف البطانته وجعل البطانته بحصة فيضمن نصف قيمتها
 وكذا القطر **انما** في القطر يقضي لكل وفي البطانته يقضي القيمة **رجلان** في يد كل واحد
 منها شاة اقام كل واحد منهما البينة ان شاة التي في يده صاحبه شاة ولدت من شاة التي
 في يده **فان** كانتا شاتين ذكر في الاصل انه يقضي لكل واحد منهما باشاة التي في يده آخر
وعن ابو يوسف انه يقضي لكل واحد منهما باشاة التي في يده قضاء ترك لا قضاء لمحقاق **رجل**
ادعى دارا في يد رجل فاقام مدعى عليه البينة ان المدعى قال قبل ان يدعى هذا الدار ليست **او**
قال ما كانت هذه الدار لي تبطل بينة المدعى عبده في يد رجل ادعاه رجلان اقام كل واحد
 منهما البينة انه له او دعه الذي في يده **والمدعى عليه** يحجدهما ويقول هو لي ولم يقض
 القاض بشهودا في عبده حتى صدق ذواليد احداهما فانه يدفع العبد الى المقر له **فان عدلت**
 البيتان قضى به للمدعين من مائة عاوي فاضحى **عبده** في يد رجل اقام العبد البينة انه حر **وقا**
 ذواليد انه عبده فلان او دعه او امر به **فبينة** ذى اليد اولى بخلاف ما اذا اقام العبد البينة
 على مولاه انه حر الاصل واقام هو البينة انه عبده **فبينة** العبد اولى لان المولى يصلح ان يكون
 خصما لانباء بينة العبد في الحرية **اما ههنا** فالمدعى ليس محض كمن يحال بين العبد وبين
اصل المسئلة الوكيل ينقل المرأة اذا اقامت المرأة البينة على الطلاق ثلث لا تقبل بينة
 لكن يحال بينها وبين الوكيل لاحتسانا كذا هنا ولو قال العبد اعتقني فلان وذواليد ادعى

وبه كانه يفتي ظهر الدين المرفي وهو تصوب عندنا قال صاحب الذخيرة لانها لو قبلت اما ان
تقبل على اثبات اسم عبد الله في وان لم يحسم فيه ولنفي ادعاءه من ايراث وهي على النفي
غير مقبولة انتهى اقول لعل المولى منبر واخذ ما ذهب اليه من جواب عطاء بن حنيفة لكنه
قصر حيث لم يتوقف للخلاف مع انه الموضع عند الاكثر وفي الفصول من جامع الفتاوى
وبرهن على انه ابن عم الميت وذكر النسب في خصمه ان جد الميت فلان غير ما بينه المولى في
بالاول لا يقف بشئ للنقض ولو قضي بالاول لا يقف بالثاني ولو برهن انه ابن عم لايه وانه
فبرهن الدافع انه ابن عم لانه قبل الحكم بالاول يندفع وكذا لو برهن ان الميت قرأ انه ابن عم
لالابي وفيه عن مجموع النوازل ادعى ارشاعا فيجب ان يثبت ان انا محمد ولم ياتي خبره
وابي زيد بن بكر سعد فبرهن الدافع انه زعم قبل هذا انه ابن عم لانه يثبت على من يندفع
واختار السفدي وقيل لا يندفع وبه فتى الاوزجندى وظهر اليك غيبانه وقال
صاحب الرضية هذا هو التصوب عندنا انتهى اقول لاشك ان ما ذكره مولا خسر ومطابق لما
في جامع الفتاوى كما ادرى انه قلده مع علمه بالخلع فظن انه بائنه الحق ام قلده غافلا عن ذلك
وانه علم ادعى عليه دينا فقال ليس ولم يكن له على شئ قط فلما برهن ادعى عليه برهن على قضائه
او ابرأه تقبل ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شئ تقبل وقال ابو يوسف تقبل لو
بان قال لم يكن بيننا معاملة الا ان شهودى سمعوا منه انه ابرأني جامع الفصولين نصراني
مات فاقام مسلم ونصراني بنية نصرانية على دين له على الميت يبداء بدين المسلم عند ما قال
ابو يوسف يتخاضمان ولو اقام كل واحد بنية نصرانية على عبده يدينه نصراني حتى فهو للمسلم
وعن ابي يوسف بينا نصفان كافر مات وله ابنان مسلم وكافر فاقام المسلم بنية مسلمة او كفرة
على انه مات مسلما واقام الكافر بنية على موته كافر يقضي بالارث للمسلم ويصلي عليه كالمولود
بين مسلم وكافر يحكم باسلامه من باب شهادة اهل الذمة من الوجهين برهن انه لا فبرهن
ان شهودا ادعوه تبطل بنية المدعى جامع الفصولين مجهول اقام افر البنية انه

من هذه المدة

من هذه المدة واقام ذوالبيد بنية انه ابن ولم يسجد الى ام قطي للخارج غلام احسن اقام
بنية على رجل وامرأته انه ابنها واقام رجل وامرأته البنية ان الغلام ابنها فبنية الغلام
اولى وثبت نسبة من الذين ارعاه من باب دعوى نسب المجهول من الوجهين ولو برهن على
ولو كان بينهما واني سبقت وقضي بام تقبل الاخرى كذا في كتاب القضاء المشاهير برهن
على انه مات وترك خلفه ابنا لاني وصي مات وتنه ميراثي وكلهم وبرهن خصمه ان ابنته
التي تدعى ارثا ماتت قبل فلان الذي تدعى انه مات ولا قيل يندفع وقيل لا لان زمان الموت
لا يدخل تحت الحكم جامع الفصولين وادبر يد طرف برهن ان اباها اقرها من ذوالبيد وادعاهما
منه وبرهن ذوالبيد انها لم تحت عنده وانه يقضي بها الذي ايدى لانه يدعي ملك الانجاب والا فبرهن
عنوا جارة واعارة والتناج لم يمت من نحو جارة واعارة ولو برهن الخارج على تناج وادعي محكم له
براهن برهن ذوالبيد على تناج عند محكم له بخلاف الملك المطلق وذكر في بعض الفتاوى لو اقام
الخارج وصاحب اليد بنية على التناج قطي القاض الذي ايدى له ولم يقضي في قال الخارج انك سطر
ندعوى التناج لانك اقرت انك بعت هذه الدابة ثم اشتريتها من فلان يسمع هذا الدفع
وبنية لانه اذ باع ثم اشترى فهذا ملك حارث سطر ندعوى التناج ونحوه وذكر في بعض آخر
ادعى الخراج التناج فقال ذوالبيد انك سطر هذه الدابة ندعوى لانك اقرت انك اشتريتها
من فلان فهذا دفع لدعوى المدعى ولو ادعى ارضا فبنا واقام البنية فقط لم يتم ان
القطعة عليه ادعى انه احدث البناء وقد كانوا اشهدوا بالارض لا غير يسمع دعواه ولو شهدوا
بالارض والبناء ايضا لان دعوى جامع الفتاوى ادعى ارشاعا عن ابيه وبرهن فبرهن
خصمه ان اباك اقر انه ملكي يسمع الدفع فلو برهن المدعى انك اقرت انه ملكي يسمع ايضا
وقد تقرر انه ان تقبل بنية الارث بلا معارض فلو ادعى المدعى عليه اقرار الموت ولم
يؤرخ المدعى تقبل بنية المدعى جامع الفصولين رجل ادعى على ورثته رجلا انه ابن الميت
وهو ابن اثنين وعشرين سنة واقام عليه بنية فاقامت الورثة بنية ان سجد المدعى بنية

وانه يدين من قبل
ويعلم انفسه بنية تحت القضاء من اوراق
على اقراره قد ابا يد يد كذا وقضي في قسم
ادعت امرأته بنية فبنا تناج برهن ان كذا
تدعيه لا يسمع من كذا
والمراد بقوله تحت القدرة على الزامه
وتنفيد وجدهم وقوله تحت عدم
القدرة على كذا كذا قالوا الموت لا يندفع
تحت الحكم وانتم لا تدرى من كذا
سجد

ضربة الصبي

مشهور المارة اولى

فهذا دفع صحيح ادعى على رجل انه ارصبتا لبضرب جمان ومخرجه عن كرمه فضربه الصبي حتى مات
واقام المدة على بنية ان ذلك المخرج لا تقبل بنية لانها قامت على الشيء مقصورا من باب التنازل
في الشراء من الغنية مات من ذوجه واولاد من ذوجه اخرى وادعى الاولاد انها كانت مواتا قبل
بنية اشره واقاموا بنية واقامت المدة بنية انها كانت مواتا وقت الموت فمشهور المارة
اولى له كنف في طريق العنة فزعم غيره انه قد حدث وزعم صاحبها انه قد يم واقاموا بنية
فالبنية بنية من يدعي انه حديث ادعى ثورا انه نتج من برة المملوكة له فحكم وسم اليه واراد
ذوال اليد الرجوع على بايعه بالثمن فاقام بايعه بنية على ان هذا الثمن نتج عندي من برة
المملوكة بحضرة منه ومن الحق فبنية الباي ادعى وبه اقرى وقال ان ذال اليد يلقى الملك
من جهة الباي فكان ذال اليد اقامها فكان اولى ادعى حارا انه ملكي غاب عني منذ ثمانية
اشهر وقال ذوال اليد اشر بنية منذ ثمانية اشهر واقاموا بنية فبنية المدة اولى
من باب البنية المتضارين من الغنية ادعى ان هذا العبد غاب عني منذ شهر وقال ذوال اليد
منذ سنة يقض للمدة ولا يلتفت الى بنية المدة عليه لان ما ذكره ادعى تاريخ غيبة العبد
عن يده لا تاريخ ملكه فكان دعواه في الملك مطلقا خالفا لما على التاريخ فصاحب اليد ذكر التاريخ
لكن التاريخ حالة الانفراد لا يعتبر عندنا في حصة فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك
كدهوى الخارج فيقبض بنية الخارج من الدرر والفراد ادعى انه اشتراه من ذال اليد ونقده
فبرهن ذوال اليد انه ورثة فلان لا يدفع لانه ادعى على ذال اليد فعلا وهو وجوب تسليم
البيع هذا لو ادعى الشراء بلا قبض فلو ادعى شراء مع قبض وشهد كذلك والمدة
بجائها هل يدفع ذلك كسر بالنهم عن القضاة المدة اية حازم وابي عبد البر في ابي طاهر
الذي ليس ان الخصومة يدفع لان دعوى الشراء مع قبضه دعوى مطلق الملك الا ترى ان
اعلام لم يكن شرط الصحة البنية حتى لو قال لغيبو بعت منك فمنا بكذا وسكتة تقبل بنية
ولو كان العن مجهولا وقال غيبو من مشايخنا لا يدفع اذا انفل المدة كور وهو مشهور

بقي معتبرا

بقي معتبرا فلم يصرد دعوى مطلق الملك ولذا يحكم للمدة بالتروا في النقص ولا يرجع الباقي بعضهم
على بعض ولو جعل بنية دعوى مطلق الملك لكان الامر بخلافه وكذا لو برهن المدة على ذال اليد
رحمة منه او آجر او وصية او تصدق عليه وانه قبضه وبرهن ذال اليد ان فلانا او دمن لا
يبدفع الخصومة وهو الصحيح وانما هو من المدة صبي من انصار الحسن بن النضر اقر المتصرف
ان هذه الارض لفلان الغائب فادعى رجل فزعموا وقال الارض ارضي ثم جاء النضر فادعى ان ذال اليد
ذال اليد ولو اقاموا بنية فالمدة اولى ادعى جاره دارا ان اباه بناءه منذ سنتين سنة واراد
ذال اليد كذلك واقاموا بنية فهنا القدر لا يمكن في الدعوى حتى يقول مات ابي وتركها لبيد انا
لوقا لاذلك واقاموا بنية فبنية ذال اليد اولى ادعى عليه ضيقة ارضا من جرة واقام بنية
فقال ذال اليد كان جده تبار غائب ولم يعلم صوته ولا موته ولم يقض بحكم بموته واقام بنية
لا يسع وهو فضولي في اثبات ملك الغير اختلف الورثة في تاريخ موت الاقارب واقاموا بنية
فبنية من يدعي زيادة الارث اولى ادعى انه علم الميت ووارثه لا وارث له غيره وادعى اقرانه
اخره لا وارث له غيره وادعى ثالث انه ابنه لا وارث له غيره واقاموا بنية عندكم بقبض ببيع
وان كان الميراث للابن لا غير امته ولدت عند اشرى فقال الباي هو ولدي ورثته لا ذل
من ستة اشهر من وقت البيع وقال المشتري دعواك باطلة لانها ولدت لاكثر من ستة اشهر فقول
قول المشتري اما اذا قال المشتري لم يكن المملوك عندك والبايع يقول كان عندي فقول ان
اقام احداهما البنية يقض له وان اقاما البنية فغني باني يوسف بنية المشتري اولى لاثباتها
صحة البيع وعند محمد بنية الباي اولى لاثباتها الحرة من دعوى الغنية برهن ذال اليد
على نحو الرهن فبرهن المدة انه قال في غير مجلس القضاء انه ملكي بصير خصما لانه استمن منه ما يمنع
صحة دعوى الرهن ادعى ملكا مطلقا وبرهن ذال اليد انك شرهتني ثم اقلنا لا يدفع
اذ كل من ادعى ملكا مطلقا فبنية الخارج اولى وقيل ينبغي ان يكون بنية ذال اليد اولى وقام
في الزخيرة برهننا على الشراء من واحد وتاريخ الخارج اقدم فبرهن ذال اليد ان البيع كان

اقر المتصرف هذه الارض لفلان الغائب

اختلف الورثة في موت الاقارب

في تاريخك عند فلان ولم يرض بشراي فجاز شراي لكونه بعد ذلك الرهن لا يقع هذا الوضع اذا قل
لذي اليد في ذلك الرهن اذا الرهن لم يبيع فكيف يقع دعوى الرهن ولو ادعى اني اشتريته
وبرهن ذواليد انه ملك بيده الى موته فبينة النشر اولى ادعى شيئا من انا عليه فقال ذواليد
كان ملكا فلان افر وابعثني لا يسمع لان ذلك الشيء لو كان بيده يبيع وبرهن اني ملكي لا
يبدع دعوى اني فكذا من تلقى الملك منه ادعى انه اقترضه الف درهم في يوم كذا في مكان كذا
فبرهن خصمه انه في ذلك اليوم في مكان اخر غير ذلك المكان فانه لا يقبل ولا يكون فقام فصل
الكتاب من الفصول **كتاب الشهادة** شاهدان شهدا على رجل
او فعل يلزم به ذلك الجادة او كتابة او بيع او قساص او مال او طلاق او عتاق في موضع صفاء
او في يوم كذا فقام الشهود عليه بينة ان لم يكن في ذلك الموضع ولا في ذلك اليوم لم يقبل منه
البينة على ذلك وكذا كل بينة قامت فلان لم يقبل لم يقبل في يوم كذا في مكان كذا في
في الدعوى من القنية **شهادتان** ان زوج فلانة قتل او مات وشهدا ان اتى كانه شهادة
الموت والقتل اولى اذا خبر المرأة عدل بموت زوجها القائب واخبرها انان بحبوتة ان كان
الذي اخبر بالموت اخبر بمعاينة الموت او اخبر انه شهد بخبرته حل لها ان تزوج زوج اخر وان
كان اللذان اخبرا بحبوتة ارضا بتاريخ لاحق **قال الشيخ** الامام ابو بكر محمد بن الفضل فشهدا
اولى من شهادت قاضيا اذا عدل الشاهد واحد وبرهنه افر فالجرح اولى عندها وعند محمد اعد
المسئلة فان جرح واحد وعدل اثنان والتقدير اولى عدله جماعة وجرح اثنان فالجرح اولى
من كتاب العدل والتركيب من الوجه واذا قام المدعي البينة على العدالة **واقام** المدعي عليه
البينة على جرح فبرهن كما لو قام البينة على ان المدعي استاجر من فبينة العدالة اولى من صدق
اذا اجتمعت بينة البيع وبينة الرهن فبينة البيع اولى **قال ابو الحسن** في الدعوى من الرد والرد
بينة البيع ولو من وجه اولى من الرهن وان قام احد المتعطين شاهدين والاخر اربعة فما سألوا لشهادة
كل شاهدين على تامة والتبرج لا يقع بكثرة العلل بل يتحقق فيها ما عرف منه في الدعوى من البينة

طلب
اذا خبر

بينة الجرح اولى
بينة العدالة اولى

ولو اجتمعت

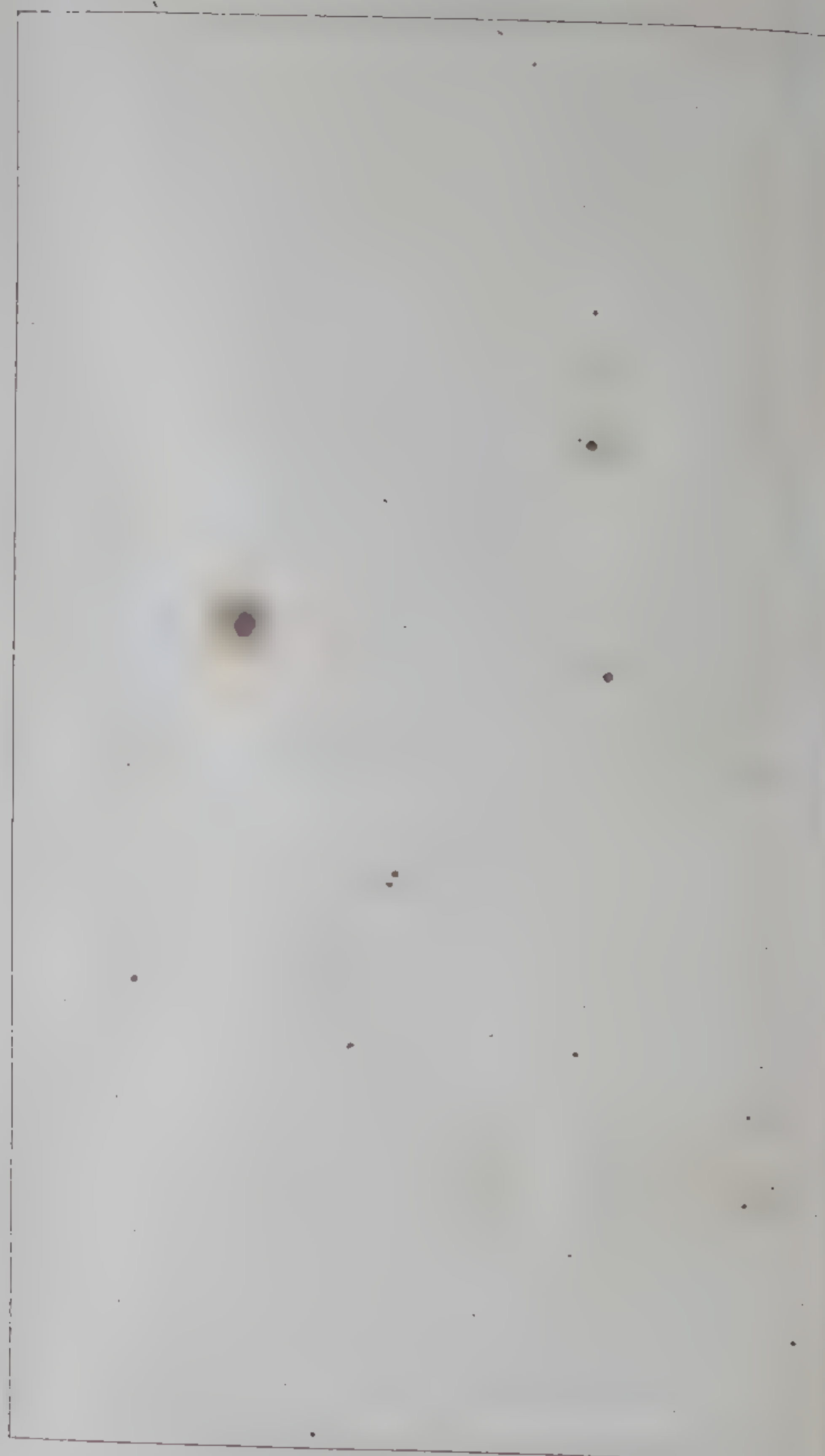
ولو اجتمعت بينة النكاح وبينة الطلاق وبينة الملك وبينة القنف فبينة الطلاق والقنف
اولى من شهادت الزوج اذا اجتمعت بينة الرق وبينة الحرية الاصلية فبينة الحرية اولى
من شهادت الحكم لو اقام ذواليد بينة على بيع داره من فلان بالف درهم واقام فلان بينة
انه ارثها منه بحسبته درهم في جاري فبينة البيع اولى عندها **قال محمد** بينة الرهن اولى
من دور الجار والمجمع **شهادتان** اقترضه يوم كذا وصنع شيئا في مكان كذا برهن اني عليه انه لم يكن
في ذلك المكان الذي ذكره الا ذلان وكان في مكان لا يقبل لانه قامت على انفي لان قوسه في مكان
كذا انفي ولو كان اثباتا صورة اذ الفرض نفي قامت عليه البينة من الفصل الثاني عشر من الفصول
اقام بينة عند القافات له على هذا الف درهم لا شيء له عليه غير حائما قام ايضا بينة ان له عليه مائة دينار
ليس عليه غير **قال ابو يوسف** يلزمه ان كان وذكره من ركنه عن محمد انه يلزمه شيء من القدرين
كتاب المأذون لو اقر المأذون بدين كان عليه وهو محجور من نصيب
او ودعية او عارية استهلكها او مضاربة فان كذبه ربه المال وقال هذا كله في حال الذك لم يصح
العبد في شيء منه ولو لم يملكه المأذون وان صدقه لزوم النصيب خاصة رينا خراسا الى عتقه
ابي يوسف يوفد به الى الصدقة في الاضافة او كتبه وكذلك القبي المأذون والمعتوه يلزمه النصيب
في التصديق وكل في التكاليف وان قام العبد والقبي البينة انها فلا يقبل الا ذن **واقام المأذون**
البينة انها فلا يقبل الا ذن فبينة المقر اولى من الوجه **كتاب الحجر**
ولو حجر عليه بعد صلاحه فاضل هو والمشتري فقال هو اشترىه متى في حال الحجر **وقال** المشتري
لا يبرأ من صلاحه فالقول للمحجور لان الشراء حادث في حال الى قرب الاوقات وان اقام البينة
فبينة المقر اولى من باب الاذنى من القنية **كتاب السرقة** ولو اقام الخارج
البينة ان هذا المتاع سرق مني منه شهر ونصف واقام ذواليد بينة انه ملك فلان ور
من ابية قبل هذه السنة ثم اشترى منه فهدد دفعه عنه اية ضيقة وابي يوسف من باب البينة المتطابقين
من القنية ادعى عليه حار انه ملكه سرق منه منه شهرين واقام بينة واقام ذواليد بينة

سنة الجرح اولى

كتاب المأذون

كتاب الحجر

كتاب السرقة



Handwritten text in a cursive script, likely in a historical or foreign language. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be underlined or grouped together. The ink is dark and the handwriting is somewhat fluid.

Additional handwritten text in the same cursive script, continuing from the top section. The text is more densely packed and covers a larger area of the right page. The overall appearance is that of a historical manuscript or a personal journal entry.

قد انعم علي ولد في يوم السبت بعبد عصره ^{در آن} ثلثين مارت بنی قیوم و آمد الی خردم
فی المحرم الحرام عند تکمیل ثمانیه عشر یومای سبع و ثمانین و ماه و الف من الالعروانفر
استی موصیه

قال مولانا ابوالسعود عليه رحمة الودود مشترك ^{در آن}
مشتكر كدر **تصيب** الفرس عرقا فرس دكدر عرق بونندن دك كدر
عرق دو كدى ديك غلطه زير الفته و معناه مخالفه در دو كدى ديك
مجاز در اصل تصيب عرق الفرس در اصله ن مستغیر در بهالنه ایچون
بوکه مجاز عقلی دیر لر خود بیونن خجیل استعمال ایدر لر کسک او کد و عن استمر
معنا سنه خجیل بر نه خیسر استعمال ایدر لر **حسب** عاقل دیکدر عاقل دیکدر
هر هر خجیل **حسب** است مقیم اوله **حسب** در حسبه سه دكدر **حکله** در
حکله دكدر حلف در حلف دكدر **ثقل** در ثقله در جاد اولی در جادی
الاول دكدر **لحاف** صوابه در لحاف دكدر **القد** و کاش المقدر کاش
دكدر زير اقدر در قدر برون دكدر کاش لفته صحیح در نهایت اصطلاح
مخالفه در طلسم طلسم دكدر **عقب** در عقب دكدر معید در معید
دكدر مراده واقع اولان معید در معده نك تصغیر بیدر و الالفة
مخالفه در حصر اولدم دیر لر مختصر اولدم ديك کدر زير احصر معتد بیدر
مکدر مصدر مجهول مراد اولنه مترم در مترم دكدر جلاد و طن در جلاد
و طن دكدر مصباح دیکسند واقع اولان ترجمه در ترجمه دكدر
مزید عقل در مرله لفته ازاده یوقدر زائد عقل ديك کدر
مرورت در مرورت دكدر الخطا بالمد
خطا و الخطا بلامد صوابه سه اعلم

عاقی بیک تشدید ایدر عامه بنسب معنا سنه در یقال فلان عاقی
ای واحد مره العاده تخفیف میلم خطا در **عیان** کسر عین فحله دكدر
هو مصدر عین الشی عیانای راه بعینه **تقوط** در و اوله تفتیط دكدر
غذا در زلاله غذا دكدر **غدا** فتح ایدر عشا نك ضد در طعام الغد و معنا
نته کم عشا طعام الغدا معنا سنه **اعی** در اعسی کوی افعی دكدر قابیل
هابیل علی وزن فاعیل بالیاها ابناء ادم علیه **فعل** فحله مصدر در
کسر یلم اسد در **خلاکت** یوقدر **تخاف** کسر ایدر تقاضی دكدر
کراهیت تخفیفه **عاریت** تشدید ایدر و قال البعض مرهم سه امر اخفف
الکراهیت و شد العاریة **نزل** در ضمتیل زانک کونیده دكدر
نزول دخی و اوله خطا در **نکات** کسر ایدر نکته نکر جمید در **نقیر** در
داه معروف معنا سنه یا ایدر خطا در **منسوب** منسوبتک یا غور منسوبک
جمیدر که ذوی العقول در غیر نیک جمیدر فلان منسوب فلان دیکدر خطا در
صواب بود که من لطفه النسوبه الی فلان مینله **اوان** زمان کبی در
لفظا و معنی اوان خطا در **اعطاف** عطفک جمیدر جانب معنا سنه نیک
فتحیل عطفک جمی ظن ایدر لر اشفاق معنا سنه لا یبعد
من الطاف مولانا و اعطافه در خطا در
زیر عینک کسر ایدر او هن اعطاف
عطفک جمیدر نته کم
دکرا و لنده

سئل عن رجل من وجه في مصر
قتل من قتل هذا وقصاص
ويصل عليه ولا يصل
على من قتل من البغاة
وقطاع الطريق
سئل

قال النبي صلى الله عليه وسلم
ما تصنعوا بموتاكم
صديق
رسول
الله

لكفاله ثلثة أولها نذارة وأوسطها
ملازمة وآخرها
غرامة

قواعد

جاء في الأولى والأخيرة عامو فتان من اسماء التبرور فاد قال اللام فيها صحيح وهي
فقال كجباري في من الجبر والبال للمهلة والعوام يستعملون بالهجة المكسرة
ويصفونها بالأول فيكون فيها ثلثة تحريفات قلب المهلة
بجدة والفتحة كسرة والثاني ثلثة تكبير وكنا جاري لآخر
يقولون جاري لآخر بلانار والصحيح الآخر بالثاني
ولا يجوز وصفها بالآخرى لأن المقابل
بالأول الآخر بالكسرة على وزن القاعلة وثانيه
بالثاني لا غير والآخرى ثلثة لآخر
بالفتح على وزن فصل
وهو مقابل لآخر كذا
في جملته باب
التراصيد
سئل

سئل من غفلت صاحب الاصلاح والايضاغ انه يزعم ان صاحب الوقاية
هو تاج الشريعة فيذكر بهذا العنوان في كل محل وليس كذلك فان صاحب
الوقاية صدر الشريعة محمود ولقبه به هان الشريعة ولم
تاج الشريعة عمر وهما اخوان وابنان لصدر
الشريعة الا قدم وجدان شاعر الوقاية
صدر الشريعة الثاني لان تاج
الشريعة جده من قبل الأب وهما
الشريعة جده من قبل الأم
فصدر الشريعة الثاني هو جده
بن سفيان بن عيينة
وهو الذي روى عن جده
الكتب في الفصل
مفهوم من كلام
صدر الشريعة
في الوقاية

سئل

سئل عن عطف محقق التاء وذلك في عطف الجمل خاصة
سئل عن عطف افعالها بالها لان الة الاشتباه بينه
وبين شتم العاطف حاشية ك ف

اعلم ان التكرار من المبرم فاذا وجد المبرم وجد التكرار مثل ضربته ضربه العكس
مخصوصه ضربته فانه نكرة لا مبرم لان المبرم لا يدل على العدد
العبارة من العبور اما من اللفظ الى المعنى
او بالعكس والاول بالنسبة الى المتكلم
والثاني بالنسبة
الى المخاطب

للمستند
سئل
قاعدة المواقيت جمع ميقات من الوقت والفرق بينه وبين المدة والزمان
وات المدة المطلقة امتداد حركة الفلك من مبداءها الى منتهاها
والزمان مدة مقصورة والوقت الزمان
المفروض نقل من التفسير
الكتبي

والفرق بين السنة والنوافل من وجود امرية ان السنة مقدرة والنوافل
غير مقدرة والسنة موقت والنوافل غير موقت
ويترك السنة بلازم ويترك النوافل لا بلازم السنة
بحاج الى النية بلفظ السنة والنوافل
لا محتاج الى النية نقل
من مهارة

مجتهدين في المذهب حضرت امام اعظم حضرت امام شافعي حضرت
 ام حنبل حضرت امام مالك **مجتهد في الملة** حضرت امام يوسف حضرت
 حضرت امام محمد حضرت امام زفر **اصحاب ترجيح**
 صاحب الهداية وشمس الاثر **امام سر حجة اصحاب**
 تميز صاحب القدوري **صاحب**
 المختار صاحب الكنز صاحب
 الوقاية
علم المجتهد من يحوي علم الكتاب ووجوه معانيه وعلم السنة
 بطريقها ومتونها ووجوه معانيها
 شرح المجمع لابن الملك
الولاية بالكنز مصدر الولاية او حاكم وبالفتح مصدر الولي وهو
 الصديق حاشية كتاب
 لسيد شريف
 السلطان يترك ويؤت في لفتان مشتق من السلاطة وهي الحدة
 والقهر وقيل من السلطنة وهو البيت لانه يتقاد في رفع
 الظلم وتخليص الحقوق
 بحر يه البلية

الفرق بين الازلي والابدي فان الازلي هو الذي يكون له نهاية
 ولا يكون له بداية والابدي هو الذي يكون له بداية
 ولا يكون له نهاية
 بل ان الانسان عشرة تسعة من لسانه وواحد من سائر الاعضاء
 وبعد اللسان والحق اي بعد المحنة الصفية والكبيرة اي القصة التي شانها
 كيت وكيت خذت القصة للامام اشارة الى ان العبارة لا تحيط
 بها من خواصها **وقال السكاكي** لعدم الاحاطة
 خذت القصة من قولهم جاء بعد اللسان والحق اي المثار اليه برها
 وهي المحنة الشديدة بلغت شدتها وفضاعة شانها
 مبلغا يبهت الواسف حتى لا يخبر ببيت كفة
 وهذا لا ينفع الا في الشدة اي هذا الامر
 من الشدة بلغ مبلغا لم اقدر على
 تقدير صلة يليق بذلك **دعاء**
 دعاء صفه بركته اوقته
 بسم الله الرحمن الرحيم اللهم فرقتنا بدحول الصفر واختم لنا بالخبر
 والظفر واصرف شره عنا وعن جميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين
 والمسلمات ببرحمتك يا ارحم الراحمين
دعاء صفه المظفر كونه بركته اوقته
 اللهم يا شديد القوى ويا شديد الفعل يا عزيزنا ذلت بقوتك
 خلقك القتي عن جميع خلقك يا محسن يا مجمل يا منعم يا ملهم
 يا مفضل يا لا اله الا انت ببرحمتك يا ارحم الراحمين

دعاء صفه خير بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي
 شكرنا ولك المنة فضلا وانا عبدك عفا وانا لذات
 اهلا استودعك نفسك ودينك وديناي واخرك وقوتك
 عمري وعلى وكنودك عزري وعرضي في خلقتك
 من فضلك وكنتودك جميع امة عليه السلام من شدة
 هولك وبطشك وقوتك فان مستودعك
 لا تخلف مضان وحلك غالب يا ارحم الراحمين
 وبيا سرع الراحمين يا اكرم مامول وبيا اوجب
 مسؤل يا حي يا قيوم يا قيوم يا ارحم يا فرد يا وثر
 يا ابد يا صمد يا من لم يلد ولم يولد ولم يكن له
 كفوا احد يا عزيز يا وهاب واصل الله على سيدنا محمد
 وآله وصحبه اجمعين
دعاء صفه خير
 اعوذ بالله من شر هذا الزمان واستعبد من شرور
 الزمان واعوذ بجلال وحرمتك وجمال قدسك
 ان تجيرني من شر هذا سنة ووقتي ما قضيت
 واكرمني في الصفر يا كريم انظر واختم علي
 الشر بالسلامة ولا اهل بي ولا ارباب ولا جميع
 امة فخير عليهم ببرحمتك وعفوك يا ارحم الراحمين
 والحمد لله رب العالمين

فرض ما ثبت بيد قاضي لا يشترط فيه وكذا جاحده
 ونقيب تارة بغير قاضي
 مستحب ما في قضاة لا يشترط فيه
 حرام فيه عتاب وعقاب
 كفارة البهمن كفارة القتل
 كفارة الصوم كفارة الظهار
 عتق رقبة مومن من لم يجد فصلى
 فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا

كتاب النكاح	باب المهر	كتاب الطلاق	باب النفقة	كتاب الرضاع
كتاب الرضاع	كتاب العتق	كتاب الوقف	كتاب البع	كتاب النفقة
كتاب النفقة	كتاب الاجارة	كتاب الهبة	كتاب الحارة	كتاب الوصية
كتاب الوصية	كتاب الفصد	كتاب الميراث	كتاب القوار	كتاب النكاح
كتاب النكاح	كتاب الزهر	كتاب المزارعة	كتاب المضارة	كتاب الزكوة
كتاب الزكوة	كتاب القسمة	كتاب التزويج	كتاب الشراة	كتاب الزينة
كتاب الزينة	كتاب الحجر	كتاب المأذون		

عتق كشيء لا يبيع الكفالة بها بالوراع والقواري ومال الزكوة وبالسبع عن ابايع
 وبالاجارة وبالمحولة بعينها وبالبضع وبمال الكتابة وبالسعانية التي تجب على المفق
 البعض فهو كالكتابة عند حنيفة وبالحمد والقود والامانة والزهر دون سلبه
 محصور من مشكلات الفاظ الكفالة ضمن او هو على او الى او انار عجم
 او تبيلا وضمي او على او فيك به حركته **فمن بشره حضوره في الحكم**
 دعوى وقضه متولى حضوري اراضه بمرته ده صاحب رض حضوري دعوى كاحده
 زوج اولك وزوجه بك حضوري دعوى موجهه مستاجر حضوري بلا اذن رهن وضع
 اولنوب مرتضون دعوى ايند كره رهنك حضوري عبد محجور او زنيه له تملك
 دعوى كره لك مولا عبد بك مود عندك ورديه دعوى كره عتقك حضوري دعوى ايده
 مودعك حضوري دعوى شفقه ده بايك حضوري رهنه دعوى استحقاقه رهنك
 حضوري عبد مملوكه ن فصاص مود دعوى كره مولا بك حضوري صفوي ضيار غله
 قاضي به واروب فسخ كاحده زوج بك حضوري وره الزوجه الزنيه بشرط حضرت الباع
 وقال ابو يوسف لا يشترط بشرط في الشفعة قبل قبض المبيع حضرت الباع بشرط في التزويج بالالفه
 وقت الحكم حضوري الزوج

الحمد لله عظيم البرهان . وعظيم الاحسان . والتعلق على كونه محمدا
 حبيب الرحمن . كبرياء الانسان . وعلى له وصحب الذين هم اشرف اهل الايمان .
اقام فاق افقر عباد الله سبحانه . السعيد عبد الرحمن بن عثمان الشيرازي
 بين الاحباب والاخوان . قد اختصر هذه الرسالة بحسب الامكان من الكتب
 المعتمدة للبيان . بنية لها الرجاء . عند تعارض البرهان . واليه المستعان عليه التكلان .

كتاب النكاح

بنية التاريج الاسبق اولى اذا برهن الرجلان على نكاح امرأة منكحة وارحنا
 قاضيا ودعوى النكاح . رجل اقام البينة على نكاح امرأة منكحة وقضاها ثم اقام
 الاخر مثل ذلك لم يحكم بها الا ان برهن سابقا فالاسبق اولى في المحل المزبور **بنية**
 صاحب التاريج من الخارجين على نكاح امرأة اولى من الاخر قاضيا ومحلا المزبور **بنية**
 ذي اليد اولى من الخارج اذا برهن على نكاح امرأة بلا تاريج جامع الفصولي في الفصل
بنية ذي اليد اولى من التاريج اذا برهن على نكاح امرأة قاضيا في دعوى النكاح
 بنية الزوج على مرضي المرأة او على اجازتها عند علمها النكاح اولى من بنيةها على
 وقيل بنيةها اولى ترصع بينا فانما البعد في النكاح الرجلان برهنوا على نكاح امرأة
 بعد موتها يفضي لها بميراث زوج واحد وعلى كل واحد منها نصف المهر ترصع بنية
 في المحل المزبور **بنية** الخارج على ان تزوجها قبل ذي اليد اولى ترصع بنيات
 في المحل المزبور **بنية** صاحب التاريج الاسبق اولى بعد موتها ولا يعتبر فيه الاقرار
 واليه والميراث له ترصع بنيات في المحل المزبور **بنية** المرأة على ان تكون ابنته

عز بن كسنة

عشر سن سنة وقت النكاح ابدا اولى من بنية الزوج على ان تكون ابنته فان
 فيما اذعت عدم الرضى قاضيا في شرط النكاح **بنية** المرأة على تزويج ولها
 بعد البلوغ بلا رضى اولى من بنية الزوج على تزويج ولها قبل البلوغ خلاصة
 الرابع عشر دعوى النكاح **بنية** البكر على زواجها عند تزويج ولها اولى من بنية
 الزوج على سكوتها ترصع بنيات لعالم البعد في النكاح **بنية** نضانية لمسلم على نكاح
 امرأة نضانية اولى من البينة النضانية لكافر عند ما وعنده يوسف بنية الكافر
 اولى في المحل المزبور **بنية** من كانت المرأة في بيت اولى من بنية الاخر اذا ادعى
 كل منهما نكاحا جامع الفصولي في الفصل العشرين **بنية** من اثبت النكاح والدخول
 اولى من بنية من له التاريج قاضيا في دعوى النكاح **بنية** من دخل على المرأة اولى من
 من لم يدخل اذا برهن على نكاحها قاضيا في المحل المزبور **بنية** من يدعي من الزوجين بعد الكافة
 فساد النكاح اولى من بنية من يدعي صحته ونسب الولد ثابت في المحل المزبور **بنية**
 من تزوج امرأة قبل مضيها الاصر قاضيا في دعوى النكاح **بنية** النكاح اولى من رتبة
 او الرهن او الصدقة ترصع بينا فانما البعد في النكاح **بنية** من زوى به المرأة اولى من
 بنية الخاوج اذا برهن كل منهما على انها له قاضيا في دعوى النكاح **بنية** رجل على ان يكون
 امرأة زوجة اولى من بنية اهل ان يكون زوجة رجل اخر وهو بكر جامع الفصولي في الفصل
بنية رجل على نكاح امرأة اولى من بنية اخرها على كونها زوجة فيالم بومرغا او ازاو او ارحنا
 سواء خلاصه في التاريج عشر دعوى النكاح **بنية** التاريج الاسبق اولى اذا برهن رجل على
 نكاح امرأة وبرهن اخرها على كونها زوجة خلاصة المحل المزبور **بنية** من اقرت المرأة نكاحها
 اولى من الاخر اذا عبا نكاحا ولم يورخا قاضيا في دعوى النكاح **بنية** من اقرت المرأة دخولا
 مقدما من الاخر اولى اذا ادعى الدخول برصع بينا فانما البعد في النكاح **رجل** ان اباه
 مات في يوم كذا ففضي به ثم ادعت امرأة على هذا الميت انه تزوجها بعد ذلك التاريج يوم

تقبل البينة ويقض بالنكاح لان يوم الموت لا بد من القضا ترجع بينة
في النكاح **رجل** اذعى على امراته قتل اباه يوم كذا وقض به تمامة عنه امرأة
بعد هذا التاريخ بيوم ان اباه تزوجها لا تسع في المحل المزبور

باب المهر

تبينة المرأة اولى من تبينة الزوج فيما به هناك قدر المهر ان كان مهر المثل كما
ادعى الزوج او اقل **در في باب الخالف تبينة الزوج اولى من تبينة المرأة فيما به**
في قدر المهر ان كان مهر المثل كما ادعى المرأة او اكثر **در في الخالف تبينة**
الزوج في اصل المهر وقدره اولى من تبينة المرأة **ملحق الاجرة في خراب المهر** اذا خالف
الزوجان في قدر المهر فمضى لمن برهن **در في خالف الزوجا** به هناك قدر المهر
ولم يشهد مهر المثل لوانه ما بان كان اقل تمامة عنه او اكثر تمامة عنه تساقط
انها لا تستوانها في الارث **در تبينة المرأة على زيادة مهرها اولى من تبينة الزوج**
على النقصان ترجع بينة لعالم البغدي في النكاح **تبينة الزوج على ابراء امراته الصداق**
في صحته اولى من تبينة ورثتها على الابراء في المرض وقيل تبينة الورثة اولى في تبينة الشهادة
تبينة ورثة المرأة على حصة مهرها في المهر اولى من تبينة الزوج على حصة المهر في الصحة
فصول العادي في الفصل الرابع عشر تبينة المهر على ان تكون مهرها بعد اولى من تبينة
الزوج على ان يكون بامة وهي ام المرأة ترجع بينة لعالم البغدي في العوى **تبينة**
الزوج على ابراء المهر اولى من تبينة المرأة على ان زوجها كان مقرا الى يومنا هذا وكذا
في الدين جامع الفتاوى في اخر الشهادة **تبينة المرأة اولى من تبينة الزوج فيما اعنت**
البراءة عن المهر بشرطه والزوج ادعاها مطلقا **وقيل تبينة الزوج اولى ترجع بينة**
في النكاح **رجل** برهن ان عبدا زينة مقبوضة او صدقة له وبه هنت امرأة انه
مهرها فاعبده عند ابي يوسف ينصف بينهما والمرأة نصف قيمته على الزوج نفيما للمهر

وعند محمد العبد المدعى والمرأة قيمته على الزوج ترجع بينة في المحل المزبور **امراة**
ادعت ان النوى تزوجها في سبع سنة كذا وتدعى المهر من تركته فبرهن رثته
ان مورثات مات في صفر تلك السنة لا يقبل وينبت النكاح المهر من تركته في المحل
تبينة الزوج اولى من تبينة المرأة اذا خالف في متاع من امتعة النساء ترجع بينة
لعالم في المحل المزبور **تبينة الزوج على ان يكون ثوبه المبعوث الى امراته مهر او**
كسوة اولى من تبينتها على كونه صلوة او صدقة لها فاضح في النفقة **تبينة المرأة**

كتاب الطلاق

اولى

تبينة الورثة على تطليقه في الصحة اولى من تبينة المرأة على تطليقه في المرض
وموت في العدة عند استواء التاريخ بزارية في الثامن **در في الخالف تبينة الطلاق**
اولى من تبينة النكاح وقيل عكسه ترجع سا لعالم البغدي في الشهادة **تبينة**
الخلع اولى من تبينة النكاح لو ادعت النكاح في الحال جامع العضولين في العسكر
تبينة المرأة على خلع زوجها اقل وقت الخلع اولى من تبينة زوجها على كونها محبونا
وقت الخلع **در في قول الشهادة تبينة المرأة على خلع زوجها اقل وقت الخلع**
اولى من تبينة ولي الزوج على كونه محبونا وقت الخلع فيما اذا كان الزوج محبونا
وقت المحضومة في المحل المزبور **تبينة الابن بعد نكاح امه ابيه على تطليقه**
وانقضا العدة قبل موته اولى من تبينة المرأة على وجود النكاح حين موته
بينات في الطلاق **تبينة المرأة على وجود الشرط اولى من تبينة الزوج على شر المبرك**
بافتراف صورة شرطه ان شئت مسكرا بغير ذلك فامرك بيدك **تبينة**
الكسبين الكفاية **تبينة المرأة على كونها زوجة الميت وقت موته اولى من**
تبينة الورثة على كونها مهرها قبل موته **تبينة اشهر** ترجع بينة في الطلاق

باب النفقة

تبينة المرأة على مقدار النفقة المفروضة او على ما مضى من زمان الفرض او على سنة
الزوج قاضيا في النفقة **تبينة** المرأة على يسار زوجها عند طلب النفقة او على سنة
الزوج على عسارها قاضيا في النفقة **تبينة** الابن على يسار ابيه وقت لانفاق من ماله
عند غيبته او على سنة الاب على عساره قاضيا في نفقة الوالدين **وجز** من برهن على ان
اباه واراد له فرض النفقة عليه وبرهن المدعى عليه وعلى طرافته اب الزوج ويكر
هذا الزوج في تبينة الزوج او على ويفرض عليه النفقة وينتسب نسب الزوج من برهن
قاضيا فيما يطرأ به

كتاب الرضاع

تبينة الظير على رضاع الضبي بنفسها او على تبينة اهل الضبي على الارضاء بلبيسة
فيما شرط الارضاء بنفسها جامع الفصولي في الثاني عشر

كتاب العتاق

تبينة وارث ضمت على ان يكون عبد ملك الميت الى يوم موته او على من تبينة
العبد على ان يكون ملك الغير واعتقه ترجيح بينات في العتق **اذ** برهن الرجلان
على العتاق بالميت يقضيه لهما بالوكلاء والميراث درر غرر في الولاء **تبينة**
ذو اليد او من الخارج اذا ادعى مع الملك فعلا كما ادعى في عبد الملك والعتاق والتدبير
ترجيح بينات في الدعوى **برهان** كل واحد من الخارج وذو اليد سواء اذا ادعى في الكتابة
لانها خارجة اذ لا يدعى المكاتب في المحرر **تبينة** المدعى الاعتاق او التدبير او
من تبينة مدعى الكتابة خارجا كان او صاحبا به ترجيح بينات في الدعوى **تبينة** العبد
على انه من الاصل او على من تبينة مولاة على انه عبده ترجيح بينات لقائم البغداد
في الدعوى **تبينة** العتق والتدبير او الاستيلاء مع النتائج او على من تبينة النتائج
وحيد وجن في باب دعوى التكميل **تبينة** العتق مع النتائج او على من تبينة التدبير
او الاستيلاء مع النتائج ترجيح بينات لقائم البغداد في الدعوى **امه** في يد طر من

على انه تدبرها وهي ملكه وبرهن الاخر على انها ولدت منه وهي ملكه وبرهن الاخر
ذلك في الذي في يديه قاضيا في دعوى المنقول **تبينة** امه معتقة على ان
يعتق ولدها بان يولد بعد عتقها او على من تبينة المولى على ان يولد قبل عتقها وكذا في
في العتق **تبينة** ذي اليد على ان يكون العبد ملكه واعتقه او على من تبينة الخارج
على ان يكون ملكه ترجيح بينات لقائم البغداد في العتاق **تبينة** العبد على ان يكون
ملك من طر واعتقه او على من تبينة ذي اليد على ان يكون العبد ملك فلان القاب
او رده عنده فان قدم فلان القاب وبرهن اثنا ودية عند لا يقدر رجح بينات
البغداد في العتق **تبينة** بنت الميت على ان يكون ابو حاضرا الاصل او على من تبينة
المدعى على ان يكون الميت معتقه وولاؤه له قاضيا فيما تبطل الدعوى **تبينة**
امه على ان يكون مولاها عاتقا لا حبي تدبرها في مرض الموت او طمس تبينة الورثة
على ان يكون مخطوط العقل ترجيح بينات في الدعوى **برهان** كل واحد من الطرفين انه
اعتقه يقضيه بالوكلاء والميراث لهما ترجيح بينات في الدعوى **تبينة** رجل على ان يكون
عبد مولاة في ملكه او على من تبينة ذي اليد على انه عبده واعتقه وهو عليه كتاب
في دعوى المنقول **تبينة** الامه على اعتاق من طر او على من تبينة ذي اليد في شراها
والطر او لا اذ كان في يد عتري قبض معاين خلاصة في العتق **ولو** اقامت الجارية
البينة على رجل على انهما ملكه اعتقها واقام امر البينة انزاله اغتصبها الذي في يديه
كان العتق او على قاضيا **تبينة** من صدره العبد او على من الاخر فيما برهن ذو اليد
انه ملكه واعتقه وبرهن الاخر مثل ذلك وان كذبهما يقضيه بوكلاء بينهما نصفين
قاضيا في الدعوى **تبينة** مدعى الفساد او على من تبينة مدعى الصحة اذا اختلف المولى
مع المكاتب في صحة الكتابة وفسادها تنمة العتاق في البيوع **برهان** كل واحد
المدعي على عتاق عبد بالف سواء لا حاجة الى تصديق العبد وولاؤه لهما برزانه

بينة العبد على اعتاق مولاة اولى من بينة مولاة على رقعة من فتاوى ابي السعود
بينة المولى على ان يحصل المال حال رق العبد اولى من بينة العبد على ان يحصل
حال عتقه من فتاوى المزبور **بينة** ولاء المولاة اولى من بينة مدعى وكذا العتق
بزازية في كتاب الدعوى **بينة** المحرنية الاصلية اولى من بينة الرق ترصيح البنات
في الدعوى نقلا من شتمل احكام **بينة** الفلام البالغ او الصغير المعتبر على مرتبة اولى
من بينة ذي اليد على انه عبده خلاصة في الفصل الحادي عشر في دعوى العتق

كتاب الوقف

بينة مدعى اذار على ان يكون وقفا مطلقا عليه اولى من بينة ذي اليد على
بابه من الوقف و بينة ذي اليد اولى وان سبق تاريخه على الوقف **بينة**
في البين المتضادين **بينة** مدعى الوقف بظنا بعد بطل اولى من بينة مدعى الوقف
مطلقا **بينة** في الدعوى في الوقف **بينة** صاحب التاريخ الا سبق على كون الدار
وقفا عليه اولى من بينة قيم الوقف على انزها وقف المسجد وان لم يورث خاف الدار
بينها نصفان ترصيح في الوقف **القضاء** في الوقفية قبل يكون قضاء على الناس
كافة حتى لو برهن المتولى على وقفية ارض وكما القاضي بوقفية ما على ذي اليد ثم ادعى ان
انه ملكه لا تسمع دعواه في المحل المزبور **بينة** الخارج على الملكية اولى من بينة ذي اليد
المتولى على الوقفية ولو برهن المتولى بعد الحكم به على ان يكون وقفا لا تسمع
وعنده يوسف تسمع والفتوى على قولها في المحل المزبور **بينة** الوقف على الا
اولى من بينة الوقف على الابناء من فتاوى ابي السعود المرحوم

كتاب البيع

بينة مدعى الفساد من متباينين بشرط فساد او جواز فساد اولى من بينة مدعى الصحة
ترصيح سائر المبرور في البيع **بينة** فساد العقد اولى من بينة صحة العقد خزانة الفتاوى

بينة

بينة الفساد اولى من الصحة فيما برهن المتباين على الصحة والفساد ترصيح سائر
بينة الاكرام في البيع والاجارة والصلح والاقرار اولى من بينة الطول كالباه
في الوسط القضاء **بينة** البيع الوفا اولى من بينة البيع البات فاصحان
في احكام البيع **القصد بينة** المشتري على انه باع بيعا صحيحا اولى من بينة البايع
على انه باع مكرها وقيل بينة الاكرام اولى جامع الفتاوى في الشهادة **بينة**
المشتري على اجازة المالك في بيع الفضول اولى من بينة المالك على الزوجي تسمع
جامع الفتاوى في الشهادة **بينة** الفين اولى من بينة كون القيمة مثلا لمن
درر عز في واخر باب قبول الشهادة **بينة** البايع في الثمن والمشتري في البيع اولى
اذا اختلفا فيها باب قال بعثت العبد الواحد بالعين قال المشتري لا بربعت
العبدين بالف درر في الخلاف **بينة** المشتري اولى من بينة البايع اذا اختلفا
في البيع بان قال المشتري اشتريت منك بهذا العبد وهذا العبد بالف وقال البايع
لا بربعتك هذا العبد بالف قال صحيح في الاختلاف بيني **بينة** المشتري على بيع
الوصع حال صايته اولى من بينة الورثة على بيعه حال عزله وقيل بينة الورثة
اولى وكذا الطلاق والعتاق من الوكيل فنية في البين المتضادين **بينة**
المشتري على بيع الاب صنيعة ابنة وصفره بثمن المثل اولى من بينة الابن على بيع
في حال البلوغ قيل بينة الابن اولى جامع الفتاوى في الشهادة **بينة** المشتري على بيع
البايع بعد بلوغه اولى من بينة البايع في حال صفره جامع الفتاوى في واخر الشهادة
بينة المشتري على الاقالة اولى من بينة البايع على البيع ترصيح بنات لعل المبرور في البيع
بينة البايع على كونه صبي وقت بيع ارضه اولى من بينة المشتري على كونه بالف
وقت بيعها ترصيح بنات في المحل المزبور **بينة** المشتري على شراؤه في اب ذي اليد
اولى من بينة ذي اليد على انه ملك ابية الى موته جامع الفتاوى في البيع **بينة**

الافاقه وقت البيع اولى من بئنه المجنون اذا انكر المصيق الافاقه وقت بئنه
 ثنية في باب الاختلاف بين التباينين **بئنه** مدعى النقص اولى من بئنه
 مدعى الاجازة اذا اختلفا بعد مضي المدة بالخيار لا حرجا ترجيح بئنه لان المدعى
بئنه مدعى الاجازة اولى من بئنه مدعى النقص اذا اختلفا في المدة بالخيار
 ترجيح بئنه لان المدعى **بئنه** من الاخبار اولى من بئنه من الاخبار
 اذا اختلفا في الاجازة والنقص في المدة ترجيح بئنه في البيع **بئنه** الشراء
 اولى من الهبة وكذا اذا استوى تاريخها ولو ارفق اصرها دون الاخر في الموزع اولى
 ولو ارفقا لا قدم اولى والصدقة كالهبة مع الشراء ولو اجتمعت الهبات
 فحكمها حكم ما اجتمع الشرائن ترجيح بئنه في الهبة **بئنه** البايع اولى من البائع
 في بد المشتري اولى من بئنه المشتري على هلاكه في يد البايع كذا في **بئنه** ترجيح
 في البيع **بئنه** البايع على ان يكون قيمة الهالك في الانقسام يوم الشراء اولى من بئنه
 المشتري ملحق بالاجر في الخالف **بئنه** كون البايع معنوها اولى من بئنه كونه عاقلا
 جامع القنادر في الدعوى وكذا في القنية **بئنه** الصغير بعد البلوغ على بيع وضية
 كونه بغير اولى من بئنه المشتري على كون قيمته الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن
 ترجيح بئنه في البيع **بئنه** ذي اليد على الشراء من المدعى الخارج اولى من بئنه هذا
 المدعى على ان يكون ملكه هدية في باب ما يدعيه الرجلان **بئنه** من رضى الدار
 كون بايعة عاقلا وقت البيع اولى عند ابي يوسف من بئنه البايع على كونه مجنونا
 وقت البيع ترجيح بئنه في البيع **بئنه** من يدعى شراء شئ من رجل اولى من بئنه
 من يدعى رهنه عنده من هذا الرجل قاضيا كان وكذا يدعى بئنه ذي اليد
 على بيع دار من فلان بالف من ربيع اولى من بئنه فلان على انه ارتهنها منه
 بخمسائة في جمادى عندها وعند محمد بئنه المرتهن اولى من بئنه في الرهن

برهن الرجل على شراء دار من غيره ذي اليد والاخر على هبتها وقبضها من غيرها
 والثالث على الصدقة من الاخر والرابع على الميراث من ابيه فنقص بينهم ارباعا
 ولو ادعوا ذلك من رجل واحد يقض للمشتري قاضيا في دعوى الملك **بئنه**
 الدارين على ان الورثة باعوا عينها من التركة المستغرقة اولى من بئنه الورثة
 على بيع مورثهم في صحته بزازية في دعوى الدين في التركة **بئنه** ذي اليد على
 اشتراء الدابة من رجل نجت في ملكه اولى من بئنه الخارج على اشتراء هذه الدابة
 من رجل اخر نجت في ملكه في المحل المزبور **بئنه** ذي اليد على بيعه العبد من
 رجلين بالف درهم اولى من بئنه احداهما فدين الرجلين على اشتراؤه من ذي اليد
 بالف درهم قاضيا في دعوى الرجلين **بئنه** ذي اليد على ان يبيع ولي الصغير داره
 حال صفرة اولى من بئنه الخارج على ان يبيعها ولديه حال بلوغه جامع القنادر في القفل
اقام احد الخارجين بئنه انه اشتراه من فلان وقبضه والاخر بئنه انه له
 فهو بينهما نصفان جامع القنادر في الشراة **بئنه** البايع على كون الثمن اكثر مما ادعاه
 المشتري اولى من بئنه المشتري على كون الثمن بما ادعاه ترجيح بئنه في البيع
بئنه البايع على كون الثمن راجحة اولى من بئنه المشتري على كونه كاسدا ترجيح بئنه
 وكذا في مخالف درر عتور **بئنه** البايع على كون الثمن بالذنا اولى من بئنه
 المشتري على كونه بالدرهم ترجيح بئنه وكذا في مخالف درر عتور **بئنه**
 المشتري على كون المبيع اكثر مما ادعاه البايع اولى من بئنه البايع على كون المبيع
 بما ادعاه في المحل المزبور **بئنه** ذي اليد على اشتراء الدار من ابيه الميت
 في صحته اولى من بئنه اخيه الخارج على كون الدار بينهما وميراثا لهما ترجيح بئنه
 في البيع **بئنه** ذي اليد على قرابة الميت في صحته مع الدار اليه اولى من بئنه اخيه
 على كون الدار لابيها وميراثا لهما في المحل المزبور **بئنه** الخارج على كون الدار لابيه وميراثا لهما

نتاج دعوى له ذي اليد ك بئنه سيلة
 خارج بئنه في نفسه اولى
 اولى اولى

اولى من تبينة ذى اليد على اشتراك الدار من ابيه الميت في صحته اذا قال قبل الاقامة
 لم يكن لاي فيها حق قط ترجيح بينات في البيع **تبينة** ذى اليد على ان الخارج المدعى باع
 هذه الدار من فلان الغائب بهذا اولى من تبينة المدعى على ان هذه الدار له ولا يثبت
 الشراء في حق الغائب الا ان يثبت ان هذا المدعى باعها من فلان الغائب وقبض
 الغائب منه ترجيح بينات في البيع **تبينة** ذى اليد على رد الدار عليه بعد انكار بيعها اولى
 من تبينة الخارج على اشتراكها منه بالف وينقض البيع بينهما ترجيح سائر البيع **تبينة**
 ذى اليد على رد الدار عليه بعد ما قال لم يجز بيننا بيع اولى من تبينة الخارج على اشتراكها منه
 ترجيح بينات في البيع **تبينة ادعيا شيئا** من رجل فقام احدهما بتبينة على الشراء
 التصحيح منه والاخر على الشراء فكذلك تبينة الصحة اولى في المحل المزبور **برهن خارج**
 على اشتراكه جارية بالف من ذى اليد بعد انكار ذى اليد البيع وقضيه باجارية ثم
 اراد الرد عليه بالعيب وبرهن ذوا اليد على انه برهن من كل عيب لا تقبل تبينته **تبينة**
 انما تقبل ترجيح بينات في البيع **تبينة** المدعى عليه على ان المدعى باع هذه الدار من زوجته
 وباعتها متى اولى من تبينة المدعى على انه ملكه ترجيح بينات في المحل المزبور باع ارضه
 من رجل ثم باعها من اخر فبرهن الثاني على الاول انهما كانت رهنه عندي وقت شرائه
 فكان باطلا فبرهن الاول ان دينك كان حقتضيا وقت الشراء تسمع ترجيح بينات في المحل المزبور
 في البيع **تبينة** الخارج على ان يكون ملكه المطلق اولى من تبينة ذى اليد اذا قال الخارج
 انك شريته مني ثم اقلناه ترجيح بينات في المحل المزبور **برهن خارج** ان الدار له وبرهن ذوا اليد
 ان فلان الغائب اشتراها في الخارج ووطئ بها تقبل ويندفع عنه الخصومة في المحل المزبور
تبينة ذى اليد على انه عبده اشتراه من فلان الذي وله في ملكه اولى من تبينة الخارج
 على انه عبده واشتراه من فلان الذي وله في ملكه بزارية **برهن كل**
 واحد من رجلين على ان الدار اشترى من ذى اليد ونقد الثمن وهو نيكف الدار يقض

بينها

بينها نصفين ان لم يورثا وتاريخها سواء وان ارثا واحدا سبق فهو اولى والم
 يورثا والدار في ايديهما فضاها ليد اولى وان ارثا واحدا ولا فضاها ليد
 ترجيح بينات في البيع **تبينة** البايع على بيع جارية بالعبد اولى من تبينة المشتري على ان
 يكون بيعها بالف في المحل المزبور **تبينة** الشراء من واحد ولم يورثا وارثا
 سواء فهو بينهما نصفان ترجيح بينات لعالم البغدي في الدعوى لو ادعى
 الشراء من رجلين ووقت احدهما الاخر فانه يقضى بينهما نصفين **برهن** بينات في المحل المزبور
 في المحل المزبور **تبينة** رب التمس اولى من تبينة مسلم اليه اذا اختلفا في قدره كمن فيه
 اوجبه وصفته او زراعته ترجيح بينات في البيع **تبينة** البايع اولى من تبينة
 المشتري اذا اختلفا في استهلاك البيع ترجيح بينات لعالم البغدي في البيع
تبينة المسلم اليه اولى من تبينة رب التمس اذا اختلفا في اس المال ترجيح بينات
 لعالم البغدي في البيع **تبينة** التاريخ السابق اولى اذا ادعى الشراء من واحد
 بخلاف ما لو ادعى الشراء من رجلين في المحل المزبور

كتاب الشفعة

تبينة الشفيع على قدم البناء او الشجر او الزرع اولى من تبينة المشتري على الا
 ترجيح بينات في الشفعة **تبينة** المشتري على اشتراك البناء ثم العرصه اولى من الشفيع
 عند بيه يوسف وعند محمد تبينة الشفيع اولى ترجيح بينات في المحل المزبور
تبينة الشفيع اولى من تبينة المشتري عندها اذا اختلفا في الثمن وعند
 تبينة المشتري اولى ترجيح بينات في المحل المزبور **تبينة** شفعه الدار على
 اشتراء ذى اليد من الاخر بالف اولى من تبينة ذى اليد على ان اودعها
 فلان آياه في المحل المزبور

كتاب الاجارة

موجز ابد مستاجر كتيبه سي جمع ادره فتنه اولي در احوال اهلها يد رايه
موجز اولي در

بينة الموجر اولي من بينة المستاجر لو اختلفا في الاجرة در غرض باب التخالف
بينة المستاجر اولي من بينة الموجر لو اختلفا في المنفعة بان قال الموجر شهر
والمستاجر شهران در في المحل المزبور **بينة** كل في زائد عليه اولي لو اختلفا في
الاجرة والمنفعة بان ادعى الموجر شهرا بعشرة والمستاجر شهرين بخمسة
في المحل المزبور **بينة** المستاجر اولي اذ اختلفا في المدة بان قال المستاجر ارجو
شهرين بعشرة وقال الموجر لابل شهرا واحدا بعشرة قاضيهان في الاختلاف
بين لاجر والمستاجر **بينة** المستاجر اولي اذ اختلفا في المسافة بان قال المستاجر
اخرجتني الدابة في الكوفة بخمسة وقال ذوالدابة لابل الى القصر بخمسة في المحل المزبور
ان اختلفا في الاجرة والمدة جميعا او في الاجر والمسافة جميعا فقال لاجر اخرجك
الى القصر بعشرة وقال المستاجر لابل الى الكوفة بخمسة فيقضى زيادة الاجرة
ببينة لاجر وبزيادة المدة والمسافة ببينة المستاجر في المحل المزبور بينة
رب الدابة على ان يكون اخرجتها بعشرة دراهم الى موضع كذا اولي من بينة المستاجر على
ان يكون بخمسة ترجح بينات في الاجارة **بينة** الموجر على ان يكون اجرة الدار
او الدابة او العبد عشرة دراهم اولي من بينة المستاجر على ان يكون خمسة دراهم قاضيهان في الاجارة
بينة الركاب على ان يحفظ سكان السفينة من ترمدا الى اصل بعشرة دراهم اولي
من بينة رب السفينة على ان يركب من ترمدا الى اصل بخمسة ترجح بينات **بينة**
الصباغ اولي من بينة رب الثوب اذ اختلفا في الاجرة فاقبها اقام البينة دون لاجر
قبلت ترجح بينات في الاجارة ببينة الراعي اولي من بينة رب الغنم اذ اختلفا في ان
يشترط موضع الرعي تنتمه الفتاوى في كتاب الاجارة **بينة** الموجر على ايجار خانوة
طابقا اولي من بينة المستاجر على ايجارها كرها مثل الاحكام في الاكراد **بينة**
مستاجر الدار على سقوط احد مصرعي بابها اولي من بينة رب الدار وجير في الاجارة

في الدعوى بينة الموجر على تسليم المستاجر اولي من بينة المستاجر على كون من
الموجر في المدة خلاصة الفتاوى

كتاب الهبة

برهن رجل حج على ان عبدا هبة مقبوضة له من فلان الذي ولد في ملكه وبرهن ذلك اليد
على انه هبة مقبوضة له من فلان الذي ولد في ملكه يقضى لذى الهد بزازية **بينة**
احد الورثة على هبة مورثة له في حقه وقبضه اولي من بينة بقية الورثة على هبة مورثة
ترجع بينات لغايم في الهبة **بينة** الشراء اولي من بينة الهبة ان لم يورثا وارثا
سواء وبينة الهبة اولي من بينة العارية ترجح بينات لغايم في الهبة لو اجتمع الهبة
المقبوضة والصدقة المقبوضة فهو كما اجتمع الثمن ولو اجتمع نكاح وهبة او زينة
او صدقة فالتكاح اولي في المحل المزبور رجل برهن على شرائه من زيد وبرهن لآخر
على ان كبرا وهبه فهو بينهما ترجح بينات لغايم في الهبة **بينة** المشتري على شرائه
من زيد اولي من بينة من برهن على هبة زيد ترجح بينات في الهبة

كتاب العارية

بينة المعير على هلاك العارية بعد تجاوز الموضع المسمى اولي من بينة
المستعير على مردها خلاصة في العارية **كتاب الهبة**
بينة المودع على الاخراج عن الوكالة اولي من بينة الوكيل يقبض الوديعة
على وكالة قاضيهان في فصل فيما يخص المودع **بينة**
الايداع اولي من بينة المالك المطلق صدر الشريعة في دعوى الرجلين
بينة المودع على رد الوديعة اولي من بينة صاحب الوديعة ترجح بينات في الاكراد
بينة المودع على الرد والهلاك اولي من بينة المالك على الاكلاف وقيل
بينة المالك اولي جامع الفضولين في الفصل الثالث والثلاثين بينة ذي اليد

قال بينة بينة من بينة الهبة في النور
كذا ذكره في الجامع الصغير من قاضيهان
الحدود بين الزوجين
في الدعوى

على ان ينصف الدار له ونصفها وديعة عنده اولى من بينة الخارج على ان كلامه
 ترجح بينات في الوديعة رجل ادعى دارا في يد رجل انزلها واقام المدعى عليه البينة
 انها وديعة عنده فلان اندفعت عنه دعوى المدعى قاضيا فيما يبطل المدعى
بينة الخارج على انه له اولى من بينة ذى اليد على الايداع اذا قال قبله انه في يدي
 ولم يزد ولم يقل قبله ما هو في يدي الا انه وديعة فبينته اولى ترجح بينات في الوديعة
ادعى احد الحارجرين الفصب على ذى اليد والاخر الوديعة عنده وبه هنا يفتد
 ما زاداه بينهما لا استواءها صدر الشريعة فالوديعة **بينة احد الحارجرين** على الايداع
 اولى من بينة الاخر على الملك المطلق ترجح بينات لان المدعى في الوديعة **بينة**
ذى اليد على كون الدار في يده وديعة فلان الغائب اولى من بينة الخارج على ثبوتها
 من ذى اليد قاضيا في فصل دعوى الملك **بينة ذى اليد** على ان يكون العبد لرجل لودعه
 او امره اولى من بينة العبد على انه حر ترجح بينات لان المدعى في الدعوى

كتاب الفصب

بينة الفاصب على هلاك المقتضوب عند المالك اولى من بينة المالك على هلاكه
 عند الفاصب فلا قال لا يوجب ملحق الا بجرم الفصب **بينة المالك** على ان الفاصب
 اتلف المقتضوب اولى من بينة الفاصب على زوال المقتضوب الى المالك ترجح بينات
بينة الفاصب على موت المقتضوب عند المالك اولى من بينة المالك على موت المقتضوب
 عند الفاصب وجيز في الفصب **بينة احد الحارجرين** على غصب ذى اليد اولى من بينة
 الاخر على الملك المطلق قاضيا في الدعوى **عبد يد ربه** من احد الحارجرين على الفصب
 والاخر على الوديعة فهو بينهما حد في باب تبعه الرجلان **بينة صاحب الدار** على
 هدم الفاصب اولى من بينة الفاصب على زوالها ترجح بينات لان الفصب **بينة صاحب الدار**
 على غصب ابناءه ثم صار له البناء فيها اولى من بينة ربه الا اذا غصبها مع البناء قاضيا في فصل

كتاب الجنابة

بينة الموت في الجرح اولى من بينة الموت بعد السهر ودرع في جناب الشهادة
بينة الموت على الصحة بعد القرب اولى من بينة الموت من القرب خلاصة الفصل السابع
 في الدعوى **بينة** موت الامه على الصحة بعد القرب الى بطنها اولى من بينة موتها
 من القرب الى بطنها ترجح بينات لان الجنابة **بينة القاتل** على ان هذا الرجل القاتل
 قد عفى عنه اولى من بينة اخيه على قتله ترجح بينات لان الجنابة ادعى على رجل انه امر صبي
 ليضرب حماره ويخرجه من كرمه فغضب له الضيق حتى مات وبرهن عليه وبه من المدعى عليه
 ان ذلك الخارج لا تقبل بينة المدعى عليه فبينته وكذا الشهادة

كتاب الاقرار

بينة الاقرار كرها اولى من بينة الاقرار طوعا بزارية في الثاني في الترجيح من الشهادة
 برهن المدعى على رجل الفاق وقضى القاضى بالمال ثم برهن الرجل ان المدعى اقر من قبله ان ليس
 عليه شيء فيقبل بينة المال قاضيا في دعوى المقتضوب **بينة ذى اليد** على ان المدعى اقر قبل
 القضاء عند غيره القاضى انه لا حق له في شيء يبطل بينة المدعى على انه له قاضيا في كذب السهرور
بينة صاحب الدار على ان المدعى ان اياه الميت اقر في صحته ان الدار ليست لى او كانت
 هذه الدار لمصلحة بينة المدعى على ان الدار ميتة له من ابيه قاضيا في باب يبطل بينة
رجل ادعى عينا في يد رجل انه له وصاحب اليد اقر له به وبرهن على ذلك برهنه واليد
 ان المدعى استوهبه متى بطلت بينة المدعى في المحل المزبور لو برهن كل واحد
 من الخارج وذى اليد على اقرار صاحبه له في شيء تها ترا ويقض لذى اليد جامع القضاة
 في فصل الدعوى **بينة الوارث** على اقرار مورثه له بنسب في صحته اولى من بينة
 بقية الورثة على اقراره في كرض جامع الفصولين في فصل الاقرار

كتاب الصلح

بتينة الصلح عن كره اولى من بتينة الصلح عن طوع جامع الفصول في الشهادة
كتاب الرهن
 بتينة الراهن على قيمة الرهن بعد هلاكه اولى من بتينة المرتهن بترجيح بيات الرهن
 بتينة الرهن مع القبض اولى من بتينة الهبة معه ملتقى في باب دعوى الرهين
 بتينة الهبة اولى من الرهن اذا كانت الهبة مشروطة بتبعض ملتقى في دعوى الرهين
 بتينة المرتهن على ان يكون الثوبان رهنا مقبوضا اولى من بتينة الراهن على ان يكون
 اصدقا رهنا بترجيح بيات الرهن بتينة الراهن على سلامة الرهن اولى من بتينة المرتهن
 على كونه معيا قسبة في البنيان المتقارب بتينة الراهن اولى من بتينة الاكفان
 واقفا المحيط بتينة المرتهن اولى من بتينة الراهن فيما قال الراهن رهنك
 هذا العين وقبضها متى والعين قائمة في يد المرتهن وهو سكر او قال بل رهنستي عينا
 اخرى وجيز بتينة الراهن اولى من بتينة المرتهن فيما قال الراهن رهنك
 هذه العين وقبضها متى والمرتهن سكر والعين هالكة اذا كانت قبضها ما يدعي
 الراهن وجيز بتينة الراهن اولى فيما قال المرتهن هلك الرهن عند الراهن قبل
 ان اقتبضه ثممة الفتاوى في الرهن بتينة الشراء اولى من اذا لم يورثا سوا جامع
 الفصول في الفصل الثامن في الرهن برهن رجل على اشتراكي في يد كبير من زيد وبرهن الاخر
 على امرته انه في زيد وارضا قد حال الاخر فالورث اولى في الفصل الثامن في المحل المزبور
 برهن رجل على اشتراكي في يد كبير من زيد وبرهن الاخر وبرهن الاخر على امرته انه في زيد
 وارضا اقدم فهو اولى في المحل المزبور برهن رجل على اشتراكي من زيد وبرهن الاخر
 على امرته انه في يد والشئ في يد احد هما فهو اولى والاذا سبق تاريخ الخارج فهو الخارج في الخارج
كتاب المزارعة
 بتينة المزارع على ان يشترط نصف الخارج اولى من بتينة رب الارض على ان يشترط

للمزارع

للمزارع فيما كان البذر من رب الارض واخر جبت الارض زرعاً قاسماً في المزارع بتينة
 رب الارض على ان يشترط ثلث الخارج للمزارع اولى من بتينة المزارع على ان يشترط نصف
 الخارج فيما كان البذر من المزارع واخر جبت الارض زرعاً قاسماً في المزارع
 المزارع بتينة المزارع على ان يشترط نصف الخارج اولى من بتينة رب الارض على ان
 يشترط المزارع عشرة قفير من الخارج فيما كان البذر من رب الارض واخر جبت الارض
 زرعاً بترجيح بيات المزارعة بتينة المزارع على ان يشترط عشرة قفير اولى من
 بتينة رب الارض على ان يشترط المزارع نصف الخارج فيما لم يخرج الارض شيئاً بعد الزرع
 في المحل المزبور بتينة مدعي الجواز اولى من بتينة مدعي الفساد واذا اختلفا في
 جواز المزارعة وفسادها بترجيح بيات المزارعة برهن على رضى ربا زرع فقط
 القاض بالارض والزرع ثم برهن المدعي انه زرعه ببذره تقبل جامع الفتاوى في الرهن
 برهن على رضى ربا الشجار فقط انه ان المدعي عليه ادعى انه غرس الاشجار وقد كان نونه
 بالارض لا غير لا تسمع دعواه في المحل المزبور
كتاب المضاربة
 بتينة المضارب اولى اذا قال لرب المال اقرضتني وقال رب المال لا بل مضاربة
 او مضاربة فانبجها في المضاربة بتينة المضارب على كونه مضاربة اولى من بتينة رب المال
 على كونه قرضاً اذا كان بعد ما نصف المضارب مضام بترجيح بيات في المضاربة بتينة
 المال على كونه قرضاً اولى من بتينة المضارب على كونه مضاربة اذا كان قبل ما تصرف ولا خلاف
 على المضارب في المحل المزبور بتينة المضارب على ان يكون المال مضاربة اولى
 من بتينة رب المال على ان يكون بضاعة نقل من وجيز في كتاب المضاربة
 بتينة المضارب اولى اذا اختلفا في قدر ما شرط في الربح للمضاربة بترجيح
 بيات لتمام في المضاربة بتينة مدعي القرض اولى من بتينة المضاربة بمحيط

بتينة الصلح عن كره اولى من بتينة الصلح عن طوع جامع الفصول في الشهادة
كتاب الرهن

بتينة الراهن على قيمة الرهن بعد هلاكه اولى من بتينة المرتهن بترجيح بينات المرتهن
بتينة الرهن مع القبض اولى من بتينة الهبة مع تسليمه في باب دعوى الرهن
بتينة الهبة اولى من الرهن اذا كانت الهبة مشروطة بتسليمه في دعوى الرهن
بتينة المرتهن على ان يكون الثوبان رهنا مقبوضا اولى من بتينة الراهن على ان يكون
احدهما رهنا بترجيح بينات الرهن بتينة الراهن على سلافة الرهن اولى من بتينة المرتهن
على كونه معينا فبينة البتنة اتمقارون بتينة الراهن اولى من بتينة الهبة
واقفا المحيط بتينة المرتهن اولى من بتينة الراهن فيما قال الراهن رهنك
هذه العين وقبضها متى والعين قائمة في يد المرتهن وهو سكر او قال برهنستي عينا
اخرى وجيز بتينة الراهن اولى من بتينة المرتهن فيما قال الراهن رهنك
هذه العين وقبضها متى والمرتهن سكر والعين هالكة اذا كانت قبضها ما يدعي
الراهن وجيز بتينة الراهن اولى فيما قال المرتهن هلك الرهن عند الراهن قبل
ان اقتبضه ثمة الفتاوى في الرهن بتينة الشراء اولى من اذا لم يورثا سواء جامع
الفصول في الفصل الثامن في الرهن برهن رجل على اشتراكي في يد بكم من زبد و برهن
على امرته انه في زبد وارخا قد حلالا الا فرقا لورخ اولى في الفصل الثامن في المحل المزبور
برهن رجل على اشتراكي في يد بكم من زبد و برهن كاهن و برهن اخر على امرته انه في زبد
وارخا احداهما قدم وهو اولى في المحل المزبور برهن رجل على اشتراكي في يد و برهن الاخر
على امرته انه في يد والشئ في يد احداهما فهو اولى والاذا سبق تاريخ الخارج فهو الخارج في الخارج

كتاب المزارعة
بتينة المزارع على ان يشترط نصف الخارج اولى من بتينة رب الارض على ان يشترط

للمزارع

للمزارع فيما كان البذر من رب الارض واخرجهت الارض رعا قاسمها في المزارع بتينة
رب الارض على ان يشترط ثلث الخارج للمزارع اولى من بتينة المزارع على ان يشترط نصف
الخارج لغيره ان كان البذر من المزارع واخرجهت الارض رعا قاسمها في المزارع
المزارع بتينة المزارع على ان يشترط نصف الخارج اولى من بتينة رب الارض على ان
يشترط المزارع عشرون قفيرا من الخارج فيما كان البذر من البقر من رب الارض واخرجهت الارض
زرعا بترجيح بينات المزارعة بتينة المزارع على ان يشترط ثلث غرون قفيرا اولى من
بتينة رب الارض على ان يشترط المزارع نصف الخارج فيما لم يخرج الارض شيئا بعد الزرع
في المحل المزبور بتينة مدعي الجواز اولى من بتينة مدعي الفساد واذا اختلفا في
جواز المزارعة وفسادها بترجيح بينات المزارعة برهن على ان يرضى زرع فقط
اقاضه بالارض والورع ثم برهن المدعي انه زرعه ببذره تقبل جامع الفتاوى في الرهن
برهن على ان يرضى اشجار فقط ثم ان المدعي عليه ادعى انه غرس الاشجار وقد كان ثمرها
بالارض لا غير لا تسع دعواه في المحل المزبور

كتاب المضاربة
بتينة المضارب اولى اذا قال لرب المال اقرضني وقال رب المال لا بل مضاربة
او مضاربة فانيك في المضاربة بتينة المضارب على كونه مضاربة اولى من بتينة رب المال
على كونه قرضا اذا كان بعد ما تصرف المضارب ضامن بترجيح بينات في المضاربة بتينة
المال على كونه قرضا اولى من بتينة المضارب على كونه مضاربة اذا كان قبل ما تصرف ولا خلاف
على المضارب في المحل المزبور بتينة المضارب على ان يكون المال مضاربة اولى
من بتينة رب المال على ان يكون بضاعة نقل من وجيز في كتاب المضاربة
بتينة المضارب اولى اذا اختلفا في قدر ما شرط في الترخ للمضاربة بترجيح
بنات لغايم في المضاربة بتينة مدعي القرض اولى من بتينة المضاربة محيط

الا اذا ارخا و سبق تاريخ ذي اليد فانه يقضى له كما يقضى له في التنازع في كل
برهن احد الخارجين انه ملكه من غير سببه وبه برهن لافرا انه ملكه من غير سببه
فهو لصاحب الوقت الاول ولو لم يورثا فلهما في المحل المزبور **بينة الخارج**
على ان الارض فيه من بينة اولى من بينة ذي اليد على انهما في بينه من بينة في المحل
برهن كل واحد من صاحبي اليد على انهما دار يقضى لكل واحد منهما بما في يده صاحب
ترجع بينات في الدعوى **بينة الخارج** اولى من بينة ذي اليد اذا لم يورثا وارثا
وتاريخها سواء ترجع بينات في الدعوى **بينة البورخ** اولى ان تاريخها اقدم
ولم يورث الاخر ترجع بينات لغايم البغدادية في الدعوى **بينة التاريخ** السابق
اولى ان تاريخها في دعوى العين ترجع بينات لغايم البغدادية في الدعوى ان
المدعيان وتاريخها سواء اولم يورثا وارثا احدهما فان كان واحد منهما صاحب يد
فهما متساويان في المحل المزبور ان برهن المدعيان فان كان تاريخ احدهما سبق
فهو احق ترجع بينات لغايم البغدادية في الدعوى **بينة ذي اليد** على التنازع
في المدعى في اهلاك المطلق اولى من بينة المدعى ملق في باب دعوى ارجل **بينة**
ذي اليد اولى ان ادعيان جهة واحدة ولم يورثا وارثا على السواء وان ارخا
وتاريخ احدهما سبق كان هو اولى وان ارخا احداهما فذلك ذي اليد اولى بخلافه
الذكر في يد البائع فامورخ منها اولى خزانة في دعوى الخارج **بينة الخارج** على انه
له من بينة اولى من بينة ذي اليد على انه بيده من بينة سببه وعن ابن خنيفة
انه لذي اليد ترجع بينات في الدعوى **بينة مدعى** على انه في يد ابيه اولى من
الاخر على انه في يده من بينة قاضيه في دعوى كنفول **بينة مدعى** على انه
في يده من بينة اولى من بينة الاخر على انه في يده من بينة قاضيه في دعوى كنفول
عبد في يد رجل برهن على انه عبده من بينة سنة وبرهن الاخر على انه عبد لكان
في يده من بينة حتى اعتصبه الذي في يده فهو من يده في المحل المزبور

بينة

بينة المدعى على ان كنفها محدث في طريق العانة اولى من بينة صاحبه
ان يكون قد عاينها ترجع بينات في الدعوى **بينة الاكل** اولى من بينة
الطوع درر عور في ارضه باس قبول الشهادة **بينة المدعي** على الاداء والاي
بعد انكاره الدين تقبل ترجع بينات لغايم في الدعوى **بينة الدائن** على سائر
مدعيه اولى من بينة المدعي على اعسار قاضيه من قاتله البينة على الاكل
ادعى الفاقفال المدعى عليه ما كان له على منى فطافه برهن المدعى على الفتم برهن
على القضاء والا برهن تقبل درر في لا شتر **ادعى** الفاقفال المدعى عليه ما كان له
على قتل ولا عرفك فبرهن المدعى على ان كان برهن المدعى عليه على القضاء والا برهن
في الجامع الصغير لا تقبل في القدر لا تقبل قاضيه في دعوى كنفول **بينة البيع** اولى
من بينة البوادة برهن رجل انه له ثم برهن المدعى عليه ان الشهود قد رخوا
الشيء فتقبل بينة المدعى ترجع بينات **بينة الخارج** اولى من بينة ذي اليد
اذا قال كل واحد منهما هذا الجهم لي صنعت من لينة هذه قاضيه في دعوى كنفول
بينة ذي اليد اولى من بينة الخارج اذا برهن كل واحد منهما على انه عبد ولذي ملكه
من امته وعبد قاضيه في الدعوى **بينة ذي اليد** اولى من بينة الخارج اذا اختصما
في حين فقال الخارج هو لي صنعت من لبن كان لي وقال صاحبه مثل ذلك في المحل
المزبور **بينة الخارج** اولى من بينة ذي اليد اذا برهن كل واحد منهما على ان
ولدت هذا العبد في ملكه قاضيه في دعوى كنفول **بينة ذي اليد** على انه عبده
ولدت من امته هذه اولى من بينة الخارج على انه عبده ولذي ملكه قاضيه في المحل المزبور
عبد في يد رجل برهن كل واحد من الخارجين على انه عبد ولذي ملكه من امته هذه
وعبد هذا فقبض بالعبدين الخارجين نصفين قاضيه في الدعوى **بينة ذي**
اليد اولى من الخارج اذا برهن كل واحد منهما في دجاج على انه له فرخ في ملكه

قاضيها في دعوى الملك **بينة** الخارج اولى من بينة ذي اليد اذ برهن كل واحد منهما على
ان هذه امته وللهذا القدر في ملكه جامع الفصولين في الفصل الثامن **بينة ذي اليد**
على انه لو ولد في ملكه بايدي اولى من بينة الخارج على انه له ولد في ملكه ترجيح بينات لقائم
البغادي في الدعوى برهنها على نتاج رتبة وارضا قضى لمن وافق تاريخه بين الدية
ولا فرق بين ان يكون الدية في ايديها او في يداها او في يد ثالث ترجيح بينات في الدعوى
اذا كانت الدعوى في النتاج من غير تاريخ يحكم بها لذي اليد ان كانت في يداها
ترجح بينات الدعوى اذا كانت الدعوى في النتاج من غير تاريخ يحكم بالدية لهما ان كانت
في يديها او في يد ثالث في المحل المزبور **بينة** ذي اليد فيما برهن على النتاج اولى
من بينة الخارج فيما برهن على الملك المطلق او على النتاج اذ لم يدع الخارج عليه فعلا
كرهن وغصب ونحوه اذ لو ادعى الخارج فعلا مع ذلك فبينة اولى جامع الفصولين
في الفصل الثامن **بينة** ذي اليد على ان الدية له نجت عنده اولى من بينة
الخارج على انها لاصرها من ذي اليد او اعادها او رهنها منه في الفصل المذكور
لو اقام الخارج بينة على النتاج في ملكه وذو اليد كذلك قدمت بينة ذي اليد ترجيح
بينات في الدعوى فعلا عن لاسباه اذا ادعى الخارج مع النتاج العتق او انه
ابنه فهو اولى ترجيح بينات لقائم البغادي في الدعوى **بينة** مدعى النتاج اولى
من بينة مدعى الملك خارجا كان او صاحب يد قاضيها في دعوى كنفول **حيوان** في يد ثالث
برهن احد المدعين على النتاج دون الاخر فضا صاحب النتاج اولى قاضيها في دعوى كنفول
بينة الخارج اولى من بينة ذي اليد الا اذا ادعى ذو اليد النتاج في ملكه فحينئذ
بينة اولى تحت الفساق في الدعوى **بينة** ذي اليد اولى من بينة الخارج اذ برهن كل واحد
منهما على نتاج حيوان في ملكه ترجيح بينات لقائم في الدعوى **بينة** الخارج اولى من بينة ذي اليد اذا

وقتين

وقتين مختلفين ووافق سن الدية تاريخ الخارج في المحل المزبور **لواقي** سن الدية
تاريخ ذي اليد او كان مثكلا او خالفها قضى لذی اليد في المحل المزبور **بينة**
من وافق سن الدية تاريخه في النتاج اولى من الاخر اذا وقتا وها خارا كان او اوجها
قاضيها في دعوى كنفول **خارجان** برهنها على حيوان في يداها لافراثة بينة في ملكه
وكان سنة مثكلا او خالفها قضى بينها ورجع في الدعوى **خارجان** برهنها على حيوان
في يداها لافراثة بينة في ملكه يقضى بينها ورجع في الدعوى اذ خالف السن تاريخها
فيبقى للاخر في المحل المزبور برهنها على النتاج وارضا وتاريخ ادها سبق منه لم يكن
سنة على برهانه وان كان مثكلا فهو بينها ترجيح بينات في الدعوى برهان كل واحد
من الخارجين سواء كان سن الدية مثكلا وان كان ادها صاحب يد فهو اولى في الدعوى
الرجعي اذ قضى عن رجل بنتا او ملك مطلق ثم اقام هو البينة على النتاج او على
التلقي من المدعى قبلت بينة ترجيح بينات في الدعوى **خارج** برهن على ان ثور انج
من بنة محكم ثم رجوع ذو اليد على بايعة بالثمن فبرهن بايعة ان هذا الثور عندي
من بنة محكم منه من الحق فبينة البائع اولى في المحل المزبور **بينة**
الخارج اولى من بينة ذي اليد اذ برهن كل واحد منهما على انه له ولد في ملكه ترجيح بينات
في الدعوى **لوسرهن** انه ابن عمه لابييه وانه فبرهن الدافع انه ابن عمه لابييه قبل
بالاول يندفع في المحل المزبور **لوسرهن** انه ابن عمه لابييه وانه فبرهن الدافع انه ابن عمه لابييه قبل
انه ابن عمه لابييه قبل الحكم بالاول يندفع ترجيح بينات في المحل المزبور **بينة** نبوة القم نيك
السامي الى احمد فبرهن خصمه انه اقوا انه ابن فلان آثر سيدفع خصمه المدعى ترجيح بينات
في الدعوى **لوسرهن** ان اب ائمت غير ما اثبت المدعى لا يندفع ترجيح بينات لقائم في الدعوى
رجل برهن على النسب وذكر الشهود اسم ابيه وقبه واسم اب ائمت وقبه والمدعى عليه
برهن ان قبه ائمت كان فلان غير ما اثبت المدعى لا تقبل بينة المدعى عليه ترجيح بينات في المحل المزبور

لو ادعى ميراثا عن ابيه فبرهن المدعى عليه ان اب المدعى رجل افرغ غير الذي يدعيه المدعى
لا تقبل بينة المدعى عليه في المحل المزبور **ادعى** انه ابن عم الميت لابييه في ذكر الكسبي
الى المحل الاعلى وبرهن المدعى عليه ان اب المدعى رجل افرغ فبرهن ان اب المدعى كان ميتا
في حياته انا في فلان لانه لا لابييه لا تقبل بينة المدعى عليه الا اذا برهن المدعى عليه ان قاضيا
قضى بنبوت ابيه من فلان افرغ غير الذي ادعاه المدعى قاضيا في حالة دعوى ادعى العصبية
وبين النسب بخلافه ان قضى بالاول لم يقض به والا نسا قطا ودرر في فصل شتر
برهن انه عمه لابييه وانه وبرهن ان رفع انه ابن عمه لانه فقط او على اقرار الميت بانه
ابن عمه لانه فقط كان دفعا قبل القضاء بالاول لا بعد في المحل المزبور **برهن** على انه
ابن عم الميت وذكر النسب فبرهن خصمه ان جد الميت فلان غير ما بينه المدعى لو لم
يقض بالاول لا يقض بشئ للتناقض **ولو قضى** بالاول لا يقض بالثاني بترجيح بينات في الاول
وجل برهن على انه عم الميت ووارثه لا وارث له غيره وبرهن الاخر انه اخوه لا وارث له
غيره وبرهن ثالث انه ابنه لا وارث له غيره يقض نسب الكل وكان للبرك للابن المحل المزبور
بينة الخارج على ان مجهول النسب ابنه من هذه المرأة الاولى من بينة ذر اليد
على انه ابنه لم ينسب الى امه في المحل المزبور **بينة** الفلام البالغ على ان يكون ابن طر
وامرأته اولى من بينة رجل افرغ وامرأته على ان الفلام ابنا وجيز في دعوى مجهول
النسب **برهن** على انه مات وترك هذا ميراثا تركته له ومكمله وبرهن خصمه ان
امك التي تدعى ارشها ماتت قبل فلان الذي تدعى انه مات او لا قبل برفع وقيل لا
لان زمان الموت لا يفرحت الحكم جامع الفصولين في الدعوى **اختلف** الورثة
في تاريخ موت الاقارب واقاموا البينة فبينة من يدعى زيادة الادث او في الدعوى
ادعاه ارثا عن ابيه وبرهن فبرهن خصمه ان ابك اقر انه ملكي بسمع دفع فلو
المدعى انك اقرت انه ملك ابي بسمع ايضا جامع الفصولين في الدعوى

رجل

رجل برهن على ان يكون دار رجله وبرهن المدعى عليه انها فلان الغائب اشترها
من المدعى ووثقني بها تقبل ويجعل وكيلها وتدفع عنه الخصومة ولا يقض بالشراء
على الغائب بترجيح بينات **بينة** الخارج على ملك مطلق اولى من بينة ذر اليد
على اشترائها المدعى منه ثم اقاله وقيل بينة ذر اليد اولى وجيز في الدعوى **ادعى**
ميراثا عن ابيه فقال له والهد كان ملكا فلان افرغ وباعه متى لا يسمع بترجيح بينات
لغائمه في الدعوى **ادعى** انه اقرضه الف درهم في يوم كذا في مكان كذا فبرهن خصمه انه
كان في ذلك اليوم في مكان افرغ غير ذلك امكن فانه لا تقبل ولا يكون دفعا جامع
في الفصل الخامس **ادعى** كل واحد من الخارجين الارث من ابيه وارثا وادعاهما ليهن
لكسبق **وقال** محمد لا يبي للثاني في الارث فقضى بينهما بترجيح بينات في الدعوى
ادعى كل واحد من الخارجين الارث من ابيه ولم يورثا وارثا سواء فهو بينهما نصفان
لو ارثا لملك مورثهما يعتبر سبق التاريخ اتفاقا بترجيح بينات في الدعوى **بينة** المرأة
النظرانية على سلامها بعد موت زوجها اولى اذا قال لوارث انك اسلمت قبله فليكن في
شقي **بينة** امرأة اسلم على سلامها قبل موت زوجها اولى اذا قال لوارث انك اسلمت
بعده ولا ميراث لك في المحل المزبور **بينة** الخارج على بنين نصف ثوب اولى من بينة
ذو اليد على بنين نصف ايضا اذا لم يعرف النصف وان عرف فلكل واحد النصف
الذي نسبه بترجيح بينات **بينة** ذر اليد اولى من بينة الخارج اذا برهن كل
واحد منهما على ان الصوف ملكه بان جرم من ثمة عليكها قاضيان في دعوى المنقول
بينة الخارج على ان الشاة مشاة وجر هذا الصوف منها اولى من بينة ذر اليد
على ان اثارة التي يدعيها له وجر الصوف منها قاضيان في دعوى المنقول **بينة**
الخارج اولى من ذر اليد اذا برهن كل واحد منهما في مصحف على انه مصحف كتب
في ملكه قاضيان في المحل المزبور **بينة** الخارج اولى من بينة ذر اليد

ش

إذا اختلفا في أرض **وقال** كل منهما أن هذه أرض زرعت فيها هذا
القطن أو بنيت هذا البناء في المحل المزبور **برهن** كل واحد من الرجلين
في أرض فيها زرع على أن الأرض والزرع له هو الذي زرعا فيقضي بهما
للدعي في المحل المزبور **بينة** الخارجية فيما قالت هو غزلة وغصبة
متى أولى من بينة ذي اليد إذا قالت هو غزلة جامع الفصولين
في الفصل الثاني من **بينة** ذي اليد أولى من بينة الخارجية إذا قالت
كل واحد من امرأتين التي غزلتها قاضيان في فردعي المنقول **برهن**
على أرض فيها بناء فيقضي له تمام ان يقضي عليه ادعى أنه أحدث البناء وقد
كانوا شهدوا بالأرض لا غير شهود دعواه ولو شهدوا بالأرض والبناء أيضا لا
جامع الفصولين في الدعوى **بينة** المدعى على أن حمارا ملكه غاب عنه
منذ ثمانية أشهر أولى من بينة ذي اليد على أنه اشتراه سبعة عشر شهرا
ترجيح بينات في الدعوى **بينة** الخارج على أنه من أب ذي اليد أولى
من بينة ذي اليد على أنه ملك أبيه إلى موته ترجيح بينة المدعى
بينة المرأة على أن تكون الدار ملكها أولى من بينة الزوج على أن تكون
ملكه إذا سكنا فيها معا لأن المرأة خارجة مفع في المحل المزبور **بينة** ذي اليد
على أن العبد له ولد وملكه أولى من بينة الخارج على أنه له ولد وملكه بزاز في
الترجيح أن كان شئ في أيديهما وبرهن أحدهما أنه له والأخران يصفه له فهو
الجمع بزاز في الترجيح جارية في أيديهما برهن أحدهما على أنها ورثها من أبيه
والآخر على أنها له فهي بينهما نصفان في المحل المزبور **ادعى** أحدهما شراؤه لآخر
هبة أو صدقة أو رهنا أو كفا من واحد فالشراء أولى بزازية في تنازع الرجلين
بينة الزيادة أولى من بينة الأقل درر غرر في باب التحالف

قضى

قضى على رجل ببناء أو ملك مطلق ثم برهن دعوى التنازع أو على التلقف
من المدعى قبلت بينة قاضيان في فردعي المنقول **برهن** خارج على الشراء
في شخص وبرهن الآخر على الهبة والقبض من غيره وبرهن الآخر على الارت **برهن**
وبرهن الآخر على الصدقة والقبض من الرابع قضى بينهما ارباعا ملتقى الا بجزء
الرجلين إذا برهن الرجل على أن الدار له وامرأة أمته وبرهن المرأة أن
الدار لها والرجل عبدها وليس الدار في يد حاكم فالدار بينهما نصفان إن كانت الدار
في يد أحدهما تركت في يده ولا يحكم برفق أحدهما **وقيل** إذا كانت الدار في يد أحدهما
يقضي بينة الخارج ترجيح بينات في الدعوى إذا برهن كل واحد من الرجلين على
الدار لم في يده تجعل الدار في يدهما ترجيح بينات في الدعوى **ابنان** برهن أحدهما
لأبيه المييت على رجل ألف درهم من ثمن المبيع وبرهن الآخر على أنه من
قرض فيقضي لكل واحد منهما بمائة في المحل المزبور برهن أخ ذي اليد على
أن داره لأبيه تركها ميراثا لها وبرهن أجنبي على أنها داره وأكفر ذواليد
دعواها **وقال** أنثا لي لم أرها من أبيه فيقضي بثلثة ارباع الدار
للأجنبي وبالربع للابن المدعى ولا شئ لذی اليد ترجيح بينات في الدعوى
رجل برهن أن دار زيد دار فلان مات منذ سنتين وتركها ميراثا له
وبرهن الآخر أن فلانا مات منذ سنة واحدة وتركها ميراثا له وأكفر زيد
دعواها ويدعى لنفسه **قال** محمد في بينهما نصفان ولا يقدر الخارج
في الموت ترجيح بينات في المحل المزبور **دار رجل** وعلوها رجل آخر وطريق
العلو في سائرهما وتنازعا في الساحة فالدار مع الساحة يكون لها وطريق
لصاحب العلو فان برهنها نقض لكل واحد منهما بما في يده الآخر في المحل المزبور **برهن**
على دار رجل وبرهن المدعى عليه أن المدعى قال قبل الدعوى هذه الدار ليست لي

وقال كانت هذه الدار لي تظهر بينة المدعى في المحل المذكور **دور خمسة** دورهم
 في زاوية فرفع احدكم سقفها فادعى ان السقف له وادعى كل واحد منهم انه له فان كان
 طريق السقف الى ملك احدكم او هو مشغول بمناعة كان له في الحكم والقول
 مع عينه وان لم يكن طريق السقف الى ملك احدكم ولم يكن مشغولا
 بمناعة كان لهم في الحكم ويكون القول قوسهم جميعا ولكل تحليف الاخر على نصيب
 عند عدم البينة وايرهم برهن فهو له وان برهنوا يقضي لهم بكل واحد منهم بما في
 يد غيره ترجيح بينات لغانم في الدعوى **رجل ادعى** شرا دار من ذر اليد فهو
 انكر البيع فبرهن المدعى على ان شرا نعم برهن ذواليد على ان دار عليه يعيب
 فثبت ببينة زينة الفتاوى **كتاب الشراة**
 عدله جماعة وبره اثنتان فالجرح اولى وجب في كتاب في بيان العداة
 ترجيح بينات **بينة** المدعى على العداة اولى من بينة المدعى عليه على الجرح
 ترجيح بينات في الشراة **لو اجتمعت** بينة النكاح وبينة الطلاق
 وبينة الملك وبينة العتق وبينة الطلاق والعناق اولى وجب في الشراة
كتاب السرقة
برهن الخارج على ان هذا المتاع سرقتي منذ شهر
 ونصف وبرهن ذواليد على ان ملك فلان ورثه من ابيه
 قبل هذا سنة ثم اشترى منه فهذا دفع عند ابي حنيفة وابي يوسف
 ردهما له قنينة في البين المتقاربين **كتاب الحج**
بينة المشتري على ان شرا له حال صلاح المحجور اولى من بينة
 المحجور على ان شرا له حال الحج قنينة في الدعوى
كتاب الماذون

بينة المقر له على ان العبد والصبي فعلا بعد
 الاذن اولى من بينتهما فعلا قبل
 الاذن وخيره في الماذون
 تمت في نصف رجب المرجب
 سنة مائة والف وثمان
 وثمانون من الهجرة
 والشرف حرره
 في مقام العدل
 المحقق
 سحر
 ١١٨٨

بسم الله الرحمن الرحيم
 ديباجة جریده نویدیه و سر لوحه اوراق بیضیه حد و کسب حکیم از بی و کبریا
 لم یزل الیه زینتوره و صلوات و سلام حضرت رسول امین و رضیه ال واهی بکرم الیه بر ذرا
 قلند قد نکون الشهور ساله مخصوصه و مسائل مخصوصه که ترتیب و تحریر و تسمیه و تسطیر به شکل
 غریب عزیز المثال دیو داعیه صافیة اسعد المثال و لشد که بود عبد فقیر اسیری زاده عبد الباقی
 و یکله شهر بر بحر و تقصیر که اکثر اوقات حسب حاجت اشتغال فقیر شریفین خالی و لیوب مع خدا
 قلت بضاعتی و شروع و مفصله در دسترس اولدینی نسخ عیدیه فی بعد خوشی و روش
 ایدوب مباشرت نفیس لری تتبع و تفتیش الیه توغل و هر یک من ایمنی مطالعه و تامل الیه
 اوقات گذرا و لغله کتب معتبره است فقهیه ده مسطور تتبع کرده سی و ازان مسائل نفیس
 از جمله عین متغایه ده دعوی طرف و اخذ طرف و اشیای طریفین صدور الیه
 اکا متنازع مدعیان دیر که طرفینک اقامت به هالنده اند و کذا طر و رجائی تمیز و فو
 و ما بنیده اولان برده استماعی تیغ شرعیه قطع و هرق خصوص مسائل متنوع و صور
 مشکله فی حاوی اختلاف اقوال ثمة کرام الیه انقلابا عبارت از مؤلفین عظامی محتوی بیش
 منقوله المفی و مطالب مقبولة الفوی بحسب کسای و لطیف و مطلب عالی و شریف اولوب بین الخوض
 و العوام ظهور و وقوی کثیر و تشتت اقسام مله نانی مشعباتی بهرین فرق و تمیز
 عسیر اولدیندن ماعدا اختلافات اقوال و انقلابا اشکال مزال و اقدام و مطارح افکار
 و اوطا مدرن اولغله مواد واقعه و مسائل مذکور به مراجعه اولدینی صورتی **حکام شرعی**
 احکام متین ایچون نقل صریح الیه جواب قطعی تعیین و مقتضای شرع شریف تبیین خصوص
 مسائل مذکور که استصحاب و استقرا ای حوائج اصلیه و لو ایا ضرورتیه دن اولوب باجمه
 احتمالات الیه احکامه علی الفور و وقوف و هر یک کلنی نقلنه تطبیق و اقسام

لکامل

مشتبه

مشتبه کنی تتبع و تفتیش الیه اتمامه موقوف اولغین مسائل مذکور که هر برنده لری
 الاحتیاج کتب عدین به مراجعت و اختلاف مسائل وقت الیه امر اوقات محتاج اولوب
 بوسیدن تهرید و هان و تشتت و فکر اسعاف الیه انقباض نفس و فقدان زمانه مؤدی الیه
 نمایان اولغله عمده اصول و زبده فصولک فانی علی وجه البیان ذکر و بیان الیه جمع و تحریر کلنی
 تصویر ولدی الحاجة علی الفور و وصول احوال طریقی احتضار به شریک و تسطیر و ثبت و مسته
 له الملک الهادی مسائل مذکور که احتضار افسان فی حاوی برکات ترفیقه غریب اولوب
 لکن مسائل مذکور که افسان مستحقان وافر اولغله مجموع هم مستقر الیه تحت احتضار
 اذ قال اعتبار اولوب انجی بالاید رک کلمه لایین کلمه فحواشیه حسب الامکان جد و جهد مدد خدای
 و حدایت حق و حسب طریق اولغین بحث مذکور که طقسا الیه تقسیم اولان مسائل
 لازمی حضرت استقرا الیه تحت اختصاص ادرار و مقتضات تحریراتی بود جمله انتاج ایدوب
 مسائل مذکور که تسویه و ترتیب اشتغال و جدان صورت برز اشکال اولشدی
 الحاکمه هذه الشهور کمال فرخنده قال یغنی بیک یوزالکی الیه کسکی شوال شریفین هدایم
 مزبور و اخر نده نهایت بولغله الشهور الیه جدید که نام نامی و الم سامینی **میزان**
المدعیین و اقامت البیتین دیو تسمیه الیه یکدن صکر مستعینا من اسالوها و متظافا
 منه بحسب القلوب تبیین ضمه مباشرت و تمیینه مبادرت اولندی عین اعتبار الیه نظر الیه
 اولی الا بصار دن مستند عاده که بونده ناجیز دن صدور و ایدن قصور و اینه عفو الیه ستور
 بیور یوب خطا و ذللی تصحیح الیه عنده الله الملك الغفور مثاب و مایور اوله **لر اعلم**
 ان الرجالین اذا تعبعا عینا و برصنا فلا یجوز ان ادعی کلاهما ملکاً مطلقاً و ادعی
 کلاهما ملکاً بسبب واحد بان ادعی اثنان و اثنین و من و احد و ادعی احدهما
 ملکاً مطلقاً و الاخر نتاجا و ادعی کلاهما نتاجا و ادعی کلاهما ملکاً بسببین
 مختلفین من اثنین و **کل قسم** علی ثلثة اقسام اما ان لم یورثا او ارثا تاریخی و احد

لانه اما ان یکو حاله عیبه
 فی مالک او به حیا
 افرغ به احدی و کل
 وجه علی ربه
 اقسام
 صح

من جامع الفصول في الأول وقيل عايناه في نسخة يعرف حقيقة ما ولا يخفى عليه تنقيها
 فهو مجتهد ذلك نسخة من الفصول من الأول والآخر ما يدل الجهد وليس المقصود
 وشرط كونه مجتهدا ان يعلم من الكتاب واستنه قدما يتعلق بالاحكام من الفصول في
 الأول وفي التراجمة في كتاب الفقه قيل ان كان ابو حنيفة في جانب وصاحبها في جانب
 فانهم بالخيار والاصح ان الفتوى على قول به حنيفة على الاطلاق واذ لم يكن المفتي
 مجتهدا وذكر قبله تلامذ من الحاشية ولو خالف ابو حنيفة صاحباه فلو كان اخلافا
 بحسب الزمان كما يحكم بظاهر العدالة باخذ بقول صاحبيه لتقية احوال الناس في
 الزراعة والمعاملة بخلاف ما لا جاء المتأخرين عما قبله من المجتهد وسواء كان
 اليه رايه وقيل باخذ بقول به حنيفة من هاشم انقوى في القضاء **ادعياء ملكا والعيون** في ثلث
 ان لم يورثا او ارضا تاريخا واما او ارضا وتاريخ ادعياء ملكا او ارضا او ارضا
ولو ادعياء ملكا مطلقا والعيون في ثلث ولم يورثا او ارضا تاريخا واما او ارضا
 بينها الاستواء في الحجة وتاريخ ادعياء ملكا مطلقا وتاريخ ادعياء ملكا الاخر
 فعند ابو حنيفة لا عبي للثاني ويقتضي بينهما نصفين وعند ابو يوسف للمورخ
 وعند محمد يفتي لمن اطلق في اول الفصل من جامع الفصولي حكاه وكذا من خلاصة
 الفتاوى من كتاب الدعوى **فصل في حنيفة لاعمى للثاني** ويقتضي
 بينهما نصفين لان توقيت ادعياء لا يدل على تقدم ملكه لانه يجوز ان يكون الادعياء
 ويحتمل ان يكون متأخرا عنه فحصر مقارن الاحتمالين من المحل المزبور **وعند ابو يوسف**
 للمورخ اثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يقينا ومن لم يورث ثبت للمحال يقينا
 وفي ثبوته في وقت تاريخ صاحبه شدة فلا يبارضه من المحل المزبور **وعند محمد يفتي**
 لمن اطلق لان دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الاصل ودعوى الملك للمورخ يقتصر
 على وقت التاريخ وهذا يرجع لابعاد بعضهم على بعض وسحق الزوائد المتصلة والمنفصلة

ط
 عندنا يفتي للابن وعند محمد في رواية يفتي
 بينها ومشا فافتوا ببلا
 او لونية الكيف على قول
 الاماميين
 عندنا يفتي بينهما وعند ابو يوسف للمورخ
 وعند محمد لمن اطلق
 ومن اجابنا افتوا
 بقول ابو حنيفة
 رحمه الله

مكان الملك

فكان الملك السابق تاريخا فكان اول من المحل المزبور ان دعوى مطلق الملك ودعوى وليته
 الملك من حيث الحكم كدعوى التنازع والتاريخ في دعوى التنازع لغو على كل حال ارضا سواء
 او مختلفين او لم يورثا او ارضا او ارضا فقط في آخر فصل الناس من جامع الفصول
ادعياء ملكا مطلقا والعيون في ثلث
 لم يورثا او ارضا تاريخا واما او ارضا وتاريخ ادعياء ملكا او ارضا او ارضا
 ولو ادعياء ملكا مطلقا فان كان العيون **عندنا يفتي للابن**
 في اية يها فلكل الاجاب اي كما كانت **وعند محمد في رواية**
 العيون في ثلث لانه لم يورث ادعياء **يقتضي بينهما نصفين**
 ادعياء الاخر باليد ولم يحط حاله **افتوا بالابن**
 عن حال الاخرين في الفصل الثاني **على قول الاماميين**
 في ثلث
ادعياء ملكا مطلقا والعيون في ثلث
 لم يورثا او ارضا تاريخا واما او ارضا وتاريخ ادعياء ملكا او ارضا او ارضا
 قال في الهاتمة احاصل ان الخارج من ذي **عندنا يفتي بينهما**
 اليد لو ادعياء ملكا مطلقا فالحاجر في كل **افتوا بالابن**
 الصور الا ان من ذوال اليد على التنازع او **الابن على قول الاماميين**
 سبق تاريخ ذي اليد وقال في الثانية **عندنا يفتي بينهما**
 من التنازع والاربع عشرة من التنازع **عندنا يفتي بينهما**
 كما قال صاحب الردية هذا كله من تحريات **عندنا يفتي بينهما**
 للخارج لان سببه اكثر اثباتا وان ارضا واما ادعياء ملكا فهو كسبها وعند محمد لا يقبل سببه
 ذي اليد يفتي للخارج وان ارضا واما ادعياء ملكا فغنداب يوسف يفتي للمورخ وعند محمد
 يفتي للخارج ولا عبي للوقت في الاول من الفصولين ملخصا **رجل ادعي**
 دارا او عقارا او منقولا لا يبرطر ملكا مطلقا واقام البينة على الملك المطلق واقام
 ذو اليد بينة ايضا انه ملكه فبينة الخارج اولى منه علمنا ان التلثة فهذا ان المند
 تاريخا واما اذا ذكرناه وتاريخها سواء فلكل يفتي بينة الخارج وان كان تاريخ ادعياء

عندنا يفتي للابن
 وعند محمد في رواية
 يفتي بينهما نصفين
 افتوا بالابن
 على قول الاماميين
 في ثلث
 عندنا يفتي للابن
 وعند محمد في رواية
 يفتي بينهما نصفين
 افتوا بالابن
 على قول الاماميين
 في ثلث

عندنا يفتي للابن
 وعند محمد في رواية
 يفتي بينهما نصفين
 افتوا بالابن
 على قول الاماميين
 في ثلث
 عندنا يفتي للابن
 وعند محمد في رواية
 يفتي بينهما نصفين
 افتوا بالابن
 على قول الاماميين
 في ثلث

اسبق يقض لاسبقها تاريخا سوار كان خارجا وصاحب يد وهو قول الجنيته
وقول ابي يوسف اخر وقول محمد اولا وعلى قول ابي يوسف اخر وقول محمد اولا وعلى قول
ابي يوسف اولا وهو قول محمد اخر الا عبرة للتاريخ بل يقض للخارج وان اخرج احداهما ولم
يؤرخ الاخر فكن ذلك يقض للخارج من ضرورة الفتاوى باب دعوى الرجلين نقلنا
من الاخير حجة الخارج في المطلق اولى من حجة ذي اليد لان الخارج هو المدعى والبينة
بينة المدعى بالجديت الا اذا اخرج وذو اليد سبق لان للتاريخ عبرة عند حجة
في دعوى الملك المطلق اذا كان من نظر فيه وهو قول ابي يوسف اخر وقول محمد اولا
وعلى قول ابي يوسف اولا وهو قول محمد اخر الا عبرة له بل يقض للخارج من الضرورة
في اول باب دعوى الرجلين **مهر** خارج على ملك مطلق مؤرخ وذو يد على ملك اقدم
تاريخا فانساب اولى لانه ثبت اول المالكين ولا يتلقى الملك الا من جهة من التدرج
والفرق في باب دعوى الرجلين قربا من المحل المزبور ادعى ان هذا العبد غائب عني
منذ شهر وقال ذو اليد لي منذ سنة يقض للمدعى ولا يلتفت الى بينة المدعى عليه لانه
ما ذكره المدعى تاريخ غيبة العبد من يده لا يرج ملكه فكان دعواه في الملك مطلقا خاليا
عن التاريخ وصاحب اليد ذكر التاريخ لكن التاريخ حان الا نفاده ولا يقض عند ابي حنيفة
فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك لدعوى الخارج في يقض بينة الخارج من الضرورة
في باب دعوى الرجلين **قلت** وبه علم ان المدعى لو قال في دعواه ان هذا العبد ملكي اولى
منذ شهر وقرب عني وابق المسئلة على حالها فبينة ذي اليد اولى من ضرورة الفتاوى في باب دعوى
الرجلين من كتاب الدعوى ومشايعنا افتوا بها باولوية بينة الخارج بموجب مسئلة التدرج
على قول ابي حنيفة اذا كان التاريخ من طرف واحد لوقال المدعى هذا الحمار غائب عني منذ شهر
واقام المدعى عليه بينة على ان هذا الحمار ملكي وفي يد من منذ سنة يقض للمدعى عليه من ابن
الملك على ما جمع الجرحين في فصل ما يدعيه الرجلين **ولو برهن** خارج وذو يد على ملك مطلق مؤرخ

فقط فالخارج اولى وعند ابي يوسف ذو الوقت اولى من ملحق الا بجره باب دعوى الرجلين
من كتاب الدعوى لو لم يؤرخا واخرج احدهما او سوى تاريخها كان الخارج اولى لان بينة ثبتت
على الخارج والبينة للاتباع من انه ملك مجمع الجرحين في فصل ما يدعيه الرجلين من الدعوى
ادعياء ملكا ارثا لابيده والعين في يد ثالث
لم يؤرخا واخرجا تاريخا او اخرجا تاريخا احدهما سبق او اخرج احدهما لا **لا خسر**
يقض بينهما نصفان ^{بينة المدعى عليه} يقض بينهما نصفان ^{بينة المدعى عليه} يقض بينهما نصفان ^{بينة المدعى عليه} يقض بينهما نصفان
وقال محمد في رواية ابي سليمان لا عبرة للتاريخ في الارث في يقض بينهما نصفين وان سبق
تاريخ احدهما لانهما لا يتبعان الملك لانفسهما ابتداء بل لمورثهما ثم يحويان الى اقصاهما ولا عبرة
الملك للمورثين فصار كالو حضر المورثان **وبه** هنا على الملك المطلق حتى لو كان الملك
المورثين تاريخ يقض لاسبقهما انتهى فصولين لو ادعي ملكا ارثا لابيده فلو كان له العين في يد ثالث
ولم يؤرخا واخرجا سواه فهو بينهما نصفان لاعتراضها في الحجة وان ارجاها صحت يقض
للسبقها عند ابي حنيفة وابي يوسف **وقال** محمد في رواية ابي حنيفة كما قال ابو حنيفة في
رواية ابي سليمان لا عبرة للتاريخ في الارث في يقض بينهما نصفان وان سبق تاريخ احدهما
واخرج احدهما لا الاخر يقض بينهما نصفان اجماعا لانهما ادعياء تلقى الملك من رجلين
فلا عبرة للتاريخ وقيل يقض للمؤرخ عند ابي يوسف من العصوليين بان اقام احداهما بينة
ان اباه مات منذ سنتين وتركها ميراثا له ففي هذه الوجه خلاف محمد في اوائل التوسع
من دعوى التا تاريخا في اول الدعوى لاثبت من انقضى في الدعوى **ودكر في التشرح**
وان ارجاها الملك لمورثها يقض سبق التاريخ في قولهم جميعا من الغارية ٨
وقال **فالتاريخ** في ميراث التا تاريخا في وقتا وقال احدهما كان لابي منذ
ثلاث سنين مات وتركها ميراثا لي **وقال** الاخر كان لابي منذ سنتين مات وتركها
ميراثا لي **وبه** هنا يقض لاسبقها عند محمد في اروي **عاش** من حاش التقرى في اول دعوى

وعين بيد ثالث فاذعاه رجلان فبهن كلهما ورثة من ابية فلوم بورخا وارخا
سواء فهو بينهما نصفان ولو كان تاريخ ادمها اقدم فهو لا قدمه اعلی قول به يوسف
اذا وهو بينهما على قول محمد اذا وهو قول به يوسف **اولا اقول** **الاصوب** **ثاني**
ان لا يعتبر التاريخ في دعوى التلقی من اثنين مالم بورخ ملك من انتقل الملك من جهة
لان التلقی من جهة ما كانتا حاضرا وادعيا بل تاريخ فسر لوارخا ملك مورثها
يعتبر سبق التاريخ وفق دعوا لوارخا ولو ارخا ادمها الا اخر قيل هو
نصفان عند به حنیفه وعلم قول به يوسف هو للورخ وعلم قول محمد هو لغیر الورخ وقيل
بينهما **وقال** ابو حنیفه اولاهو للورخ ثم رجع عنه وقال لا عبرة للتاريخ في تلقی
الملك من اثنين اذا رخ ادمها ملكه لا ملك من يتلقى الملك من جهة فكان التلقی
من جهةها اذ عيا الملك وارخ ادمها يفضي بينها ويسقط اعتبار التاريخ كذا هنا لادعيا
ارنا من اثنين فلوا دعيا للشراء من اثنين والذربيد ثالث فلوم بورخا وارخا
فهو بينهما فلوا رخا وادمها سبق فهو على ما مر من الاختلاف في الارث ولو ارخ ادمها
الاخر فهو كما مر في الارث كذا وفي حد برهن الخارجان على الشراء من اثنين
وارخ ادمها الا اخر فهو بينهما فصولي ادعيا ملكا ارثا لابييه والابن لابييه

ولوا دعيًا

ولما رعى ملكا ارثا لابيده ان كان العين في يدتها ولم يورثها سوا يقض للخارج
وان ارثا واحد ما سبق فهو لا سبقها وعند محمد للخارج لانه لا عين طالت تاريخ هنا
وان تاريخ امة حال الاخر فهو للخارج اجماعا وقيل يقض للورث عند ابي يوسف
في الثاني من جامع الفصولين **ادعي الميراث** كل واحد منها يقول هذا لي ورثته من
ابي لو كان في يده ما فهو للخارج لان كان تاريخ ذي اليد سبق فهو اولى عند ابي حنيفة
وابي يوسف من خلاصة الفتاوى ٣ من كتاب الدعوى وفيه **الرابع عشر**
من كسرة وشبهة والنام العارية نقلا عن الترمذي **قال** ولو ادعى صاحب اليد
لارث عن ابيه وادعى خارج مثل ذلك واقام البينة يقض للخارج في قولهم جميعا
ولو ارثا وتاريخ امة ما سبق قضى للما سبق عند ابي حنيفة رحم وابي يوسف وعند محمد
يقض للخارج قال في غاية البيان نقلا من المبسوط نحو امراره اذا ادعى ملكا بسبب
بان ادعى تلقى الملك من اثنين بالميراث وبالشراء فالجواب فيه كالجواب في الملك
المطلق على التفصيل الذي ذكرناه انتهى **وقد ذكر** ان العين في اليد في الملك المطلق
اذا كان في يده ما وارثا وتاريخ امة ما سبق فعلى قول ابي حنيفة وقول ابي يوسف
الا وهو قول محمد الاول يقض لا سبقها تاريخا وعلى قول ابي يوسف الاول وهو قول
محمد الاخر يقض للخارج من محاشي الفروع في دعوى الارث

ثم ادعى الشراء من اثنين واثنين في هذا الشراء
 لم يورثا وارثا تاريخا واحدا وارثا وتاريخا معاهق اوارثا احدهما الاخر
 واذا ادعى الشراء من اثنين والدار في يد ثالث فان لم يورثا وارثا وتاريخا
 على النسوة قضى بالدار بينهما من انقروى في دعوى البيع والشراء **روى عن محمد**
 انها اذا لم يورثا ملكا لبايعين يقضى بينهما نصفان كما في ابواب من انقروى من غير ان يورثا

وذكر في التجريد لو ادعى الشراء من اثنين وارضا ملك البايين يعتبر بالاجماع لانها
 شئت الملك لها بيعها ولا تاريخ الملك البايين فتاريخه للملك لا يقتدر به وصاوتها
 حضرا وبرهنا على الملك بلا تاريخ من انقضى من محل المزبور **قال صاحب**
الفصولي في واسط الفصل الثامن **اقول** ان الاصول هو ان يعتبر
 التاريخ في صورة التلقين من الاثنين او لا تاريخ لا ابتداء البايين فتاريخ المشتري
 لا يعتبر به مع نفي البايع فصار كأنها حضرا وبرهنا على الملك المطلق بلا تاريخ
 انتهى من الفصولي **وقال** صاحب جامع الفصولي بعد ورقه من قوله هذا
 وقول الاصول عندي ان لا يعتبر التاريخ في دعوى التلقين من اثنين مالم يورث
 ملك من انتقل الملك من جهة لان التلقين من جهة ما كانتا حضرا وادعيا بلا تاريخ
 من محله الفصولي **وفي المبسوط** في باب الاختلاف الاوراق في الدعوى
 ان كانا مدينين اقام كل واحد منهما البينة على الشراء من رجل اخر والدار في يده
 عليه فقبض بينهما نصفين ولو وثقت وقتي كان صاحب الوقت الاول اولى
 وفي الفصل الرابع من دعوى المحيط انه اذا ادعى الشراء من اثنين يقض لاسبقهما
 تاريخا بلا خلاف وفيه ايضا ان في ظاهر الرواية يقض لاسبقهما وفي رواية محمد انما اذا لم يد
 ملك البايين يقض بينهما نصفين والفقهاء اطنبوا الكلام في هذا المقام لانه
 من مزلق الاقدام ومطارج الافكار والادعاء من تحريات انقضى
ادعيا شرا من اثنين والبايع في ايديها لم يورثا او رعا تاريخا واما
 او رعا تاريخا واما سبق او رعا احد الاخر ^{يقض بينهما نصفين} ^{يقض لاسبقهما}
 وفي الرابع من دعوى صاحب اليد تلقى الملك من جهة غيها من دعوى المحيط
 ان ادعى تلقى الملك من جهة واحد ولم يورثا او رعا وتاريخها على السواء يقض
 بالعين بينهما **وكذلك** اذا رعا احدهما دون الاخر يقض بينهما بالدار وان ارعا

وفي دعوى الملك لسبب قاسم
 وان ارعا احدها
 الاخر يقض
 بينهما
 اتفاقا
 برهن الخارج على الشراء من اثنين
 وان ارعا احدهما الاخر
 فهو بينهما
 من دعوى

وبه نفي ان كان تاريخها
 ملكا باعها كمن طار
 اليد عنها حكم الخارج

وتاريخ

وتاريخ احد ما سبق يقض لاسبقها تاريخا وان ادعى تلقى الملك من جهة اثنين فلكل الجواب
 على التفسير الذي ذكرناه فيما ادعى التلقين من جهة واحدة من انقضى من الدعوى
 والحاصل ان في اعتبار تاريخ التلقين من البايين اختلاف الروايات فلكل الارث فلا فرق
 بينها في الحكم والاكمل فيه واذا اشرح احداهما الاخر فقبض بينهما نصفين لانها ادعى تلقى
 الملك من رجلين فلا عبوة للتاريخ وقيل يقض للمورث عند قبضه ولو كان العين في ايديها
 فلكل الجواب وان كان العين في يدهما ولم يورثا سوا يقض للخارج وان ارعا وتاريخ
 احد ما سبق فلهما كسبقها وعند محمد للخارج لانه لا عبوة هنا واذا رعا احداهما الاخر
 فهو للخارج اجماعا وقيل عندنا يورث للمورث ولو ارعا الملك ورثها يعتبر سبق التاريخ
 جامع الفصولي من ذلك **وقال** صاحب الفصولي في واسط الفصل الثامن **اقول**
 الاصول عندي ان لا يعتبر التاريخ في دعوى التلقين من اثنين مالم يورث ملك في انتقل الملك
 من جهة لان التلقين من جهة ما كانتا حضرا وادعيا بلا تاريخ ينبغي لو ارعا الملك
 ورثها يعتبر سبق التاريخ وفاقا من جامع الفصولي في واسط الفصل
ادعيا شرا من اثنين والبايع في ايديها لم يورثا او رعا تاريخا واما
 لم يورثا او رعا تاريخا واما او رعا تاريخا واما سبق او رعا احد الاخر ^{يقض للخارج} ^{يقض لاسبقهما}
 اذا ادعى تلقى الملك من رجلين والدار في يدهما فانه يقض للخارج سوا ارعا او رعا
 ولم يورثا الا اذا كان تاريخ اليد سبق من اكلامه في فصل الثالث عشر من كتاب الدعوى
 وفي البزازية عبيد في يد رجلين على انه كان لفلان اشتراه منه منذ عشرة ايام
 وبرهن ذواليد على انه كان لآخر اشتراه منه منذ شهر بكذا وسماه **قال** الثاني في قوله
 الثاني حول كسبها تاريخا وهو ذواليد **وقال** محمد في قوله لآخر قوله الذي وعليه قال
 محمد ذواليد وهو ذواليد لانه كسبها تاريخا وعليه فيك قول الثاني اولا هو للمدعي **اقول**

وان ادعى الشراء من اثنين
 او من واحد او رعا
 واحد ما سبق
 تاريخا فاربع
 اولى من
 قصور
 انذاره الى شرم
 الطلوع

فصل في بيعتي ان يقض لا سبعا تاريخا كما لو ادعى الشراء من واحد لان العمل بطاخر
 اولى الا انه مخالف للمذهب اليه ان يبيع من ترجع اليه الفاتحة البند في البيع **اولا**
 تلحق الملك من اثنين وكبر منها يحتاج الى اثبات الملك لبايعة فكان البايع حضرا والدار
 في يد امدها **اولا** **ادعى** ان الملك ملكا مطلقا وبه حنا يحكم للمخارج فكذلك **اقول**
 ادعى في اثنين وارخ امدها الا ان يبيع ان يحكم للمورخ عند باي يوجب والمخارج عند
 كما لو اختلفوا في الملك المطلق اذا لم يرد في دعوى التلحق من اثنين يقول الى حكم دعوى
 الملك المطلق **واقول** ان الاصول وهو ان لا يفسر سبق التاريخ في صورت التلحق من
 اثنين اذا لا تاريخ لا يبداء ملك البايعي فتاريخ المشتري ملكه لا يفسر مع
 والبايع فصار كأنها حضرا وبه حنا على الملك المطلق في تاريخه فعلى هذا لا يرد
 ان يحكم للمورخ على قول يوجب من الفصول في الفصل **ثالث** من تاريخه

ادعى عينا شرا من واحد والبيع ج ثالث
 لم يرد تاريخا تاريخا واحدا او تاريخا وتاريخ امدها سبق او تاريخ امدها الاخر
 وان ادعى الشراء من واحد ولم يورخا او تاريخا او تاريخا من موهوبينها نصفان استوائهما
 في الحجة وان تاريخا وادعى سبق يقض لا سبعا اتفاقا وان تاريخا امدها الاخر فهو
 للمورخ اتفاقا فصولي **اولا** **ادعى** الشراء والدار في يد ثالث ان ادعى كل واحد
 منها الشراء من ذي اليد وادعى من غير ضابط اليد فهو بينهما نصفان هذا اذا لم يورخا
 او تاريخا تاريخا واحدا وان تاريخا وتاريخ امدها سبق فاسبقها تاريخا اولى بالاجماع
 وان تاريخ امدها ولم يورخ الاخر فيقضى لصاحب التاريخ من دعوى الخلاصة حكم
 ولو كان امس في يد بايع فبهر من امدها على الشراء **ولم** يقض منه شرا وبهر
 الاخر على الشراء وانه قبضه من عشرة ايام فذو الوقت الاول اولى واوسط

الثامن من الفصول ولا تفاوت بين ان يكون ذلك الواحد ذواليد او غيره من سيج
 زاده على الوقاية في باب دعوى الرجلين ولو بهرهن. **الخارجان** على الشراء من واحد
 فلم يورخا او تاريخا او تاريخا من موهوبينها ويخرج كل منها اذ نصفه بنصف التمن او ترك
 فلو قضى بينهما فاي امدها ليس للاخر نصفه الا ان ابي امدها قبل الحكم فالاخر اذ كلفه
 بكل ثمنه فصولي **ولو بهرهن** الشراء منه اي من آخر فلكل نصف ببدله **يعني**
 اذ كان عبده يد رطل اذ عاين ثلثان كل منها انه انشأه منه واقام البينة بلا توقيت
 فلكل منها بالخيار ان شاء اذ نصف العبد بنصف التمن الذي شهد به بينة ورجع على
 البايع **فصل** في رفع الاستوائها في الدعوى والحجة كما لو كان دعوى
 في الملك المطلق **اولا** **ادعى** البينة وان ساقط لان شرط العقد الذي بتبعه وهو اتحاد
 صفقة قد مضى عليه ولعل رغبة في الملك الكمل فلم يحصل فيه رده وباقه كل التمن
 وترك امدها بقضاء لم يافذ لاخر كله **يعني** اذ قضى القضاة بينهما بنصفين فقال امدها
 لاقتداركم يكن الاخر ان يافذ جميعه لانه صار مقضيا عليه بالنصف فانفسخ العقد
 فيه بقضاء القاضي لا يشق الاتجديده ولم يوجد من الدوز باب الدعوى الرجلين من تاريخه

ادعى عينا شرا من واحد والبيع ايديها
 لم يورخا او تاريخا تاريخا واحدا او تاريخا وتاريخ امدها سبق او تاريخ امدها الاخر
 وان ادعى الشراء من واحد ولم يورخا او تاريخا او تاريخا من موهوبينها نصفان استوائهما
 في الحجة وان تاريخا وادعى سبق يقض لا سبعا اتفاقا وان تاريخا امدها الاخر فهو
 للمورخ اتفاقا فصولي **اولا** **ادعى** الشراء والدار في يد ثالث ان ادعى كل واحد
 منها الشراء من ذي اليد وادعى من غير ضابط اليد فهو بينهما نصفان هذا اذا لم يورخا
 او تاريخا تاريخا واحدا وان تاريخا وتاريخ امدها سبق فاسبقها تاريخا اولى بالاجماع
 وان تاريخ امدها ولم يورخ الاخر فيقضى لصاحب التاريخ من دعوى الخلاصة حكم
 ولو كان امس في يد بايع فبهر من امدها على الشراء **ولم** يقض منه شرا وبهر
 الاخر على الشراء وانه قبضه من عشرة ايام فذو الوقت الاول اولى واوسط

ولو كان العبد في يد جامع في يد
 كل منهما نصفه ومعه
 كل منهما نصفها
 يد صاحب
 عليه قاضي
 يد صاحب

وان ادعيا الملك بسبب علمها فيما لا يتكرر من امتاع يقض به بينها نصفان ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعيا الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيقان وافق سن المولود للوقت الذي ذكر اقض به بينها وان لم يوافق بان اشكل عليها قضى به بينها كذلك نصفان وان خالف سن للوقت الذي ذكر بطلت السار عند البعض ويقض به بينها عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزبلي وحققه من الدرر والفرر وان ادعيا الملك بسبب علمها فيما لا يتكرر من امتاع يقض به بينها نصفان ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعيا الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيقان وافق سن المولود لتاريخ امه عاقض به لمن وافق سنه وبقته وان لم يوافق بان اشكل عليها يقض به بينها نصفان وان اشكل على امه عاقض به لمن اشكل عليه وان كانت للوقت بطلت البينات عند البعض ويقض به بينها عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزبلي وحققه صاحب الدرر وان خالف من المولود لاهل الوقتين قضى به الاخر ان ادعيا الملك بسبب علمها فيما لا يتكرر من امتاع يقض به بينها نصفان ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعيا الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيقان وافق من المولود لتاريخ المورخ يقض به للمورخ وان لم يوافق بان اشكل عليها يقض به بينها نصفان وان خالف سنه لوقت المورخ يقض به لمن لم يورخ لانه اذا كان سن الدابة مخالف لاهل الوقتين وهو شكل في الوقت الاخر من اشكل عليه وهو من لم يورخ ادعيا عينا ساجا ولعين في ايديها

لم يورخا او اخا تاريخا واما او اخا وتاريخ امه سابق او اخ امه الاخر وفي صورت ان لم يورخا ادعيا الملك بسبب علمها فيما لا يتكرر من امتاع يقض به بينها نصفان وان ادعيا الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق يقض به بينها نصفان وفي صورة او اخا تاريخا واما وان ادعيا الملك بسبب علمها فيما لا يتكرر من امتاع يقض به بينها نصفان ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعيا الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيقان وافق سن المولود للوقت الذي ذكر اقض به

اولا

ع

وان لم يوافق

وان لم يوافق بان اشكل عليها قضى به بينها كذلك نصفان وان خالف سنه للوقت الذي ذكر بطلت البينات عند البعض ويقض به بينها كذلك نصفان وان خالف سنه للوقت الذي ذكر بطلت البينات عند البعض ويقض به بينها عند البعض وهو على ما قاله الزبلي وحققه صاحب الدرر وفي صورة او اخا وتاريخ امه سابق وان لم ادعيا الملك بسبب علمها فيما لا يتكرر من امتاع يقض به بينها نصفان ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعيا الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيقان وافق سن المولود لتاريخ امه عاقض به لمن وافق وان لم يوافق بان اشكل عليها يقض به بينها نصفان وان اشكل على امه عاقض به لمن اشكل عليه وان كانت للوقت بطلت البينات عند البعض ويقض به بينها عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزبلي وحققه صاحب الدرر وان خالف سن المولود لاهل الوقتين قضى به للاخر وفي صورة او اخ امه الاخر وان ادعيا الملك بسبب علمها فيما لا يتكرر من امتاع يقض به بينها نصفان ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعيا الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيقان وافق سن المولود لتاريخ المورخ يقض به للمورخ وان لم يوافق بان اشكل عليها يقض به بينها نصفان وان خالف سنه لوقت المورخ يقض به لمن لم يورخ لانه اذا كان سن الدابة مخالف لاهل الوقت الاخر قضى به المكن شكل عليه وهو من لم يورخ لتاريخ او اتساج لغو على حال ارفاسوا مختلفين او لم يورخا او اخ امه عاقض فقط فصولين في شهد بر من التاريخان على التناج فلو لم يورخا او اخا سوا او اخ امه الاخر فهو بينها فقد اخرج ولو اخا واما سابق فلو وافق سنه لاهل امه فله لظهور كذب الاخر ولو خالفها او اشكل فهو بينها لانه لم يثبت الوقت فكانها لم لم يورخا فويل فيها خالفها بطلت البينات لظهور كذبها فلا يقض لها من جامع النصولين واعلم اذا تنازعنا في رتبة وجها على التناج عند او عند باييه ولم يورخا يحكم بالذي اليه ان كانت في يامه او في كمالها ان كانت في ايديها او في يديها ان كان الزبلي انتهى

وان ارخا سواد ينظر الى سن الدابة ان كان موافقا للوقت الذي ذكره يفتي بها
وان ارخا وتاريخ ارحها سبق لصاحب الوقت الذي سن الدابة عليه من التواريخ
ندعو ايضا يفتي لمن وافق سنها وقت وان ارخ ارحها ولم يورخ الاخر ووافق
سن الدابة لوقت المورخ ففتي به للمورخ ايضا لانه اذا كان ارحها سبق قضى به لمن وافق
سنها وقت فاذا كان الامر كذلك ان ارخ ارحها ولم يورخ كان وقت الغير المورخ منهم
ذكر التاريخ فان فرض المورخ كان وقت الغير المورخ منهم لعدم ذكر التاريخ فان فرض
المورخ سابقا او غير سابق يستقيم على صورة مسئلة سبق ادلتا تاريخي وفي ذلك
قضى لمن وافق سنها فحينئذ كذلك قضى للمورخ لموافق تاريخه سنها وان فرض المورخ
متساويا لغير المورخ قضى للمورخ ايضا لانه موافقة غير المورخ شذوذ فلا يعارضه
لموافقة المورخ كذا حققه جوي زاده في تحريره انتهى ولا فرق للفتا لمن وافق سنها
بين ان يكون الدابة في يد ارحها او في يد مالك لان المثل لا يختلف وان خالفنا
للقوتين او لكل يفتي بها بينهما ان كانت في ايديهما او في يد ثالث وان كانت في يد ارحها
قضى بالذي لدى كما حققه صاحب الدرر فقلنا على التبعي وايضا بقوله وهو لا يصح
انتهى شعر اعلم هذا ان كان سن الدابة مخالفا للقوتين وهو شكل في الوقت لاخر قضى
بالدابة لصاحب الوقت الذي اشكل سن الدابة عليه كما ذكر في ١٢ من دعوى التواريخ
انتهى **هذه** ان ارخا كلاهما وان ارخ ارحها ولم يورخ الاخر وان كان سن الدابة
مخالف التاريخ المورخ يفتي لمن لم يورخ لانه بالطريق الاول في ان يكون شكلا على
يورخ لان من لم يورخ ابرهم وقتة فتحقق الاشكال بينه وبين سن الدابة بالطريق
الاولي فيفتي بالدابة لمن اشكل عليه سن الدابة بالطريق الاول وهو من لم يورخ كذا حققه
جوي زاده في تحريره انتهى وان ارخ ارحها ولم يورخ الاخر وكان سن الدابة شكلا
عليه يفتي بها كذا في الثاني عشر والثالث عشر من دعوى التواريخ انتهى

هذا

هذا اذا كانت الدابة في ايديهما او في يد ثالث وانما اذا كانت في يد ارحها قضى بها الذي لديه
ان ارخ ارحها ولم يورخ الاخر وكان سن الدابة شكلا على كما حققه جوي زاده
في تحريره انتهى **والمراد من مخالفة** بين السن والوقت كون الدابة كبر السن الوقتين
او اصغر من ان كان في الثاني عشر من دعوى المحيط وفي عبارة دعوى التهمة في فصل فيما يترجم
به احدى البينين ان كان سن الدابة دون الوقتين ما فوقها يكون مخالفا للقوتين **والمراد**
بالاشكال عدم ظهور سن الدابة كما قال ابن الملا على الجمع في باب ما يدعيه الرجلان فان
اشكل على من يظهر سن الدابة واختلف عبارات بعض الشرح فيما اذا خالف سن الدابة للقوتين
قال في الهامة في باب ما يدعيه الرجلان وان خالف سن الدابة للقوتين بطلت البينات
كذا ذكره الحاكم وتبعه الكافي والنهاية وغاية البيا والهداية **وقال محمد ولا** اوضح ان
الدابة بين الدابة اذا خالف سن الدابة للقوتين اذ شكل بسقط اعتبار ذكر الوقت فينظر
الى مقصودها وهو اثبات الملك والدابة وقد استويا في الدعوى والحجة فوجب القضاء بها
بينهما نصفين كذا في الكافي كما حققه جوي زاده في تحريره وفي اخر الفصل الثاني من النصول
التاريخ في دعوى النجاج لغو على كل حال ارخا سواد مختلفين ولم يورخا وان ارخ ارحها
في ط قاله الاولى في شهر يفتي زاده من كلام صاحب البديع بان مخالفة السن للقوتين
مكذب لا ملذب البينين فاللازم منه سقوط اعتبار ذكر الوقت لا سقوط اعتبار اصل البينين
لاننا لم يتيقن مكذب اصل البينين لجواز ان يكون سن الدابة موافق للقوتين ولا يورخ
النظر كما ان رايه في غير المحيط وقد شهدنا ان بعض اهل النظر في سن فرس
وقال ان سنه اثنان ونصف وكان سنه ثلاثا ونصف فاذا تقر هذا فاعلم انه اذا لم
يثبت الوقت فصار كما لم يوقت على ما ذكر شيخ الاسلام السبكي في شرح الكافي لان
الاصل عدم اعتبار التاريخ في النجاج كما مر انفا في فصولي كذا حققه جوي زاده في تحريره
وقال قاضيان في اخر فصل دعوى المنقول وان خالف سن الدابة للقوتين في رواية يفتي بها

وفي رواية تبطل البيتان انتهى وكذا في خزانة الأكل من التارخ في العادة وفي الرابع
من الاستر وشمس تكاف في الحاشية وانما هو من كلام قاض فان انه رجع القضاء بينها لانه قال
في اول كتابه وفيما كبرت فيه الاقاويل من المتأخرين اختصرت على قولين وقد
ما هو الاظهر وافتح بما هو الاشهر وقال الزبلي في شرح الكنز نقلا من المبسوط
انها يبطلان بل يقضي بينهما اذا كانا خارجين او كانت في ايديهما وان كانت في ايديهما
يقضي بالذي اليد وهكذا ذكر محمد واما ما ذكره الحاكم بطلت البيتان وهو قول بعض
المشايخ وهو يسري في انتهى واعتمد صاحب الدرر ما في الزبلي وقال كانا
في الزبلي وقول الزبلي ظاهر الرواية وهو اختيار الاثني الثلثة كما في مواج الداراية
وفي مرضاء البحران الفتوى اذا خلقت كانت التراجع بظاهر الرواية تمت المنقول
من تحريات انقوى الهجوم رحمه الله ادعيا عينان لتاجا واليمين في ايديها
ان لم يورخا او ارخا تاريخا واحدا او ارخا وتاريخا احدهما سبق او ارخا احدهما الاخر
وان ادعيا الملك بسبب علمها فيما لا يتكرر من المتاع يقضي به لذي اليد وان ادعيا الملك
بسبب الولادة من الحيوان والرفيق يقضي به لذي اليد وان ادعيا الملك بسبب علمها فيما
لا يتكرر من المتاع يقضي به لذي اليد ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعيا الملك بسبب الولادة
من الحيوان والرفيق وان وافق سن الدابة لتاريخ احدهما يقضي به لمن وافق سنه
وان لم يوافق بان اشكل عليه ما يقضي به لذي اليد وان اشكل على احدهما يقضي به لمن اشكل
عليه وان خالف سنه للوقت يقضي به لذي اليد وان خالف لاحد الوقتين يقضي به للاخر
كذا في كتابه المكتبة وان ادعيا الملك بسبب علمها فيما لا يتكرر من المتاع يقضي به

لصاحب اليد ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعيا الملك بسبب الولادة من الحيوان
والرفيق وان وافق سن المولود لتاريخ المورخ يقضي به للمورخ وان لم يوافق بان
اشكل عليه ما يقضي به لذي اليد وان خالف سنه للوقت المورخ يقضي به لمن لم يورخ لانه
ان كان سن الدابة مخالفا لاحد الوقتين وهو شكل في الوقت الاخر يقضي به لمن اشكل
عليه وهو من لم يورخ انتهى قال محمد في الاصل اذا ادعى الرجل دابة في يده
انها ملكه نجت عنده واقام البينة واقام صاحب اليد بينة على ذلك القيسر ان
يقضي بها للخارج وفي الاستحسان يقضي بها لصاحب اليد سواء قام صاحب اليد البينة على
دعواه قبل القضاء بها للخارج او بعده وفي الهداية وهذا هو الصحيح اوائل الثاني عشر
من دعوى التا تاريخانية هذا اذا لم يورخ او ان ارخا يقضي بها لصاحب اليد الا اذا
كان سن الدابة مخالفا للوقت صاحب اليد موافقا للوقت الخارج يحق يقضي للخارج
من دعوى المحيط ولا عبرة للتاريخ مع التتابع الا اذا ارخا وقتين مختلفين
ووافق سن الدابة تاريخ الخارج فانه يقضي بها للخارج وان وافق تاريخ ذي اليد
ويكون شكلا لو خالف ما يقضي به لذي اليد كذا من دعوى الوجيز فاعلم هذا
اذا كان سن الدابة مخالفا للوقت اما ان كان سن الدابة مخالفا لاحد الوقتين فلا يخ
من ان يكون مخالفا او مخالفا او شكلا للاخر فان موافقا فكم حكمه انفس
قضي لمن وافق وان مخالفا فكان مخالفا للوقت يقضي به لذي اليد كما مر وان شكلا
لمن اشكل عليه كما ذكرنا في التا تاريخانية والمحيط مطلقا ان كان سن الدابة مخالفا لاحد
الوقتين وهو شكل في الوقت الاخر يقضي بالذات لصاحب الوقت الذي اشكل سن الدابة
عليه انتهى هذا ان ارخا كلاهما وان ارخا احدهما ولم يورخ الاخر وان كان سن
الدابة مخالفا اما بتاريخ المورخ يقضي لمن لم يورخ لانه بالبطر بطلان من يكون
مشكلا على من لم يورخ ابرهم وقته فحق لا شك ان بينه وبين سن الدابة بالبطر بطلان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

الشراء

من انزوى في دعوى الرجلين بسبب مختلفين مثلا من دعوى المحيط السرحي في فصل
باب اختلاف البيعة والبيع والشراء لمخاض وان كان في ايديها يقضي فيها الا في السبق التاريخ
وانما يقضي ان يقضي بينهما لو كان المتدعي لا يحتمل القسمة اما المحمل فيقضي بكلمة المتدعي
الشراء والتجديد والهبة ان يقضي بينهما لو كان المتدعي لا يحتمل القسمة اولا او اشبع
الطاري لا يفسد الهبة والصدقة في التجديد وينفسد الرهن في اخر الفصل من الفصول
ولو ادعى احداهما هبة وقبض من زيد والاخر شراء من زيد ولم يورثا وارثا سواء
فالشراء اولى وكذا في جميع ما مر في البرهان في اخر الفصول من قبض بينهما المسئلة
ولو اجتمعت الهبة مع القبض فاجواب كاجواب فيما اذا اجتمع الشراء من انزوى
في دعوى الرجلين بسبب مختلفين من كتاب الدعوى متلافي من دعوى التاتار
هذا ادعى اثنان من رجل واحد في هبة وقبض من غني والثالث ارثان من ابيه
والرابع صدقة وقبض من اخر فهو بينهم ارباعا عند استواء الحجة او تلقوا الملك من
ملكهم فكانهم حضروا وبرهنوا على الملك المطلق في اخر الفصل الثامن من جامع
عنه يبين المسئلة **فلو ادعى احداهما الملك والاخر مطلقا** بان ادعى الخارج ملكا مطلقا
مورثا بسنة وادعى ذوال اليد ملكا بسبب الشراء من بكر منذ سنتين وهو بملكه يحكم
للخارج لان ذوال اليد حصص من بايعه في اثبات الملك له ليتمكنه الجرا الى نفسه فكان
بايعه حضر وبرهن على مطلق الملك لنفسه والبيع فيه ازيد اشترى به بايعه في
الاستدبر ولو كان كذلك يقضي للخارج كذا هنا **اقول** على ما مر من ان لا سبق اولى من التلق
من الاثنين ينبغي ان يكون لا سبق اولى ههنا ايضا فينبغي ان يكون فيه روايتان ثم لو برهن
المتدعي والادعى عليه ما ادعى من هذه الوجوه وارضا لان احداهما ذكرنا تاريخا معلوما
وذكر الاخر تاريخا اقدم لكن لا يبين التاريخ بان برهن انه شراء من بكر منذ شهرين والآخر
انه شراء من بكر ذلك قبل شرائه هل يشبث السابق بهذه القدر ذكره في ش ان يشبث به سبق

فانه قال لو ادعى الشراء من واحد **وهو من الخارج** ان شرا منه لم يورث ذوال اليد
فهو من الخارج فكيف للتسليم فيه لا يثبت التسليم بهذا القدر لانه ليس في الكفاية ما لم
يقولوا ان عقده كان في رجسنة كذا وعقد الاخر كان في شعبان تلك السنة
ثم قال متابعنا المتقدمون كانوا يقولون تسبق بيبث بهذا القدر ولا يثبت التسليم
في الشراء انه لا بد من بيان التاريخ ونحن في ذلك **اقول** الا صوب عندي ان يثبت التسليم
بهذا القدر بلا بيان اذا الفرض ان يظهر الامر للقاضي وهذا القدر يكفي فيه من جامع التمسك
في اواخر الفصل الثامن **فان ادعى احد الشراء والارث والاخر الملك المطلق واليهم**
في يدناك واقاما بينة فصاحب المطلق اولى **ولو كانت** في يد مدعي الشراء والارث
وادعى انه ملكه مطلقا يقض للخارج لان المشتري نزل منزلة البايع والارث نزل منزلة
والبايع او المورث لو حضر فالخارج اولى من الخلاصة في امره كتاب الدعوى وادعى في
ادعى جرائرها داره ملكا عند كسنة واقام صاحب اليد بينة انه اشترىها من فلان سنة
وهو يملكه دقيقا قضى بالمدعى الخارج في من دعوى الظهيرة من انقروى في نوع
دعوى الجلب بسببين مختلفين من كتاب الدعوى **وكذلك** لو ادعى الخارج الملك
بسبب مورثا بسنتين واقام ذوال اليد بينة انه ملكه مطلقا مورثا بثلثين
يقض بينة الخارج ايضا في الثامن من المصارفة مختصا من انقروى من المحل المذكور
بهذه المسئلة المنقولة منه انفا **فلو ادعى** احد الملك بسبب والاخر مطلقا باليد
ادعى الخارج ملكا مطلقا مورثا بسنة وادعى ذوال اليد ملكا بسبب الشراء من كبر
مئتين وهو يملكه يحكم للخارج لان ذوال اليد خصم عن بايعة واثبات الملك له ليكن
الحجة اليه فكان بايعة حضره من على الملك المطلق لنفسه وبيع في يد ابيه
المشتري يد بايعة في التقدير ولو كان كذلك يقض للخارج كذا هنا **وكذا** لو برهن
الخارج على الملك بسبب مورثا بسنتين وبرهن ذوال اليد انه ملكه مطلقا مورثا

بثلثين

بثلثين فهو للخارج ايضا اذا الخارج خصم عن بايعة فكانه حضره من على مطلق
الملك وبرهن ذوال اليد على مطلق الملك فهو للخارج كذا هنا **اقول** على ما مر من ان لا يثبت
اولى في التعلق من الاثنين ينبغي ان يكون الا سبق اولى ههنا ايضا فينبغي ان يكون فيه
روايات من جامع الفصولين في اواخر الفصل الثامن **فاعلم ان** ترجع احوال الاثنين
في حاتين المسائل الاولى من ان الفصولين يتوقف الى تحقيق تفصيل الحكمين
وتوفيق الاختلافين المنقولين يتوقف **اما بيان** تحقيق تفصيل الحكمين ان الاثنين
بالملك المطلق كالمستقلين من اثنين لان دعوى الملك المطلق يتضمن دعوى انقيد
بسبب اثبات الملك بالتلف ولكن نزاهة الامر ان لم يذكر المدعى في دعوى سبب
الملك سمي لفظا مطلقا لعدم ذكر السبب ويشبه ههنا بالتلف من اثنين سبب واحد
وسبب مختلفين لتضمنه السبب الغير المعين في الوجهين ولا سيما له الملك والواحد الاثنين
لكن في شموله للملك واحد اذا اجتمع مدعى الملك المطلق مع المتلفي من جهة
واحد في حال اجتماعهما يكون حكمهما حكم المستقلين من اثنين لان المطلق يتضمن معنى
انقيد فيجوز ان يكون متلفيا من جهة ضد الوعد او من جهة شخص اخر وكلا الاثنين
يهين فيجوز في حكم الممتلكين الغايرين من تعدد براعة الاحتمالين في الشراء كاتين
في انفصالات انتهى **فان كان** المدعيان بالملك المطلق في حكم المتلفين من اثنين كما ذكرنا
كان المتلفيان من اثنين في حكم الملك المطلق ايضا كما سيجي ان شاء الله وبيان ذلك كما ذكرنا
في غاية البيان نقلنا من الميسر **اذا ادعى ملكا بسبب** بان ادعى تعلق الملك من اثنين
بالملك او بالارث فالجواب فيه كالجواب في الملك المطلق على التفصيل الذي ذكرناه
في الملك المطلق وكذا في الثاني عشر من دعوى الخلاصة **لو ادعى** الملك من اثنين
فكما ذكرنا في الميراث فهو جوابك هذا سواء ادعى بسبب واحد او بسببين مختلفين
وكذا في من الفصولين **لو ادعى** تعلق الملك من اثنين بسببين مختلفين بان ادعى احد

صفة ولا فرق **لو كان** العين بيد ثالث او بيد احد صاحبي حكم ما ادعى ملكا مطلقا
 اذ كل من ادعى ملكا مطلقا لمملكته ثم ثبت الانتقال الى نفسه فكان المملكين
ادعى ملكا مطلقا وبرهنا انتهى **يعني** المتلقيان من اثنين ان لم يورثا او اوقفا
 او ارخ احد الاخر يقض بينهما كافا في الملك المطلق ان كان العين بيد ثالث او بيد
 وان كان بيد احد صاحبي لا يقض للخارج كافي الملك المطلق وفي هذه التواريخ الثلاثة لا فرق بين
 حكم المتلقيين من اثنين وبين حكم المدعيين بالملك المطلق والى هذا تحقيق الحكمين
والتأني ان توفيق الاختلاف في المنقولين ان سبق تاريخ احد صاحبي في الثلاثة المذكورة
 يقض للآخر كافي الملك المطلق سواء ارخ الملك مملكتها او ملكا من عند ابيه صنفه
 وابي يوسف لان عندها يعتبر التاريخ من الطرفين وعند محمد ان ارخ الملك مملكتها
 التاريخ من الطرفين **كذلك** ويقض للآخر كافي الملك المطلق ان ارخ
 ملك نفسه خاصة لا يعتبر التاريخ اصلا في قطع اعتبار التاريخ من الطرفين
 عند محمد فصار كما لو حضر المملكان وبرهنا على الملك المطلق بلا تاريخ فيقضى
 بينهما نصفان **ان كان** العين بيد ثالث او بيد احد صاحبي وان كان بيد احد صاحبي لا يقض
 كافي الملك المطلق لان عند المتلقيين من اثنين لا يدعيان لنفسهما ابتداءا بل يدعيان
 لملكهما ثم يحريان الى نفسهما فيحتاجان الى اثبات ملك لملكهما واما قائلان
 ويكونان خصما عنها فيمكنه الجهر الى نفسهما فتاريخهما لملكهما لا يعتبر مع غيره المملكين
 ما لم يورثا ملك مملكتها **فان حصر** تاريخها ملك نفسهما بقي ملكا مملكتها
 خاليا عن التاريخ فصار كافي المملكين حضر او برهنا على الملك المطلق بلا تاريخ
 اذ يدعي المملكين يد المملكين تقديرهما بآيتين في مواضع عديدة من الفصول في
 وفي سائر المصنفات المعقبة انتهى **ومنا** من مشوع على مشي اصحاب المتون والشرع
 وافقوا على قول محمد واما اعتبار حكم المتلقيين من اثنين اذا ارخ ملك المملكين

وعلى قولهما في اعتبار حكم الملك المطلق اذ لم يورثا ملك المملكين انتهى **والتأني**
 المتبع مع المطلق بان ادعى احد صاحبي ملكا مقيدا بسبب الشراء من زيد وادعى الاخر
 ملكا مطلقا فان جعل في حكم المتلقيين من اثنين على قول محمد دخل المطلق تحت حكم
 المقيد تقديره على طريق التقلب وان جعل في حكم المدعيان بالملك المطلق على
 قولهما دخل المقيد تحت حكم المطلق تقديره على طريق التقلب **فان علمت** هذه
 التمهيد واديت هذا التقييد فالمتلقي المجمع مع مدعي الملك المطلق ان لم يورثا
 او اوقفا سواء ارخ احد صاحبي الاخر يقض بينهما كافا في الملك المطلق **ان كان** العين
 بيد ثالث او بيد احد صاحبي لا يقض للخارج كافي الملك المطلق وفي هذه التواريخ الثلاثة
 المذكورة لا فرق بين حكم المتلقيين من اثنين وبين حكم الملك المطلق **واما ان سبق**
 تاريخ احد صاحبي في الثلاثة المذكورة يقض للآخر كافي الملك المطلق سواء ارخ
 المتلقي ملك مملكتها او ملكا من عند ابيه صنفه وابي يوسف لان عندها يعتبر
 التاريخ من الطرفين وعند محمد ان ارخ الملك مملكتها بغير التاريخ من الطرفين كذلك
 ويقض للآخر كافي الملك المطلق وان ارخ ملك نفسه خاصة لا يعتبر التاريخ
 اصلا **يعني** يسقط التاريخ من الطرفين عند محمد فصار كما لو حضر المملكان وادعى
 ملكا مطلقا مع هذا للمدعي الملك بلا تاريخ فيقضى بينهما نصفان ان كان العين بيد ثالث
 او بيد احد صاحبي وان كان بيد احد صاحبي لا يقض للخارج كافي الملك المطلق لما ذكر في دليل محمد ان
 وافقوا على قول محمد في اعتبار حكم المتلقيين من اثنين وعلى قولهما في اعتبار حكم الملك
 المطلق كما ذكرنا انفا وفي هاتين المسئلتين المنقولتين من جامع الفصولين لم يورثا ملكا
 ملكا بايعة بل ارخ ملك نفسه خاصة فصار كان الباع حضر وادعى الملك المطلق نفسه
 بلا تاريخ والبيع في بين حكمه حكم ما لم ادعى الخارج وادى اليد ملكا مطلقا بلا تاريخ فيحكم
 بالخارج **يعني** حكمه ملكا بايعة في التاريخ فيحكم بالخارج كافي الملك المطلق ولو لم يكن ملك

صبة والافترس لو كان العين بيد ثالث او بيد احد صاحبه حكم ما ادعى ملكا مطلقا
اذ كل من ادعى ملكا مطلقا لم ملكه ثم يثبت الانتقال الى نفسه فكان للملكين
او يدعى ملكا مطلقا ويرى انهما من اثنين ان لم يورثا او ارضا
او ارض احد الاخر يفيض بينهما كافي الملك المطلق ان كان العين بيد ثالث او بيد
وان كان بيد احد صاحبه يفيض للخارج كافي الملك المطلق وفي هذه التواريخ الثلاثة لا فرق بين
حكم المتلقين من اثنين وبين حكم المتعديين بالملك المطلق والى هنا تم تحقيق الحكمين
والتايبان توفيق الاختلاف في القولين ان سبق تاريخ احد صاحبه لا يدعى الثلاثة المذكورة
يفيض للابن كافي الملك المطلق سواء ارضا الملك مملكتها او ملك نفسه عند ابيه حنيفه
وابه يوفيان عند صاحبه التاريخ من الطرفين وعند محمد ان ارضا ملك مملكتها غير
التاريخ من الطرفين **كذا** ويقض للابن كافي الملك المطلق وان ارضا
ملك نفسه خاصة لا يعتبر التاريخ اصلا يفيض كافي التاريخ من الطرفين
عند محمد فصار كافي الوصية للملكان **وبرهنا** على الملك المطلق بلا تاريخ فيفيض
بينها نصفان **ان كان** العين بيد ثالث او بيد صاحبه وان كان بيد احد صاحبه يفيض
كافي الملك المطلق لان عند المتلقين من اثنين لا يدعى ان نفسه ما ابتداء بل يدعى ان
لملكها ثم يجريان الى نفسه فيحتاجان الى اثبات الملك لمملكتها وما قاعان قوا
ويكونان خصما عنها فيمكنه الجهر الى نفسه فتاريخها للملكها لا يعتبر مع تعدد الملكين
ما لم يورثا الملك مملكتها **فاذا** حصر تاريخها ملك نفسه ما بقي ملك مملكتها
خاليا عن التاريخ فصار كافي الملكين حضرا **وبرهنا** على الملك المطلق بلا تاريخ
ازيد المالكيين يد الملكين تقدير كافيين في مواضع عديدة من الفصول في ٨
وفي سائر المصنفات المعروفة انتهى **ومنا** بحثنا مشغول على من اصحاب المتنون والشرح
وافقوا على قول محمد وفي اعتبار حكم المتلقين من اثنين ارضا ملك للملكين

وعلى

وعلى قولهما في اعتبار حكم الملك المطلق اذ لم يورثا ملك للملكين انتهى **والتايبان**
المقيد مع المطلق بان ادعى احد صاحبه ملكا مقيدا بسبب الشر من زيد وادعى الاخر
ملك مطلقا فان جعل في حكم المتلقين من اثنين على قول محمد فكل المطلق تحت حكم
المقيد تقدير على طريق التغليب وان جعل في حكم المتعديين بالملك المطلق على
قوله داخل المقيد تحت حكم المطلق تقدير على طريق التغليب **فاذا علمت** هذه
التعميم واديت هذا التقيد فالمتلقى المجمع مع متدعي الملك المطلق ان لم يورثا
او ارضا سواء ارضا احد صاحبه الاخر يفيض بينهما كافي الملك المطلق **ان كان** العين
بيد ثالث او بيد احد صاحبه يفيض للخارج كافي الملك المطلق وفي هذه التواريخ الثلاثة
لا يكون لافترس بين حكم المتلقين من اثنين وبين حكم الملك المطلق **واما ان سبق**
تاريخ احد صاحبه لا يدعى الثلاثة المذكورة يفيض للابن كافي الملك المطلق سواء ارضا
المتلقي ملك مملكتها او ملك نفسه عند ابيه حنيفه وابه يوفيان عند صاحبه
التاريخ من الطرفين وعند محمد ان ارضا الملك مملكتها بغير التاريخ من الطرفين كذلك
ويقض للابن كافي الملك المطلق وان ارضا ملك نفسه خاصة لا يعتبر التاريخ
اصلا **يفيض** ويسقط التاريخ من الطرفين عند محمد فصار كافي الوصية للملك وادعى
ملك مطلقا مع هذا للمدعي الملك بلا تاريخ فيفيض بينهما نصفان ان كان العين بيد ثالث
او بيد صاحبه وان كان بيد احد صاحبه يفيض للخارج كافي الملك المطلق المذكورة ويلزم محمد ان
والفتوى على قول محمد في اعتبار حكم المتلقين من اثنين وعلى قولهما في اعتبار حكم الملك
المطلق كاذبة انما انفا وفي هاتين المسئلتين المنقولتين من جامع الفصولين لم يورثا في
ملك بايعه بلا تاريخ ملك نفسه خاصة فصار كافي البايع حضرا وادعى الملك المطلق نفسه
بلا تاريخ والبيع فيه يرد حكمه حكم ما لم ادعى الجلب وذي اليد ملكا مطلقا بلا تاريخ فيحكم
بالخارج **يفيض** لكون ملك بايعه في التاريخ يحكم بالخارج كافي الملك المطلق ولو لم يكن ملك

الباب خالبا من التاريخ كما حكم الخارج بل جند ليكم لتبين البينة انتهى وبوتيل المستلزمين
 المذكورين من الفضول المستلزمين الاساس اصدار في يد رجل ادعى حلا لاداره ملكه
 منكم سنة واقام صاحب اليد البينة انه اشترها من فلان منكم سنة وهو يملكها او قبضا
 بها الخارج كما بين في ٨ من دعوى الظهريه **الثانيه** وكذا لو ادعى الخارج
 الملك بسبب مورثا بسنتين واقام ذواليد بينة انه ملكها مطلقا مورثا بثلثين
 يقضي بينة الخارج ايضا كما بين في ٨ من العاديه وهذا يحكم بالخارج كل من ملك الملك خالبا
 عن التاريخ لما حكم بالخارج بل اذا كان ملك المملك مورثا يحكم لكسوق عند محمد فكذلك
 عند ما فظهور الاجماع بخلاف **وانما** يحكم بالخارج لكون ملك المملك خالبا عن التاريخ
 انتهى **وانما** بين الحكيم المستورين تفصيلا وانما كررنا الاختلاف في سبق احد
 التاريخين لتلا يخدش هذا الطالب في توفيق الكلامين بين الامسام
 والامامين بتردد فكر الرغب في توفيق الروايتين ولتميز محل
 اعتبار التاريخي لان هذا من مزالق الافدام
 ومطارح الافكار والادغام لكثرة النفلة
 في الاختلافات هذا المقام ولندرة
 الوقوف بين العلماء والحكام ثم
 الكلام بعون الله الملك
 من غمرات الغافل
 زينة الانام جوده
 المحمود والنام
 رحمة في ارض
 مكر ربيها
 والامام

تم الكتاب بعون الله الملك العلام عن يد اضعف العباد المقر والمقرى
 عفى الله عنه وعن والده وكساده والناس اجمعين
 في اليوم الثامن من شعبان في سنة ثمان وثمانين
 ومائة واثم من هجره من ليل العروا
 قد تم في يوم الاربعاء
 العصر وقد اذن
 للمعمر

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم
وبعد فهذه سؤالات سألها بعض الحكماء شيخ الإسلام العلامة الحافظ
 الرملة الشيخ سراج الدين قاري الهداية تفضل الله تعالى به ففرغ منه وليكن باع
 جنته فاجاب منها بما هو المقتضى به من المذهب والعمل عليه فيما اختلف
 وفيما اختلف فيه بين اصحاب رضي الله عنهم اجمعين قال الشيخ
 الامام العلامة كمال الدين بن الهمام فتقدم له برحمته فلو اوقفت على ذلك
 بخطه المبارك اجبت جمعة من امكانه واوراقه المتفرقة **كتاب الطهارة**
سئل عن الآية اذ اركبت وعلى به نساء وعرقا واصاب
 بهن البركس او ثوبه من ذلك العرق الملوث هل يجنبه اجاب ان كان
 على به نساء وعرقا واصاب الثوب نجسة ولا يطره بدن الحيوان
 اذا اصابه دوش او بول الا بالفسل **و**
سئل اذا كانت اذن الرجل وامراة متقوية هل يجب ايصال الماء الى داخل
 الثقب اجاب نعم **يجب** **و**
 بمسح راسه اجاب اذا غلب على ظنه انه يتضرر بمسح راسه سقط عنه المسح
 ولا يجب عليه شيء **و**
 الناس وينزل فيها الماء المستعمل وفي يوم ينزل فيها ماء جديد هل يجوز التوضؤ
 فيها اجاب اذا لم يقع فيها غير الماء المذكور لا يضر **كتاب الزكاة**
سئل عن رجل له مال لا يؤدي زكوة هل يجبره الحاكم ام لا اجاب انه
 اذا قامت عليه البينة ان له مالا وأنه لا يؤدي زكوة اجب الحاكم على اخراجها

سئل

سئل هل لاحد من الناس ان ياخذ الزكوة قهرا من امرائها بغير اذن من الامام
 ولا نائبه ويعطيه لمن يختاره وهل تسقط الزكوة عن صاحبها اجاب ليس
 لا ولاية له ان يطالب احد بزكوة ماله وياخذها منه جبر او يصرفها الى المصارف
 بل يرفع امره الى الامام او نائبه ليعامر باخراج الزكوة بنفسه ويجبره اذا اتسع
 ومن ارتكب ذلك الفعل فهو متقدم على الامام فيؤذبه بما يرى ومن اخذها
 بغير رضا المالك وصرفها الى المصارف لا تسقط الزكوة عن المالك لان
 الزكوة عبادة ولا بد من اختيار المؤدي وبه الى من اخذ منه ما اخذ منه لانه
 غاصب **و**
 في هذا الزمان اجاب نعم الفتوى على وجوب الزكوة في الفلوس المتعامل بها
 اذا بلغت ما يساوي مائتي درهم من الفضة او عشرين مثقالا من ذهب

كتاب النكاح

سئل هل للقاضي تزويج الصغار ام لا اجاب ان كتب وتقليده ان له تزويج
 الصغار وزوج والا فلا **و**
 انهما مسلمة فظهر انهما كتابية هل يفسخ النكاح ام لا اجاب ليس له الفسخ
سئل عن رجل تزوج بنته العاقلة البالغة البكر بغير اذنها
 ولا رضاها ولم تجز النكاح وطلبت من الحاكم الفسخ هل يسوغ للحاكم فسخه
 مع العلم بالخلاف في المسئلة واذا حكم ببطلانه ولهذا الزوج ولم هل يحل
 التزوجه اجاب ان لم يكن حكم الحاكم بصحته صح ابطال القاضي المحض له
 وان حكم بصحته نفذ وليس للمحضي ان يبطله واذا ابطاله فلا احتياط ان لا
 يتزوجها الولد وهذا هو الذي افق به الا ان رأي القاضي ذلك فله ذلك اذا لا
 عقد او لا **و**
سئل عن العاقدة في النكاح

اذا صدر صيغة التزوج على وجهها الشرعي فقال الزوج نعم بكيتي قبلت هذا النكاح
 او قال نعم لا غير هل ينقد اجاب اذا اجاب الزوج بقوله نعم قبلت بهذا الصيغة
 هذا النكاح واقتصر على قوله نعم قبلت في المجلس قبل ان يستقل بكلام اخر في النكاح
سئل اذا هجر الزوج زوجته وامتنع من وطئها
 هل لها المطالبة ام لا اجاب حق الزوجة في مطالبة الزوج بالوطئ مرة واحدة في القضا
 وانما بينه وبين الله كذا فينبغي ان لا يترك وطئها احيانا **روى**
سئل عن امرأة غاب عنها زوجها نحو خمس عشرة سنة فجدت الحاكم يرى فسخ نكاحها
 واقامت عنده بينة شهدت انه غاب ولم يترك لها نفقة ففسخ نكاحها وحكم
 بصحة الفسخ ثم تزوجت بعد ذلك برجل وحكم حاكم الفسخ بصحة التزوج
 ثم طلقها فحضرت الى قاضي حنفى ليرزوجها اخر هل يسوغ للحنفى ان يزوجها
 واذا حضر زوجها الغائب واقام بينة انها موصلة بالنفقة فهل يبطل هذا
 التزوج الثاني اجلب اذا فسخ النكاح حكم يرى ذلك ونفذ فسخه قاضي اخر
 وتزوجت في صح الفسخ والتنفيد والتزوج بالغير ولا يرتفع ذلك بحضور
 الزوج وادعائه انه ترك عندها نفقة في مدة غيبته واقامت البينة بذلك
 لا تبيته المرأة ان لم يترك عندها نفقة اتصل بها القضاء فلا ينتقض
 بعد ذلك بالبينة الثانية **روى**
سئل هل يجبر الزوج على السكنى في بيت مفرد من دار ذات بيت ساكن فيها
 اقارب الزوج وغيرهم جميعها باب واحد مففل عليها او لا وهل يجب عليه ان يحضر لها
 من يونسها ويقضي حاجتها او لا اجاب اذا كانت الدار كبيرة وفيها منازل اربوب
 وكل بيت باب وعلق له ان يسكنها في بيت منها الحصول كفايتها به اذا استغنت
 وبما نفقة ولا يجب على الزوج احضار من يونسها الا اذا كان لها خادم ملك لها

فعليه

فعليه نفقة خادمها اذا كان موسرا وان لم يكن لها خادم فقضاها بما يجزى
 على الزوج الا انه عليه كفايتها ويسكنها بين اقوام صالحين بحيث لا يستوحش
فصل في المحرمات **سئل** عن رجل تزوج امرأة ولها ابن من غيره فزوج
 لابن امراة ولستولدها بنتا فهل هذه البنت محرم على زوج ام لابن المذكور
 ام لا اجاب نعم يحرم عليه ان يتزوج بنت ابن امراته لانها ولد له بسببه
 فتحرم عليه وان سفلت **باب المهر** **سئل** عن رجل طلب من
 زوجته النفقة معها الى دار يختار فابت الا ان يعطيه كسوة واحمال
 من صداقها اجاب ليس ان تمنع الا بعد اقوال الى انما الكسوة او النجف ليس لها
 الامتناع بسببها فان امتنعت بسببها فري نائمة لان نفقة ولا كسوة
 ما دامت على ذلك **سئل** اذا ادعت على زوجها
 انه يقصد السفر بها اجاب نعم يحكم لها عليه بمنع من السفر بها اذا اراد السفر
كتاب الطلاق **سئل** اذا كتب شخص كتابا بزوجته فيه طلاق
 او علقه على براته اجاب اذا كتبه على راسه ككتب وشهدت عليه انه كتب
 او اقر به اعتبر مضمونه **روى** **سئل** اذا قال رجل لزوجته ان ابرأني مما لك
 علي فان طلق فقلت ابرأتك او ابرأك الله ولم يكونا يعلمان بقصد الحقوق
 فهل يقع الطلاق وتصح هذه البراءة ام لا اجاب اذا قالت في مجلسها
 ابرأتك او ابرأك الله صححت البراءة وقع الطلاق سواء على اوامرها مقدار
 الحقوق او لم يعلم الا ان البراءة من المجهول صحيح عندنا **سئل**
 عن رجل قال اذا حضرت امرأتى الى مجلس قاض واخبرت ابنتى سارت غنائة كذا كانت
 اذك طالق فهل اذا وجد الشرط يحكم الحنفى بطلاقها اجاب اذا قامت البينة
 على الزوج بذلك ووجد الشرط وقع المشرط ولا يحتاج الى حكمها ان تتزوج

إذا انفصلت عدتها **باب العدة والحضانة** سئل عن رجل تزوج امرأة
 طلق زوجته ثلاثاً من مدة ثلاثة أشهر وصدقته على ذلك وانما حاضت
 ثلاث حيضات هل يبيع قولها اجاب الذي عليه المتأخرون من علمائها انما انفصلت
 من وقت الاقرار الا ان تقوم بينة على تصديق عليه ومنه ذهب المتقدمون انها
 بصدق **سئل** اذا انفصل المطلق ولده من حاضنة لزوجها
 هل له ان يسافر به ام لا اجاب له ان يسافر به الى ان يعود حقا **و**
سئل اذا سقط حق الحضانة من اجدة بتزويجها اجنبيا
 ولها ام هل تسقط الحضانة ام لا اجاب نعم تسقط الحضانة الى ام الجدة
 وان علت **سئل** هل تحقق المطلقة اجرة بسبب حضانة
 ولدها خاصة من غير رضاع له اجاب نعم تحقق اجرة على الحضانة وكذلك ان
 احتاج الصغير الى خادم يلزم له **و**
سئل اذا انفصل المطلق ولده من مطلقة تزوجها واشتدقت له رؤيته ولها
 هل يلزم ما يرسل الولد لها اجاب اذا سقطت حضانة الام واخذت الاب
 لا يجبر على ان يرسل اليها بل هي اذا ارادت ان تراه لا تمنع من ذلك ويمكنها الاب
 من رؤيته **و** **سئل** عن صغير في حضانة امه او جدته او خالته
 او مارة او والدته انتزعه واستغربه هل له ذلك اجاب ليس له ذلك بغير
 من لها الحضانة ويحكم الحاكم على الوالد بعدم المسافرة به **و**
سئل هل يمكن الحاضنة من اخراج الولد والمسافرة به اجاب اذا وقع الطلاق
 وادلت المسافرة بالولد ان كان البلد الذي قصدت بلدها وكان الزوج قد
 تزوجها فيه فلها ذلك وليس للاب منعها وان لم يكن بلدها وكان الزوج
 ما وقع فيها فلا لب ان يمنعها ان يسافر بالولد فلهذا الصحيح **باب النفقة**

سئل عن امرأة اذا منعت زوجها من الوطء وهي في منزله هل تكون ناشزة
 اجاب ليست هذه ناشزة ولا تسقط نفقتها ولا كسوتها والناشزة التي
 تخرج من بيت الزوج بغير اذنه فهذه تسقط نفقتها وكسوتها **و**
سئل اذا طلبت الزوجة من الحاكم ان يقدر بها ولاولادها
 نفقة على الزوج فلو سأل يومها في الزوج وقال انا انفق عليها وعليهم هل
 يجبره القاضي على التقدير اجاب لا يجبر على ان يقدر ذراهم بل الوجوب
 طعام على الفتي من خبر حنطة ولحم غدا وعشاء بقدر كفايتها والمتوسط
 خبر ووهن وعلى الفقير خبر وظل الا ان يعلم القاضي انه يضار بها في ذلك فيفرض
 عليه شئ واذا امتنع من ان يفرض شيئا حبس حتى يفرض **و**
سئل اذا اقر الزوج لزوجته بمبلغ من النفقة في فطر كسوتها عليه في كل
 سنة ورخصت الزوجة بذلك وحكم به حكم فهل لها ان ترجع وتطلب
 الكسوة قماش او لا رجوع لها اجاب بعم لها ان ترجع وتطلب كفايتها
 وان حكم الحاكم لكن في المستقبل ويب حق قماشيناسها **و**
سئل عن رجل مات وترك صغارا فقرا هل تجب نفقة على مريم
 الفتى وامهم الفتنة اجاب نعم تجب نفقة الملائكة كالأرث وان
 كانت الام فقيرة فالجميع على الغنم وكذلك تجب نفقة الاخ الفقير على اخيه
 الموسر ان كان صغيرا او بالغاً زنا او اعمى وكذلك نفقة العم الفقير
 على ولاه اذ هي كالاعيان وان كان صغيرا او بالغاً زنا او اعمى وان شئ فقيرة **و**
 صغيرة كانت او بالغة ولا تجب نفقة ابن العم وابنة العم على ابن العم وعلى
 ابنة العم لانه ليس بحجم وكذا اولاد الاخوان والحالات والعمات لانه
 لا محرمية بينهم وشروط وجوب نفقة القريب على الاصول والفروع ان يكون

بينهم قرابة محرمة للنكاح وان كان من يجب عليه النفقة غنيا يملك النكاح
الذي يحرم عليه اخذ الزكوة وان يكون من يجب عليه النفقة صغيرا او كان
ذكر اكبر اعاجزا او انثى فقيرة مطلقا وان لم تكن بها زمانة ولا عصى
لا نفقها عاهرة عن كسب خلقة ولا نفقة المحارم الا اذا اتفق بينهما ولا يجب
على المسلم نفقة اخيه او اخته او محرمه الكافران اكثر القريب ان غني
فالقول قوله مع عيने الا ان تقوم البينة ان غني في فرض عليه النفقة
سئل اذا قالت المطلقة انا حامل وانكر المطلق
فشهدت القوايل بالحمل وانها في شهرين او ثلاثة فهل يثبت الحمل في هذه
المدة اجاب اذا رعت انها حامل فالقول قولها في ذلك النفقة فان
مصنت مدة الحمل وهي ستان فقالت كنت اظن اني حامل وتبين لي خلاف
ذلك وله اخض فلها النفقة الى تحيض ثلث حيض وان طالت المدة

سئل عن رجل انفق على امراة نفقة مدة اشهر ليتزوجها
ثم باله ان لا يتزوجها او تزوجت هي بغير رضه فهل له الرجوع عليها بالنفقة
على كلتا الصورتين واذا كان هذا الرجل يرسل النفقة لها على يد جاريتها
وجهدت المرأة وصول ذلك اليها والاذن له في الكسر والاقام امر بنية
فشهدت ان الكرية كانت تلغز منه كل يوم كذا مرة فما في الحكم في ذلك اجاب
ان شرط في الانفاق التزوج فلم يتزوج رجوع عليها ولم يشترط ولكن انفق على
الطبع الاصح انه لا يرجع ومن الشايخ من اختار انه يرجع تزوجته ام لا لانه
رشوة وهذا ان وقع البهادر اعم لنفقة على نفسها اما اذا اكل معها لا يرجع شي
والقول قولها مع عينها ان لم تاذن له بالكسر والوصول اليها شي واذا اقام بنية
على الامة انزاعها فثبت منه ذلك ان كان قائما في يدها اخذ منها والا طلقها

بعد عقربا

بعد عقربا **و** سئل ان طلق الرجل زوجته وله ولدان
صغيرا فقد رآه فزنا واذن لانه في الاقراض والانفاق عليه ثم سافرت
مدة بغير اذن مطلقها ثم حضرت وطلبت بما انفقته اجاب تحقق
الفرض مقيمة كانت او مسافرة باذن او بغير اذن ولا تسقط بذلك نفقة الصغير
او اجر حضنتها **و**

سئل هل تجب نفقة الاولاد على قديم كايهم اذا مات ابرم او غاب او كان
حاضرا وهو فقير وهم فقراء ولجند غني اجاب تجب النفقة على الجندان مات
الاب وان غاب الاب يؤمر الجند بالانفاق عليهم والرجوع على الاب اذا حضر
او اليسر **و** سئل هل تجب نفقة احد من العصب

على عصبه اجاب لا تجب على العصباء نفقة عصبه غير الوالد والجند
فانه تجب النفقة على الابن لابي وجده وعلى الاب لابنه وابنته ولو اذلا
وتجب على ذوى الرحم المحرم بشرط ان يكون النفق عليه فقيرا ومن تجب
النفقة عليه غنيا يملك ما يساوي نضابا فاضلا عن حاجته لاصلية
وعيبس اذا امتنع على الاقارب كما عيبس اذا امتنع من الانفاق على الزوجات

كتاب العتاق

سئل عن وطئ جارية يملك اليمن فنجلت وولدت ولم يدترف به هل علف
السيد اجاب اذا ولدت واتعت انه من سيدها وانكر لا يلزم يمين عند الامام
وعندها يحلف والفتوى عليه **كتاب الايمان**

سئل عن رجل حلف بالطلاق انه ما يعبر بنته على فلان في بقية هذا الشهر
ثم عقد العقد عليه فاراد الزوج العبور اجاب اذا عبرت بنته بنفسها على الزوج
لا يحنث وكذا اذا عبرت بها امها او غيرها او غيرها الزوج كما ان يريد لا يحنث

من العبور فحسنت الا ان تضر عليه فهو احكام الحاكم او يغير ذلك من انواع القهر
سئل اذا قال له جاري فقلت كذا او ان كان كذا فقلت
عشرة الاف درهم على سبيل الفدر الشرعي للمفقراء والمساكين او لمصلحة امرئ
ثم فعل ذلك هل يطالب بذلك ام لا اجاب ان كان المعلق عليه لثمن فخير به وقوله
يلزم فيما بينه وبين الله تعالى ولا يجبر عليه بالقضاء لانه لا يضره من حيث حكم القاضي
وان كان مما لا يريد ونوعه فهو مختار ان شاء وفي بالية رواه كذا كذا كذا
بين **كتاب الحدود**

سئل عن ذني اذا سكر هل يجزى اجاب اذا شرب الخمر وسكر منه المذهب انه لا يجزى
وافني الحسن بن زياد بجده قال بعض مشايخنا وما قال الحسن حسن لانه مرام في جميع
الاديان واذا اعتقد حرمة الخمر يحري عليه فيها احكام المسلمين من السكر واحدة
بشر بها

ثم اسلم هل يدبر عنه اكد اجاب اذا ثبت عليه ذلك باقرار او بشهادة
المسلمين لا يدبر عنه اكد وان ثبت بشهادة اهل الذمة فاسلم لا يقيم عليه
اكد ويسقط عنه **في صفة التعزير**

سئل عن شخص خرج من عند القاضي في الترسيم مع الرسول على حق شرعي فذهب
مع الرسول ليرضي خصمه بالدفع او بالتعزير فحضر الرسول وادعى هروبه فظهر
يلزم الرسول المبلغ وهاهنا القول قوله في هروبه او لا اجاب اذا هرب الغريم
من الرسول وعجز عنه فالقول قوله في ذلك الا ضمان عليه لكن اذا لم يعلم هروبه
الا بقوله يؤدب على التعزير

سئل عن شقي قال في عشرة اخر من رمضان لعن الله الكلابي المباركة
اجاب بغرر تعزير بلينا لانه اسره ان بما عظمه الشارع

سئل

سئل عن شخص يخاصم مع شخص آخر فقال انا اخلى هذه البلدة واسافر فقال
خصمه عترة الله تعالى واقعه مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وما افتقرت الدنيا
اليه فما يجب على هذا القائل وهل تقبل توبته اجاب هذا خطأ من قائله وجرأه
عقد النبي عليه السلام وهو قريب من الكفر ان لم يكن كفرا او يحتاج قائله الى تنزيه يبلغ
ليترجى عن التكلم بمثل هذا الكلام

سئل عن شخص ادعى على شخص يدعى توجب تحقير فاكفر فعجز عن اقامة
البينة هل يجب على المدعي شيء اجاب انكرا لمدعي عليه ما ادعى به عليه على تقدير
ان تقوم عليه بينة بذلك توبة منه واذا عجز المدعي عن اثبات ما ادعاه
لا يجب عليه شيء اذا صدر الكلام على وجه الدعوى عند حكم شرعي اما اذا صدر منه
على وجه السب او لا نقاض فانه يغزر على ما يليق به

سئل هل يحكم الحاكم بجلد في التعزير اجاب نعم يحكم بجلده وبغيره فيه شهادة
النساء مع الرجال **كتاب الترفه**

سئل عن الترفه التي هي عيب في الرقيق ما مقدارها وهل تشترط فيها الزام لا
اجاب الترفه التي هي عيب سواء كانت من المولى او من اجنبي من حر او عبي
واقطعها ما يوى دهرها الا اذا اسرق من بيت السيد ما يؤكل كالحل فليس عليه عيب

كتاب التبر
سئل عن صفيار سلم فادعى ابو التبر اني ان عمره خمس سنين وانه غير متبر
واذعت امه اليه ان عمره سبع سنين وانه ميت في القول لمن وما المارد يقول
صاحب المجمع ويصنع اسلام الصبي العاقل اجاب بدو على اهل الحيرة
ويجمع اليهم فيه والمارد بالصبي العاقل المتميز هو من بلغ سبع سنين فان فوقها
لان النبي صلى الله عليه وسلم عرض الاسلام على ابي عنه وهو ابن سبع سنين فاجاب اليه

سئل عن مسلم ببلاد افرنج تعرض لفرنجي له ولعله وصحه وضربه بالزور
برجله وغرته مالا ثم اتاه بكافك اسره وحضر الى دار الاسلام ومعه فرنجي افرنجي
بها فاده على عليه واقام بينه عليه بذلك فماذا يجب عليه اجاب ما فعلكم الجور
بالماسور في دار الحرب من اخذ مال وضرب ثم دخر دار الاسلام ودخر الجور
بما ان الاضمان عليه في شئ في فعله بالماسور

سئل عن زمني من بلاد اسلام وهو سكران هل يصح اسلامه اجاب يصح كالبالغ
السكران لكن اذا زال سكره فاعاد الى دينه ما يجرد على العود الى الاسلام بالضرب
والحبس

سئل عن اهل الذمة اذا امر عليهم الشريف او القاضي او وقف على حانوتهم حالة البيع
والشراء هل يلزمهم القيام اجاب ان فعل اهل الذمة ذلك فحسن لكن لا يلزمون به
ولا يغزرون على تركه اذا لم يكن مشروطا بطولهم في عهدهم

سئل عن زمني اسلام وله ابن مجنون هل يتبعه الابن اجاب يتبعه الابن ان بلغ
مجنونا واتا ان بلغ عاقلا فاسلم ابوه بعد جنونه فكذا في الظاهر لانه وان انقطعت
ولاية الاب ببلوغه لكن تقوى الولاية عليه بعد جنونه وهو انه ذهب فيصير تبعاً في الدين
سئل عن البحر الملح هل هو في دار الحرب

ام من دار الاسلام اجاب ليس من دار احد الفريقين لانه لا فخر لاحد عليه

باب استيلاء الكفار

سئل عن امرأة اسرت واخذت دار الحرب وتزوجت هناك بمسلم هل يصح
اجاب اذا دخلت يا سورة بانك من زوجها فاذا انقضت عدتها وتزوجت

باب استيلاء الكفار

هناك مسلماً صح
سئل عن رجل له رقيقه مسلم اسرها الكفار ثم فداها الاكاف من الكفار

بمال

واعتقها وتزوجت بولاية الشريفة فهل لسيدها استرقاقا بعد ذلك
وهل ينسخ نكاحها اجاب اذا اشتراها الاكاف من الكافر لنفسه فملكها
والتزوج بها بعد عتاقها صحيح لانه ملكها بالشرع من هذا اذا اشتراها بعد
ان احرزوها به ارحم لانهم ملكوها وزالت عن ملك سيدها

باب احكام المرتدين

سئل اذا صرح من مسلم قول يوجب كفره هل تطلق زوجته بائناً ولا تقود
اليه الا بعد اسلامه بعقد جديد اجاب نعم اذا ارتد عن الاسلام لا تحل له
الا بعقد جديد

سئل
عن الزنديق من هو اجاب الزنديق هو من يقول ببقاء الله ولا يؤمن بالآخر
ولا بالخالق ويقتصد ان الاسوال الحلال والحرام مشرك وقال في مكان آخر
هو ان لا يعتقد اله الا بئس ولا امره شئ من الاشياء وفي قبول توبته روايتان
والذي يرجح عدم قبول توبته

كتاب الشرك

عن شريك في بستان وله فانية روات فعل في البستان فغاب احد الشريكين
والبستان يحتاج الى صرف الدواب والرجلة والا يتلف الذرع والدواب
ولم يكن الشريك اذن لشريكه في القرف على حصته ونصيبه اجاب
يرفع الامر الى الحاكم لياذنه له في القرف ليرجع به على شريكه اذا حضر

سئل

عن هذا الشريك اذا امتنع من صرف على هذا البستان لقصد العذر لشريكه
ورب البستان يموت لا يتجار من عدم السقي بوضف الدواب من عدم
العلف فهل يجب الحاكم على القرف ام على بيع نصيبه ام لا يلزمه بشئ اجاب

سئل هل للشريك ان يفسخ العقد في غيبة شريكه اجاب ليس لاحد ان يشركه
ان يفسخ للشركة من غير علم الآخر

هل يجبر الشريك ان يبايئ شريكه في الدار والسفينة والاجارة اجاب اذا كانت
الدار قابلة للقسمة فطلب احد الشريكين القسمة والاخر المهايئة اجيب طلب القسمة
وان لم يطلب القسمة وطلب الاخر المهايئة في طلب المكان والزمان وانتفع الاخر
اجبر واما السفينة فلا يجبر على التها في غيرها عملا ولا استقلال من حيث الزمان بان
يشتغل احداهما او الاخر شهر بل يوم انزاعها والاجرة لها

كتاب الوقف

سئل عن شخصين وقف ارضا شائعة او عقارات نصفين او ثلثا او ارباعا على جهات
ثم حصل بين مستحق الوقف خصومة فطلبوا القسمة هذه الارض وحيثما يمكن قسمتها
فهل تقسم لم لا اجاب ليس لهما ان يقسموا العين الموقوفة لان القسمة اما تكون
في الملك المشترك ولا ملك للموقوف عليهم هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك

سئل عن الوقف
اذا رجع عما وقف قبل الحكم بلزوم الوقف ثم وقفه ثانيا على جهة اخرى وحكم قاضي
ببطلان الرجوع وبصحته الوقف الثاني ولو روزه على مذهب الامام ابي حنيفة
فهل يصح هذا الوقف الثاني ام لا اجاب اذا رجع الوقف عما وقف قبل الحكم بلزوم
فذهب ابي حنيفة انه صحيح لكن الفتوى على خلاف قوله في الوقف وانه يلزم من غير
حكم الحاكم ومع ذلك اذا قضى ببقائه الرجوع فاض حنفي صح ونفذ فاذا وقف ثانيا
على جهة اخرى وحكم به حاكم صح ولزم وصار المعبر هو الثاني لانه تأيد بحكم الحاكم
سئل عن استبدال الوقف ما صورته وهل هو قول ابي حنيفة ام اصحابه اجاب لا يستبدال

اذا تقين

اذا تقين بان كان الموقوف لا يستفاد به وقت من يرغب فيه ويعطى بدله ارضا
او دارا الهاريج يعود نفعه على جهة الوقف فلا استبدال في هذه الصورة قول ابي
يوسف ومحمد وان كان الوقف له ربع ولكن يرغب شخص في استبدال ان اعطى
مكانه بدلا اكثر ربعا منه في صقع احسن من صقع الوقف جاز عند القاضي
ابي يوسف والعل عليه والا فلا يحل

سئل عن شخص وقف عقارا ولم يعين الناظر فلن يكون النظر هل يكون المستحق الوقف
ام لا حكم اجاب اذا مات من غير وصية فالنظر للحاكم وان مات عن وصية فميراثه
فالوصي يتكلم في وقفه الناظر الموصر وان كان المستحق

سئل عن رجل وقف عقارا او سوطا ان لا يؤجر اكثر من سنة فحصل من الوقف خراب كثير
واصبح الى جاريته نحو ثلثين سنة لعارته فهل يصح ذلك اجاب اذا لم تحصل
عمارة الوقف الا بذلك يرفع الامر الى الحاكم ليفعل ذلك فاذا فعل الحاكم يصح

سئل عن وقف يهدم ولم يكن له شيء يقر منه ولو امكن اجارته ولا يقر هل يتابع انقاضه
من حجر وطوب وخشب اجاب اذا كان الامر كذلك صح بيعه بامر الحاكم وبشترى
بثمنه وقف مكانه فان لم يكن يرد الى ورثة الواقف ان وجدوا والا يصرف الى
الفقراء

سئل عن وقف عليه به نفاذ آجره بدو بامر المثل هل يصح ذلك اجاب لا يجوز ذلك وان
هو المستحق لما يحصل له من الضرر للوقف بالاجرة

سئل عن رجل استاجر دارا وقفا في ارض محتكرة مدة طويلة فقبلها وعمر بالارض بناء
جديدا واستاجر الارض من رباها فالحاكم في ذلك اجاب لا جارة بالاحل وما بناه له
وعليه قيمة الانقاض

من صقع اذ ضرب اعلى راسه
ومنه فسر اصقع على راسه
ابيض موب

عن مستحق وقف وهو ناظر عليه أجبر بدونه اجرة المثل هل يصح ذلك
اجاب لا يجوز اجارة الوقف بدونه اجرة المثل وان كان هو المستحق يجوز ان يورث
قبل انقضاء المدة فتفسخ هذه الاجارة **سئل**

عن معنى قولهم يجوز الشهادة بالتسامع في اصل الوقف ماصورة ذلك اجاب
صورته ان يشهد اثنان فلاننا وقفنا على الفقراء او على القرى او على اولاده من غير
ان يغيروا بانه شرط في وقفه كذا وكذا فان شهدوا على شرط الوقف وانه قال للجهة
الفلانية كذا فلا تسمع الشهادة بالتسامع على شرط الوقف لان الذي يشهد
بالتسامع انما هو اصل الوقف وانه على الجهة الفلانية اما شرط فلا يشهد فلا
يجوز الشهادة على شرط بالتسامع **سئل**

اذا وقف النعمى وقفا على الكنيسة والبيعة هل يقع **اجاب** الوقف باطلا ويجوز بيعه
ويورث عنه وكذا ان وقف على الرهبان والقيسيين وانه وقف على فقراء
المفاري جاز **سئل**

عن مستحق في وقف ادعى على احد شركائه استحقاق شيء من الوقف فانكروا واخفى
مكتوب الوقف والمحققون ناظرون على وقفهم فهل يلزمه بينا على ما ادعى
عليه به واذا نكل يحكم عليه الحاكم بما ادعى عليه به **اجاب** انه ادعى عليه كان
يستحق مقدار ما شرطه الوقف فانكروا لبقية ان انكرت بنية عملها وان لم
يكن له بنية يعلم بان تقدم له من التمسك وان لم يتقدم فله تخليف شركائه فوطف
برى عن دعواه ومن نكل عمل بنكوله في حقه ولا يملز في حقوق غيره من بعده **سئل**

اذا وقف الرهن العين امرعونه
هل يصح هذا الوقف **اجاب** نعم اذا افنكتم فهو وقف صحيح وان لم يفنكتم
فهو باق على الرهنية وليس له ان يبيعه **سئل**

سئل

سئل عن شخص وقف وقفا على شخص معين ثم بعده يكون
وقفا على الفقراء والمساكين يبدأ من ذلك ما قارب الوقف المذكور فهل تنفذ الاقارب
بجميع ريع الوقف بمقتضى هذه العبارة ويقدمون على الفقراء **اجاب**
اذا وقف على الفقراء كمن قال يبدأ بالاقارب فيصرف أولا الى اقاربه فما فضل صرف
على المساكين والفقراء ولا يشترط اعطاء اقاربه كفايتهم بل يصرف الباقي لهم شيئا
لان الوقف لم يشترط كفايتهم **سئل**

هل يجوز وقف البناء والغرس دون الارض **اجاب** الفتوى على صحة ذلك **سئل**
عن رجل اشترى من آخر دارا وثبت

بالبيعة الشرعية ان البايع لم يزل مالكها جائزا للدار المبيعة الى حين البيع
ثم ان المشتري وقف الدار وحكم به حاكم ثم بعد ذلك اقام البايع بنية شهدت
انه وقفها قبل صدور البيع من حكم فهل تسمع هذه البنية ام الوقف محكوم به
اجاب اذا باع دارا ثم ادعى انه وقفها قبل صدور البيع او وقفها مورثه
اختلف فيه قبل لا تسمع دعواه ولا بنية لانه تناقض في دعواه لان بيوعه دليل
على تمام ملكه وله بيعها ودعواه الوقف منه او غير منافي وقيل تسمع
البينة لان الوقف حق الله تعالى فلا يشترط فيه الدعوى فتسمع البينة لانها
بينة حسبية **سئل**

اذا استأجر شخص دارا وقفا من موجب شرعي ثم انه هدم ما سببه العادية
وغيره ما طما وجعلها طاحونا او خرنا او غير ذلك فهل يلزم المستأجر هدم
ما بناه واعادة العين الموقوفه كما كانت **اجاب** ينظر القاضي في ذلك
ان كان ما غير ما اليه انفع لجهة الوقف فهو مستحب بما انفقه في العمارة
ولا يجب له من الاجرة وان لم يكن انفع لجهة الوقف ولا اكثر ريعا الزم

يهدم ما صنع وإعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد تقريه بما يليق بحالهم
سئل من واقف وقف وقفا على جهات ولم يحكم
 حاكم ثم وقف على جهات غير الاولى وحكم بهذه حنفي هل يصح **اجاب**
 مذهب ابي حنيفة ان الوقف لا يلزم الا بالحكم او بعلقه بموت ثم يموت قبل
 ان يرجع فمعلقه فعلى هذا بطل الوقف الاول ويصح الثاني لكن الفتوى في الوقف
 على قولهم الا انه لا يشترط لزومه شئ مما اشترطه بوجاهة فعلى هذا الوقف الاول
 وما فعله ثانيا لا اعتبار به الا ان يكون شرطه في وقفه الاول ان له ان يبيع بما
 من الجرات والمصارف غير الاول فيصح ذلك منه **سئل**
 هل يجوز وقف العين المرهونة او المستاجرة **اجاب** نعم يجوز وقف العين
 المرهونة فاذا افنتها وانقضت مدة الاجارة لا يجوز له بيعها
سئل عن جماعة مستحقين وقفا آجروهم مخوفين سنة
 وضمنوا ذلك بعضهم بعضا وقبضوا الاجرة فجعل المستاجر وانشأ في الوقف
 بزيادات كثيرة ثم اتت الاجارة فنسخت بانتقال الوقف من ناظر الى ناظر في الحكم
 في البناء المجدد هل يلزم المستاجر هدمه ام يلزم الموصون ببقية **اجاب**
 المستحقون ليس لهم ان يوجروا الا ان يشترط لهم الواقف ذلك او باذن لهم
 من ولاية الاجار من ناظر وقاض واذا لم يوجبوا له فليس لهم ان يوجروا هذه المدة المطلوبة
 الا ان يكون الواقف اطلق ذلك في اجارة فاسدة تنسخ ويجب على مستاجر المثل
 لما انتفع فيه في المدة الا ان يحكم حاكم يرى جوازها بصفة فحينئذ يجوز ولا تنسخ
 بموت احد المستحقين وان تبدل المستحق واذا تم تنسخ بقول الى متى المدة
 فاذا مضت المدة تبقى مع المستاجر باجرة مثله الا ان يكون المصلحة في غير ذلك
 فيستغنى عن الباقي برفع بناءه اذا وجد من يستاجرها اكثر مما يدفع الباقي واذا

المستاجر فانشأ مدة تنسخ اجارته وترجع ورثته بما يحمل من الاجرة لما بقي من المدة
 على القابضين او على من ضمن الدرك في الاجارة وان كسبه واعلى لا تنفع بالعين
 المستاجر فعليه ما جبر المثل الى وقت الفسخ **سئل**
 عن شخص وقف عقارات ودورافا وجرت عشرة سنين هل يصح في جميع المدة او يصح
 في ثلثي سنين وتبطل في الباقي **اجاب** اجارة الوقف اكثر من ثلث سنين ان كان
 ارضا واكثر من سنة ان كان دارا لا يجوز وتفسخ اذا لم ينشأ الوقف وانما اذا نشأ شرطها
 يبيع ولا يزداد عليه الا لضرورة لا بد منها والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه
 العقد في جميع المدة **كتاب البيوع سئل**
 اذا اشترى شخص مكبلا او موزونا فاستاجر البائع القبلي ووزن البضاعة بحضور
 المشتري ثم ادعى انها ناقصة فهل تسع دعواه ام لا **اجاب** اذا لم يقر المشتري
 انه قبض جميع المبيع او انه استوفى جميع ما وقع العقد عليه فالقول قوله في تقديرها
 وبضعة مع يمينه ولا يسع قول القبلي وحده الا ان يشهد معه اخر انه قبض
 بجميع المعقود عليه وهو كذا وكذا **سئل**
 عن البائع هل له حبس المشتري على الثمن وان كان في يده **اجاب** نعم له حبس
 وان كان المبيع في يده كالمرة تهن بحبس الرهن وان كان الرهن في يده **سئل**
 عن شخص اشترى من اخر جميع ما يملكه من نقد
 وبضائع وغير ذلك وهل يصح ذلك ام لا **اجاب** ان علم المشتري جميع ما يملكه
 البائع صح البيع ولا يقر جهل البائع بمقدار **سئل**
 عن رجل اشترى جميع ما في هذا البيت من المنقول هل يصح ام لا **اجاب** البيع جائز
 لان الجبرالة بسيرة لا تمنع صحة البيع وله اخبار اذا ارى ما في البيت ان شارحها
 مرد ولاخبار للبائع **سئل**

سئل عن شخص اشترى من افراد او هافي بلد آخر وبين البلدتين مسافة يومين ولم يقبضها بل خلى البايع بين المشتري والمبيع بالتخليه الشرعية لتسلمه فصار يصح ذلك وتكون التخليه كالتسليم **اولا اجاب** اذا لم تكن الدار بخضرة ما قال البايع سلمتها اليك وقال المشتري تسلمت لا يكون ذلك قبضا ما لم تكن بينه وبينها بحيث يقدر المشتري على الدخول والاغلاق فيخسذ يكون قابضا ومثلنا ما لم تمض مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها لم يكن قابضا **ثانيا**

سئل هل يجوز بيع نذر الكتمان قبل ان يدوس ويصير احرار من الرتب وهل يجوز بيع القدس والبقلا في قشرها **اجاب** لا يجوز بيع الاول قبل الدوس ولا يجوز بيع حب القطر في قطنه ولا بذر البطيخ في البطيخ ويجوز بيع القدس والبقلا في قشرها ولا خيار له كما يجوز بيع الحنطة في سنبلة والبقلا في قشرها

سئل هل يجوز بيع الحضر الغائبة في الارض كالنخل والبصل والقلع **اجاب** يصح البيع واذا قلع البايع فلم يشترى الخيار **ثالث**

سئل عن شخص مات وعليه ديون وله عقارات فباعها الورثة وتصرفوا في ثمنها هل ينفذ هذا البيع **اجاب** اذا لم تكن الديون مستوفية للثمن صح بيع الورثة لها وايضا الزاد ديون من الورثة وان كانت مستوفية لم يصح البيع لانهم لم يملكوها لكن لهم ان يقولوا الارباب الديون خذوا ديونكم منا ونحن نأخذ الشركة

سئل عن رجل اشترى من رجل جزا من رزها او بصل او قلعا مغيبا في الارض هل يجوز ذلك **اجاب** اذا اشترى مغيبا في الارض فهو شرعا ما لم يره وحكمه ان لا يشترى ان يفسخ هذا العقد قبل الرؤية لانه ليس بلازم في حقه فان لم يفسخ وقبض المشتري بعضه باذن البايع او البايع قبض البعض بخير المشتري ان شاء رضى وان شاء فسخ واذا رضى بالقبض ارضه البيع

القشر بالكسر من شدة قاي جمع قشور امري

والباقي

في الباقي اذا كان على صفة القلوب **سئل**

عن المتبايعين اذا اختلفا في وصف المبيع فقال المشتري البايع ذكرت لي هذه السلعة شامية مثلا وقال البايع ما قلت لك الا انها ببلدية قال قول **اجاب** القول قول البايع مع ميمنه لانه ينكر حق الفسخ والبيعة للمشتري لانه مدع

باب في خيار العيب سئل

عن شخص اشترى من آخر فرس انكر البايع انها من سفس فلان لفرس شهوة بالجوذة ثم تبين كذبه هل للمشتري السر **اجاب** اذا اشترى بناء على ما وصف له بشئ والتفاوت بين الثمنين فاحشة وهي لا تساوي ما اشترى عليه له الرد اذ تبين خلاف ذلك **ثالث**

سئل عن رجل اشترى من اخر نذر بطيخ فذعه فلم ينبت وادعى انه كان معيما ما ذا يلزم البايع **اجاب** اذا ثبت انه كان معيما يرجع بنقصان العيب

سئل عن رجل اشترى جارية واقامت عنده سبعين يوما ووطئها ثم باعها من آخر واقامت عنده نحو شهرين ثم وطئها ايضا ثم ظهرت حملا فنفي كل من المشتريين الولد واراد الرد على بايعة الاول وقالت القوابل ان الجارية حامل من شهرين وثلثة فزهد بنيت الحمل في هذه المدة وما حكم الله في ذلك **اجاب** اقل يتحقق الولد اربعة اشهر فان ادعى المشتري الحمل ربت النكاح فان قلح بها حمل وانكر البايع حلف انه باعها وسلمها وليس بها حمل فان حلف برأى وان نكل ردت عليه وكذا حال الثاني مع الاول **ثالث**

سئل اذا باع شخص شخصا عبدا فمشتى عند المشتري فاقام بيته ان له عاده بالمهرية عند بايعة **اجاب** لا تقبل بيته بالعيب مادام ابقا وكيس له ان يرجع على البايع بشئ من الثمن مادام ابقا فاذا ثبت موته واقام بيته انه كان ابقا عند البايع بعد البلوغ

سئل عن شخص اشترى من افرار اوها في بلد آخر وبين البلدتين مسافة يومين ولم يقبضها بل خلى البايع بين المشتري والمبيع بالتخلية الشرعية لتسلمه فيها يصح ذلك وتكون التخلية كالسليم او لا **اجاب** اذا لم تكن الدار بخيرها وقال البايع سلمتها اليك وقال المشتري تسلمت لا يكون ذلك قبضا ما لم تكن بيتا وبنيها بحيث يقدر المشتري على الدخول والاغلاق فيحتمل ان يكون قابضا ومنهنا ما لم تمس يد المشتري من الذهاب اليها والدخول فيها لم يكن قابضا **سئل** هل يجوز بيع يد الكنان قبل ان يدوس ويصير حرا يصير منه الرتب وهل يجوز بيع العبد والبقلا في قشرها **اجاب** لا يجوز بيع الاول قبل الدوس كالا يجوز بيع حب القطن في قطنه ولا بذر البطيخ في البطيخ ويجوز بيع العبد والبقلا في قشرها ولا خيار له كما يجوز بيع الحنطة في سنبلكا والبقلا في قشرها **سئل** هل يجوز بيع الحضر الغائبة في الارض كالنخل والبصل والقلع **اجاب** يصح البيع واذا قلع البايع فلم يشره انما **سئل** عن شخص مات وعليه ديون وله عقارات فباعها الورثة وتصرفوا فيها هل ينفذ هذا البيع **اجاب** اذا لم تكن الديون مستفقة للثمة صح بيع الورثة لها وباعذا لو ما دونه من الورثة وان كانت مستفقة لم يصح البيع لانهم لم يملكوها لكن لهم ان يقولوا الارباب الديون خذوا ديونكم منا ونحن نأخذ الثمرة **سئل** عن رجل اشترى من رجل جزا امروا او بجدلا او قلعا مغبيا في الارض هل يجوز ذلك ام لا **اجاب** اذا اشترى مغبيا في الارض فهو شرعيا مالم يره وحكماته للمشتري ان يفسخ هذا العقد قبل الرؤية لان ليس بلازم في حقه فان لم يفسخه وقلع المشتري بعضه باذن البايع او البايع قلع البعض بخير المشتري ان يفسخه وانما يفسخ واذا رضى بالقلع لزمه البيع

القنن بالكسبر منشد
قاي جمع قنور
امري

والباقي

في الباقي اذا كان على صفة القلوع **سئل** عن المتبايعين اذا اختلفا في وصف المبيع فقال المشتري البايع ذكرت لي هذه السلعة شاتية مثلا وقال البايع ما قلت لك الا انها بلدية قال قول **اجاب** القول قول البايع مع يمينه لانه ينكر حق الفسخ والبيعة للمشتري لانه مدع **باب في خيار العيب** **سئل** عن شخص اشترى من آخر فرسا ذكره البايع انها من نسل فرس فلان لفرس مشهورة بالجودة ثم تبين كذبه هل للمشتري الرد **اجاب** اذا اشترى بناء على ما وصف له بشئ والتفاوت بين الثمنين فاحشة وهي لا تساوي ما اشترى به لانه اذا تبين خلاف ذلك **سئل** عن رجل اشترى من اخر زيدا بطيخ فذعه فلم يثبت وادعى انه كان مغيبا ما ذا يلزم البايع **اجاب** اذا ثبت انه كان مغيبا يرجع بنقصان العيب **سئل** عن رجل اشترى جارية واقامت عنده سبعين يوما ووطئها ثم باعها من آخر واقامت عنده نحو شهرين ثم وطئها ايضا ثم ظهرت حملا فقضى كل من اشترى به الولد واراد الرد على بايعة الاول وقالت القوا لبران الجارية حامل من شهرين او ثلثة فهل يثبت الحمل في هذه المدة وما حكمه **سئل** في ذلك **اجاب** اقل يتحقق الولد اربعة اشهر فانه ادعى المشتري الحمل ريت انت فان قلع بها حمل وانكر البايع حلف انه باعها وسلمها وليس بها حمل فان حلف برأى وان كحل ردت عليه وكذا حال الثاني مع الاول **سئل** اذا باع شخص شخصا فاشتريه عند المشتري فاقام بيته ان له عادة بالمهر **اجاب** لا تقبل بيته بالعيب مادام ابقا وكيس له ان يرجع على البايع بشئ من الثمن مادام ابقا فاذا ثبت موته واقام بيته انه كان ابقا عند البايع بعد البلوغ

ثم ابق عند المشتري بعد البلوغ رجع بنقص العيب وان كان ابن قبل البلوغ فباعه
 فابق عند المشتري بعد البلوغ لا يرجع بشي لا اختلاف بين العيب **سئل**
 عن شخص له معصرة سكر فاشترى من شخص تصبها قائما على اصوله فزاده في قشره
 معطلي به ثم انه امر رجال المعصرة بكسر القصب واحضار المعصرة ففعلوا وعصروا
 منه سكر فحضر المشتري يوما فرأى القصب مسوسا معيبا فهل له الرد بهذا العيب
 ام لا **اجاب** فاعلم من امره ان المشتري في البيع كفعله بنفسه ومن اشترى شيئا
 بهضمه معيب في الارض وقلعه ليس له ان يردّه بعد ذلك بخيار الرؤية لانه دخله
 نقض بفعله لكن له رده بخيار العيب فاذا تعرف في بعضه باكل او استهلاك
 ثم اطلع على العيب فذهب الامام الى انه ليس له ان يرجع بامرئ العيب فيما تعرف
 فيه ولا ان يردّه الباقي والفتوى على قولهما انه يرجع بنقص العيب فيما اكل وفيما
 بقي وان باع بعضه ثم اطلع على عيب لا يرجع بشي اتفاقا **سئل**
 عن اشترى جارية على انها بكر فظهرت ثيب **اجاب** يستحق الباطل
 فان حلف برئ وان كل ردت عليه
سئل عمن اشترى دابة على ان تنهائنه فظهرت سنهاستان هل الرد
اجاب ان كان كبر السن او صغره فما ينقص قيمة البيع وبعد عيبا عنه امر الحبرة
 مرده به والا فلا **سئل**
 انظر المشتري السلعة عيب بها والبائع حاضر وكنت عن طلب الرد
 مدة بغير عذر هل يسقط حق **اجاب** اذا اطلع على العيب فلله الرد ما لم يتصرف
 في البيع بقرقاييل على رضاه به وان طالبت ائدة **سئل**
 هل يثبت ثبوت العيب في الدواب والرقائق ثمان او يكفي واحد **اجاب**
 العيب ان كان مختصا بمعرفة الاطباء فيلزم انما ثبت بعدلين من الاطباء

وبعضهم

وبعضهم اكتفى بواحد وان كان مما لا يطلع عليه الرجال كالعيوب بالنساء كتنفي
 بقول امرأة العدة وقلة الاكل عيب في الدواب وثبت بشهادة عدلين او
باب يعلم الفاضل **سئل**
 عن رجل قال لاف بعتك هذا ان اقصيتني الثمن اليوم او الى وقت معين
 فقال اشتريت فهذا هذا البيع صحيح **اجاب** هذا البيع غير صحيح لانه علقه بالشرط
 والبيع لا يجوز تعليقه بالشرط الا في مسألة واحدة وهو ان يقول بعتك ان رضي
 فلان بر فانه يجوز اذ وقتته الى ثلاثة ايام لانه اشترط الخيار للاجنبي وهو
 جائز **سئل**
 عن شخص اشترى من امرئ سلعة قال للبائع ان زيد اعطاني فيها الفارضيت ابيعه اليه
 فاشترى بها بالف بناء على هذا الاخبار ثم تبين ان زيد لم يدفع فيها الا الف فهل المشتري
 الرد **اجاب** اذا اشترى بشيئ فيه غيب فاشترى وكان البائع غره باع على
 فيها كذا فاشترى به بناء على اخباره ثم تبين الغيب الفاضل له الرد وانما اذا كان ما غره
 هو قوته فليس له الرد وان تبين كذب البائع فيها اخبره **سئل**
 هل يجوز بيع قصب السكر وهو قائم على اصوله معطلي في قشره بعد يده وصلاحه
 ام لا **اجاب** نعم يجوز البيع وله الخيار اذ اره بازاله قشره ان شاء اخذه
 وان شامرته فان قلع شيئا من الارض بطل خياره **سئل**
 اذا اشترى سلعة او باعها بغيب فاشترى به لغيره خيار الفسخ ام لا **اجاب** اذا ظهر
 غيب فاضل للمشتري فيما اشترى او البائع فيما باع فعند ايه حيفه روايتان في
 رواية يرد وفي رواية لا وافتى بعض مشايخنا انه اذا قدع البائع اشترى غره
 فللمشتري الفسخ وكذا البائع اذا غره المشتري وخدمه فللبائع الفسخ ذكره
 صاحب القنية

جملك

عن شخصين من شخص لعة واحال بينهما شخصاً وقبل المحتال عليه احواله ذلك
المحتال ثم تقابل السبع ما حكم له والى بهل تنفس ام لا **اجاب** المقابلة صحيحة
كتاب ولا تنفس لحواله ويلزم للمحتال عليه دفع المبلغ ثم يرجع على الخيل **القضاء**
سئل عن رجل سأل من الحاكم ان يحلف غريمه ان لا يشكوه الا
الشرع فابى الغريم الحلف **اجاب** ليس للقاضي ان يجبره على الحلف وانما ينفذ
من التقرض من غير الشرع فاذا نهاه ثم شكاه من غير الشرع ادبته وغرمه
بسبب ذلك **سئل**

عن شخص خرج من عند القاضي في التبرع مع الرسول على حق شرعي فذهب مع الرسول
ليرضي خصمه بالدفوع او بالتجنس فحضر وادعى هروبه فنهى بلزم الرسول المبلغ وظهر القول
قوله في هروبه **اجاب** اذا حارب الغريم من الرسول وبجزمه فالقول قوله في
ذلك ولا ضمان عليه لكن اذا لم يعلم هروبه الا بقوله يؤدب على التفریط **سئل**

عن شخص مسجون بدين شرعي لشخص وله بضائع ومال ظاهري ومستاع فشرع
ليصرفها بالهبة والوقف والبيع والاكل حتى يموت فقيل لا يجوز من رتب الدين
في حكم هذا التصرف وانما في هذا المال بهل يحكم الحاكم عليه وبيع عليه **اجاب**
اذا كان الامر كما ذكره فللقاضي ان يقضي هذه المسئلة بقول الصاحبين وبيع عليه
احواله ويقضي مزاد بونه جبراً عليه وان لم يرض وله ان يحجر عليه ويمنع من التصرف
فاذا قضى به نفذ **سئل**

عن احكام اذا ثبت عندى ذلك هل هو حكم ام لا **اجاب** الصحيح ان
قول الحاكم ثبت عندى حكم به
سئل اذا اتيكم مسلم وزني بين يدي قاض بهل يستوي بينهما قياماً وقعوداً **اجاب** يستوي بينهما قياماً وقعوداً

سئل عن شخص

سئل عن شخص توفي ببلدة وله مال باخرى فثبت شخص ببلدة الميت وبنائه
وطلب من الحاكم ان ياذن له في بيعه المال ان يدفع له بذلك فنهى بمجيبة القاضي ذلك
اجاب نعم اذا ثبت ان المال للميت ثبت له من القاضي بتقوم اياماً فان لم
يحضر غريم امر يقضي القاضي ببيعه وعلو يؤخذ منه كغيره قال ابو صيفه لا وقال
يؤخذ احتياطاً اذ قد يحضر غريم امر **سئل**

عن امرأة ادعت عند قاض واقامت بيينة على ذلك ونسختها من رجل جوز للحنف
ان يزوجه واذا حضر الاول ما حكمه **اجاب** ان اقامت بيينة عند القاضي وطلبت
فسخ النكاح وهو يرى بذلك ففسخ نفذ النسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء
على الغائب عندنا روايتان فمنهم من رآه نافذاً ومنهم من لم يره نافذاً فعلى القول بنفاذه
ليسوع للحنفي ان يزوجه من الغيوب بعد انقضاء الفدة واذا حضر الزوج واقامت
بيينة لا يلتفت اليها لان بيينة الاولى ترجحت بالقضاء فلا تبطل الثانية **سئل**

عن رجل له فسوف من وقت الى وقت اخر الحكم فيه **اجاب** اذا شهد الشهود
بمحقق وزكوا والحكم لم يبد رداً فعلى المظنة ان يحكم القاضي وان طلب الشهود
عليه ان يؤخر الحكم يجزى بالادفع بهل ثلاثه ايام فان لم يأت بدفع قضى عليه **سئل**
اذا اجس رجل بدين وغاب رتب الدين

فكث المسجون ائمة الشرعية وكشف القاضي عن حاله فلم يظهر له موجود فظهر له ان
يطلقه **اجاب** ان القاضي اذا جبر النعم فيما يجبس فيه ومضت مدة يراه القاضي
بحيث يغلب على ظنه انه لو كان له مال لا ظهره **سئل** عن عالم ممن خبره فان افبره
لعني حكي كبيله سأل كان خصمه حاضراً ولا يكون لكن اذا كان خصمه غائباً يستوفى
منه بكفيل ان تتيه والا فلا

سئل عن صنف تحمل شهادة في شيء لا يصح على مذهب كذا قال كذا مثلا وكذا
مسطورا وكان حاكم ثم تحاكم اليه فهو يسوغ له الحكم بأبطال تلك القضية
اجاب اذا علم ما لا يجوز على مذهب وكان قاضيا وطلب منه الحكم فيه لم ان
ينقضه ان لم ير له امانع من ذلك **سئل**

هل يحكم الحاكم بعلمه في امر طر المسر ولا يحبس **اجاب** علم القاض في ذلك
كعلم الشاهد **سئل**
اذا اراد الحاكم حبس الزم في المدة او مكان غير السجن هل ذلك ام لا **اجاب**
العبارة في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي **سئل**

اذا ادعى شخص على شخص عند حاكم يدعى واحضر بينة شهدت ثم علم المدعي ان
ليس له خلاصا عند مذهب القاضي فقال للقاضي انا رفعت طليبي عن خصمي في هذا
الوقت يقصد بذلك الذهاب الى قاض اخر هل يحبس القاضي الى ذلك وفيه
عنه الى قاض اخر **اجاب** نعم ما لم يطلب من القاضي الحكم له فله ان يوفر حقه
ويمكنه القاضي من ذلك لان المدعي من اذترك يترك **سئل**

اذا خبر حاكم حكما بقضية هل يكفي اخباره ويسوغ للحاكم العمل بها **اجاب** لا يكفي
اخباره بل لابد من حشد معه **سئل**

هل يحكم الحاكم بعلمه في التعزير **اجاب** نعم يحكم بعلمه وتقبل فيه الشهادة الشافعية
كتاب مع الرجال المدانيات **سئل**

عن رجل قال لا حولي عند والدك المقي في حق شرعي فقال الولد لا اعلم لك
على ابي حقا فقال له اعطني ما اقول لك اني استحققه عليه وانا اظهر لك المسطور
فاعطاه الولد وهو غير مصدق له فدعواه فلما قبض امتنع من اظهار المستند

وشرع

وشرع بسوقه من وقت الى وقت اخر فله للولد الرجوع عليه بما اقتبضه
اجاب اذا لم يصدقته ورفع اليه على ان له مستندا ولم يبين له الرجوع عليه
بما دفعه اليه **سئل**

عن رجل توفي وعليه ديون وورثته غائبون هل يسوغ ثبوت الحق على الميت
في غيبة ورثته ام لا لا بد للمدعي من الدعوى على الورثة **اجاب** الميت اذا
تركته في بلد موته واراد اصحاب الديون اثبات ديونهم والورثة كلهم غائبون
غيبته منقطعة او صنفار فالقاضي ينصب وصيا للميت وثبت الديون
ويدفعه الى ربابه بغير خلافهم وان لم يكن الغيبة منقطعة لا تسمع بينهم
الى ان يحضر الوارث ولو كان الوارث صبيبا وثبت الدين عليه ويقضي ديونه
بعدها استخلافهم انهم لم يقبضوا الدين ولا شيئا منه ولم يبرأ الميت ولم يحثوا
بيونهم على اعداء ولم يقاصوا عنه ولا عن شيء منه ثم يقبضهم من تركته لثبوت
المسوغ للحكم بالصحة **سئل**

هل يشترط في صحة حكم الحاكم بيع او وقف واجارة ثبوت ملك الوقف او الباع
او الموصر وصارته ام لا يشترط **اجاب** انما يحكم بالصحة اذا ثبت انه مالك
بما وقفه وان له ولاية الايجار او البيع كما بانه او نيابة وكذا في الوقف
وان لم يثبت من ذلك لا يحكم بالصحة بل ينقض الوقف والاجارة والبيع **سئل**

عن رجل عليه ديون كثيرة لشخص فدفع له مبلغا
وقال له هذا عن الدين الفلاني وقال ولي الدين لا احب الا من غيره **اجاب**
اذا عتي المديون احد النسيين ان كان في قعينة فانه بان كان اعداها بكفيل والاخر
لا او بهر او اعداها فرض والاخر ممن سبيع صح النسيين من المديون وان كان جنب
واحد لا يصح

شهادة النكحة اولى من شهادة الاستقلال

سئل عن مديون عليه دين الى اجل وقصد السفر البعيد هل يمنع او يلزم بكفيل
اجاب اذا لم يجز الاجل لا يمنع ولا يلزم بالكفيل بل يقال لرب الدين اذا ارادت
كتاب فخرج معه فاذا جاز الاجل فطالب به **الشهادة**

سئل عن جماعة من اهل الزمة يشهدوا على ذمي انه مسلم وخرج
عن دين النصرانية وانكره هل تقبل شهادتهم عليه **اجاب** لا تقبل شهادتهم
عليه ولا يتعوض له بسبب هذه الشهادة لانهم يزعمون انه امرته ولا تقبل شهادته
الذمي على امدت

سئل عن مسلم بينه وبين ذمي او مسلمان من عداوة دينية هل تقبل عليه ام لا
اجاب لا تقبل

سئل هل تقبل شهادة اهل الحرب بعضهم على بعض ويحكم الحاكم بها **اجاب**
نعم تقبل ان تفقت دارهم وملكهم وان اختلفوا لا تقبل وهذا فيما اذا شهدوا
بشيء وقع بينهم في حال السبأ من اهلها ما اذا شهدوا بشيء وقع بينهم ودم في دار الحرب
لا تقبل اذ لا يقضي بين اهل الحرب فيما بينهم او يفتا صوبه في دار الحرب فلا فائدة
في هذه الشهادة

سئل هل يجوز شهادة الاوصياء على الايتام بما له من حصة في زمة موصيهم
وهل يجوز لهم ان دفعوا اذ اعلوا ذلك **اجاب** نعم تجوز ويجوز لهم ان دفعوا
من التركة لكن لا يقبل قولهم في حق الورثة ويضمنون ان دفعوا اذ كان
بغير قضاة

سئل عن رجل ادعى على امر مملوك فأنكره واحضر شهودا على انه اقر بالبلغ بالقاهرة
فادعى المنكر انه كان في تاريخ الاقرار الذي شهد به الشهود كان مقبلا بديار
فاثباتين تقبل **اجاب** بعلم بشهادة الاقرار لا بشهادة انه كان يوم الاقرار

بديار

بديار

سئل عن رجل تزوج امرأة مجنونة فاسقين ثم جحدت الزوجه وشهدت بالبينة
بالنكاح هل يقبلها القاضي **اجاب** الذي في ذلك الى القاضي ان غلب على
ظنه صدق الشاهدين وحكم بما صح وان مردها فلا نكاح بينهما

سئل عن شخص قال بمجلس
القاضي في حضرة الشهود على زيد بكذا كان قوله مقبولا على وكون حقا ما نقول
مخضر زيد وشهد عليه وكذبه فهل يلزم شيء ام لا **اجاب** ان كان عدلا
قبل قوله سواء رضي او لا وان لم يكن عدلا لا تقبل قوله ولا اعتبار في رضاه السابق
لان فيه تعليل لزوم الحق بشهادته والالزامات لا يصح تعليلها
بالتسليم

عن تركية اهل الزمة كيف هو **اجاب** ان تركية بالامانة في دينه ولسانه
وبينه وانه صاحب بقطعة

سئل اذا كتب رجل خطه باقراره ثم هات او انكره فشهد واعليه ان خطه
هل يحكم بما فيه **اجاب** اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بمحضت فهو
معتبر في بيع من شأه كاتبة ان يشهد عليه اذ جعله اذ اعرف ان شأه كاتبة
فيه او اقراره عليه اما اذا شهدوا ان خطه من غير ان يشهدوا كاتبة لا يحكم
كتاب بذلك **الوكالة**

سئل عن شخص عليه دين لشخص وللدبون وكيل يتصرف له فاذن المدين كوكيله ان يعطي
رب الدين دينه وغاب فطالب رب الدين الوكيل بالبلغ فادعى انه ليس تحت
يد شيء لموكله فهل يقبل بقوله بل لا يمين اولا واذا قام رب الدين ببينة ان تحت
يد ما لموكله هل يبيع اولا **اجاب** لا يلزم الوكيل دفع ما في يده الى من وكله

بقبضه منه وان كان الموكل ليس له تحت يد شي لا يلزمه شيء ولا يثبت عليه
لان اليدين انما تجب بالخصم والموكل بقبض الوديعة او العين ليس بخصم
سئل عن شخص دفع الى اخر مبلغا وامره
بدفعه لزيد وان ياخذ من زيد رجعة ان المبلغ وصاله ففعل ذلك وادعى الماذون
ضياحا الرجعة منه وانكر زيد القبض فله القول قول زيد مع بمينه **اجاب**
القول قول الماذون مع بمينه في انه دفع الى زيد واذ انكر زيد القبض فالقول قوله
مع بمينه ايضا في اصل الجواب ان الماذون لا يدفع الا رجعة نشره على زيد بالقبض
فلم يخف رجعة بذلك وانكر زيد القبض كما الماذون له ضامنا ولا ينفعه قوله
اشهدت وضاعت الوثيقة ولا يبرأ امام جعفر رجعة او بقر زيد بالقبض **سئل**
او قبض دينه وقبل الموكل الوكالة ثم انه سهاون حتى عدم ما وكله فيه فقلف
الثمرة او سحبت الثمرة هل يلزم الموكل شيء ام لا **اجاب** لا ضمان على الموكل
في شيء من ذلك لانه متبرع في ذلك ولا ضمان على المتبرع
سئل عن شخص اذن لآخر ان يعطى زيدا الف درهم مع ماله
الذي تحت يده فادعى المأمور الدفع وغاب زيد وانكر الماذون وطالبه بالبتينة
على الدفع فهل يلزم ذلك **اجاب** ان كان المال الذي عنده امانة فالقول قول
المأمور مع بمينه وان كان تفويضا او دينيا لم يقبل قوله الا ببينة
سئل عن رجل قال لافرو وكلتك في بيع غنما
وايضا ديون او نقلها للكان الفلانة وتفرقها عليهم فهل يصح **اجاب**
الوكالة صحيحة والموكل مخير ان شاء فلهذا **سئل**
عن رجل اذن لافران بقبض له من زيد دينيا او عينيا وكله في ذلك فقبض الموكل

ذلك

ذلك وادعى انه دفعه لموكله فهل يقبل قوله **اجاب** القول قول الموكل انه دفعه
ما قبضه لموكله مع بمينه **سئل**
عن رجل اذن لشريكه او لاجنبي في صرف على عانة فهل القول قولها او على ما اخرج
اجاب القول قولها في الصرف مع بمينه ان وافق الظاهر والشريك به مع
بما صرف والاجنبي لا يرجع الا اذا قال لا صرف علي او صرف لغيري **سئل**
سئل عن رجل قال وكلتك لمسلم في كذا فقبل له
مسلم الوكالة وفعل ما وكل به هل يجوز **اجاب** توكل المجهول لا يجوز فعلى هذا
لا يجوز توكل كل واحد الا ان يقول وكلت فلانا واذنت له ان يوكل من
شاء **سئل** اذا ادعى رجل انه وكل
عن زيد فباع له ولم يشرى فلم يصدقه زيد هل يلزم الموكل **اجاب** اذا قال اشتريت
لفلان واجابه البائع بان قتال بعث من فلان ولم يظهر انه وكيل فان اجاز
ما فعل صح بشرطه والا بطل وان لم يقر اشترى لفلان بل اضاف الشراء
لنفسه ثم تبين انه ليس بوكيل عن فلان فالشراء لنفسه **سئل**
سئل عن رجل دفع لافرا مبلغا واذن له في صرفه على عانة وسافر
الاذن فصرف الماذون ذلك واحتاج الى زيادة مصرف فاقترض واصرف
فلما حضر الاذن ادعى ان هذا الذي اصرفه الماذون للعمالين فوق اجرة المثل
ولم يرض له القرض **اجاب** ما صرفه في العانة مما ادعى انه اقترضه لا يلزم الاذن
وهو متبرع فيه لانه اذن له ان يصرف من ماله والذي اقترضه الماذون
ليس مال الاذن واذ اقام البينة ان الذي صرفه في العانة من مال الاذن
هو اجر المثل واقام الاذن انه اكثر فالبينة تبينة الاذن لانها مثبتة للضمان
سئل هل يمس الموكل من دين وجب على موكله

اذا كان الموكل مال تحت يده وكيله وامنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل
 حاضرا او غائبا **اجاب** انما يجبر الوكيل على دفع ما ثبت على موكله من الدين
 اذا ثبت ان الموكل امر الوكيل بدفعه او كان كفيلًا والا فلا يجبر **وقد**
سئل عن رجل وكيل له جرادعي عليه رجل بين ذمة
 موكله فاجاب الوكيل انه وكيل بالقبض والمطالبة لا في الصرف وقضاء الدين او في
 الدعوى له لا عليه فهل يسمع قوله **اجاب** القول قوله في ذلك مع عيینه لان
 المال الذي في يد الوكيل للموكل ودية فلا يجب على المودع ان يقضي ما ثبت
 على المودع من الدين لانه لم يثبت التوكيل من رتب المال للدائن **وقد**
سئل اذا اطلب شخص غريمه بمجلس الشرع
 ليدعي عليه بحق فوكل المطلوب وكيله عنه في سماع الدعوى من غير عذر ولم
 يرض الطالب الا بحضور غريمه **اجاب** مذهب الامام ان التوكيل بالخصومة
 لا يفيده من رضا الخصم وقال اصحابه لا يشترط رضاه لان الحق له في توفيه
 بنفسه وبنائه واختار الشرح ان الفا في ينظر فان كان متعنتا في الاستماع
 من مخصوصة الوكيل لا يلتفت اليه وان لم يكن متعنتا يشترط رضاه **وقد**
سئل شريف له خصومة مع وضع فله
 ان ينصب وكيله ولا يحضر بنفسه من مساوي العود
سئل عن رجل من المسلمين يتوكل بالتضاري على المسلمين من خلاص الحقوق
 ويجلس المسلمين ويضيق عليهم **اجاب** يجوز لان الخصم مرضي به لانه لا يلزم
 التوكيل الا برضاه ولا ضرر في طلب الحق
سئل عن موكل اذا قال لوكيله كلما عزلت عن الوكالة فانت وكيل
 كيف الطريق الى عزله **اجاب** الطريق ان يقول عزلتك عن الوكالة المتعلقة

ورجعت

ورجعت عن الوكالة المتجزئة وقبل كل ما وكلت فانك مؤول والاول اوجه
سئل عن رجل ادعى على اخر بطريق الوكالة
 بين مسطور فاجاب دفع المبلغ للموكل وانه لم يقبض العوض **اجاب** لا يلتفت
 الى قوله ويلزم دفعه الى الوكيل ويقال له انما قبضت الموكل فخاصه فيما تدعيه
سئل عن شخص وكل شخص وكالة مطلقة ومن جملته ان يراه
 عنه ماله من الدين وانما يدينه ويبيع ما يري اسقاطه ففطر الوكيل
 ذلك فهل تصح هذه البراءة **اجاب** تصح كل ذلك من الوكيل في هذه التصرفات كلها
 وينفذ على الموكل **سئل**
 عن رجل قال لوكيله مات لي من صدقة في خزين دينار فذهب وانه ياتي بمائة
 مائة فقال الوكيل له عندك ثلثة وعشرين دينارًا وانما كنت وجدت في الصندوق
 سوى سبعة وعشرين دينارًا ودفعت لك الباقي من عندي وكنت به **اجاب**
 القول للموكل مع عيینه انه لم يجد في الصندوق سوى ذلك وان البقية من ماله
سئل عن امرأة اتخذت من هي اهي
 الرقيب القريب **اجاب** من لم يكن لها عادة بالخروج الى السوق ولم يتقدم لها
 مخصوصة بين يدي حكم **سئل**
 عن امرأة مخدرة طلبت امرأة مخدرة مجلس الشرع لتخضها في التبر وكان عادة
 المخدرة في البلد ذلك هل يلزمها الحضور **اجاب** اذا كانت تظلم لها عادة بالخروج
 الى جامع البلد على ما عودت فمهم فليست بمخدرة فليزوم الحضور الى مجلس الحكم
كتاب الدعوى **سئل**
 اذا ادعى شخص على اخر مالا او غيره عند الحاكم فمثل المدعي عليه الجواب فسكت او اجاب
 جوابا غير كاف او اصر على ذلك هل يجبره القاضي على رد الجواب شرعي البس وغيره ام لا

اجاب مذهب ابي حنيفة بحجة ويؤيده بالحس الجيب عما ادعى عليه **سئل** عن شخص لا مال

فادعى انه اقتبض المال وان له بينة فشهد بذلك وهي متقدمة على كل امر الى احوالها
ام لا **اجاب** اذا اقر بالمال واقر باليمين ان لم يقر بينة ذلك في الحال الزم برفع
المال واذا قام بينة بالايضا بعد ذلك يرد اليها فانه منه لان الذي ادعاه ادعى
ثبت اقراره وما ادعاه من الايضا لم يثبت ولا يوقر الشك بحجة **سئل**
دعواه الا يفي **دو**

عن رجل تزوج امرأة وزنت اليه بقماش وحلي ومصاغ ونحاس وغير ذلك والزوجة
حققة بالفترة ثم بعد ذلك ادعى له هات جميع ما مع ابنته ملكة اعارة لها لتجرب
في بيتها ليس ملكها واذا عت ابنته المذكورة انه ملكها ليس له ولا ولد تافه شي منه حتى
فصول من يسمع **اجاب** القول قول الامم والامم انما لم يملكها شيئا من ذلك
وانما هو عارية عندها مع اليقين الا ان تقوم دلالة ان مثل هذا الاب والامم
يملكان مثل هذا الجواز لا بينة **سئل** بل بينة سمع

اذا ادعى رجل على امرأة ان يقطع التزاع بينه وبينه ان كان له عليه حق او مطالبة
تدعي به ويطلبه بها وان كان ليس له عليه حق فيشهر عليه انه لا يستحق عليه شيئا
من الحقوق والدعاوى والمطالبات فيرسم هذه الدعوى من الذي **اجاب**
لا يجبر ان يدعي على المدعي عليه لان الحق له ان يطالبه وان شاء تركه

سئل اذا ادعى شخص على امرأة سلم عينا او مبلغا
ولم يفيته في دعواه بسبب التسليم فانكر المدعي عليه و**اجاب** انه لا يستحق عليه تسليم
ادعاه واقام المدعي بينة شهدت على المدعي انه سلم العين المدعي بها ولم يبينوا
بازي بسلامة تسليم هذه البينة واذا قال المدعي عليه سلمتها ودعيته وردت

اولا وسلم الزيد واوصلها وزيد ميت فكذب المدعي وقال بل اشترتها مني واقتراها
فالقول لمن **اجاب** اذا ادعى عليه انه سلم شيئا وطلب منه رده اليه ف**اجاب** لا
يستحق على مرد ما ادعاه وحلف على ذلك برئ من الدعوى فان اقام المدعي بينة على انه
سلم ما ادعى لا يعتبر هذه البينة لانه لم ينكر التسليم وانما انكر استحقاق الرد
فاذا حلف عليه برئ واذا اعترف بما ادعى عليه وان سلم له رديته وقد ردها عليه
قبل قوله مع يمينه وان قال سلمتها لي لا دفعها الى فلان وقد دفعها اليه ان صدق
المدعي في سبب الرد فالقول قوله مع يمينه في انه دفعها الى فلان سواء صدقه فلان
او كذبه سواء كان خيا او ميتا وان كذبه المدعي لم يملكها لك لتدفعها الى فلان فالقول
للمدعي مع يمينه ولم يرد المدعي عليه مردها او ضاها ولو ادعى انه دفعها له فرضا او بيا
ان صدقه المدعي في رد وان كذبه فالقول له مع يمينه لا يسلم يدعي عليه التملك وهو غير
موجب عليه مرد المدعي به ان كان قائما وضانه ان كان فاشتا

سئل عن شخص ادعى على شخص شركة او قرضا
او ودعيته او عارية فانكره ثم اعترف وادعى الرد هل يقبل قوله **اجاب** اذا جحد في هذه
الصورة ثم ادعى الرد لا يقبل الا بينة لان بالحجج مخرج من ان يكون امينا

سئل هل يسمع المدعي في الدعي في التوثيق لاثباته وتجبيل
اجاب نعم يسمع المدعي فيه لاثباته لا للمطالبة **سئل**
سئل من شخص وكل في بيع عقار فباعه من شخص ثم اشترى من شخص اخر وضعت
مدة طويلة على ذلك وصدر ذلك التصرف جميعه في بلد الموكل ويعلم وهو كذا ثم اظهر
الموكل مكتوبا انه كان ملك العقار شخص قبل الوكالة بالبيع وان الملك له وقفه على الملك
الموكل فيه هل يسمع دعواه **اجاب** اذا ادعى انه وقف صحيح محكوم بصحة سمع دعواه
وبينة والا فلا وبينة نقص البيع ودر الثمن

ميتا او ميتا من صح

سئل عن رجل تزوج امرأة وزفت اليه بقاش وحناس ومساخ وغير ذلك والوجه
حق بالغة هذه المسئلة قد تمت **وف**

سئل عن شخص ابرأ شخصاً من
الحقوق الشرعية وكتب بينها سطور بذلك ثم ادعى المبرأ انه تزوجه على القول
حق بعد تاريخ البراءة وانكته القدره وقال انما كان هذا الحق قبل البراءة وقد سقط
بالبراءة فالقول لمن **اجاب** اذا لم يثبت الحق بالبراءة بان تاريخ ما ادعى به متأخر
عن تاريخ البراءة فالقول قول المنكر مع يمينه **وف**

سئل عن شخص باع عينا ثم حضر شخص فادعى حصته في العين
فصدقه الباع على يقين الباع **اجاب** لا يقبل قول الباع ان ادعى له حصته في المبيع
لا يبينه شرعية **وف**

رجل باع كساً لشه عليه انه لا يصدق عند زيد مكس قصب ولا ملح ولا غيره ذلك
ثم بعد ذلك ادعى على زيد مبلغ ثمن جديد وبضاعة واقام به بينة وادعى زيه عدم
الاستحقاق وتسلط بقول المكس في الكس ما عليه ولا غير ذلك وادعى ان هذا الذي به
وغيره عموم هذا اللفظ وقال المكس المراد بقول وغير ذلك من الكس خاصة
فايدها يقبل قوله **اجاب** القول قول المدعي مع يمينه ان الذم ادعى به غير المكس
وان قوله غير ذلك بياكس لانه هو المحلل والمبرأ **وف**

سئل عن شخص تزوج بامرأة وزفت اليه بجزاز قماش وحناس ومساخ وغير ذلك
قامت معه مدة ثم توفيت فادعى ابوها ان ذلك جميعه ملك لها خاصة واحتياطاً
عليه وانكر الزوج **اجاب** اذا زفت الى زوج وكلت اليه مع الجهاد لا يسع من الابوين
انه لهما الا ببينة **وف**

سئل عن امرأة اذعت على زوجها كسوتها الماضية فذكر انه قد قور لها كسنة كذا كذا
فانكرت ارضى بهذا فهل يلزم الزوج المبلغ الذي اعترف به ام لا **اجاب** انما يقض

بالنفقة

بالنفقة والكسوة الماضية اذ سبق فضاها او تراضى من الزوجين فاذا قلت انالم
ارضى بما قلته فقد مرت اقرار لانها قد لا يرضى بالقليل وترضى بالترك
اصلاً

سئل اذا اذعت امرأة على زوجها بك وعماضية فاعترف الزوج بذلك
وانها باقية في ذمته هل يوافد الزوج بهذا الاقرار وهل يلزم القاضي ان يستغنى عنه
هل يلزمه بقضاء او يواض بيمينها **اجاب** الكسوة الماضية انما تقر في الذمة
بقضاء او تراضى فاذا اقر الزوج انها في ذمته الزمها ولا يستغنى القاضي كمن بيني للفض
ان لا يسئل الزوج حتى تدعى التزوجة ان لها ذمته كسوة ماضية بقضاء او
تراضى **سئل**

عن شخص ادعى على اخر حبق فقال المدعى عليه ما اعرف مقدار ما له عندي ولا اعرف
مقدار ما قبضه ولا اعرف شيئاً ونسيت الجميع **اجاب** يحبس ليحجب عن الدعوى
فيقر او يكره فيرتب على كل مناه مقتضاه

سئل عن رجل ادعى بحق في تركه ميت له اولاد بالغون والاطفال واقام بينة فهل
ينفذ الحكم على الجميع او لا **اجاب** اذا اقام بينة على اهل الورثة البالغين ثبت الدين
في حق اكبار والصغار

سئل عن رجل ادعى على افر بطريق الوكالة عن زيد فانكر المدعى عليه الوكالة
فطلب الوكيل عينية انه ما يعلم انه وكيل زيد فهل يلزم **اجاب** اذا انكر المديون
الوكالة فطلب الوكيل تحليفه على انه ما تعلم انه وكيل يحلف فان نكل الزم برفع
الدين وان حلف لا يلزم بشئ

سئل عن شخص ادعى على افر لموكله بدين فاجاب انه قبض المبلغ الموكل وان الوكيل
يعلم ذلك فطلب عينية على ذلك **اجاب** اذا ادعى المديون انه قبض الموكل عليه

مطل

بأنه يدفع إلى الوكيل وليس له أن يخلف الوكيل أنه ما تعلم أن الموكل قبض الدين
سئل عن رجل ادعى على أخيه بلف درهم بمسطور
مستحق كان مؤجلا إلى عشرة أشهر مكتوب فيه أن الفرق قبض العوض الشرعي فحبا
كل دوات بخمسة فسال القاضي صاحب الدين عما ذكره الفرق فلم يجب بشئ سوى
اقبضته العوض الشرعي فطلب المقر عين رب الدين أنه ما قبضه الذهب المذكور
فتملك من الدين فما الحكم في ذلك **اجاب** هذه معاملة صحيحة ويجب ما اقتربه
وإن كان العوض ذهباً

سئل إذا ادعى رجل على أخيه مبلغ ثمن وأجره دار أو قرض أو ودعة فقال المدعى
لا يستحق قبلي فقام هذا جواب كاف **اجاب** نعم قوله لا يستحق على شئنا
جواب كاف

سئل عن رجل ادعى أنه وكيل عن زيد في سماع الدعوى عليه فادعى رجل على زيد
بشئ واجاب الوكيل بالانكار فهل تسمع هذه الدعوى بدون ثبوت الوكالة أنه وكيل
القائض في سماع الدعوى **اجاب** كبر أن يسمع الدعوى ما لم يثبت عنده
أنه وكيل القاض في سماع الدعوى

سئل عن رجل ادعى على أخيه فأنكر فقام عليه البينة ثم دعت له فحجب
الدعي عليه قبل القضاء عليه فطلب المدعي من الحاكم الحكم عليه ليذهب خلفه
اجاب المذهب أنه لا يجاب إلى ذلك وإن طلب أن يكتب له كتابا إلى قاض البلدة
التي بها الغريم بصورة الدعوى والتمارة يكتب له القاضي بشرط المذكور في كتاب
القاضي إلى القاضي

سئل إذا قبض صاحب الدين دينه وصا أو فضة ونقد بصيرة ثم ادعى أنها
زيف أو بغيرها وقال الدافع ليست قبضتني **اجاب** القول قول مدعيه

المقبوض
أنه هو

أنه هو المقبوض وإن كان بعد التقدّم لم يكن إقراراً أنه استوفى دينه أو حقه
سئل إذا ادعى أحد الشريكين على الكافر
أورث المال على العامل في مال المضاربة خيانة وطلب من الحاكم بينة أنه ما خان
في شئ وأنه إذا له الأمانة هل يلزم أم لا **اجاب** إذا ادعى عليه خيانة في وقت معلوم
وانكر حلف عليه وان نكل ثبت ما ادعاه وإن لم يعين مقدراً فكذا الكافر إذا
نكل عن البين يلزم أن يبين مقدراً ما خان فيه فالقول في مقدار المقر مع يمينه
لأن نكوله كالأقرار بشئ مجهول والبيان في مقداره إلى المقر مع يمينه إلا أن يقيم
خصمه بينة على الكفر

سئل عن رجل ادعى على أخيه دعوى مختلفة وبقبض نقدات مختلفة
كل نقد بدعوى جديدة في مجلس واحد فالتمس عليه على كل نقد فاني لا يميننا
واحد على الجميع **اجاب** الخيار لرب الدين وهو المدعي أنه سأل حلفه على كل دعوى
بأنفرادها وإن سأل حلفه على جميعها يميناً واحدة لأن البين حقه

سئل عن شخص ادعى على وكيل شخص بدعوى
فاجاب أنه لا يستحق في ذمة موكله شيئاً فالتمس المدعي من الوكيل أنه لا يهدل
استحقاق كدعي به في ذمة موكله فهل يلزم بذلك **اجاب** لا يحلف الوكيل عن ذلك

سئل إذا ادعى رجل على أخيه فحجب
مسطوراً فأنكر المدعي عليه وتعدّر حضور الشهود فطلب المدعي بيمينه أن
هذا المسطور ما كتب عليه هل يحلف على ذلك أم على عدم الاستحقاق خاصة
اجاب يحلف على عدم الاستحقاق خاصة

سئل عن شخص ادعى واطهر خط يده بذلك فأنكر المدعي عليه هل يحلف القاضي
أنه البتة خطه أو على عدم الاستحقاق أو يستكتبه **اجاب** إذا كتب على رسم

الصكوك وجهه انما خطه بحلف على انه ليس بحظه لانه انكر الكتابه ويستكتبه
 القاض فاذ كتب وقال اهل الحبرة بما وادار من الحق وان اعترف انه خطه وانكر
 ما كتب فيه حلف اقر له ان القربة قبضه وقضى له وان لم يحلف لا يقضى له
سئل عن ادعى ان رفع اليه عن ادعى عليه
 حل له غليفه بعد ذلك **اجاب** اليه حق المدعى واذا اخر التحليف لا يقط
 حقه ولان يحلف متى شاء لان الخصومة انما تنقطع باليمين او الامراء
سئل عن رجل ادعى على اخيه ان قد فقه فانكره
 فالتمس عيینه لعدم البينة فنكل هل يلزمه الحقة والتعزير **اجاب** ان ادعى
 بما يوجب حدة القذف فانكره لا يحلف لان الحدود لا يستحلف فيها وان ادعى
 التعزير وانكره لا يحلف فان نكل عزير
سئل عن رجل ادعى على اخيه بطريق الوكالة عن زينة فانكره ادعى عليه الوكالة
 فطلب الوكيل عيینه انه ما يعلم انه وكيل زينة فهل يلزمه **اجاب** اذا انكره كذب
 الوكالة فطلب الوكيل تحليفه انه ما يعلم انه وكيل يحلف فان نكل الزم بدفع
 الدين وان حلف لا يلزم بشئ
سئل عن شخص ادعى على اخيه ان قد امنه قدام القود والبضائع ولم يذكر
 سبب التسليم وقال المدعى عليه ما يحق علي تسليم ما ادعاه ويسئل الحاكم
 المدعى عن سبب التسليم فامتنع من ذكره فهل يجبر على ذلك ام يلزم الشهود ببيان
اجاب هذه له عري صحيحة ولا يجبر المدعى على بيان سبب التسليم او ما ادعى به يلزم
 المدعى عليه رد الجواب فان انكره فاقام المدعى بينة على ذلك وقضى له بما ادعاه
كتاب ولا يلزم الشهود ببيان الجهة **الاقراء**
سئل اذا اقر شخص ان قد ذمته لشخص اخر كذا وكذا درجوا رتب له ذمته

بطريق

بطريق شرعي ولم يقر بقبض عوض فلما ادعى عليه واعترف بالاقرار واقامت
 عليه البينة بذلك طلب يمين المقر له انه اقبضه العوض الشرعي فهل يلزم المقر له
 باليمين **لا اجاب** من ذهب اليه حنيفه ومحمد طرما انه يلزم بما اقربه اذا ثبت ذلك
 ولا يلزم المدعى اليه ان قبض العوض لانه ما اقربه عوضا عن شئ بل اطلق كمن المقر له
 ان علم انه اقر كاذبا لا يسمه ان باذنه جبر او القوي على انه يحلف انقر له انه
 كان كاذبا فيما اقربه ولو لم يحلف فيما ادعى عليه ويقضى له
سئل اذا صادق انسان انها بنوع وكل منها
 منه معروف فهل يصح الاقرار ويتوارثان به **لا اجاب** يصح في ثلث
 كل واحد منها في الحد ولا يذان بيني في الاقرار انه ابن عم شقيق اولاد اولام
 فان ثبت ذلك بالبينة صح في ثلث الشبابط
سئل اذا اقر شخص انه لا يستحق على فلان مائة ولا يمين بانتهى ان وجب غامض
 من الزمان والى تاريخه ثم ادعى المقر له عوى باضينة وطلب عيینه هل يحلف
اجاب لا تسمع دعواه ولا يمين عليه لان اليمين بعد صحة الدعوى
سئل اذا كتب شخص ورقة فهو المبرر بحظه
 ان في ذمته فلان بن فلان الفلانة كذا وكذا **اجاب** فهو اقرار يلزم به وان لم
 يكتب على هذا الترتيب فالقول قوله مع عيینه
سئل عن رجل ادعى على اخيه مبلغ بمقتضى مسطور شرعي اقربه بقبض عوض
 فاعترف بالمسطور وانكر قبض العوض والتمس عيینه المدعى على قبضه العوض فهل
 يحلف مع وجود البينة على اقراره بقبض العوض **اجاب** اذا اقر بقبض قبض
 المبلغ ثم ادعى عدم القبض فذهب اليه حنيفه ومحمد لا يقبل النكار بعد ذلك وقال
 ابو يوسف اذا اقرى ان اقر بالقبض ولم يكن قبض يحلف المدعى انه قبض كما اقر ويلزم

ما اقربها اذا حلف كدعي فان لم يحلف لا يقضي له بشئ وعمل القضاء والفتوى عليه
اي على قول ابي يوسف

سئل عن شخص كتب عليه مسطور لشخص بالف درهم واقرت بالدين ان يقبض
منه مائة درهم ثم ادعى المقر له انه حال عليه مبلغ وقبضت زوجته مبلغا
فاذعى المقرات هذين المبلغين دخلا في الخمسة مائة وان لم يكن القابض ذلك
او لا حين اقر القول قوله او للمقر **اجاب** اذا اقر يقبض خمسمائة من الدين
ولم يبين وجه القبض فالقول قوله في بيان انه من جهة الحوالة وفاقبض على يده
مع عيینه الا ان يقيم الدين بينة انما عيى ما حال به وعيى ما قبضته
الزوجة

سئل عن رجل اشترى ثوبا اقر برويته عند الشهود ثم بعد القبض ادعى انه لم يكن
رأه واسأله رده **اجاب** اذا ادعى المشتري بعد اقراره برويته المبيع ورؤية
عيوبه اننى اقرت بذلك كاذبا ولم اكن رايت المبيع وكذبه البائع حلف البائع
ان اقراره بذلك كان بعد الرؤية المرفة فان حلف لم يلتفت الى انكار
المشتري وان نكل فلم يشترى الرده

سئل عن رجل اقر ان لو زيد في هذا القصب المزروع نصفه وعلى المقر القيام
بمصالحه الى حين انكر ثم في السنة الثانية احلف القصب وثبت قصب اخر
فاذعى زيد بنصفه بمقتضى الاقرار السابق فالعام الاول فقال المقر انما كان اقراى
بالقصب الاول خاصة **اجاب** يحق المقر له الاصل والفرع

كتاب المضاربة

سئل عن رجل دفع لآخر مالا ليعمل فيه مضاربة ففعل ونكر منه التسفر فسرق
المال فاذعى رب المال انه ما اذن في نكر التسفر وقال المضارب لم ينه عن التسفر

اجاب

اجاب اذا ادعى رب المال التقيد والمضارب الاطلاق فالقول قول المضارب
مع عيینه مالم يقيم رب المال بينة على التقيد

سئل اذا سافر العامل بالمال وكنتى بصناعة واسألهما صحبة غيره رب المال
فهلك في الطريق فهل يضمنه **اجاب** لا ضمان على العامل لان له ان يودع مال
المضاربة والقول قوله ان المالك اذ له في ذلك الا ان يقيم المالك بينة انه
منه من ذلك

سئل عن العامل في مال المضاربة اذا مات وطلب رب المال ورثته بالمال
والبرج فادعوا ان مورثهم اقبضه ذلك فهل يقبل قولهم ام قول رب المال
اجاب المضارب اذا مات ولم يبين امر مال المضاربة لوصفه ذلك في تركته قول رثته
انه رده المال الى صاحبه الا بينة تشهد انه رده الى المالك او تشهد ان المضارب

كتاب قال قبل موته رده مال والبرج الى المالك **الودعية**

سئل عن المودع او العامل في المال اذا شهد عليه عند الموت انه رده المال الى مالكه
او انه تلف في يده هل يرث الورثة ام لا **اجاب** اذا مات من عنده المال ودية
او قرضا وغير ذلك مما هو مائة او كان القول قوله في رده الى المالك او تلفه او ضربه
فقط وطلب ورثته بذلك فادعوا ان مورثهم ادعى قبل موته انه رده الى المالك او انه
تلف منه واقاموا البينة على انه قال ذلك في حبوته تقبل بينتهم وكذا اذا قاموا ببينة
انه حين موته كان المال المذكور قائما وان مورثهم قال هذا المال لفلان عندي
ودية او قرض او قبضته لفلان بطريق الكفالة او الرسالة لا دفعه اليه
فاذفعوه اليه ولكن صاع بعد ذلك من عندنا لا ضمان عليهم ولا في تركته

سئل عن شخص ادعى على ورثته انه اودع
مورثهم ودية فانكر الورثة ولم توجد العيى المودعة في التركة وللدعي بينة بذلك

اجاب اذا قام المودع بتبينة على الايداع وقد مات المودع بجرح لا للوديعة ولم يكن له
في وصية ولا ذكرها الورثة فضاها في تركته فان قام بتبينة على قيمتها اخذت من تركته
فاذا لم يكن له تبينة فالقول فيها قول الورثة مع عيبتهم ولا يقبل قول الورثة ان مورثهم
مردحها لانه لم يصر ضارفا فلا يبرؤون بمجرد قولهم من غير تبينة على ان مورثهم
مردحها **سئل**

عن رجل اودع رجلا وديعة وسافر المودع فاقام زيد بتبينة ان المودع اقر
ان الوديعة التي عنده فلان ملك زيد وانه اذن لزيد في مطالبة المودع وتبنيها
منه وانه اذن للمودع ان يسلمها لزيد فادعى بذلك عند الحاكم فحجج المودع الوديعة
من اصلها فالتمس زيد عيبتهم عليها فها لم يزل ذلك **اجاب** بانه اذا قامت البينة
بان المودع اقر ان الوديعة التي اودعها عنه فلان هي ملك زيد وقد اذنت للمودع
في تسليمها لزيد وجب على المودع ان يسلمها له ويجب عليه ذلك ان ثبت ان فلانا
اودعه ذلك وليس له ان يمنع من تسليمها اليه فاذا امتنع من تسليمها اليه وهلك
بعده ذلك ضمنها وان انكر الوديعة قال لم يردعني شيئا وطلب منه اليه لا يخلف
لانه لو اقر بذلك لم يلزم تسليمها الا بيمين اقر له بان رتب الوديعة اذن له في ذلك

كتاب لان هذا اقرار بمال الغير للغير **العارية**
سئل اذا اخذت الميراث المستعير في الانتفاع بالعارية فادعى الميراث انتفاعا مقبدا
بغير مخصوص في زمن مخصوص وادعى المستعير الاطلاق **اجاب** القول قول الميراث
في التقييد لان القول له في اصل العارة فكذا في منفعتها

كتاب الاجارات
سئل عن رجل استأجر رصا مائة يتقعر بها في جميع الملح منها سقيها بالماء حتى يفقد
الملح **اجاب** اذا استأجر الارض ليسوق اليها الماء ثم ان الماء الذي يسوق

اليها

اليها بنقدها هذا الملح ملكه لانه انفق من الماء الذي ساقه الى هذه الارض يمكنه
فيها فاذا كان كذلك فلا جاز صحبة لانه استأجر الارض يجبس في الماء الذي يسوق
اليها في المدة التي استأجرها لذلك فصار كما استأجر حوضا وصير بها الماء
يحمل اليها وان كان الملح الذي باقده انما هو من اجزاء الارض لان من الماء الذي
يسوق اليها فهو ملك لصاحب الارض لانه من اجزاء ارضه فصار كالطين والترك
ولا يجوز استئجار الارض لذلك لانه استأجر على شئ هلاك العين والاجارة انما تفقد
على شئ هلاك المنافع فاذا تفرغ من كل واحد من التواجرين الى صاحبه ما وضع
يد عليه للاخر **سئل**

عن رجل اوجار الارض لمستفولة بنزع الفير **اجاب** ان كان الزرع ممنوعا بان كان
باجارة لا يجوز ان لم تؤجره لم يستحق الزرع الا ان يؤجرها اجارة مضافة الى
المستفولة وان كان الزرع بغير سند شرعي صحت الاجارة لان الزرع في هذه
الصورة واجب القلع فالمورث في هذه الصورة قادر على تسليم ما آجره بان يجبر
صاحب الزرع على قلعه سواء ادرك او لا لانه لاحق لصاحبه في ابقائه

سئل عن شخص استأجر شخصاً على ان يسافر
ملافا في سفينة او عكسا للمجاز ثم اختلفا في استيفاء العرف فادعى المستأجر
عدم الايفاء وادعى المستأجر الوفاء فالقول لمن **اجاب** القول قول المستأجر
مع يمينه والبتينة بتبينة المستأجر لانه يدعى الايفاء والمستأجر ينكر

سئل اذا مات المورث او المستأجر من
مل تنسخ الاجارة في نصيبه فقط **اجاب** كل من مات فلم ينسخ في
نصيبه وبني المدة في نصيبه الاخر بقسطه من الاجرة
سئل عن رجل عاقد رتب السفينة عن ان يحمل

كذا الى مكان كذا فارت السفينة وانكسرت في بعض الطريق هل يستحق شيئا
من الاجرة واذا استأجرت السفينة ملاحا باجرة معلومة وضايا او اياها فمهلك
شيئا من الاجرة بقسطا واذا اجار البحر عليهم وتحقق الفرقان لم يلقوا بغيرهم
فالقوا بعضهم في البحر فما الحكم في ذلك **اجاب** ان غرق السفينة وانكسرت
بغير صنع ربها الاضامن عليه ولا اجر له وان كان بصنعه فالمالك مختار ان شاء
ضمنه قيمته في مكان التلف واعطاه اجره بحسبه وان شاء في مكان حمله
ولا اجر له والملاح يستحق من الاجرة بقسطا واذا حال البحر عليهم وترضوا
على الالتقاء فالغرم على الرأس لا يلفظ الا بنفسه وضمير سوا

سئل اذا سكن الزوج مع زوجته في دار هي ملكها مدة كسنتين بغير اذن فراؤها **اجاب**
لا يلزم الزوج الاجرة لما سكن ورضاهما بذلك اذن له

سئل عن رجل استأجر بيتا من اموال متفرقين مدة مختلفة يتفرع به
زراعة وغراسا فزرع ارضه ونخل اشجارا ثم انقضت مدة بعض الموردين
وطلب تفرغ الارض وهل تبقى الى حين مدة بقية الحصص **اجاب** اجارة
هذه الارض كشاعة من غير تشريك لا يجوز الادعاء على قولها فان حكم حاكم بقتل اجارة
فاذا انقضت مدة اجارة ليس له ارض معينة لهما من ارضه يتفرع بها فيؤخر
تفرعها الى انقضاء جميع المدة لكن بامثلة وانما على قول الامام فالاجارة فاسدة
فان لم يحكم بقتلها فليكن ان يطالبوه بالتفريغ وان لم تحض المدة ويحب عليه
اجرة امثلة لما مضى

سئل عن مستأجر الدابة اذا اختلف مع ربه فقال استأجرني لاجل ما كنت
وامرأته من ثقت فقال المور ليجعلها فاشاء وركبها بنفسه قال قول لمن
اجاب القول للمورع عيبه الا ان تقوم بينة

سئل

سئل عن رجل استأجر ملاحا في البحر للملح فانكسرت السفينة او اسرت في بعض
الطريق هل يرجع عليه بقسطا من الاجرة **اجاب** يستحق بقدر ما عمل
وبسبب ما بقى

سئل عن رجل استأجر ارضا سبعة لاتصلح للزراعة فزرعها واصلا واصفاها
بالماء واصرف عليها جملة من الدار ثم ان المورس في فسخ الاجارة على مذهب من المذهب
الاربعة فهل المستأجر الرجوع لغيره عليه ولا **اجاب** اذا استأجرها المزارع وهي
سبعة لا يمكن زراعتها الا بفسخ هذه الاجارة وان كان المستأجرها يستفاد مطلقا
ولم يفتقر زراعتها صح فان غرم على صلاها مالا الا اذن له ما كره في ذلك لغيره عليه
ففعلة ثم فسخت الاجارة يرجع على المالك وان كان المور غير المالك لكن له ولاية
في ذلك كذا طر او وصي فان كان ما اذن به من ارض الموقوف او مال لا يتام صح
انه يرجع في ربع الوقف او مال الضمير وان لم يكن فيه مصلحة فلا اعتبار بهذا
الاذن ولا رجوع له على احد

سئل عن رجل استأجر جملا للسفر او سفينة ثم بدله ان يفرغ غير باجل له
ذلك **اجاب** انما له فسخ الاجارة اذا اراد ترك السفر واشترى حوايل او سفينة
لنفسه لانه استغنى عن الاستجارة اما اذا اراد ان يفرغ مع غيره فليس ذلك بغير
له وفسخ الاجارة

سئل هل يجوز استئجار الارض للزراعة بكذا المدة غلته **اجاب** يجوز اذا كانت
الاجرة مثارا اليها او موصوفة في ذمته ولا تكون من الغلة تخرج من زرع الارض
اي استأجرة

سئل عن آجر دار او سفينة فتيقن انه لا يملك جميعها **اجاب** ان لم يجز للمالك
مخيرا استأجره بزمان برضى بنصيب المور فقط او بفسخ الاجارة

سئل اذا مات املاستاجر من موضع ورثته ايدبرهم على العين المستاجر مدة
ثم حكم حاكم بفسخ الاجارة بالموت فهل تنفسخ من حين الحكم او من حين الموت
اجاب ان لم يحكم لهم حكم ببقاء الاجارة وانتقال الحق لهم فالفسخ من حين الموت

سئل عن رجل استاجر عينا من رجل مصدقا له ان العين
ملكه ثم طلب استاجر بنية ان يملكه خوفا من مدح يعمها فهل له ذلك **اجاب**
ان استاجر منه مصدقا له او غير مصدق تنزه الاجرة ويجوز عليها اي على غيرها اليه
وليس له ان يطالبه ببنية ان يملكه مالم يتبين غير ذلك

سئل عن دار منهدمة ليستقيم بها حلاله فغشيت
باجرة المثل بمضاربها او بعض مؤجر لنفقة اليتيم وصرف المثل في مكان
الدار فبلغ اليقيم في اثناء ائته وطلب فسخ هذه الاجارة فذهب ان اجرة المثل
زادت فهل له ذلك **اجاب** اذا اجرة المثل زادت على وجه الضرر لا بزيادة
كالعار في النفقة وليس للتفسير ما يغير ما ينفق عليه منه او بغير الدار منه ولا اجرة
على اجرة المثل فبلغ الصبي والاراد فسخ الاجارة لا يلتفت اليه ولا اجارة ماضية **وقد**

سئل عن شخص استاجر دارا مدة باجرة مؤجلة ثم جرها
لشخص باجرة مقبلة وقبضها وتحت قبضه انقضاء ائته طالب ائتم الاستاجر
الثاني بماله على استاجر الاول هل له ذلك **اجاب** ليس للموثر ان يطالب الثاني
بماله على استاجر الاول

سئل ان استاجر رجل من رجل دارا او ارضا لينتفع بها استاجر خاصة دون غيره
فهل يشرط ان لا يشرط لازم **اجاب** له ان ينتفع بنفسه وبغيره وان شرط عليه ان لا ينتفع
الا هو لانه شرط غير مفيد لان السكنى او الزراعة اذا عتق ما يزرع لا يختلف باختلاف
المتعين وله ان يورث غيره **وقد**

اجارة

اجارة الملائمة لجمع المصلحة **اجاب** لا يجوز ذلك لان الاجارة عقد على المنافع لا
على التملك العين واذا اخذ استاجر شيئا من المصلحة فله ضامه ولا اجرة عليه

سئل عن شخص طلق زوجته وله منها ولد وولد
المخير فاجرها الولد مدة طويلة ليتنفع به في التامس وتضام الحاجة باجرة معلومة
واذن لها في صرفها نفقته ثم تزوجت هذه المطلقة فامره ان تزاع الولد منها
فهل هذه الاجارة صحيحة **اجاب** ان اجرة من ماله ينتفع معلومة يمكن
ان يفعلها الصغير فلا اجارة صحيحة والاذن صحيح واذا تزوجت فللاب
فسخ الاجارة واخذ منها اذ الزوج ربما ينظر الصغير به بل هو الغالب فهو عذر
والاجارة تفسخ بالاعذار

باب الاجارة الفاسدة

عن مئة قولهم ويجب في الاجارة الفاسدة اجر المثل لا يتجاوز به المستاجر **اجاب**
معناه ان يستاجر شخص شيئا باجرة معلومة كمن شرط في صلب العقد مثلا
ان مرمة الدار على استاجر او علف الدابة على استاجر فهذا شرط في العقد
لان امرته والعلف على المورف فاستوفى استاجر النفقة في هذه الاجارة الفاسدة
فالواجب عليه اجر المثل استاجر **اما** اذا فسدت الاجارة بحالة الاجرة في
بان استاجر شيئا مدة معلومة بشوب او دابة ولم يبيع جنس الثوب ونوعه فالواجب
على استاجر هذا اجر المثل بالفا ما بلغ اذ استوفى استاجر النفقة **وقد**

سئل عن حق الوقفية في وقف عليه وهو
عليها اجرة مدة طويلة وقبض اجرتها ثم مات فانشاء ائته وانتقل الوقف الى غيره
هل تفسخ اجارته تام **اجاب** لا تفسخ بموت الناظر المورف وان كان
المستحق بانقراده **وقد**

مطل
اجير الوقف

سئل عن رجل قلع من سائر غيره شجرة من غير التجار فمن الطالب **اجاب**
ان قال للتجار التجار لى فاقطعها والتجار لا يعلم الحال فالضمان على الامر ويعدوان
كان يعلم فالضمان على التجار والتعديرات لانه هو المتعدي ويضمن قيمة الشجرة حين
قطعها شجرة او غيره **سئل** عن شخص مشتب في غارة
مال الشخص عند بعض الظلة واغرام عليه حتى غرم مالا للظلة هل يلزم التسبب
اجاب اذا تعاون على شخص ورفع الى ظالم وعادة الظالم ان يدفع اليه تعاون
عنده ان ياخذ منه مالا مصادرة بعض الشاكي في هذه الصورة ما اخذ الظالم
هذه هو المفتي به افني المتأخرون **سئل** عن رجل قلع من سائر غيره شجرة من غير التجار فمن الطالب **اجاب**
سئل عن رجل له على اخر حق شرعي وطالبه بذلك من عند الولاة والحي فيغرم
مبلغا للنقبا ولا تعاون هل يلزم في شيء من ذلك **اجاب** اذا كان في البلد
قاضي يخلص الحقوق وعدل المدعي عليه واشكاه من غيره وغرم المدعي عليه افني
المتأخرون ان المشتكي ان يرجع بما غرم على الشاكي **سئل** اذا قوى التبرج على سفينة وهي سائرة بالقلوع فصدت سفينة اخرى
ففرق من فيا وما فيه او عجز الملاح عن ردها هل يلزم ما تلف من المتاع **اجاب**
لا ضمان على الملاح اذا اضاع له ذلك
باب ضمان الدلال **سئل** عن الدلال اذا ضاع
منه لعة او دفعها لمن يقبلها فسرقت من دانه او ضاعت منه **اجاب**
اذا ادعى الدلال ان المتاع وقع من بين وضاع وكلا دي كيف ضاع الاضمان عليه
لذا في فتاوى قاضيان واذا دفع الدلال لعة لمن يشتريها فاخذها وهو في
قتاوى التسفي ان لا ضمان على الدلال لان هذا امر لا بد في البيع وفي فتاوى قاضيان اذا
طلب البيع من الدلال بدراهم معلومة فوضعه عند الذي طلبه فقال ضاع متى

كان عليه

كان عليه قيمة لانه اخذ على سوما بشره بعد بيان الثمن قالوا لا شيء على الدلال هذا
اذا كان ما دون ما بالدفع الى من يشتريه فان لم يكن ما دون ما ذلك يكون
الدلال ضامنا
سئل عن الدلال اذا باع السلعة باذن مالكها فاستحب المشتري هل يلزم الدلال
الثمن **اجاب** لا ضمان على الدلال
سئل عن رجل دفع له رقيق لينادي عليه فاخذ وتكره عند شخص للوض بشارته
فهرب فهل يلزم احد **اجاب** اما الدلال فلا ضمان عليه ان كان الوف بين الناس
ان الدلال يدفعه لمن يشتريه الاخذ فان افرد على سوما بشره
بان قرر الثمن وعين يضمنه وان لم يعين فلا ضمان عليه اذ لم يقصر في حفظه
كتاب الحجة **سئل** عن رجل
البائع الماتل اذا تصرف وباع واشترى واقرب وتزوج وادعى ابوه او وصيه
او امين الحاكم انه تحت الحجر وانه سفيه فهل يقبل ذلك ام لا **اجاب** من ذهب
اي حنيفه انه اذا بلغ عاقلنا فجميع تصرفاته نافذة ويلزم احكامها ولا يعتبر
قول ابيه او وصيه او غيرها انه تجور الا اذا حجج عليه حكم شرعي ونفذ حكم
اخر حكم الحاكم الاول والا فجميع تصرفاته نافذة
كتاب الفصص **سئل** اذا غصبت الارض
من مستاجر هل يلزمه الاجرة **اجاب** اذا غصبت الارض من مستاجر ولم يتمكن
من الانتفاع بها تسقط عنده الاجرة مرة الفصص فاذا زال وانتفع بها وجبت عليه
الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يبق من الكثرة ما يتمكن من الانتفاع بها لم تستوجب له
فله ان يفسخ الاجارة كما كان له ان يفسخها حين غصبت منه
كتاب القسمة **سئل**

عن غريب في داره دمت وسقط نقضها فطلب احداهما التمسك والى الاخر
اجاب الانقاض ان امكن قسمتها بان لم يمتدح الى كسر وشق قسم بطلب احدها
ويجبر المستعوان احتاج الى كسر لم يقسم الى بالتراضي واجد القاعة لا تقسم الا
بالتراضي **سئل**

عن رجل له عقار وارض وقف نصفها فاشيع ثم توفي فاددت اولادها الوقوف
عليهم قسمة ذلك وهو مما جعل القسمة فله يجيبهم الحاكم الى ذلك ويقسم ذلك ويقر
الوقف من ملك ويحكم بفتحها **اجاب** نعم يجوز القسمة ويغزو الوقف من الملك
وان قسم بينهم من هو عالم بالقسمتين جرة الوقف وجرة الملك بقوله والاول
ان يفرق بين الجهتين نفيا للتمتع بنفسه **سئل**

عن ارض مشتركة بين اثنين شاعروا وقف كل منها نصيب على جهة ثم تنازعا وطلبا
القسمة هل تجابان **اجاب** اذا حكم الحاكم بضمه هذا الوقف وطلب احد الشركين
القسمة صح طلبه واجيب ما طلب **سئل**

عن ارض مشتركة بين شخصين جعلها وقف على جهات ثم توفي احداهما فعمل بين
الوقوف الاخر والتناظر على وقف الميت مناظرة وطلب القسمة فله يقسم او لا
اجاب نعم يقسم الارض المذكورة ويغزو نصيب كل واحد منها على الاخر اذا نصيب

كتاب كل واحد منها على جهة غير جهة الاخرى **سئل** في المساقات
اذا شرطت الارض والمساق على الاشجار جزاء ما يزرع بالارض خارجا عن الاجرة
او شجر من التحل خارجا عن جزاء ما يزرع ذلك طعمة اصطلاحا هل يصح ذلك
ام لا **اجاب** هذا شرط مند الا ان عور فيه عرف فيعمل به

سئل عن رجل اجر ارض بستان للزراعة وساقى على اشجاره ثم اتت فسخت اجارة
الارض بسبب فله تنسخ المساقات **اجاب** اذا فسخت اجارة الارض

بوصية شرعية والاشجار مملوكة للساقى ليس له ان يفسخ عقد المساقاة الا بعد زرع عني
يكون العامل خائفا في الشرع

سئل اذا ساقى على اشجار مئة معلومة ولم يبق العامل شيئا ولا عمل فيها شيئا بل
الثمره يغير عمل هل يستحق شيئا **اجاب** اذا لم يعمل في الاشجار لا شيء له

سئل عن رجل استاجر بستانا به بئر وساقى
على الاشجار واستاجر الارض والبئر بسبب سقي الاشجار ثم ان بعض الموصرين انقضت
مدتهم وعلى الاشجار ثمره لم تنضج فله هذه الثمرة لانه لا مالك للارض ولا اشجار او للعمال
واذا كانت للعمال فله تبقى بستانا بغير اجرة تام ولا هو للموصرين انقضت مدته ان
يمنع العامل السقي من البئر اشتركة بينه وبين بقية الموصرين واذا كان بالارض
زرع لم يبدأ اصلاحه كالقصب مثلا فله يبقى باجره مثل اذا ساقى على الاشجار
واستاجر الارض والبئر ليس سقي الاشجار من البئر فله مساقات ولا اجرة فاسدة
لان المساقات هي ان تقوم على الاشجار بما يصلحها ويؤثر في اثمارها وليس على
المساقاة الا العمل متى شرط شيئا اخر عليه من الاجرة الارض والبئر فسدت وما خرج من
الثمره فهو لصاحب الشجر وللعامل اجر مثله الى وقت اخراجه من المساقاة لا زراعا فاسدة
يجب فسخاها واذا زرع المساقى قصبها في الارض فعليه اجر مثله الى ان يقلع
ان كان لقلعه مدة معلومة والا امره بقلعه في الحال عليه اجر مثله الارض الى وقت
القلع **سئل** عن شخص استاجر ارضا

فيها شجر نخيل وعنب وموز مئة معلومة ثم ساقى على الاشجار شجر معلوم ثم حصل
لشجر الموز آفة سماوية اهلكته وزهبت اشجار القاعة جميعها ولم يبق منها
سوى جذره الفاضل في الارض ثم ان العامل في المساقاة اقام دولا با وباعها
من ماله وسقى جذر المعز حتى عاد شجرها مالا هل يكون العامل او المالك الاصل

اجاب انه لما كان الأصل وما غرمه العامل فهو متبرع فيه ان لم يأمره صاحب
به لك ليرجع عليه **سئل** اذا سقا

شخص شخصاً على ائتمان معلومة مدة معلومة وساقاة صحيحة ستوفاة للشروط
ثم اراد احداهما فتحا هل يملك ذلك **اجاب** انما ساقات من جلة الاعذار مرض
العامل مرضاً شديداً لا يستطيع معه العامل بنفسه وكذا ان كان خائفاً يفسد
الثمرة والتسقف والمالك افرامه وكذا اذا قصده هذه الصلابة **سئل**

كتاب الكراهية

هل يجوز لليهود والنصارى ان يتخذوا بيتاً يجتمعون فيه ويقسمون اذ كانوا
في بلدة ليس فيها بيعة ولا كنيسة **اجاب** انهم ينفون من اعداء بيت يجتمعون
فيه لذلك **سئل** هل يجوز لكل

العصاة في جميع اجناسها **اجاب** يحل لكل العصاة في كل ما كان خطا طيف
لا بأس بذكره كذا قال محمد بن مقاتل بن عمارنا **سئل**

هل يجوز حبس الطيور المفردة وهل يجوز عتقها وهل في ذلك ثواب وهل يجوز قتل
الوطا وسط لتلوثها حصر الجامع بجزءها الفاضل **اجاب** يجوز حبسها ولا يستيناس بها
واما عتقها فليس فيه ثواب وقيل الكوزي من الحداب وفيها جائز **سئل**

هل يقبل قول الطبيب الذي في قدم العيب وصدورته وهل هو عيب
رؤيه على البائع اذا لم يكن بالبلدة طبيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين
اجاب اذا حارب حكما وان كان فيها حقيقة لان قصده الرجوع الى دار الحرب

سئل عن نظر في عقله حصل له خلل في عقله بسبب
عشق لغيره لكنه يستنصر الجواب عما يسئل عنه ويغفر الخطأ في علم
وحصل له سوء بذلك وكل وقت يشترع الاسلام ويديم دين النظرية هل يصح

اجاب

اجاب هذا ممن في صحاح اسلامه ولا يقبل رجوعه ان رجح ويجبر على العود
الى الاسلام **سئل**

عن اسير من اذن احد مال الاfran بنشره من الاذرعني الذي اسره فاشتره ثم اذن الاذن
شتمت وحرب من الاذرعني بعد اشرا قبل نقد الثمن والزم الاذرعني المشتري الثمن
ونقد منه في بلاه فهل يلزم الاذن **اجاب** ان اقلته الكاذب من اسره وسلمه
للمشتري ثم حرب بعد ذلك يستحق الاذن الثمن والا فلا شيء للكاذب لانه لم يعلم

البيع للمشتري ولا للمشتري على الاذرعني لانه لم يستخلصه **سئل**

اذا قال الذي اناسم اوان فعلت كذا انا مسلم ثم فعله ارتد فظن ان لا يدين
لانهم هل يصير مسلماً **اجاب** لا يحكم بالاسلام في شيء من ذلك كذا افتى علماؤنا والذي
اقتنا به اذا تلفظ بالشرعيات يحكم بالاسلام وهم يبرأ من دينه الذي كان عليه لان
التلفظ به اصرار علامة على الاسلام فيحكم بالاسلام واذا رجع الى مكان عليه تقبل الا
ان يعود الى الاسلام فيترك **سئل**

كتاب الرهن

عن الرهن اذا ادعى رثة العين المرهونة وكذب الرهن هل القول قوله **اجاب**
لا يكون القول قول الرهن فامره مع يمينه لان هذا شأن الامان لا في الرهن
بل القول قول الرهن مع يمينه في عدم رده اليه **سئل**

عن شخص استعار ثيابا له رهنه ورهنه واستحق الدين هل يجبر المبيع على فك
الرهن ويجب عليه الاستعير ام للرهن بيع الرهن **اجاب** لا يجبر
المبيع على قضاء الدين ولا على بيع الدين وكذا ليس للمستعير بيع الا برضا
مالكه وانما له حبر الى ان يستوفي دينه **سئل**

عن مدين رهنه قصباً لم يبدء صلحه لكنه يحل صلحه عند انقضاء الاجل

اجاب رهنه بدون الارض لا يصح **سئل** من رطل استعار شيئا ليه رهنه رهنه الى اجل فاستحق الدين وطولب بمجلس
 الرهن فلم يخلعه هل للمير حبس المستعير **اجاب** نعم له ان يطالب المستعير بغير
 الرهن ويجب الى ان ينفك الرهن وله ان يدفع الدين الى الميرهن وياخذ
 الرهن ويرجع بانه مستعير **كتاب الجنائات**
سئل عن شخص رمى آخرة في الماء او النار فمات فاما عليه **اجاب** ان لم يكن
 التخلص من الماء بان كان عيقا وهو لا يحسن العدم فمات فعليه الدية عند الامام
 الا ان يكون عارته ذلك فيقتل وانما اذا رماه في النار فاحترق ومات يقتل به
 اتفاقا عند الامام وصاحبه **سئل**
 عن جماعة في سفينة فاصموا مع اهل سفينة اخرى فطلعت جماعة منهم الى السفينة
 الاخرى باسلحتهم وضرب واحد منهم شخصا بعضاه سقط في البحر وغرق فماذا
 يجب على الضارب ورفقائه الذين طلوعوا السفينة واذا شهد عليهم دفقاؤه
 هل تقبل هذه الشهادة **اجاب** اذا شهدوا تشهد وان كان من رفقاؤه انه سقط
 في البحر من ضربه وغرق فدية المظروب من ماله **سئل** اذا تلف المصنف مالا او قتل نفس او باع او اشترى باذن وليه وضرب ما ذل
اجاب ما اتلف من الاموال فمن ماله ان كان له مال والا طولب به اذا حصل له
 مال وما اتلف من الاربعين سواء كان عمدا او خطاء فهو على بما قلته ان كان
 موصيه فوق موجب الموصية وان كان موصيه اقل من ذلك فهو من ماله ايضا
 على حسب ما ذكر ولا يطالب به من اذله في البيع **سئل** عن دابة ساءت ترى بعض بعضا
 بعض فيقتله **اجاب** اذا كان المولى

في امره

في امره فان تلف شيئا من مال او زرع ولم يكن ارسلوا احد فلا ضمان فيه كدب
 جرح البجاء جبارا **كتاب الوصايا**
 اذا انفق الوصي على اليتيم وكساه بغير تقويم من الحاكم هل ينفق به **اجاب**
 للوصي ان ينفق على الصغار ولا يحتاج في ذلك الى فرض قاض فالقول قوله
 في مقدارها انفق اذا لم يكذب به الظاهر وفي تخليفه خلاف **سئل** عن الوصي اذا باع عقارا لليتيم لنفقة
 ولعدم ما ينفقه عليه بمن اشترى بغير اذن الحاكم هل ينفق ام لا **اجاب** اذا باع على هذا الوجه صح ولا يحتاج
 الى اذن الحاكم
 تمت في سنة الف ومائة و...
 وثمانين في ماه ربيع الامر
 في يوم السبت
 في النور

من تصنيف الشيخ الامام العالم الاعلى اقره الورع ابي القباس الناطقي

تفقه الله بك برحمته وجميع المسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

احكام النساء

قال ابو القباس رحمه الله سمعت ابا الحسن بن سريته رضي الله عنه يقول المرأة اذا مررت دم
الحيض تغسل احكام وهي تحرم التطهر والقصم والوطئ وقراء القرآن ودنول
المسجد ومس الصحف والزوم للكلاب من حيث انها تصير مأمورة فريضة وزوال
الشهر وانما صارت من ذوات الاقواء اذا طلقت بعد الدخول واجبا للفعل
عليها اذا ظهرت **ويقال** ان الله عاقب موصلات الله تعالى على نقض
عهدها واكمل المنهي عنه ببشره اشياء الحيض والحبل والثفاس والقدح واللان
للوكدنبي ونقص ونقص الدين ونقص الشهادة والامارات وحرمان الجهاد
وان لا يكون من النساء نبي **وتجلس** المرأة في الاستحاضة منفردة بغير من غيرها
ثم تغسل ما ظهر ولا يجيب عليها اذ قال الاصمعي انما يخاف من ذلك هيما
الحدث **وذهب** العذرة ان كانت بكر او اذا احتضت فرجها بالقطنة فوجدت
مبتلة **فان** كان في الطرف الاخر لا يجب عليها الوضوء وان كان في الطرف الخارج
وجب عليها الوضوء وكذلك الرجل اذا احتضن اقبله بقطنة ثم وجدها مبتلة فان ظهرت
البكورة في الطرف الخارج نقص وضوءه والا فلا **واذا خرج** من قبل المرأة من الحيض لم يجب
عليها الوضوء **والمرأة** في غسل الجنابة كالرجل وان لم تنقض طهيرة راسها
اجزاها **وفي** الاحتلام كالرجل **واذا جامع** زوجها والفقى الحثانان وتوات
الحشفة وجب الغسل عليهما انزلا ولم ينزلا **واذا جامعها** زوجها وانغسلت
ثم خرج فزابتية متى الرجل فلا يغسل عليها اتفاقا **واذا عجن** وفي اظفارها

طول

طول وبقي العين بين اظفارها لم يجزئ غسلها واذا سحبت على ضارها لم يجزئ مسح
الرأس الا ان تعلم ان الماء قد وصل الى شعرها مقدار التبرع **وانا** اجبت نعم
ادركها الحيض فان شاءت اغسلت وان شاءت لم تغسل وعرق الحنب والحائض
ليس بنجس والحائض اذا غرفت به في الماء لم يفسد **والمرأة** في المسح على الخفين
وفي التيمم كالرجل **وتقعد** المرأة في صلوته متوركة فانه استرها وتخرج يديها
الى ثديها **واذا** قعدت تخرج رجلها من جانب واحد واذا سجدت وضعت
بطنها على فخذيها ولا تجافي كما يجافي الرجل **واذا** اذنت جاز وبكسر **واذا** اتم بر
نساء في مسجد جماعة ليس يدين رجل فلا بأس **وان** كان في بيت فبكره الا ان
يكون معهن ذات رحم محرم منه **ويكسر** للمرأة ان تؤم النساء فان فعلت
قامت وصلى **امراة** صلت خلف الامام ونوى امامتها فسدت صلوته
ثلاثة رجال من غير يمينها ومن غير يسارها ومن خلفها **رجل** اتم نساء ليس يدين
رجل فامدت فخرج لم يتوضئ وصلوته جائزة وصلوة النساء فاسدة **فان**
استخلف امرأة فسدت صلوته ايضا وان تقدمت امرأة من غير ان يقدمها
فسدت صلوته **وان** قامت امرأة خذ الامام وقد نوى الامام امامتها
فسدت صلوته **واما** سبق الرجل والمرأة فلو سلم الامام قاما بقبضان
فقامت بجنبه لا تفسد صلوته ولو كانا لاحقين والمسئلة بحالها فسدت صلوته
المرأة اذا صلت وربح راسها مكشوف لم تجز صلوته **وقال** ابو يوسف
حتى يكون النصف **المرأة** اذا صلت وهي حامله صبرها اجزاها وهي سيئة ولو
حملت غير صبرها فسدت صلوته جارية راهقت فقامت في الصف مع الرجال
افسدت صلوته **استحسانا** جارية راهقت فصلت بغير قناع اجزاها استحسانا
ولو صلت بغير وضوء امرت بلكا عاده **وبكره** لنفسها خروج البدر من الجماعة

ويبرخص للعجز والكبرة ان تشهد صلوة الفجر والعشاء والعبد ين على قول يمينه وعند
صاحبه يجوز للعجز حضور الصلوات كلها **المستحاض** كما تحدث
نصوم وتقلي وتقرأ القرآن وتدخل المسجد ويأبى رزجها ولا تمس مصحفا الا ان يتوضأ
ولا وضوء عليها في كل دم سائل في الوقت من الاستحاضة **وان** اذا حدث حدثا فيدم
الاستحاضة ترضاء بذلك الحدث وتوضأ في الوقت كل صلوة وتنقض طهراتها
مخرج الوقت **ولها** ان تقل في الوقت ما لحثت من الصلوة نظلا كان او فرضا فان
توضأت الحدث والدم منقطع ثم سأل دمرها فعليها الوضوء **والحائض** تقضي
النصوم ولا يقضي الصلوة النفساء لا تقضي ولا تنصوم ولا تطوف البيت الحرام او
لعمرة تطوعا او فرضا **ولا** تمس مصحفا الا بفلاف ولا تدخل مسجدا وتقضي النصوم
ولا تقضي الصلوة ولا يأبى رزجها **ولا** باس ان يعيش بشهوة ويفعل بها كما يفعل
بالحائض وغسل النفساء وغسل المرأة من الجنابة **والحد** **ولا** باس للحائض ان
تغسل الميت عند بضعفة **وكذلك** النفساء على قياس قوله **قال** ابو يوسف
يكره لها ذلك فان غسلت جاز **وتكفن** المرأة في خمسة اوثاب درع وخمار
وسراويل وملحفة وخرقة فوق ثديها واقل ما تكفن فيه المرأة ثلاثة اوثاب **وبوضع**
التعش على جنازة تراويستى قبرها ويسدل شواطين ثديها **ولا** يسدل خلفها
اذ انبت لانه زينة للاحياء وتغسل المرأة الصبية الذي لم يتكلم ويفسل الرجل الصبية التي
لم تتكلم **والحائض** اذا استشهدت غسلت وكفت على قياس قول يمينه كالحائض
وانما ماتت المرأة وليس محرم لا يترك احد من النساء تدخل القبر ولكن يدفن فيه
اهل الصلاح من جيرانها **وان** اجتمعت جنازة الرجل والمرأة فتوضع المرأة قدام
القبلة والرجل قدامها **وان** احتيج الى وضعها في قبر واحد وضع الرجل قدام
القبلة والمرأة اذ ماتت مع الرجل فانها لا تغسل ولكن يتيتم فان كان احدهما

تتمها

تتمها مكشوف اليد والالاخذ من جوارحه على يده وتيممها **ويوض** بوجهه
عند مسح ذراعيها **والرجل** اذا ماتت مع النساء وليس معها من طهر فان كانت
فترس زوجه غسلة وان لم يكن ما تيممته **وان** كانت في بيت ذات رحم
تيممته مكشوف اليد وان لم تكن تيممته اجنبية تلف على يدها خرقة
جماع الحائض حرام وكذلك اتيان المرأة في دبرها **ولا** باس بان يقبل الحائض
ويباشرونيام نعوان الفرائض **ولا** باس بان يستمتع بها الا بما بين السرة الى الركبة
وجاء في الحديث تجتنب شعرا الدم وله ما سوى ذلك قبل مناه تحبل المرأة الا ازار
على موضع الدم يجوز له ان يستمتع بها وهذا معنى قوله فوق الا ازار والحصى والفحل سواء
في حرمة النظر والمملوك فيما ينظر الى مولاه والحر مول **قال** سعيد بن المسيب
لا يتركك عنه الاية او ما ملكك ابانته فانها نزلت في الاماء خاتمة **النظر**
الى النساء اربعة اوصاف وجهه لا يجوز النظر الى شيء منهن وفي وجهه يجوز النظر
الى جميع اعضاء المرأة **وفوجه** يجوز النظر الى مواضع الزينة وفي وجهه يجوز النظر
الى الوجه والكفين **اما الاول** فهو الاجنبية وزات المحرم اذا علم انه يشتهرها اذا
نظر اليها **واما الوجه الثاني** الذي يجوز الى جميع اعضاءها وهي الامنة والزوجه وامان
الذي النظر الى الوجه والكفين منى المرأة الاجنبية اذا من على نفسه **واما** جواز
النظر الى مواضع الزينة فهو الى المحارم اذا كان يامن على نفسه **وان** اراد شراء
الجارية او تزوج امرأة فلا باس بالنظر الى وجهها عليها وان علم انه لو نظر اليها
اشترىها **وان** كانت عجوزا لا يشتهى مثلها فلا باس بمضاقتها ومس يدنها وان كان
على امرأة ثياب تضيها فلا ينبغي ان يتأملها ويتأمل جدها **وان** كانت
بالمرأة جارية او قرعة فاراد الرجل ان يداوئها فلا باس بان يكشف مقدار
موضع القرعة **امراة** ماتت وفي بطنها ولد حتى فاته بشق بطنها ومثل ذلك

يحكي عن ابيه حنيفة **ومن** ايه مطيع لابيها ان تاكل القنفذ وشبهه تلتس
 الشمس مالم تاكل فوق الشبع ولا تجل فوقه **المراة** اذا جعلت لا ينبغي ان يحتم
 ولا تقصد ولا تلقي العلق مالم يتحرك الولد وانما تحرك جوار ذلك مالم تقرب
 الولادة فاذا قربت فلا تغفل ذلك **اما** القصد فالامتناع منه حال الحمل افضل
 لانه يخاف على الولادة الا ان يخاف ان تدخل عليها ضرر يتي في تركه لابس المرأة
 ان تحلق ماسها او تجوزا ففعلت ذلك لمرض او وجع **ومن** محمد بن الحسن
 انه قال لو سببت امرأة بالشرق وجب على امرئ العرب استنقاها مالم تدخل دار الحرب
وسئل ابو حفص البخاري عن من له امرأة لا تعلق فقال طلقها قبل ان يكون له
 شيء يقضي مهرها فقال ان يلقى الله ومهرها في عنقه ائب الي من امرأة لا تعلق
المراة اذا كانت قبل خصومة فقد وكلت وكيلها فاذا جاء وقت البيعت بث اليها
 الحكم من بجلها **وان** كانت المرأة ثيبا قد ثبت خروجها الى الحمام فلا بد ان
 تحضر باب الحكم **وان** اختلفت في البروز وكونها مستورة فالبينة عليها دون الخصم
ولوات رجلا اشترى قطنا فزنته المرأة فان اعطاها وقال اغزني كان الغزل
 للزوج وان اعطاها ولم يقدر شيئا فالفزل لها **وعليه** قطع مثله **وهذا** اذا دفع
 اليها وامر لها ان تضعه او تحفظه في موضع **وانما** اذا دفعها اليها ولم يقدر شيئا
 فالفزل للزوج لان العادة جارية انه اذا دفع القطن الى امرأته فامته دفعه للغزل
 مضارغها بمنزلة خدمة البيت وكما لو اشترى دقيقا فخبثته ان اخبر للزوج
واذا تزوج الرجل المرأة فادعت المرأة ان تزوج لا يصل اليها فاجله القاضي سنة
 ثم اذعي بعد سنة انه وصل اليها فانكرت المرأة وقالت انا بكر فان النساء تنظر
 اليها فان قلن انرا بكر فالقول لها ولا يمين عليها وان قلن انرا ثيب فالقول قول الزوج
 مع يمينه وكذلك لو اشترى جارية على انرا بكر فقبضها فقال وجدها ثيب

والبايع

والبايع يقول هي بكر فان النساء تنظر اليها فان قلن انرا بكر فالقول قول البايع
 ولا يمين عليه **وان** قلن انرا ثيب فالحلف البايع فان نكل عن اليمين مردت
 عليه **وشهادة** المرأة في عدل رمضان تقبل اذا كانت ثقة **ولا** تقبل على التمسح
 اقل من شهادة رجل وامرأتين ويقول امرأة واحدة لا يفرق في الرضاع الا انه
 اذا وقع في قلب الرجل انرا بصادقة اخذ بالاحتياط وفارقا **وشهادة** النساء
 جائزة فيما لا يتعلق عليه الرجال **وتقبل** شهادة امرأة واحدة بعد ان تكون عدلة
ولا تقبل شهادة الامة والكافرة والمكاثبة **ولا** تقبل حتى تكون مسلمة عاقلة **وشهادة**
 القابلة وغيرها من النساء على الاستهلال لا تقبل عندك ضعيفة **وصورة** الاستهلال ان المرأة
 اذا ولدت ولد فانت الولد فان استرل الصبي فانه يرث ويورث عنه وان لم يسترل
 لا يرث ولا يورث عنه فان اختلفوا في الاستهلال عندك ضعيفة لا تقبل **الشهادة**
 رجلين او رجل وامرأتين ووجه ذلك وهوات صياح الصبي ومركته فما يطلع
 عليه لرجل **وعند** ابي يوسف **ومحمد** رحمه اللهما تقبل قول النساء في هذا **وجه قوله**
 ان مثل هذا المشهد لا يشهد به الرجال وهذا الاختلاف في ثبوت الميراث **وانفقوا**
 انه يقبل قول القابلة في العلق على الصبي **والمرأة** اذا قامت من حدين على طلاق
 زوجها الثلث فلم يقبل القاضي شرهاة ما ورثها على الزوج لا يسعها ان تقيم معه
وتجهد كل الاجتهاد حتى تخلص منه **واذا** شهد عند عدلان ان زوجها
 طلقك ثلاثا جاز لها ان تتزوج **ولا باس** للمرأة ان تلبس الديباج والحري والذهب
 والفضة ولا تكون فيه بمغزلة الرجال ولا خير في ان تنكح في محلة من ذهب
 او فضة **والمرأة** في وجوب الزكوة كاترطرو **وتجب** الزكوة في حليها ما كان
 من ذهب او فضة او تبر **ولا تجب** في اللؤلؤ والجواهر زكوة اذا لم تكن للتجارة
 وعليها زكوة مهرها اذا قبضت زكوة لما مضى عليها في قول **ابي يوسف** **ومحمد**

وفي قول حنيفة لا تجب عليها في ذلك زكوة حتى يحول حول عياله بعد الفسخ
 وإذا دفعت زكوة مالها إلى زوجها لم يجز عندي حنيفة والزواج إذا دفع إليها
 لم يجز بلا خلاف **والمرأة** في جميع أفعال الحج كالرجل سواء ألبس ثوبا أو لم يلبس
 إلى كشف العورة أو إلى المسئلة فيجوز لئلا تلبس في حال الإحرام ما يبدلها من الدرع
 والقميص والخف والحرارة في وجهها ولا تخلع براسها وتأخذ من رؤس شعرها مثل
 الأظفار وليس عليها مثل وتشدل الثوب على وجهها ولا ترفع صوتها في التلبية
 وتلبس الصبوغ بعصفر ولا زعفران ولا دوس **وإذا طافت طواف الزيارة**
 حل لزوجها أن يقربها **ورخص** للمحاضن ترك طواف الصدر إذا جاءها
 قبل الوقوف بوقت فسد حجها **وعلى كل واحد منهن** صلاة وعليها الحج من قابل وعيضا
 في حجة فاسدة **ثم** إذا حجا من قابل لا يفترقان **وإذا جامعها بعد الوقوف بوقت**
 لا يفسد حجها **وعلى كل واحد منهن** جزور **وإذا طاف طواف الزيارة أربعة أشواط**
 ثم جامعها فلا شيء عليه **والقبلة** في الإحرام توجب الدم **وإذا جامعها وهي مكروهة**
 أو ناسية أو كانت نائمة فسد حجها وعليها الدم **محاذاة** الرجل المرأة في الطواف لا يفسد
ولا يجوز لها أن يسافر إلا مع محرم **وقال أبو حنيفة** لا يجب على المرأة الحج
 حتى يخرج مهر المحرم من مال نفسه وفي رواية أخرى أنه لا يجب عليها حتى يكون
 لها من المال ما يلبسها ويحرمها وليس لزومها أن يمنعا إذا خرجت مع محرم وإذا
 أهلت بالحج ولا محرم لها فهي بمنزلة المحرم وفي رواية أخرى عن أبي حنيفة لزومها
 أن يحللها في الحال **ولو أخرجت** بحج التطوع بغير إذن الزوج ولها محرم ولا محرم لها
 فلزومها أن يمنعا ويحللها **ويكره** للمرأة المحرمة تلبس الحلي الزينة إلا أن تواريه
 وأن ليست فليس عليها شيء **وإذا وصي** بحج فدفعوها إلى امرأة جاز وأساءوا لأن
 في أفعالها قصورا **المرأة** الحرة المكلفة إذا دفعت نفسها فلهو جائز

ولا اعتراض

ولا اعتراض إلا أن يتزوج نفسها من غير كفؤ وتنقص من مثلها **ومن** لا يقدر
 على النفقة والمهر لا يكون كفؤا لها **وروي** عن أبي يوسف أنه قال إذا ملك
 نفقتها ولم يملك مهرها فهو كفؤ وإنما ينظر إلى مهر مثل نسائها من كان مثلها
 في الحال والمال فأنما يعتبر مهر مثلها عند عدم التسمية يعتبر مهر بمهر نسائها
 من جهة الأب وأم الأب وأخت الأب **وإذا رضي** بعض الأولياء فليس للباقين
 حق التفريق **والمرأة** أن تمنع نفسها عن زوجها قبل الدخول حتى تقبضها جميع
 المهر **ولها** إذا لم تقبضها المهر أن تسافر حيث شاءت مع المحرم **وتسكن**
 في أي بلد شاءت وتخرج إلى زيارة أهلها وليس للزوج منعها عن شيء من ذلك
 فإذا أعطاهما المهر فله منعها من ذلك كلها **وله** أن يدخل بها وليس لها أن تمنعه
وإذا كان المهر إلى رجل فليس لها أن تمنع نفسها **وكان** الفقيه بالبيت المقدس
 يقول إذا قبضت نصف المهر فليس لها أن تمنع نفسها هكذا جرت العادة في بلادنا
 أنهم لا تقبضون قبل الدخول إلا النصف فصارت ذلك بمنزلة الشرط من طريق
 الدلالة للرجل إذا أراد أن يخرج امرأته من البلد ويسافر بها ليس له ذلك
 إلا برضاها **وجوز** له أن يخرجها من المدينة إلى القرية ومن القرية إلى المدينة
المرأة إذا وجدت بالزوج برصا أو جذاما أو مجرا أو جنونا فلا خيار لها عند
 أبي حنيفة وأبي يوسف **وعن محمد بن الحنفية** **والتفقوا** في العنينة أنه لها
 الخيار **والتفقوا** أن الرجل إذا وجد بالمرأة هذه العيوب فلا خيار له **وإذا**
 اختلف الرجل والمرأة فيما دفع إليها الزوج فقال الزوج هو من المهر وادعت
 المرأة أنه هدية فالقول قول الزوج في سوى مكان واجبا عليه من مستاع
 الصيف والثاء **المرأة** إذا امتنعت عن السكنى مع ضرتها أو طلبت
 بيتا على حدة في داره وجب عليه ليس لها غير ذلك ولها أن تسكن معها

في بيت واحد **المتقدمة** من طلاق لا يخرج في قدرها ليلا ونهارا وفي التوقي
 عن زواجها تخرج بالزنا والحاجتها ولا تبسب الا في منزلها **ولا باس** بان تخرج
 الى صهر الدار اذا لم يكن في الدار سكن غيرها **واقا** اذا كان في الدار سكن غيرها
 فلا يجوز لها ان تخرج الى صهرها **ولا يجوز** للمعدة ان تسافر في عدتها **وتحسد**
 المرأة الطبيب وبسبب الطبيب والمصفر وما هو مصبوغ برغفران والدهن
 والكحل للزينة **ولا** تختضب **ولا** تمشط **ولا** تلبس حليا **ولا** تنشوف
 ومن المشايخ من اجاز لها ان تمشط بالكمشان المدقوق دون الطرف الاخر
 لارالة الاذن للزينة **وعدة الطلقة** ثلث **حيض** والايسة والصفوة
 ثلاثة اشهر والامة حبضتان والايسة شهر ونصف **والتوقي منها**
 زوجا عدتها اربعة اشهر وعشرا **والامة** عدتها شهران وخمسة ايام
وعدة الحامل وضع الحمل فالوجه كلها من المعتدات لا يجب عليهن اتقاء الزينة
 المطلقة طلقا حقيقيا **والمعدة** بحكم فاسد **والصبية** التي لم تبلغ واقم الوالد
 اذا اعتقك سيرة ما مات عنها **والكافرة** يطلقها المسلم فعليا **والمعدة** ولا يجب عليها
 اتقاء الزينة **وروي خلف** بن ايوب عن محمد بن الحسن في امرأة شهدها
 شاهدان بالطلاق **قال** ان كان في زوجها غايبا يسعها ان تتزوج وان كان
 حاضرا لا يسعها ولا تمكنه من نفسها واذا رفعت الى القاضي فقامت شاهدين فلم يرض
 القاضي بشهادتهما **وروي** المتدرة على الزوج لا يسعها ان تقيم معه **ونجهد** كل الجهد
 حتى يخلص منه **قال** محمد بن مقاتل ليس للرجل ان يمنع امرأته ان تغزل
 لنفسه من قطن او ليفها بالاجرة عند حاجتها **وليس** للمرأة ان ترضع ولدا
 للغير الا باذن زوجها **فلو** اجرت نفسها ظنرا باذن الزوج فالمرء وان منعوه
 من غشائنها وقد اشترطوا عليها ان ترضعه في منزلهم فانهم ان منعوا الزوج

مطلقة عن المطلقة تمت

سواء كانت
قبل الدخول
او بعده
لا خلاف
الاية

ان يخلوها

ان يخلوها في منزلهم **واقا** اذا خرجت الى بيت الزوج لحاجة فلا يسعها ان تمنع
 نفسها منه **وغسل** ثياب الصبي واصلاح طعنه على الظنر واذا ارادوا
 ان يخرجوا الظنر قبل مضى الاجل فليس لهم ذلك الا من عذر والعذر ان لا يأخذ
 الصبي من لبنه **ولو** جعلت ونقص لبنها فان كان ذلك بغير الصبي فهو عذر ولو
 ان الظنر امرات ان تترك الاجرة فان لم تكن المرأة معروفة بذلك فلا بد ذلك
 لان الدوام على هذا مد ظن النظر **عليها** **يقال** في مثل الحسوة موت جوعا **ولا** تاكل
 بشيء **قال** محمد بن مقاتل ليس للرجل ان يمنع امرأته من زيادة الابن
 وزيادة المحرم في الشهر مرة او مرتين **ويقال** لا يجوز للمرأة ان تخرج من منزلها
 الا ان تكون في منزلها الا ان تكون في منزلها فجاء التسقوط عليها وتحمل العلم
 ان لم يكن الزوج فقيرا او الى الحج اذا زها وان كان لها على احد حق او لامه عليها **وجوز**
 للزوج ان يافق لها في مواضع ولا يكون اثما في زيارة بوبها والتغوية لها
 وعيادتها وكذا الاقرباء وكذلك ان كان لها امرأة قابلة فاستاذنت لرفع الولد
 او لفسر الميت والى تحمل العلم والى الحام اذا كان الحام للنساء خاصة **وتخرج**
 في جميع ما ذكرناه مستورة غير مطيبة ولا مسترجية **وقال** ابو بكر الخفاف
 في المرأة اذا ابت ان تحبز او تطبخ فعلى الزوج ان ياتى بها من يباح لها ذلك **وكان**
 المشايخ يقولون ان كان بها علة لا تقدر معها على الخبز والطبخ **او** المرأة من
 الاشرف فعلى الزوج ان ياتى بها من يجبر ويطبخ **واقا** اذا كانت تقدر وهي
 ممن تخدم نفسها فاستنعت من ذلك فليس لها ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم
 جعل الذي من داخل البيت على المرأة والذبي خارجا على الرجل **ويكفي** اقضي بين
 على وفاطمة رضه **ولا ينبغي** للمرأة ان تصوم التطوع الا باذن زوجها **والحامل**
 والمرضع تقطران الاجل الصبي وتقضيان **ولا باس** بان تمسغ

مضي قول
وما حكمة

لصبرها خيرا وهي صائمة اذا لم تجد من ذلك بها او كذلك اذا ذقت شيئا بل
 تما تطبخ وتتركه افضل **وقال** ان المرأة لا تحق القرب من زوجها الا بخمسة
 اشياء على ترك الرتبة له وهو يبرئها واذا دعاها الى فراشه فلم تجب وبترك الصلوة
وترك الغسل واخرج من المنزل المرأة اذا قطعت شعرها اثنت ودخلت تحت
 اللعنة **وعلمنا** ان شتمها شتم وتوب المرأة اذا اعترض الولد في بطنها ولا سبيل
 الى استخراجها دون ان يجعل قطعا **قال** ان علم الولد قدمات فلا تأس به لك
وان كان خيا فلا تقتل نفس زكية لاجل نفس اخرى **امرأة** حبلت وهي بكر وكان زوجها
 جامعا فيما دون الفرج فلما دنى او ان ولادتها خضر نصير فامر بان يجار ببيض
 ففعلوا فوضعت الحمل **فقبل** لنصير او يكون شرا **قال** نعم ان شرا السطح رجا
 وقع المال في الكوة وصليت امرأة في زمان الفقيه بوالبيت وهي بكر وكان زوجها
 جامعا فيما دون الفرج وغاب عنها فلما دنت ولادتها امر بان تقطع عندها
 بخذرا ثم فقطعوا حتى خرج الولد تفرض نفقة المرأة وكسوتها على الزوج
وان كان لها خادم يفرض لها **وقال** ابو يوسف تفرض لخادمين وبويج
 على مقدار حال الزوج ما يكفيها من كسوة للثلاث والضيف **واذا** مضت امرأة
 او دخلت في السنين او ذهب عقلها او اصابها بالاكلا يستطيع جماعة معه فعليه النفقة
 وان شئت سقط نفقتها **واذا** اردت الخروج الى الحج فان كان الزوج لم يذهب بها
 فلا نفقة لها **وان** كان داظرا فعليه النفقة على قدر سفر البلد الذي هو فيه فقيا
وليس عليه قداس سفر مكة ولا نفقة للضيف على الزوج اذا كانت لا يجامع
 مثلا **اذ** بجمعة النساء جائزة وكذلك النساء من اليهوديات والنصرانيات **والمرأة**
 في الحكد وكا طريق قطع يد هافا السرة وتضرب اذا شرب الخمر ثمانين سوطا **واذا**
 قدضت تضرب ثمانين **واذا** زنت وهي محصنة رجعت والامام بالخيار ان يضربها

وانما

وانما ترك **وقد** مد على من طلب كرمته وجهه شامة الرمدانية وان كانت
 فيه محصنة ضربت مائة سوطا **ولا** يجوز للمرأة في الحكد ويتبع عنها الحشو
 والفرو حتى تجد المرأة الم القرب واذا شهد عليها اربعة بالزنا فاني جلي فاني
 عيسى حتى تضع حملها **واذا** ثبت باقرارها لا تحبس ولكنها ترك حتى تضع
ثم اذا ولدت فان كان حدها الجلد لا تضرب حتى يتعالى من نقاسها لانه يخاف
 على التلف **وان** كان حدها الرجم فانها ترحم حين ولدت لان الرجم يقصده
 الاهلاك **وروي** عن ابي حنيفة انه قال ان لم يكن احد برضعه يتفق
 عليه فانما تؤخر حتى يستفي الولد **رجل** زنا بامرأة فافضاها فان كانت
 تستمسك في البول فعليه الحدة وثلاث الدية **وان** كانت لا تستمسك البول فعليه
 الحدة وتام الدية **والقصاص** محرم بين الرجل والمرأة في النفس ولا يجزي
 بينها فيما دون النفس **ويجزي** بين المرأة والمرأة ودية المرأة خمسة الاف درهم
 نصف دية الرجل والناجحة والمغنية تفران وتحبسا حتى تتوبا **وشهادة**
النساء مع الرجال جائزة في جميع الاحكام الا في الحكد والعصام **والمرأة** في الكوة
 والاقرار كالرجل **ولا** يجوز اقرار المرأة بالوارث الا في ثلثة بالوالد ان لم يكن لها
 نسب معروف **والزوج** اذا لم يكن لها زوج معروف وصدها الزوج والمولى
 اذا لم يكن موقفا **اختلف** العلماء في امرأة لها زوجان لانهما يكون في الكوفة
 قال بعضهم لاخرها **وقد** جاء في الحديث ان المرأة لا تزاوجها **وقال** بعضهم
 تختبر فحشا ومن شئت اذا ثبت ارضاع الولد فلا ذلك **والوضع** على الولد
 قال ابن سينا فان ارضعنكم وانه يستاجر مكانا شرا جاز ولها الاجر والعدة **والطلاق**
 بالنساء الا على المرأة ان تخدم على ميت كانا من كان الا على زوجا اربعة اشهر
 وعشر **المرأة** اذا زنت على زوجها ثلث تطليقات وامرأتان تزوجا باخر

وتحل الاول وهي تخاف ان لا يلقاها وارادت ان لا تظهر امرها ولا تعجل
 فانها تهب لمن تشق به شيئا فمشتري به عبدا صغيرا امرها فزوجة باشرادة
 شاعدين فيدخل العلام ثم يربها كشتري العبد المملوك من المرأة فيبطل النكاح
 بينها ثم تبعت هذا المملوك الى بلد من البلد فيباع فيه فلا يظهر امرها اذ طلقها
 زوجها ثلاثا وهو محجود ولا يتنكح بها ولا تقدر على الهروب منه فانما يخرج
 منكوبة في موضع يكون الزوج حاضرا فيقول للزوج انسان انتك قد تزوجت
 بهذه المرأة فيقول ما تزوجها ولا هو يعرفها فاذا قال الزوج ذلك فانها تسفر
 وجهها حتى يعرف او تدخل المرأة دارا فيقال للزوج انتك قد تزوجت امرأة
 وهي في هذه الدار فيجد فيقال قل كل امرأة لي في هذه الدار طالق فاذا قال الزوج
 اطهرها والله اعلم **احكام القبيات**
 حد السلوغ في العلام تسع عشرة سنة وفي الجارية سبع عشرة سنة وفي رواية في العلام
 ثمان عشرة سنة وعند حاكم فيها خمس عشرة سنة ولبلوغ العلام ثلاث علامات
 اما ان يبلغ هذا المبلغ او تجلده او يجامع فينزل **ولبلوغ** الجارية خمس علامات
 اكبرها والجل وهذه العلامات الثلاث **امامة** الصبي لا تخور الا فيما روى
 عن محمد بن مقاتل الرازي انه اجاز اماته في النزاع خاصة **ولوات** اما ما
 احدث وقد تم صبا فسدت صلواتهم **جارية** لم تحض وقد رايتهت قامت
 في النصف الاول فسدت صلوة من يجنبها استحسانا اذ نوى اماتها واذا صلت
 وقد رايتهت بغير فناع لم تنؤم بالاعادة **واذا** اتت للمقوم غلام مرا هو
 اجزاها **الامام** اذا حدث يوم الجمعة بعد ما حطب قائم صبا او كافرا او معتوها
 او امرأة تعلى بالناس قائم غير هؤلاء رجلا لم يجز ولو امر جننا فامر غيره جاز
صبي جامع امراته وجب عليه الفلر ويومر للصبي بالفلس حتى يتقود وكذلك

احكام الصبيات

الجارية

الجارية اذا كان صغيرة **الصبي** اذا قتل شهيدا غسل عند ابي حنيفة وعند مالك لا يغسل
 المولود اذا كان ميتا لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يبرأ ولا يورث **وان ولد**
 وان ولد حيا غسل وكفن وسقي وصلى ويرث ويورث **وروي** عن محمد بن
 الحسن انه قال اذا ولد ميتا يغسل ويسقي ولا يصلى عليه **الصبي** الميت
 اذا حمل على الدابة وصلى عليه لا يجوز **وان اجتمعت** جنازة العلام والمرأة وضع
 العلام مما يلي الامام **ولا يتم** للصبي بعد البلوغ **ولا رضاع** بعد انقضاء سنتين
 ونصف عن الامام وعند حاكم سنتين **ولا يجوز** ان يلبس ذكورا الصبيان الذكور
 والصبياج والحل من الذهب والفضة والكبار في ذلك سوء **ويؤم**
 الصلوة بالصلوة اذا بلغوا سبع سنين ويؤمون عليها اذا بلغوا عشرة ويفرق
 في المضاجع بين الذكور والاناث اذا بلغوا هذا المبلغ **ليس** للختان وقت يطوم
 واذا خفي الصبي ولم يقطع الجلد كله فان قطع اكثر من النصف جاز وان كان
 اقل لم يجز **قال** ابو بكر الاسكافي في طريقه مجنون مجب عليه الفلر من كفاية ان يبلغ
 الملة داخل جلده فان لم يبلغ لم يجزه وهو كالمضرم **ولو توضحا** ولم يغسل اقل
 جلده جاز لانه ليس بنفس **الصبي** اذا ادرك في الوقت لم يرضه في الوقت **ولو**
 صلى في قول الوقت ثم ادرك فافره اعاد الصلوة واذا ادرك بعد بعض النهار
 في شهر رمضان عيسك بقية يوم عن الكل فان اكل لم تنزهه كفارة **ويطلى**
 صدقة الفطر من ماله ولو كان له عبيد واماء يطلى عنهم من ماله ايضا **وقال**
 محمد بن الحسن لا يجوز ان يعط عنه وعن عبيده **ولا يجب** الزكوة من مال الصبي
وجب العشرة في رضه **وروي** الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه قال يجب على المور
 ان يرضي عن ولاده الصغار كما يجب صدقة الفطر **ولو كان** للصبي مال والاب
 معسر **قال** بعضهم يجب على الاب ان يرضي من مال ولده وهو على الاختلاف

طالع الجارية

في صدقة الفطر **وقال** بعضهم لا يجب بلا طهف **وقال** بعضهم قياس قولها ينبغي
ان يفتي من مال ولد ثم يشتري بالحسم ما يستغني به الصبي **الصبي** اذا احتقن باللبس
لا يقع به من الرضاع **الصبي** اذا حج في صفه وجب عليه حجة الاسلام **اذا بلغ**
واذا اهرم بالحج ثم بلغ ففرض على حجة لا يجزيه عن حجة الاسلام **وكذلك** العبد ولو ان الصبي
استأنف الاحرام قبل ان يقف بوفته جاز عن حجة الاسلام وفي العبد لا يجوز
ولو استأذن للصبي ان اراد ان يحج فممنعه ابواه فان كان صبي الوصية ولم يخرج
حجته فله ان يمنعه حتى يلبس وان لم يكن طاله هكته الا ان ابويه معسران
يجتاها الى التفقة وسوا لا يخلف لها نفقة كاملة فالجواب عنه ذلك وان امكن ذلك
الا ان الغالب على الطريق الخوف فلا يخرج ايضا من غير انهما **صبي** جاء الى
القاضي يطلب شيئا فان طلب شيئا يستغني به في البيت مثل الملح والفلق وعش
فلا بأس بان يمنعه من ذلك وان طلب جوزا او فتقا او نحو ما يشترطه
فلا فاضل ان لا يدفع حتى يسأل اهله ام لا لا بأس ان ينفق على الصبي
من ماله في تعليم لقراء والادب واستظهار وان كان الصبي لا يصلح لذلك فلا بأس
ان يتكلف مقدار ما يقدر ان يملونه **رجل** اتخذ وليمة للختان فاهدى النكاح
هدايا ووضعها بين يدي الابن او دفنوها الى الوالد وقالوا هذا الولد ادم يقولوا
فقال **بعضهم** تكون الهدية للوالد في الاموال كلها لانه هو الذي اتخذ الوليمة لانه
وقد جاز في الحديث الاطعام بالضيان وتيدر هو الولد لان الوليمة اتخذ لاجله **وقيل** ان
للولد فالولد والافضل للوالد **وقيل** ان كانت الهدية مما تصح للصبي فهي له **وان كان**
دراهما او شيئا من الثياب واللبان فان اهدى احد من اقرباء الاب او معارفه فهو للولد
وان كان من اقرباء الام او من معارفها فهو للام **الام** احق بالاعلام حتى يصير حاله
ياكل وصده ويشر به وصده ويتوضا وصده **واحق** بالجارية مالم تعض ثم الجدة

خاتمة

اولى

ولم يمت لاحق من الاب ولا ام ثم الحالة في رواية كتاب النكاح وفي الجامع الصغير
الحالة ثم لاحق من الام **والجدتان** حكمهما كانهما في حضنة الابنة حتى يحضر
وفي غيرهما حتى ياكل وصدها ويهر الاب احق بها واولى كلاهما **اسلام الصبي**
العادل جاز وكذا لا يتردده **وقال** ابو يوسف لا يصح امر تداه في قوله الا قبل الصبي
اذا خرج من دار الحرب فان كان معه بوان او امه او اخوه او غيرها وكان وصيه
فله **صبي** مات عن امراته وهي حامل فقتلها ان تضع حملها وكان القيد
ان تكون عدة ترا ربة الشهر وعشرا وان كانت حلت بعد موته فقتلها بالشهر
اذا زوج الرجل ابنته بشي سيرة او زوج ابنه امرأة وزاد على مهرها جاز عند ابي حنيفة
وعند مالك لا يجوز اذ لو لم تامة ولدا وفي بطنها اخر فانتفاء القدر بالولد الا اخر
بلا خلاف والنفقة من الولد الاول عند ابي حنيفة وابي يوسف **وقال** محمد بن الوليد لا فرق
اذا زوج الرجل ابنته وهي صغيرة عدا او زوج ابنه امة جاز عند ابي حنيفة **واذا مات**
الصبي عن امراته وكان جامعها وكان لها زوج طفلها ثلاثا حلت له **رجل** في بيت
صبي يقول هو عبيدي فلما كبر اعلام قال انا حر فاقول قول اعلام لانني في يدي نفسي
ولو قال انا عبد فلان فاقول قول الذي هو في يده الصبي المحجور اذ وكله انسان
يسع في قبضه جاز والعهد على الامم **وكذلك** العبد المحجور **صبي** في يدي سلم
وزني فقال الذي هو بني وقال المسلم هو عبيدي فهو ابني **الصبي** اذا مات عن امراته
زوجها تعد اربعة اشهر وعشرا واذا خلقت تعد ثلثة اشهر فان اعتدت بشهرين
او زيادة ولم يتم ثلثة اشهر حتى حاضت استقبلت القعدة بثلاث حبس لا تجب على
الصبيبة انفا الزينة في القعدة لان ذلك عبادة فيلزم لا يجب عليها في الحقيقة لانها
غير مخاطبة بها ولكن الولي مخاطب بان لا يزوجه الا بعد مضي القعدة واستبراء
الصفره بشهر اذ ادعى عشره حسا كين لا طعام كقار عيين وفيهم صفره حتى ينظم

سجل
الاصلا

اذا لم يكن بدم الجماعة مع الامام غير العبيد والمسافرين جاز له ان يصلي بهم الجمعة
 ويجزى بهم فلو لم يكن الا النساء لم يجز **ولو امر** الامام عبدا او مسافرا ان يحط
 ويصلي بهم الجمعة اجزاهم ولو ولاية الفضل لم يجز ان يكون العبد قاصيا
العبد والامة اذا احرمت بغير اذن مولاه فلمولي ان يحلله واذا احرمت العبد
 باذن مولاه ثم باعه المولى فلا يشتري ان يحلله اذا احرمت في حال الترق شتم
 اعتق ثم جدد الاحرام قبل ان يقف بعرفة لم يجزه ذلك عن حجة الاسلام
 بخلاف الصبي **العبد** اذا حج باذن مولاه فاصاب صيدا فله ان يصوم
 وكذلك اذا حنت في البيه لا يجوز له الا الصوم فالفضل ان لا يعبد اذا
 وجب عليه كفارة يجوز فيها الضيام مثل جزاء الصيد وكفارة الاذى
 ويحذر ذلك فعليه الصوم واذا وجب عليه كفارة لا يجوز فيها الصوم مثل الجمار
 فعليه الكفارة اذا اعتق واذا احصر فعليه مولاة ان يبعث بهدي **العبد**
 اذا دخل مكة بغير امارم فعليه دم اذا اعتق او ذهب لاقبوه وهو عبد فاق
 الرجوع ولو ذهب لعبد اخيه فله حق الرجوع لابس بان تقبل هدية العبد التاجر
 اذا اهدى اليه شيئا من الماكول او يدعوه الى طعامه ولو اهدى اليه ثوب
 او دراهم لم يجز يبايع له بذل الماكول واعادة الماعون لا يجوز للعبد ان يتزوج
 بغير اذن مولاه واذا اذن المولى بنصف الى النكاح المجاوز والفاسد جميعا
 عندي حنيفه وعندنا يقع على المجاوز دون الفاسد وليس للعبد ان يتزوج
 اكثر من امرأتين واذا تزوج بغير اذن المولى ثم احاز المولى جاز ولو تزوج
 بغير اذن المولى فاعتقه المولى جاز النكاح واذا تزوج عبده لامة
 بغير مهر جاز ولا يحل للعبد ان يشتري واذا تزوج الرجل لامة نفسه
 لم يجز وللولى ان يكبره وامتة وعبد على النكاح واذا تزوج امتة

ثم عتقت

ثم عتقت فلها الخيار سواء كان زوجها عبدا او حرا اذا كان للعبد امرأة فالتفقة
 بينه في ذمة يباع فيها كما يباع في سائر الذمة ولو كان للعبد ولد لم يجز عليه
 نفقة الولد لانه لا ولاية له على ولد **واذا تزوج** امة انسان فارد ان يزل
 عنها فالاذن في الغول الى المولى وعندنا الاذن الى الامة لا يجوز تزويج
 الامة على الحرمة **ويجوز** تزويج الحرمة على الامة **واذا** طلق الحرمة ثلاثا ثم تزوج
 امة في عدتها لم يجز عندي حنيفه وعندنا يجوز **الاب**
 اذا تزوج جارية ابنته لا تصير ام ولد له ويعتق الولد بالقربة **واذا**
 وطئ جارية ابنته فولدت صارت ام ولد له وعليه قيمتها ولا مهر لها
واذا استولد جارية ببنه وبينه شريكه صارت ام ولد له وينقسم نصف
 المقر ونصف القيمة اذا كانت له جارية بطاها فتزوج اختها لا يني له
 ان يطأ واحدة منها ما لم تخرج الاخرى من ملكه ولو اشتري اقربا جاز له
 ان يطأ التي كانت عنده ويستخذم الاخرى **عدة الاماء على النصف**
 من عدة الحواثر فمجب مكان ثلاث حبس خيستان ومكان ثلثة اشهر
 شهر ونصف ومكان اربعة اشهر وعشرة اشهران ومنه ايام وفي وضع
 الحمل الحرمة والامة سواء **ويلزمها** اتقاء الزينة كما يلزم الحرمة ويجوز لها
 ان تخرج في الغنى في الطلاق والوفاة جميعا **وكذلك** الدتيرة وام الولد
 والمكاتب **العبد** او المكاتب اذا تزوج ابنته لم يجز عنده عاذون
 لزمته ديون فزوجه المولى جاز لان في النكاح منفعة الفراء لانه اذا تزوج
 زينا يجتهد في اكتساب **اذا** تزوج امة بعد ما وطئها فللزواج ان يطأها
 قبل ان يستبرأ عندها حنيفه **وقال** محمد اصب الي ان لا يطأها
 حتى يستبرأها **اذا** طاهر من ابنته او ام ولد له لا يكون طهرا **اذا** اعط

مشي

زكوة ماله لامرأته وهي أنه لو جمل فقير لم يحز وكذلك لو أعطاه أباه وهو عبد
لأنه فقير إذا تزوج أمته فمات عنها الزوج لا يجوز له أن يطأها ما لم تنقض
عدها **وإذا** طلقها زوجها قبل أن يدر بها فاعلى مولاها الاستبراء في رواية لا يستبرأ عليه
وإذا أراد أن يتزوج أمته لا ينبغي أن يتزوجها حتى يستبرأ بها بحضة **وإذا** زنت
المرأة فلا استبراء عليها **ولو** حبست من زنا لم يفر بها حتى تنقض حملها إذا زنت
لأنه في التجارة فلهما أن توأجرا نفسا ظهرا **والعبد** إذا زنت أن يوأجرا صمته
ظهرا **العبد** إذا أودع ودية ثم غاب فليس للمولى أن يأخذها سواء كان
العبد مازونا أو مجورا لأن المولى أن يأخذ ما هو كسبه وهذا لا يعلم
أنه كسب له **كجواز** أن يكون ودية عنده أو غصبا أو لقطعة ولأن العبد لا
رجع وانكسر الوقت كان القول قوله **فلو دفع** إلى المولى فإن كان العبد لا يرضى عليه
جاء **العبد** كما زنت إذا بق صار مجورا لأنه غير مولاها تجارته في نفسه
فوجب أن تنق عليه تجارته في كسبه حتى يكون عقوبته من جنس عصبته ودية
وإذا جنى في حال الإباقة يؤخذ في ذلك كله إذا أخذ عبدا بقا قيمته عشرين
دينارا فعليه تسعة عشر دينارا عنه ثم ينقص منه دينارا وعنده أبي يوسف
في قوله لا خير يجب أربعين دينارا إذا أتاه عبدا أو أمته بهدية أو مئة لا ينبغي أن
يقبل منه ولا يشتري حتى يسئل **فإن** سأله وأضربان مولاها أذن له في ذلك
أو بعث إليه بها **فإن** كان العبد ثقة لا يكس يقبل قوله **وإن** كان شرقة
استعمل أكبر الراي **إذا** أوصى إنسان بجهة فدفعوا إلى عبد قد أذن له مولاها
جاء وأساؤا في ذلك **وإذا** أوصى إنسان بعتق جارية على أن تتزوج فقالت
لا أتزوج فانها تفتق فإن تزوجت بعد ذلك لم يبطل عتقها **وإذا** اعتق
أمته في مرضه على أن تتزوج فبأن يتزوجها فأنزله في قيمتها

وان حب

وان فرقت من أثلث بكبه أن يجعل الفل في عتق العبد لأنه شبه أثلثة ولا بأس
بالقيد لأن فيه تحصين ماله **وأجاز** مشايخ بلخ الفل أيضا **عبد** مجبور
أمر عبد مجبور حتى قتل رجلا قال على القائل أنه يبيع على مولاها إذا اختار
الفري يفتدي عنه بالدية ولا شيء على الأمر يبيع في الحال ولكن يجب عليه العتق
قيمة المأموران كان لا أمر مجورا وإن كان مازونا يجب عليه في الحال أن يقتل
رجل عبد بقيمة عشرين الف درهم لم يجب عليه إلا عشرة آلاف درهم **وإذا**
عن أبي يوسف أنه قال يجب قيمته بالغام بالغ **ولو غصبه** فمات عنه
وبيت عليه قيمته بالغ ما بلغت **العبد** إذا جنى جنابة فهو له خيار
أن يشأ أن لا يرش عنه وإن شاء دفعه بالجنابة **وإذا** وقع العبد لا يجب عليه ذلك
العبد إذا أتى إلى دار الحرب ثم أصابه المسلمون فهو له اختار بين عتق حنيفة
وعندها إذا أخذ المشركون ملكوه **العبد** إذا أمرته بقتل كما يقتل الحر **إذا** كان
للعبد أم حرة وقد ماتت وهي مسلمة فقد فها إنسان فله أن يطلب قاذرها
بأبد ولو أقر بدها في يده أنه سرقها من فلان قطعت يده ونفع الدرع
إلى المقدر **عند أبي حنيفة** وعند أبي يوسف يقطع يده والدراع للمولى **وعند**
أبي حنيفة مجورا فإن كان مازونا فلا خلاف في جواز إقراره بها جميعا **الحربي**
إذا اشترى في دارنا عبدا مسلما فادخله دار الحرب عتق عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف
جارية سبأها المشركون وكان مولاها زوجها ثم اشتراها رجل من المسلمين
فالتكاح على حاله **أما** **العبد** جائز أن يقتل وإن لم يقتل فلا يجوز عند أبي حنيفة
وعند محمد أمانه جائز ويقال هو قول أبي يوسف **العبد** إذا أقر بالزنا أربع مرات
يضرب بمحمد وحده العبد على النصف من حدود الحر **العبد** إذا زنى ثم عتق
يضرب خمسون يراعى وقت الزنا ولا يراعى وقت الضرب **شهادة**

العبد لا تقبل لان فيه تضيقا لانه اذا رجع عن شهادته وجب عليه الضمان بخلاف
 كالكفالة **وروي** عن ابي حنيفة انه قال تقبل العبد والاعمى جائز وقال تركب
 الابناء الاباء جارة وشهادتهم لا تجوز وتركبة العبد جائزة وشهادته لا تجوز
 وشهادة العبد في حلال رمضان جائزة اذا كان مسلما ثقة واحسن يقبل
 بالعبد ولا يجري القصاص بين امر والعبد ولا بين العبد والعبد فيما دون النفس ولا
 يقبل المولى بالعبد **وقال** ابو بكر الاسكافي لا بأس للرجل ان يكون لعبد م شفر
 في الجبهة لان فيه زيادة الشئ **وكان** ابو الليث يقول ان فيه دليلا على ان العبد
 اذا كان للعبد ولا يربيه بيعة لا يستحب له ذلك **وروي** عن ابي يوسف انه قال
 لا بأس بان يشتري الفلام مع مولاة ومولاة مراكب بعد ان يطبق ذلك ولا يجزى
 ان يكتف من ذلك ما لا يطبقه **وروي** عن ابن عمر انه كان بكفة فبلغه ورجع ثم
 عمر فخرج الى المدينة على راحلته ومعه غلامه يشتد اذا انفور من اذا اراد ان يضا
 امته ولا نصير ام ولد فانه يبيع من ابن له صغير ثم يتردها فيكون اولاد واهل
 ولا نصير ام ولد له **واذا** اوصى الى عبد عبيد باذن مولاة لم يجز **واذا** اوصى
 عبد نفسه فان كان في الورثة كبار لم يجز وان كانت الورثة كلهم صغارا جازت
 عند ابي حنيفة وعندهما لا تجوز لا يصير اما دون محجور الا في اثني عشرة حصلة
اذا قال المولى هبت عليك في سرقة **واذا** ابق من سيده **واذا** اخذ اهل كرم وادخل
 دار كرم **واذا** مات سيده **واذا** اجتنبت جنونا مطبقا **واذا** كان العبد لبيتم فاذن
 الوصي في التجارة فوات الوصي او مات البيتيم **واذا** وهب لبيته وقبضه الموهوب
 او تصدق له او تصدق به وقبضه المتصدق عليه **واذا** اجنى جنابة فذبح بها **واذا** اذن
 لامة في التجار فوطئها السيد فاولد لها ثلثة اشياء يكون عيبا في الجارية ولا يكون
 عيبا في الفلام الزنا وولد الزنا والبحر الا ان يكون فاحث **السكوت** لا يكون مري

الا في فضال

الزينة

الآن فضال **البكر** اذا تزوجت والتفيع اذا بلذ الخبر وفي الرجل مري عبده يبيع وشترى
 فلم يهره صار مافونا وفي المرأة ثمانية ام ولده بولد فيسكت فليس له ان يقيه من يده
وحكى ان اعمى يبيع اشترى ارضا ببعض راسيقها فمك من خرج اليها فظن الارض
 بعد غيب الارض بيده فلم يرفها الشوك والكلاء فردد الارض قال ان هذه
 لا تطعم نفسها فكيف تطعمني وفي رواية هذه الارض لا تقدر ان تتخذ لنفسها
 سرا ولا فكيف تقدر ان تتخذ لي قميصا **اذا** فقبت العبد وذهب نورها
 ولم يخسف فعليه القصاص بجمي له مرة ثم يقرب منها **وملى** عن عثمان بن عفان
 رضى عنه عنه انه اتى برجل قد لطم رجلا فذهب بصره وعينه قائمة فلم يهره
 كيف يصنع فسال عنه الناس فلم يجد عندهم شيئا حتى جاء على بن ابي طالب
 بكفر من جعل على وجهه ثم اوفى مرة من عينه فاستقبل به الشئ فالتع بصره
 وعينه قائمة **قال** ذهب بعري ولا تعرف ذلك الا بقوله فانه ينظر اهل العلم
 بذلك لان موضع البصر موضع بشار اليه فان اشكل جعل كما حكى عن بعض
 القضاة امران يوتى حبة فحملهما بين يديه فقر من ذلك ففرقانه كاديب
احكام السكر يجوز افا عيل السكر من التلاقي والعناق والتخا
 والبيع والشري وتلزم الجنابة ما جنى لوجبي عليه وادار الفرض من الطهارة
 والضوات والقيام والحج والزكاة جاز عنه اذا وضع ذلك وهو سكران
واذا رى على امر به ووصاياه فيما بينه وبين الثلث جائزة **واذا** افاق وجب
 عليه الرضوخ حكايه عن الشايع وهو اذا سكر حال لا يرف الرط من المرأة **واذا** قرأ
 اية سجدة او سمعها فعليه ان يسجدها اذا افاق اذا اذن السكران احب الى ان
 يعاد **واذا** اراد ان يكون استسما **قال** ابو نصر بن سلام كل من كان اشكر
 فطلاقة وقع وهو على ساهون **وقال** محمد بن الحسن من ذهب عقله من دليس

من بين لم يقع طلاقه نحو المبرم والذي يشرب البسج فذهب عقله **واذا شرب**
 الخمر وجب عليه الحد ثمانون سوطا قليلا كان او كثيرا **واذا شرب غير الخمر**
 لا يجب عليه حد الخمر ما لم يسكر **وقد التزم** قال في كتاب الشريعة اذا كان كلامه
 مختلط لا يفهم منطقا ولا كلاما ولا جوبا **وقال** في الجامع الصغير اذا كان
 لا يعقل قليلا ولا كثيرا ولا يعرف اثره من المرأة **وروي** عن ابي يوسف
 انه امر بقراءة قل يا ايها الكافرون فان قرأها على الوجه فليس يسكر **وسئل**
 بعضهم عن الفرق بين طلاق السكران والناثم فقال النائم لا يجري كونه الطلاق
 على لسانه وانما الطلاق يجري وانسكران هو الذي يجري كونه الطلاق على لسانه وشر
 شرب الخمر شد من ضرب القذف وضرب الزنا شد من ضرب الخمر وضرب
 على الاعفاء كلها خلا الوجه والفرج والرأس **وقال** ابو يوسف يضرب على الرأس
 ضربة **والمرأة** في الحدة كالرجل الا انها لا تحول ولا يضرب في حال السكر حتى يصحوا
واذا شرب وهو مريض لا يجده حتى يزداد اذ شهد عليه الشهود انه شرب ولا يوجد
 منه راحة الخمر لا تقبل شرادتهم عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد تقبل ما لم يشهدوا
 واذا وجد منه راحة الخمر ولم يشهد الشهود فانه لا يجده ولو قار الخمر لا يجده
واذا شهد شاهد على شربه الخمر واخر على قراره لا يقبل واذا اقر انه شرب الخمر
 ضرب الحد عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف لا يجده حتى يعترف مرتين اذا اقر
 على شرب الخمر وهو يخاف التلف على نفسه لا يجده من صح اسلامه فكفه
 كفر الا الصبي والسكران **احكام الكرهين** الاكره له ثلثة احكام
 الحظر والاباحة وحكم الجواز والفساد وحكم الضمان والبراءة فاما حكم الحظر
 والاباحة اذا كرهه الرجل على شئ لا يجزئ تناوله بغير اكره فهو على ثلثة اوجه
 في وجه يباح له ذلك ولا يسمع ان يمنع من ذلك وفي وجه يباح له ان يفعل

وان يمنع

وان يمنع فهو ما جرد وفي وجه لا يسمع ان يفعل واما الوجه الذي يباح له ان
 يفعل وان لم يفعل فهو ان يمنع فهو ان يكره على شرب الخمر او اكل الميتة
 بالكره يخاف التلف على نفسه ينبغي له ان يأكل لانه الله تعالى اباح تناول
 الحرام عند الضرورة وهو قوله وقد فضل لكم ما قرم عليكم الا ما اضطررتم من
 ضرور **وقال** من اضطر الى اكل ميتة ولم يأكل حتى مات دخل النار وهذا اذا
 كان اكرهها يخاف التلف على نفسه منه واما اذا كان الاكره بالحبس
 والقرب مما لا يخاف التلف لا يباح له ان يتناول ذلك لانه يتناول
 لدفع الفم والفساد ربما يشربون الخمر لدفع النعم عن انفسهم **واما الذي**
 يباح له وان لم يفعل كان ما جرد فهو ان يكره بشئ يخاف التلف على نفسه
 على ان يتكلم بالكفر او يشتم مسلما او يستهلك ماله فان فعل فهو معذور
 وان لم يفعل فهو ما جرد لانه اراد بالامتناع اغراض دين الله تعالى لان اباحة
 اظهار الكفر اغتاف بالذلة ولم يوف بالنقض لانه الله تعالى انظر ولم يكره
 الاباحة واما اكل الميتة عند الضرورة عرف بالنقض ولو كان اكرهها لا يخاف
 لا يسمع الاقدام عليه لانه غير مضطر **واما الذي** لا يباح له هو ان يكره
 على القتل او على الزنا لا يسمع ان يفعل لان ذلك مما لا تجزئ فيه الاباحة
 بوجه من الوجوه فهذه الفصول في حكم الحظر والاباحة **واما حكم الجواز والفساد**
 اذا كرهه على ان يعقد عقدا اما من العقود فهو على وجهين ان كان عقدا
 لا يبطل الهزل كالتكاح والطلاق والمعتاق جاز العقد ولا يبطل
 بالاكراه وان كان عقدا يبطل الهزل كالبيع والشراء والاجارة لا يجوز
ويبطل بالاكراه سواء كان الاكره بشئ يخاف التلف او لا يخاف
 والمنع فيه ان الاكره غير له شرط فاسد وهذا العقود مما يبطلها الشرط

الفاسقة وانه يشترط فيه الرضا والاكراه يزيل الرضا فهذا حكم الجواز
 والفساد واما حكم الضمان والبراءة كلش لا تصح اباحة بالة غيره فالضمان
 على الفاعل خاصة لان هذا لا يصلح بالة غيره فصار الفعل من الفاعل وكلش
 يصلح بالة غيره كالقتل والاسرلاك فالضمان على المكره لان المكره صار
 كالالة للمكره ثم عندا به حنيفه لا يكون الاكراه الا من سلطان لانه هو الذي
 يفتر الاحكام لان فرقة الابلاء وفرقة العتق لا يكون الا به ولا تفرقة
 لو اكرهه استغاث بالسلطان فاذا كان السلطان هو الذي اكرهه فالي من
 يستغث **وعند** الاكراه من سلطان ومن غيره وقيل ليس في احوال اختلاف
 لان في زمان به حنيفه الغلبة للسلطان لا غيره وفي زمانها كانت الغلبة للسلطان
 ولغيره **ان كان** في يده ورجعة لا نساق قال كسلطان جائران لم تدفع به الي هذا
 حبستك شهر او ضربتك سوطا لا يجوز له ان يدفع ولودفع فهو ضامن ولو
 قال اقطع يدك او اقتلك فلا ضمان عليه **سنة** اشياء لا بصير المهر بها
 مكرها ويصح ذلك كله من المكره النكاح والطلاق والعتاق والرجعة
 والرضاع والوطى من الرط حتى يتعلق به احكام الوطى من الفسل وغيره
احكام المجانين اذا اذن المجنون فالواجب ان يعاد لاذكوة على المجنون
 وهذا اذا ادرك مجنونا واما اذا ادرك عاقلا ثم جن **قال** محمد اذا ادرك
 شيئا من سنة فعليه التزكوة **وقال** ابو يوسف اذا ادرك اكثر السنة
 مجنونا لا يجب اذ جن في رمضان كله فليس عليه القضاء وان كان افاق في بعضه
 كان عليه قضاء الجميع استحسانا للمجنون اذا كان له عيب فعليه الاجل ولاجل
 عيبه صدقة الفطر على قياس قول ابي صه وابو يوسف كالصبي المجنون

اذا كان

اذا كان لافاقته وقت معلوم وجنونه وقت معلوم فما اعتق او طلق في حال
 افاقته جاز وما قال في حال جنونه لم يجز **واما** اذا لم يكن لجنونه ولا لافاقته
 وقت معلوم فان كان اكثر السنة مضيقا فانه يجوز ما اعتق في حال افاقته
 وان كان اكثر السنة مجنونا لا يجوز ما فعل في الحالين واذا سرق في حال جنونه
 لا يقطع واذا سرق في حال افاقته قطع **واذا** اوصى لقاتله وهو مجنون جاز
 للمجنون اذا قتل مورثة لم يجرم الميراث والمجنون بمنزلة الصبي اذا اذنه
 مجنونا فامر الاب والوصى عليه جاز واما اذا ادرك عاقلا ثم جن فيجوز
 فله الاب عليه مجنون شتر على مولى سيفا فقتله المشهور عليه مما وجبت
 النية في ماله لان قصده المجنون لا عبرة به فصارت كالبرهية المجنون عيب لازم
 به اذا جن في حال الصغر اقيم في حال الكبر والمشتهى ان يبرده لانه يحذف ابي
 الجنون لفساد نفي دماغه والبول في الفراش انما يكون عيبا مادام صغيرا
 فاذا عاد بعد كبره مرة فهو عيب لازم ابدالات الداء في مثانته وكذلك السرقة
 والا باق عيب مادام صغيرا فاذا فعل بعد الكبر مرة فهو عيب لازم لفساد
 في دينه **قال** ابو القاسم الصغار في مجنونه ليس لها احد يتعاهد لها وبرها
 اذى في ماله فلا باس بان تحلق راسها بعد ان يترك علاته بفصلها
 بين الرجال والنساء بتلك العلامة **قال** ابو القاسم صفة المعتوه ان يكون قليل
 الغم مختلط الكلام فاكما للتدبير الا انه لا يفرج ولا يشتم كما يفعل المجنون اربعة
 لا يشدون في دار الحرب النساء والنسب وشيخ الغاني والمجنون الذي لا يفكر
احكام الغيب المفقود والاسير وكل من غم خبي لا يحكم بموته ولا يقسم بمراته
 والنكاح بينه وبين زوجته قائم حتى ياتيها انا خبر موته او طلاقه فاذا مضى وقت
 مولد مائة سنة حكم بموته والاصل ان المفقود حتى في مال نفسه ميت في اعيانه

الا ان لا ينفذ على النكاح
 الا بالقتل

فعل اعتباراته حتى لا يقسم ماله بين ورثته الا بيقين موته وعلى اعتبار انه ميت بوقف
نصيبه من الميراث اذا مات مورثه في يد امين حتى اذا ايس من حيوته صرف
الى ورثته الميت ثم له حكم ميراثه من غيره وحكم ميراث غيره منه اذا مات
له قريب فان لم يختلف وارثا غير المفقود قاله كونه موقوف وان خلف
الميت وارثا اخر فلا يخلو من ثلثة احوال اما ان يكون هو المفقود يرثان
جميعا ولا يسقط احداهما بالاخر او يسقط المفقود بالحاظر او يسقط الحاضر
بالمفقود فان كان يسقط المفقود بالحاظر فاقطعوا صرف الميراث الى الحاضر
وان كان الحاضر يسقط بالمفقود ولكن يرث مع عدمه فاجعل المال موقفا
لجواز ان يكون المفقود حيا حتى حاله وان كان كل واحد منهما يرث مع
الاخر فان كان ميراث الحاضر لا يتغير بموت المفقود فادفع اليه تمام نصيبه
واوقف نصيب المفقود وان كان يتغير ميراثه بجنونه فادفع اليه
اقل النصيبين واوقف تمام نصيبه مع ما اوقفت من نصيب المفقود
فاذا بان انه كان حيا وقت موته قريبا لم يمتحق ما اوقف له وان بان
انه كان ميتا في ذلك الوقت صرف الى ورثته الميت الذين يجب غمهم الى
ان يحصل به ماله **الولي** اذا كان غائبا انتقلت الولاية الى من هو ابدنه
وبينا ان الاخ من الاب والام اذا كان غائبا فلاخ من الاب ان يزوجه والاخ
من الاب والام ان يزوجه في غيبته لان الاخ من الاب والام اقرب قرابة وابنه
تدبر والاخ من الاب ابد قرابة واقرب تدبر فلكل واحد منها حق التزوج
وهذا ان كانت الغيبة منقطعة واختلف في ذلك والقول في هذا انه اذا
كان بينها اقل من ثلثة ايام لا تكون منقطعة سواء اختلفت اليه القوافل
او لم تختلف وان كان فيما بينها اكثر من ثلثة ايام فان كانت القوافل

قوله بعد تدبر لانه غائب
ولا تدبر له في امر لا يحضره

تختلف

تختلف اليها لا تكون منقطعة وان كانت لا تختلف من منقطعة رها اراد
ان يغيب عن بعده وطلبت المرأة من القاضي ان ياخذ منه كفلا ينفقها قال
ابو حنيفة ليس لها ذلك لان النفقة لم تجب بعد وقال ابو يوسف استحس
ان ياخذ منه كفلا بنفقة شهر **واذا بلغ** المرأة طلاق زوجها او موته فعليها
العقد من يوم مات او طلق اذا اراد ان يكتب الى امراته كتاب الطلاق كتب
اذا جاءك كتابي هذا علمت ما فيه ثم حضت ثم طهرت فانت طالق **واذا بلغ**
المرأة وفات زوجها فترثت زوجا اخر وولدت منه ثم جاء الاول حيا فان
في قول ابو حنيفة وابو يوسف ان ولدت لاكثر من ستة اشهر منذ تزوجها الثاني
فالولد من الثاني **وقال** محمد ان ولدت لاكثر من سنتين منذ تزوجها الزوج الثاني
مهدوم من الثاني والا فهو من الاول اذا كان للغائب زوجة واولاد صغار ووالديه للغائب
مال حاضر من جنس النفقة فان القاضي يجعل لها النفقة في ماله لان نفقة هؤلاء
واجبة وان قدر ماله كان لهم اقد قدر نفقتهم ولا يقض للاخ والمعلم لان
نفقة هؤلاء لا يجب الا بقضاء القاضي والقاضي لا يقض على الغائب ولو لم يكن للغائب
مال من جنس النفقة فاحتاج الى بيع شئ من ماله فان القاضي لا يبيع شيئا من ماله
لا تله ولاية الحفظ وليس له ولاية التصرف **ولو راي** ان يجعل للغائب
وكيلا في كل حق خاص او محاصا فانه يجوز التصرف اذا كان غائبا فهو على شفقة
فاذا علم بالشرا فله من الاجل قدر ما يصل اليه ان يبلغ الخبر فلم يذهب ولم يرسل وكذا
بطلت شفقة اذا قتل الرجل عدا والورثة بعضهم حاضر وبعضهم غائب ليس
للحاضر ان يقبل ما لم يحضر الغائب ولا يقض القاضي على الغائب متصرا اذا كان
عند الترحيل وريثة الاب سبعة نفر الزوجة والاب والام والمجد والمجد
والولد والوالد **غيبته** الشهود لا تبطل الشهادة الا في الحرم عند أبي حنيفة

مفقود

وقال ابو يوسف يرمي المشهود عليه وان غاب الشهود **احكام**
امتهات الاولاد اذا مات المولى عن ام ولد او اعتقها فله
 ثلث حبيص ولا يجب عليها انفق الزينة لانها عترة من وطئ فصار
 كالعترة من نكاح فاسدة **وعدة** ام الولد من زوجها كعدة الامة تحب عليها
 انقاء الزينة وجاز لها ان تخرج بحق المولى فاذا ماتت ام الولد بوجه من الزوج
 ثم مات عنها او اعتقها فعدت ثلث حبيص ولا تنفي حال عدتها بالحرمة التي
 دخلت عليه بخلاف الحرمة **ام الولد** اذا كانت تحت زوج او في عدة زوج
 لا تجب عليها القعدة لاجل المولى واذا اعتقها مولاها او مات عنها فان نسب
 ولدها ثبتت منه اذا جات به الى سنتين **ام الولد** لا انفصل مولاها بعد
 الموت **وروي** عن ابي حنيفة رواية اخرى انها تنفسل **ام الولد** لا تملك
 بالنسبة في خارج تحت الحلاق الملوكة وهوانه ان قال كذا مملوك له حرعتت
 نواها او لم ينوها والمولى يملك خدمتها وكسرها ويجب على المولى ان يعاينها
 الفطر **ام ولد** النظر ان اذا سلمت بقبضه غير بالسعاية ويجوز للمولى
 ان تسافر بغير محرم ويجوز لها ان تصنع بغير قناعات كلامه اذا تزوج امه انسان
 فولدت منه ولدا ثم فارقتها ثم ملكها **ام ولد** اذا صار ام ولد له ولو
 فحرت امه فولدت منه ثم ملكها لا تنصير ام ولد له **احكام ام الولد**
 اذا قتلته شيئا حراما لا يجب عليها شيء لان عتق ام الولد ليس بوجوبية
 ولو كان القتل عدا فعفى احد الاولياء بطل القصاص وسعت الام في نصف
 قيمتها **ولو كان** للمولى منها ولد وكان القتل عدا سقط القصاص وتسوي في جميع قيمتها
 لان سقوط القصاص من جميع الحكم **ام الولد** ليست بمال عند ابي حنيفة حتى انما
 لو كانت بين رجلين اعتقها احدهما لم يضمن بشريكه ولو غصبها انسان

العتد اذا قبل مولا قبل الامه
 وقار النبي صلى الله عليه وآله
 لكن هذا المسألة لا على
 وجوب القصاص
 عليه صامد

فهلك

فهلك عندكم بضمن وعندنا هي مال ويضمن في جميع ذلك **امراة**
 قالت لزوجها انا ام ولدك فانك الزوج فارقت اختلافه ليس لها
 ذلك عند ابي حنيفة لان ذلك تبع لنسب النسب وهو لا يرى اليقين في
 نيات النسب والمولى ان يكره ام ولد على النكاح **وتزوج** الامة على
 ام الولد جائز **ولا يجوز** تزويج ام الولد على الحرمة وجباية ام الولد على
 سيدتها في مالها خيادون عاقلة واذا سقطت الامة فان استبان خلقه فهو
 ولد وان لم يستبين خلقه او بعض خلقه لا تنصير به ام ولد او وطئ امه
 نجأت بولد فالافضل في دينه ان يقر به ولكن لا يلزمه ما لم يقر به **والاصل**
 ان الارش ثلاثة قوى وسط وضعيف فالقوى فرائش الحرمة لانها ما رمت
 امراته لا يسعها ان تزوج بزوجه آخر واذا فارقتها تجب القعدة في الاصول
 كلها ولا يستغنى منه الولد الاب للنعان **وفرائش** الامة ضعيف به ليلانه يحل له
 ان يزوجهما واذا فارقتها لا تجب عليها القعدة ولا ثبت النسب منه الا بالدعوة
وفرائش ام الولد وسط له ان يزوجهما كالامة ولكن اذا فارقتها بالاعتناق
 تجب عليها القعدة كما تجب على الحرمة فكان حال ولدها بين حالين يثبت النسب
 بسكوت المولى عن ذلك ولو نفاه يتغنى من غير لعان اذا تزوج بام ولد انسان
 بغير اذن مولاها ثم اعتقها المولى فان كان الزوج دخل بها قبل ان يعتقها
 المولى جاز النكاح لانه لا تجب عليها القعدة وان لم يدخلها لم تجب لوجوب
 القعدة عليها من المولى حين اعتقها ولا ينقض النكاح في القعدة عتق ام الولد
 ولا تسعي للفرء **احكام المدبرين** بيع المدبر المطلق لا يجوز وبيع المدبر
 المقيد يجوز وهو ان يقول ان مت من مرضي فانت حر او في سفري فانت
 او انت حر قبل موتك بعشرة ايام ولو قال انت حر ان مت الى ماقي

يعني ان اغلب على طئنه انما علمت منه
 او كانت محفوفة عن مخالطة الرجال

لم تجز

قال ابو يوسف هذا عقيد مجوز بغيره **وقال الحسن بن زياد** هذا مطلق لا يجوز
بيعه لانه علم انه لا يعيش الى تلك السنة فهو كما لو قال ان اناسا ماتت فانت خ
وهذا الاختلاف منزلة اختلافهم فيمن تزوج امرأة الى ما في سنة **قال**
ابو يوسف وغيره النكاح باطل **وقال الحسن بن زياد** النكاح جائز **المدير**
يعتق من الثلث ويسعى للفرار في جميع قيمته لان عتقه وصيته والذين
اولى من الوصية **المدير** اذا جنى جنابة فعلى مولاة الاقل من قيمته ومن
قيمة المقتول ولا يجب على عاقلة **واذا جنى** المدير على مولاة فهو مدبر ولكن
يسعى في قيمته اذا قتل مولاة لان عتقه وصيته ولا وصية لقائل **اذا قال**
انت حر بعد موتى ان شئت لا يصير مدبرا **ولو قال** انت حر بعد موتى
بيوم لا يكون مدبرا لانه تأخر عن موته فان مات المولى تعق من الثلث
ولكن لا يفتق مالم يعق الورثة وليس هذا كما قال انت حر بعد موتى ان شئت
واذا قال كل مملوك لي فهو حر بعد موتى فان كان ملكه في ذلك الوقت
كان مدبرا والذي ملك بعد ذلك لا يصير مدبرا ولكن يعق بموته من الثلث مالم
يجز الوصية اذا دبرته ثم اختلفا في ولد هافق المولى ولدته قبل التدبير
وقالت ولدته بعد التدبير فالقول قول المولى **واذا دبر عبده** ثم ذهب عقله
لا يبطل التدبير **واذا قال** لرجلين دبرا عبدي فدبرا احدهما جاز **اذا قال** العبد
لا سبيل لاحد عليك بعد موتى صار مدبرا ذكر ابو العالم الضعفاء المدبرة
لا تملك بالسي وان مات غلام مولاها او اعتقها وقد كان وطرا فلا عدة عليها
واحكام المدبرة في النكاح والعدة احكام الامة **احكام**
الكاتبين اذا كاتب عبده ولم يقر اذا دبرته الى فانت حر فانه
يعتق اذا ادعى وان لم يضرب للكتابة اجلا جاز ويرد في الرق

اذا عجز

اذا عجز عن نجم فاعطاه حنيفه ومحمد **وعند ابو يوسف** لا يرد في الرق
حتى يتوالى عليه نجان وليس للكاتب ان يتزوج الا باذن مولاة وله ان يخرج
من المصنفه اذنه فان اشترط عليه المولى ان لا يخرج من المصنفه جازت الكتابة
والشرط باطل وان كاتبه على قيمته فالكتابة فاسدة **واذا ادعى القيمة** عتق
وان كاتبه على ان يطاعا مامات مكاتبه فالكتابة فاسدة وان
عتقت المكاتب ان كاتب عبده جاز استحسانا ثم ان جاز ذلك فان ادعى
الثاني قبل عتق الاول عتق فولاة الثاني للمولى وان ادعى الثاني عتق
الاول فولاة الثاني للاول **الوصي** اذا كاتب عبد اليتيم جاز استحسانا
وان كاتب امه حاملا فولاها بمنزلة امها وان اشترى ماني بطرا كانت الكتابة
فاسدة فاذا اخذ المولى كفيلا بالكتابة فالكفالة باطلة ولو كانت عبدين
كتابة واحدة على انه كل واحد منهما كغيره عن صاحبه جازت استحسانا وان
مات المكاتب عن غيره وفلا مات عبدا وان مات عن وفاء ادبت كتابته
ويحكم بعقبة قبل موته بلا فصل **واذا مات** المكاتب عن وفاء وقد اوصى
بوصيته لم تجز وصيته لانه يحلم بعقبة قبل موته بلا فصل **المكاتب**
يصلح ان يكون وصيا لمولاة ووصية **المكاتب** على ثلثة اوصيه في وجه مجوز
بالاتفاق وفي وجه مجوز وفي وجه اختلفوا **انا الوجه** الذي لا تجوز اذا
اوصى ثم مات ولم يترك وفاء لم يجز لانه مات عبدا وكذا ان ترك وفاء
لانه انما يحكم بحرية قبل الموت بلا فصل **ولما اتت** السعة لا تسوعب كلمة
الوصية **والوجه** الذي يجوز بالاتفاق وهو ان يقول اذا عتقت
فقد اوصيت بثلث ماني فاذا عتق ثم مات جازت وصيته **والوجه**
اختلفوا فيه هو ان يقول اوصيت بثلث ماني ثم ادعى فانه يعتق ثم مات

لا يقال ان يقول البطلان
فيعتق الى النعمة

فلا يبقى بعد عتقه زمانا
حتى يصح منه الوصية

فوصيته باطلة عند به خفيفة وعند جائرة **المكاتب** لا يملك بالاسر
 كما لا يملك بالبيع والهبة ولا يدخل المكاتب في مطلق اسم المملوك الا
 بالنية والمولى لا يملك كسب المكاتب ولا خدمته ولا تجب عليه بسبب
 صدقة الفطر المكاتب اذا مات عن وفاء فقد فقه ناس بعد موته لا يجد
 قاذفه **شرط الخيار** من المكاتب جائز مكاتبته تزوجت باذن مولاه
 ثم اعتقت فلها الخيار **واحكام** المكاتبه في النكاح والعدة كالامة
 طلاقها نكاحها وعقدتها حضانة وابلاءها شرعيان ويجوز تزويج
 الامة على المكاتبه ولا يجوز تزويج المكاتبه على الحرمة **المكاتب**
 اذا اشترى ابنه ثم مات عن وفاء فان ابنه يرث منه وليس للمكاتب
 ان يشتري امه بطاها ولكن لو وطئها ثم استحققت تحب القيمة في الحال
 لان وجوبه يستند الى التجارة ولو كان وجوبه بالنكاح الثابت تجب بعد
 العتق **المكاتب** اذا تزوج بابنة مولاه باذنه ثم مات المولى جاز ولا يبطل
 بموت المولى **واذا مات** المكاتب بعد ذلك فان ترك وفاء لم يبطل
 النكاح وان لم يترك ففسد فان كانت غير ممدخول بها فلا عدة عليها
 ولا صداق لها وان كان مدخولا بها فعلا ثلث حيض ولها الصداق
 في ذمته **واذا اشترى** المكاتب امراته لا ينتقض النكاح بخلاف الحر
 ليس للمكاتب ان يزوج ابنته تجب على المكاتب نفقة زوجته
 ولا تجب عليه نفقة ولده **واما** المكاتبه فينفقة الولد عليها لان
 المكاتبه تملك كسب ولدها والمكاتب لا يملك كسب ولده الا ان يكون
 الولد من امه له فحب عليه النفقة لانه يملك كسبه **المكاتبه** نفقتها
 على الزوج لان المولى لا يملك خدمة المكاتبه **واما** الامة اذا كانت

تحت

تحت حر او عبد فان تزواها بيتا فعلى الزوج نفقتها والا فلا **المكاتبه**
 اذا ولدت من سيدها فهي بالخيار ان شاءت تجرت وان شاءت اذنت
 فعتقت **حصة** المكاتب وصدة لا تجوز **ولو باع** ثم حط من الثمن
 لاجل القيمة جاز اذا مات المكاتب وعليه دين بدين الاجنبي ثم بالكتابة
 اذا ادى بعض كتابته من صدقة تصدق بها عليه ثم عجز حل ذلك للمولى
المكاتب اذا اشترى اباه او ابنه او جده او ولده وله تصير مكاتباً عليه
ولو اشترى ذارحم حرم سوى هؤلاء فلا ان يبيعه ولا يتكاتبون عليهم عند به خفيفة
 وعند هاتيكاتبان عليه **ولو مات** المكاتب وترك ولداً فان كان الولد
 ولده في كتابته قام مقامه في مخومه **ولو ترك** ولداً قد اشتراه لا يقوم مقامه
 في مخومه ولكن يقال له انما ان تؤدى جميع اقسامه حاله او نذر في الرق وان
 ترك اخاه او اخته فانه يباع ولا يقبل الكتابة من احد من هؤلاء وهذا على قول
 ابي حنيفة وعندنا البواب في الجميع وانه يقوم مقامه في مخومه **ولو قال**
 لمكاتبتي انت حر عتق **ولو قال** ان كنت انت عبي فانت حر لا تفتق
 وهذا كما قالوا لو قال لامرأته بعد ما طلقها طلاقاً بائناً انت طالق طلقت ولو
 قال ان كنت امرأتى فانت طالق لا تطلق **جناية** المكاتب على نفسه ردت
 سببه ورون العاقلة يحكم عليه بالاقل من قيمته ومن ارسل امينة وجناية
 المولى على مكاتبه معتبرة وكذلك جناية على رقيقه وكذلك لو جنى المكاتب
 على سيده وعلى رقيق سيده فهي مقبلة اذا اشترى المكاتب جارية وقبضها وحاضرت
 عنده ثم عتق المكاتب حل له ان يطأها **ولو عجز** المكاتب فعلى المولى ان يشتريها
 بحبيضة **ولو اشترى** المكاتب امه او ابنته محاضرت عنده ثم عجز المكاتب
 فلا اشتراء على المولى **ولو اشترى** اخته او خالته وامسكته بما لا فعل للمولى لا يشتري عنده

من اصله في نسخة
 ان سيدها ولو ملكها
 نفقة المولى
 ان سيدها ولو ملكها
 نفقة المولى
 ان سيدها ولو ملكها
 نفقة المولى

تحت

لان هؤلاء لا يصرون مكاتبين بكتابتهم اذ كانت جارية ثم عجزت
 فليس عليه الاستبراء ولو كانت المكاتبة امه ثم عجزت فعلى
 المولى ان يتبرئ امه المكاتبة **واذا اوصى** المكاتب وارثه فالرثة
 باطلة فان اوصى بالمكاتب نفسه فان وصيته جائزة للمكاتب ان يبيع
 خمس خصال له ان يبيع ويشترى بالنقد والسنه وله ان يسافر
 وله ان يشارك وله ان يدفع ماله مضاربة وله ان يكاتب عبده
 وليس له ان يفعل خمس خصال ليس له ان يقتق عبدا ويجعل ولا يفرقه
 ولا يتزوج ولا يهب ولا يتصرف ولا يتبرئ ولا يجاري في بيع ولا يشترى
 الا فيما يتعاقبان في مثله الناس لاجال لا تورث الا في المكاتب بموت وله
 اولاد وله واثق كتابته فان اكل يورث في حقهم كل من صلح ان يكون
 وليا صلح ان يكون شاهدا الا في المكاتب فانه ولي في تزويج امته
 ولا يكون شاهدا في النكاح **احكام اهل الذمة** الامام باخذ
 اهل الذمة باظهار الكسب والرزق ونسب ان يكونوا من الذين
 في دار الاسلام فوجب ان يكون علاقتهم ظاهرة ولا يؤخذ الجزية
 منهم الا من كان معللا وان كان زمانا لا يؤخذ منه شيء ولا يؤخذ من النساء
 والصبيان ويؤخذ من الرجل المكاتب كل سنة اثنا عشر درهما ومن
 الوسط اربعة وعشرين درهما ومن الغني اكثر ثمانية واربعين درهما
 واذا اسلم في اثناء السنة او بعد ما مضت السنة لا يؤخذ منه ولو تولت
 عليه السنون لا يؤخذ منه الا في السنة الواحدة عند أبي حنيفة وعند
 يؤخذ ما مضى اهل الذمة اذ نقض العهد وداروا بالمسلمين فانهم
 يستوى ويصير ما لهم غنمة الذمة اذ امر على العاشر وقال علي بن

يقبل

يقبل قوله واذا امر بالحر والخنزير يؤخذ العشر من قيمة الحر ولا يؤخذ من
 قيمة الخنزير عند أبي حنيفة ومحمد **وقال ابو يوسف** يؤخذ منها ويؤخذ
 من الذمة نصف العشر ولا بأس بان يدخل الذمة في المساجد كلها المسجد الحرام
 وغيره **الذمة** اذا حلف ثم اسلم محنت فلا كفارة عليه ان قال هو يبيع
 او نظرائه ان فعل كذا فهو يبيع اهل البغي اذا استعانوا باهل الذمة على مريم
 فقاتلوا معهم لا يكون نقضا لعهدهم بقاءهم على الذمة جميع العهد الا شرب
 الخمر **يقتل المسلم** بالذمة ويقطع يده لسله ان سرق من ذمة ولا يجوز
 العارضة بين المسلم والذمة في رواية **ومحور شهادة** اهل الكفر بعضهم على
 بعض وان اختلف ملهم **وشهادة** المستامن احرم لا تقبل على اهل الذمة
 يختلف النظر في بانه الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام ويجلف اليهودي
 بانه الذي انزل التوراة على موسى عليه السلام ويجلف المجوسي بانه الذي خلق
 النار ونظر في شهادته على مسلم فردت شهادته فاسلم ثم شهد قبلت شهادته
 والفاسق اذا شهد فردت شهادته فتاب ثم شهد لا تقبل شهادته وكذلك
 لو شهد رجل لامرأة فردت شهادته ثم بطلت انتم انقضت عدتها ثم شهد
 تقبل شهادته من بعدها النظر في ليس من اهل الشهادة على مسلم وكذلك
 العبد ومثل ابوالقاسم الصفار على كيف يركى النظر في اذا شهد فقال
 يركى بالامانة في دينهم في لسانه ويده ويكون مع ذلك صاحب البقعة
نظر في له ابنة صغيرة مسلمة ليس له ان يزوجه او اذا كانت له اخت
 مسلمة لا يجبس على نفقة **نظر في** تزوج نصرانية بغير مهر وذلك في
 دينهم جائز عند أبي حنيفة ولا شيء لهما وعندهما مهر مثلها وجاز
 في الحرية بلا شيء اتفاقا **نظر في** زنت ثم اسلمت فقذفها الناس

شهادة اهل الذمة
 المسامن او الطالب للامان

لا يحد قاذفها **المجوسي** اذا تزوج امه ثم اسلم فقد فقه النساء لا يحد
قاذفه عند أبي حنيفة وعندهما يحد ذمي قذف انسانا فضره الحد
اسلم قبلت شرارته في الاسلام **والعبد** اذا قذف فضره الحد ثم عتق
لم تقبل شرارته ذمي قذف مسلما فضره سوطا فاسلم فضره اي حنيفته
ثلاث روايات في روايته اذا ضرب سوطا واحدا في الاسلام بطلت شرارته
وفي روايته اذا ضرب اكثر في الاسلام وفي رواية حتى يضرب الكل
وحدة واحدة وكذلك هذا الاختلاف في المسلم اذا قذف فضره سوطا فضره
والمسلم ان تزوج اليهودية والنصرانية **ولا يجوز** تزويج المجوسية بخار
ويجوز تزويج الصغانية عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز وكذلك الاختلاف
في الكوفة باي حرم ويجوز تزويج الامة الكتابية وحكم الحرمة الكتابية في التمس
حكم الحرمة المسلمة **والطالقة** الكتابية ان تخرج ولزوجه اذا كان مسلما ان
يعنفها تحصيل المأنة ذمي او صلي الى مسلم حاز وان كان في التركة خيرا وحيز
يوكل من سعى ذلك مسلم او صلي الى ذمي بصير وصيتا له ولكن يخرج من الوصية
كما لو كان ذميا فابق وصية اهل الذمة على ثلثة اوجه في وجه يجوز بالانفا
وهوان بوصي ثلث ماله لفقراء المسلمين او لفقراء اهل الذمة او لعتق
الرقاب **وفي وجه** لا يجوز وهوان بوصي ان يحج عنه او يبني مسجدا للمسلمين
ولم يبين الموضع **وفي وجه** اختلفوا وهوان بوصي بنيائه كنيسة او بيعة
او عمارة دار يجوز الوصية عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز لاباس بعبادة
اهل الذمة ويكون المعانقة والقبلة لهم ولا باس بالمصافى **ولا ينبغي**
ان يبدل المسلم الذمي بالاسلام في كتاب ولا عني ولا باس بان يرد عليه
وقال محمد بن الحسن في نصرانية تحت مسلم لا تنصب في بيته صليبا

وتصل في بيته

وتصل في بيته حيث شئت **ولا باس** بان يواجر المسلم نفسه من نصراني يعمل
في البيعة الذمي اذا كان اكثر السنة غنيا يؤخذ منه جزية الا غنيا **نصراني** اعني من مسلم
لا باس بان يقوده من البيعة الى البيت ولا يقوده من البيت الى البيعة كما قالوا تحمل
الرهينة الى الفارة ولا تحمل الفارة الى الهرة ويحمل الحمل الى الحرم ولا يحمل الحرم الى الحرم ويحمل
سراج المسجد الى المسجد موقودا وتطفيه عند الرجوع **قال** محمد بن الحسن كان منعه من
المسلم فانه منع منها الكافر في دار الاسلام الا الحرم والحرم يرغى الملاهي وانضرب غير
لا يجبر مسلم على اخوة احد من اهل الذمة الا على نفقة سبعة نفر المرأة والاب والام
عند عدم الاب والجدة عند عدم الام والاولاد الصغار من الذكور والاولاد من الاناث
ان صلي كافر في جماعة في المسجد واذن في المسجد فهو دليل على اسلامه فان رجع عنه قتل
مرتد **فان** قال اسلمت او شهد انه لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله لا يحكم بالاسلام لم يبرأ
من كل دين كان يعتقه نصرانية ماتت في بطنها ولد مسلم يقبر في مقابر النصارى
احكام اهل الجزية اخذ الجزية من اهل الحرب على ثلثة اوجه في وجه لا يؤخذ
وهم مشركو العرب **وفي وجه** تؤخذ وهم اهل الكتاب من اليهود والنصارى **وفي وجه** اختلفوا
وهم المشركون من غير اهل الكتاب وغير العرب كاليهود والترك عند أبي حنيفة واصحابه
تؤخذ **وعند الشافعي** لا تؤخذ احدا اذا دخل دارنا فاطال الحقام يتقدم الامام اليه
اما ان ترجع الى دارك **واما** ان يقتل الجزية فان مكث بعد ذلك سنة صار ذميا
الحري به اذا قتل البنا بامان فاشترى ارضا من ارض الخراج فوضع عليه الخراج صار ذميا
الحري به اذا دخلت البنا بامان فترقت بعتي صار ذميا **والحري** به اذا تزوج ذميا
لا يصير ذميا **والحري** به اذا امر على العاشرا خذ منه العشر ولا يصدق اذا قال انا علي دين
او قال هو بضاعة الا في فصل واحد وهوان يقول هذا ام ولد لي وهو له اولاد ذميا
وكذلك اذا لم يكن معها ولد صدق به وقرقوا بين هذا وبينه المريض اذا قال في مرضه

هذه ام ولدى وليس معها ولد لا يصدق وتسعى اذا كانت لا تخرج من الثلث واذا اقدم امر
العشر تم فر على العاشر في تلك السنة لا يوفد منه ثانيا مادام في دار الاسلام فاذا خرج ثم عاد فاد
حربيه دخلت اليها مسلمة ولها زوج في دار الحرب فلا عدة عليها عند بيه حنيفه
وعندها عليها العدة **واذا** كانت حاملا ففمن ابي حنيفه روايتان في رواية لا تزوج حتى
تضع وفي رواية لها ان تزوج ولكن لا يطأها حتى منكحة اهل الكتاب على ثلثة اوصه
في وجه لا يجوز وان تزوج منكره وفي وجه يجوز وبكره الا ان يحسن العنت على نفسه وهو
يتزوج من اهل الحرب من اهل الكتاب وفي وجه يجوز من غير كراهة وهو ان يتزوج مسلمة اسيرة
او مدبرة اسيرة **كتب** ابراهيم اذا واذن لها بالزوج **حربيه** تزوج حربيه ثم اسلمت معها
فهرها على النكاح مالم تحقق ثلاث حيض **حربيه** اذا دخل دار الاسلام بغير امان فاخذ رجل
فهو في جميع المسلمين سواء اخذه قبل الاسلام او بعد عنده بيه حنيفه **وعندها** اذا اخذه
قبل الاسلام فهو عبده واذا اخذه بعد الاسلام فهو حر لا يبدل عليه **حربيه** دخل دار الاسلام
ومعه سلاح فاراد ان يرجع بسلاحه لا يمنع لان الامان وقع عليه **ولو** استبدل سلاح
بسلاح اخر فان كان قد استبدل بجنس اخر منع وان استبدل بجنسه فان كان فوا منه منع
وان كان شتر لا يمنع **ولو ان** قوما من اهل الحرب اذا ان بعضهم بعثنا في دار الحرب او اسلم
اذا ان حربيا او احربيا اذا ان مسلما ثم خرجوا الى دار الاسلام واحتصوا الى القاض لا يقض
بينهم لان الامان وقع في الامور المستأنفة لا على الاموال الماضية والشفقة لا
تجب في دار الحرب والسبع اذا كان في دار الاسلام فللمرء في الثلث من الشفقة فاذا
دخل دار الحرب بطلت شفقة حربيه دخل دار ايمان فقد ف انسانا ضربا كد **ولو**
شرب الخمر لم يضرب **ولو زنى** او سرق لا يعاقب عليه احد عنده بيه حنيفه ومحمد وعنده
بقام ولو زنى ببنية او مسلمة يجب عليها الخديونة عنده بيه حنيفه ومحمد وعنده
على واحد منها اربعة ارباسهم بالعبودية وبها ام الولد كسبية وبها ثلثة اشهر وبها السلم والحري

في دار الحرب

احكام المرتدين الرجل اذا ارتد بعرض عليه الاسلام
فان اسلم والا قتل **قال** فان قال جدونه اجل ثلثة ايام فان رجع الى الاسلام وتبوا
من كل من اعتقه سواء والا قتل **والمرأة** تحبس ولا تفل **فان** قتل المرتد قسمه
بين ورثته وان لم يكن له وارث فالحق بدار الحرب مرتدا يقضى القاض بجموته **وعتق** امرأت او اده
ومدبريه وطلت ديونه **ولو اوصى** ثم ارتد ولحق بدار الحرب بطلت وصيته عند بيه حنيفه
وليس كالتدبير لانه لا يحتمل النقص والسر اذا قتل المرتد او ملحق بدار الحرب وامراته
لم ينقص عندنا ثلث ويقترب فيه احكام القرآن واذا رجع المرتد مسلما بيه حنيفه
فكل ما كان قائما اخذه وما كان مستركا فلا ضمان فيه عفو المرتد موقوفه عند بيه حنيفه
وعنده بيه حنيفه يجوز كما يجوز من الصحيح وعند محمد يجوز كما يجوز من المريض **ولو جات**
امته بولده فاذا عاه ثبت النسب بخلاف ما للشب المرتد في حال ردة يكون لبيت
المال عنده بيه حنيفه وعند محمد يكون ميراثا المرتد اذا جنى جناية خطأ فان العاقلة لا تفعل
عنه **اذا ارتد** ولحق بدار الحرب مع ماله ثم ظهر المسلمون على الدار صار المال الذي
معه فيا **ولو دخل** دار الحرب ثم خرج واخذ شيئا من ماله فان كان العاقلة لم يقض له حقه
فايجوز كذلك وان كان العاقلة قد قضى بحقوقه فانه يرد الى الورثة وان وجد قبل
القسمه ان الحق للمرتد بدار الحرب وقضى القاض بالحقه وكاتب ابنه عبد الله ثم رجع مسلما ففل
الكاتب اليه ويصير كانه وكيل من جهته **رجل وامراته** ارتدا عن الاسلام معا فها
على النكاح **وان** تدا مدحا قبل الافروقت الفرقة وتكون فرقة بغير طلاق واباد
الزوج عن الاسلام يكون طلاقا عند بيه حنيفه وعند بيه يوسف كلاهما لا يكون طلاقا وعند محمد
كلاهما يكون طلاقا **بجدة** المرتد طرم واذا توفى وتيمم ثم ارتد ثم اسلم فهو على طارته
ولو طلق ثم ارتد ثم اسلم والوقت باق اعاد الصلوة وكذا لو حج حجة الاسلام ثم ارتد
ثم اسلم اعاد حجة الاسلام **اذا ارتد** الزوجان معا ثم اسلم امدحا وقعت الفرقة

من قبل الذي بقي على كفره اذا طلق ثم ارتد ثم اسلم بعد ما حث فلا كفارة عليه
المرتد اذا اسلم لا يجب عليه قضاء الصلوات لانه تركها بانه واعتقا واقتصار
كالكافر الاصل في نظرنا اسلم ثم مات ابوه فقال ليني لم اسلم الى هذا الوقت
حتى ارتد منه صار مرتدا **كافر** جاء الى مسلم وقال اعرض علي السلام فقال له اذهب
الى فلان العالم حتى يعرض عليك قال يكفر هذا الانسان **قال** ابو عبد الاسكاف
من عاب النبي عليه السلام في شيء كفر **قال** ابن ابراهيم من قال شي من السب على صلوات الله
فقد كفر او قال بالفارسية كبري به ازين كاريغ علم المجوسي خير من علم النبي عليه السلام
يخاف عليه الكفر **ولو قال** في حال الفصيح اخترت الكفر من هذه الساعة يخاف عليه
ان يكفر **ولو قال** ان كان كذا غدا والا اكفر يكفر من ساعته ولو قيل له الا تخشى الله قال لا
في حالة الفصيح قال صار كافرا ومن اعلم امراته ان الله تعالى احل له اربعة نسوة
فقلت ابن جنين نسبت قال تكفر لانها نصير كاترها قالت ان الله تعالى يحكم
احكام الاوصياء للوصي ان يتجر في مال الصبي ويدفع بضاعة ومضارة
ولم يولد في ماله بالمضاربة واذا اشترى مال اليتيم لنفسه باكثر من قيمته او باع ماله منه
باقل من قيمته جاز عند ابيه حنيفة وعندنا لا يجوز ليس للوصي ان يقرض مال اليتيم واقفا
لو اقرض جاز ويكون على سبيل القضاء اذا حال الوصي من مال اليتيم فان كان الحال
املا من الوصي جازت له الوالة والافلا **الوصي** اذا قضى دين الميت بقضاء القاض
ثم ظهر على الميت دين اخر فلا ضمان على الوصي وان كان بغير قضاء فالغريم بالخيار
ان يشاء اتبع الوصي والثاني اتبع الوصي اذا قبل الوصي الوصية في حال صحة الوصي ثم
ولا يجوز ماله الا في وجهه ولو لم يقبل ماله الوصي فالوصي بالخيار ان يقبل وان
لم يقبل وان باع مال اليتيم ثم استحق ضمن الوصي ثم يبرجه في مال اليتيم الوصي اذا اجر
نفسه في غم اليتيم فلا جازة فاسدة الوصي اذا اجر ارض اليتيم فله ليس له ان

ينقص

ينقص الاجارة الوصي **ولو اجر** اليتيم نفسه فبلغ فله ان ينقص الاجارة الوصي
اذا باع التركة فان كانت الورثة كلهم كبارا ولا دين على الميت ولا وصية والورثة
حضور فليس له ان يبيع شيئا وان كانت الورثة غيبا فله ان يبيع الورض ويسل
ان يبيع العقار وان كانت الورثة صفارا كلهم وهم حضور او غيب فله ان يبيع
نصيبهم وان كان بعضهم صفارا وبعضهم كبارا فغدا به حنيفة ان يبيع النصيب
جميعا وعندنا ليس له ان يبيع نصيب الكبار لو كان على الميت دين او وصي
بشي من الدارهم وليس في التركة دارهم وللورثة كبار حضور فغدا به حنيفة يجوز بيع
جميع التركة وعندنا لا يعود الا حصصة الدين وصلى الام لا يبيع العقار ويبع الورث
ان كانت الورثة صفارا او كبارا وهم غيب وليس له ان يتصرف فيما ورث عن
الذي اوصى اليه وكذلك وصي الاخ وغيره **واما وصي الاب** فله حق التصرف في الورض
والعقار سواء ورث من ابيه او من غيره ان كانت الورثة صفارا او اما ان كان كبارا
وهم غيب فليس له ان يتصرف الا في الورض خاصة **جارية** استرها العبد ومولاها
يتيم فاشترها جارية كان للوصي ان يافقها لليتيم بالنسبة ولو لم يافقها لم يكن له ان يبيعها
وجاز عند ابيه حنيفة وابو يوسف وكذا اخذ الاختلاف في تسليم الشفعة **الاب** والوصي
والمفاوض والمكاتب لهم ان يكتبوا العبد لحسانا وليس لهم ان يفتقروا على ماله
ولو تزوج احد من هؤلاء الاربعة امة جاز **والعبد** لما ذون والمضارب وشريك
العنان لو تزوجا لانه لم يجز عند ابيه حنيفة ولا يجوز كتابته هؤلاء الثلثة في قوسهم
جميعا ولو تزوج احد هؤلاء السبعة عبده لم يجز **الاب** اذا رهن مال ابنة الصفي بدين
جازا احسانا وكذلك الوصي والمفاوض **الوصي** اذا باع العبد من التركة لامة الغرماء
وقبض الثمن ثم احتس غرم الوصي ثم رجع على الغرماء ولو كان القاض هو الذي باع ابنته
فلا ضمان عليه لان القاض لا يرجع عليه العدة اذا كان في غنى التجر وصية فادعى الى

الى اخر فقال اني قبلت وصيتك ولا افيد الوصية التي في عنقك صار وصيا فيها
 جميعا تقبل اصدقا كان في حجر الوصية بين فباع مالا من ماله لا يفرم حجر لانه اذا
 كان خيرا يكون شرا للاخر اذا اراد من الوصية شيئا من متاع الميت لبعض الورثة دون
 لم يحز **والوصية** ان يرهن مدين الميت وله ان يرهن ماله لليتيم وله ان يعطي ماله لليتيم
 مضاربة **ولو استأجر الوصية** لليتيم لعل نفسه ينفع ان يجوز اذا استأجره باكثر من امر
 مثله كالبيع والشراء **ان قال** الوصية بعد موت الموصي لا قبل فلم يجزه القاضي حتى
 قال قبلت فله ذلك وهو سواه عيبا في حقه **وقال** رفر ليس ذلك
واذا سكنت الورثة من الوصية الى القاضي لا ينبغي ان يغزله مالم يظهر منه الحيانة
وان اوصى الى عبد غني باذن مولاه فالوصية باطلة **وان اوصى الى عبد نفسه** وفي الورثة
 صفار وكبار ينبغي للقاضي ان يجزبه فان كانت الورثة كلهم صفارا جاز عندنا
 وعندنا لا يجوز **ولو اوصى الى مكاتب غني** جاز اذا اوصى مسلم الى ذمي فالوصية باطلة
 يقع تبطل كالعبد **وان اوصى الى رجل عالة** فهو وقية ماله وله **وان اوصى الى ميت**
 يقدم فلان فهو وصية الى قومه **فاذا قدم** فلان تحولت الوصية اليه **وروي**
 انه قال اذا قدم فلان فله وصيان فيها جميعا **وان اوصى ببعض ماله** وبعضه لغيره
 ونفسه الى اخرها جميعا وصيان في الجميع عندنا في حقه **وان اوصى الى ميت** او قسم الوصية
 بين الورثة وهم صفار فالوصية باطلة **وان كانا وصيين** فمات احدهما ووصى الى صفة
 جاز وله ان يتصرف في المال **وروي** عن ابي حنيفة انه لا يجوز وينبغي للقاضي ان يبر
 افر الوصية اذا اشترى كعض من مال نفسه لا يكون متطوعا وكذلك الوارث الكبير
 ولو قضى الوصية او الوارث دين الميت من مال نفسه لا يكون متطوعا **وان اوصى الى ميت**
 مال الورثة الى اخرها فخير باطل يعني ان كان الوصية لم يتولى العقد **اما اذا كان الوصية**
 هو العاقبة جاز تاخير عنه ابي حنيفة ومحمد **ويصح** الوصية اذا اوصى لرجل مملوك والمملوك ذمي

محرم من الوصية لم يرد الوصية ولم يقبل لم يجز على غيرها ولا يفتق بقاينه ولو لم يقبل ولم
 حتى مات الموصي لم بعد موت الموصي لم بعد موت الموصي لزمت الوصية كل من لا يجوز ان يرد
 اذا اقر لا تحب عليه اليه ونفسه اذا اراد على ميت مالا وقدم الوصية الى القاضي
 ولا يبينه ثم ادعى فاراد ان يحلف الوصية لم يجز ان كان غير وارث وان كان الوصية
 وارثا كان اقراره جائزا في حصة نفسه فيخلص فيها الوصية ان ياكل من مال
 اليتيم ويركب دوابه اذا كان محتاجا بقدر ما في ماله واسا علم **احكام**
الابوين لا يؤخذ بحجة القذف الولد والجد وان علا وولد الولد وان سفل
 يكن للمسلم ان يشتري اباه الكافر لقتله **وان اقصده** ابوه فلا باس ان يقتله على سبيل
 الدفع **العادل** اذا قتل اباه الباني يبرئه وكذلك الباني اذا قتل العادل عند ابي حنيفة
 ومحمد وعند ابي يوسف لا يبرئه **ولو قتل** بالقصاص ورثته بلا خلاف **ولو حفر**
 بئر فوقع فيها ابوه ورثته الكافر يموت وله ولد مسلم فانه يفسد ويتبعه ويمنه **وان**
 استأجر الرجل ابنة في خدمته فالاجارة فاسدة **وان** استأجره ليرعى الغنم فهي جائز
ولو ان الابن استأجر لآب ليخدمه فالاجارة تنقض **ولو كان** الابن مكاتب او عبدا
 فاستأجره لآب فان الاجارة جائز **ولو كان** لآب هو العبد فاستأجره الابن بملكه
 تفسخ الاجارة **وان اشترى** من احد الابوين لبيع مائة عنده ابي حنيفة الا ان
 يبيعه عنه ماله ان يبيعه مائة مجوز ان يدفع خمس الفسقة الى ابيه اذا كان محتاجا
 وكذلك خمس ما وصى من المال **ان شهد** اربعة بالزنا ادهم والده او ولد فرم بوث
 لانه سبب القتل وليس يقابل فصار كحافر البئر اذا قذف وله لا يجز **وان**
 قذف والده قد انصرف الرجلان من رجل ادهم ابوه وابنه فلا قطع على واحد
 منها الا ب **ان اشترى** دار لابنة الصغير وهو صغيرها فانه يقول اشترى بيت طلبت
 الشفعة ثم نجح صم الى القاضي حتى ينضب عن الصبي اذا فاض منه لآب بالشفعة

في الموت والطلاق مطلقا **وقال محمد** ما كان للرجل فهو للرجل وما كان للنفس فهو للمرأة
وما كان مشكلا فهو بينهما **بعض** فان **القاضي** لا يقض لامرته اذا كان وكليلا بالبيع يجوز
ان يبيع من امراته اذا اشترى من زوجها لاصبع من اربعة عندي **عند ابن حنبل** **ابن القاسم**
اولى بالصلوة على المرأة من زوجها الا ان يكون له ولد من **الاحكام**
التي تتعلق بالكثر صاحب الجرح اذا كان اكثر بدنه صحي بفصل الصحيح
وعين على الباقي وان كان اكثر جرحا يتم **وكذلك** اعضاء الوضوء **اخرف**
اليسير لا يمنع المسح على الخف والكثير يمنع والفصل بين اليسير والكثير مقدار ثلث
اصابع اصفر الاصابع **وقال** في الزيادة من اصابع الرجل واذا خرج اكثر القدم من الخف
وجب غسل الرجلين **والعمل** الكثير يفسد الصلوة والقليل لا اذا حدث الامام وتأخر قدم
رجلين فان سبق احداهما الى مكان الامام كان سابقا هو الامام واذا تقدم جميعا
واقعدى بكل واحد من اطرافه **مصلحة** الطائفتين جميعا فاسد الا ان يكون احد
الطائفتين اكثر وصلوة الاكثر جائزة **الاغناء** اذا كان اكثر من يومه ليلة فليس عليه
قضاء الصلوات **واذا وجد** المرفعتين او شيء من لم يصل عليه ولكنه يدفن **فان**
وجد اكثر من نصف بدنه غسل وصلى عليه **وان** اختلط موتى المسلمين عوفي
الكفار لم يصل عليهم الا ان يكون موتى المسلمين اكثر **والشاة** اذا خرج من ضريح
لمن مظلوما لم يدم فان كان الله هو الغالب حل اكله والا فلا **وحكم** حكم ما
اذا نزل في قبره وما اذا قرأ آية التمجيد ثم قرأها ثانيا بعد ما عمل كثيرا من فضلها
لزمه التجويد ثانيا **وان** كان قليلا لا يلزمه ثانيا **نهر** يتجوي على الجيفة فان كان
الماء الذي يجوي على الجيفة اكثر فالماء نجس **وان** كان اقل فالماء طاهر **والطمر**
اذا جرى في بئر من سطح عليه نجاسة في غير موضع الميزاب **فان** كان اكثر الماء
طاهرا فالماء لا يجتنب من اصابه **وان** كان موضع الميزاب نجسا **فان** كان الماء الذي

لا يلا في النجاسة

لا يلا في النجاسة ايضا اكثر لا يجتنب **الولد** اذا خرج فان كان الذي خرج اكثر صار
المرأة نفسا وسقطت الصلوة عنها **ومن** كان اكثر السنة مجنونا فلا ركعة عليه
وهو رواية عن ابي يوسف **العكف** اذا خرج من المسجد لا يفسد مكافه ما لم يخرج
اكثر الزمان عن ابي يوسف **واما** احرم بالعمرة فطاف بها بعض الطواف في رمضان
وبعضه في شوال ثم حج من عامه **فان** كان اكثر الطواف وهو اربعة اشواط قام مقام الكل
واذا ترك اقله وهو ثلثة ورجع الى اهله بعت بهدي ولا يلزمه العود **واذا** تطيب
الحرم بطيب كثير فعليه دم وفي القليل صدقة **واذا** انفق الحجاج من الميت اكثر النفقة
من ملك نفسه لم يجز حجة الاسلام عن الميت وان كان اقل جازا استحسانا **اذا**
ارسل كلبه على صيد وتوارى عنه وكان في طلبه فاغاب عنه اكثر الزمان لم يجز اكله
وان كان اقل يجوز رواه الحسن بن زياد عن ابي حنبل **اذا** صلى بعض المكتوبة في المسجد
وصد ثم اقيم لها **فان** لم يصل اكثرها قطعها **اذا** حصل لبن امرأة في طعام ثم شرب
منه صبي **فان** كانت الغلبة للبن ثبت حكم الرضاع والا فلا **اذا** حلف لا يشرب لبنا
فصب اللبن في ماء **فان** كان الله تعالى حث **الذي** اذا كان اكثر السنة غنيا يؤخذ
منه جزية الاغنياء **اذا** كان عند سائغ بعض ركنية وبعض ميتة **فان** كانت الغلبة
جاز التمرى والا فلا **ولو كان** هناك علة يتوصل بها حكم بالعلامة **ولو ان** زنيا
اختلط به بعض ميتة **فان** كانت الغلبة للميتة لا يجوز الانتفاع به بوجه من الوجوه
وان كانت الغلبة للزني جاز الانتفاع به من حيث ذباغ العسل **والاستصحاب**
اذا كان معه او ان وقع في احد ما خاكة تغير عينا جاز له ان يتجرى وفي الاثنين
والثلاثة مجازا لا يتجرى **اذا** وجد سمكة بعض في الماء وبعضا على الارض **وقد**
ماتت **فان** كان جانبها على الارض حل **وان** كان على العكس نظر **فان**
كان اكثرها في الماء لا يجوز اكلها **وان** كان اكثرها على الارض جاز والعروق

اربعة الملقوم والمري والودجان مالم يقطع ثلاثة فمالي ثلاثة كانت لم يحز عند
وعند محمد لا يجوز الا ان يقطع العروق كلها او يقطع من كل واحد كنهه اذا سعى
على الله بجهة ثم اشتغل بحديث فان كثر وطال صار فاصلا بين التسمية والتدريج
وصارت له بجهة بغير نسبة **وان** كان قليلا لم يفصل اذا وجد بدني القتل واكثر
في محلة وجبت القسامة **وان** وجد قل من نصف البدن فلا قسامة فيه اذا شهد
الشهود على دار ذكرها احد من صرود الدار لم يحز **وان** ذكر وانثى صرود جارت
شهادتهم **الحكام التي صاحبها بالخيار** اذا صلى في المسجد وصره تطوعا
فاحدث فخرج فتوضئ فهو بالخيار ان شاء صلى باقية الصلوة في بيته وان شاء رجع
الى المسجد اذا حدث وهو امام فانقل واستخلف فهو بالخيار على ما ذكرنا **اذا كان**
عنده ثوب مخمس كله ولا يقدر على ما يفعله فهو بالخيار عند اي ضيفه واي يوفيه
صلى في الثوب قاعا **وان** صلى قاعا عرابا اذا فاتته جماعة في مسجد حتى وصل
انه يدركه في مسجد آخر فهو بالخيار اذا دخل المسجد والمؤذن يقيم صلوة الفجر ولم يصل
ركعتي السنة فهو بالخيار ان شاء اشتغل بالسنة وان شاء فليصلي الامام لا يجزئ كبيرة
للانفساح **المرأة** اذا اصابها الجنابة ثم ادرى انها الحيض فهي بالخيار ان شاء
اغتسلت وان شاء لم تغتسل **يجمع** بين التيمم وبين سور الحمار وهو بالخيار في البيت
بابها شاء **هذا الامام** اذا ستم في صلوة ليس بعدها نافلة او لم يكن سجدة واصلى
فهو بالخيار ان شاء استند الى الحراب وان شاء اخوف **وان** اجتمعتا كنهان زحالا
كلها او نسا فان شاء واضعوا صقفا واما وان شاء واضعوا واما بعد واما
وقال ابن ابي ليلى يوضع كالدبر **ان** صلى قاعا تطوعا فهو بالخيار حال القيام
ان شاء تربيع وان شاء قعد محتسبا حتى يكون فضلا بين فقير الصلوة وبين الغفور
الذي هو للصلوة نفق للقيام المرأة بالخيار ان شاء واصلوا فغفروا وان شاء واستغفروا

الامام

التاجر

التاجر بالخيار ان شاء قوم ساعه بالدرهم وان شاء بالدينار **المسافر** في شهر رمضان
بالخيار ان شاء صام وان شاء افطر اذا كان عليه قضاء رمضان فهو بالخيار ان شاء
تابع وان شاء فرق هو في كفارة اليمين بالخيار ان شاء اعتق وان شاء اطعم وان شاء
كسى اذا قال عليه الهدي فهو بالخيار ان شاء اهدى شاة **وان** شاء بقرة وان شاء جزورا
ولا يجوز الذبح الا بمكة **ولو قال** عليه بدنة فعليه اتماما بقرة اذا اراد ان يخبر
بدنة فهو بالخيار ان شاء خمر قاعا **وان** شاء خمرها مضطجعا **المحرم** اذا قبل صيدا فانه يحكم
عليه ذوا عدل ثم القاتل بالخيار ان شاء اشترى ببقية هديا ويذبح بمكة **وان** شاء اشترى
ببقية طعاما **وان** شاء صام مكان كل نصف صاع يوما وهذا على قول به ضيفه واي يوف
وعند محمد بالخيار الحكمين اذا خلق راسه او سبي معصرا خيرا بين الكفارات الثلاث
الهدي او صوم ثلثة ايام او اطعام ثلثة مساكين **الامام** اذا سبي بالاسن من اجل الحرب
فهو بالخيار ان شاء قتلهم **وان** شاء قسمهم بين الكفد واذا فتح بلدة فهو بالخيار ان شاء
جعلهم ذمة كما جعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بارض السواد **وان** شاء قسمها بين الكفد
كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم جبر اذا تقدم الحصان الى القاض فهو بالخيار ان شاء
سكت حتى يخضمان اليه **وان** شاء قال بالكا ولا يجا طبا مدها دون صاحبه اذا كان
دين وكفله وجاز فرب الدين بالخيار ان شاء اذ الكفيل **وان** شاء اذ الكفول عنه ولكن اذا
اتبع احد الا بغير الاخر حتى يتوفى منه **ان** المتفق المولى عبد وعليه دين فالغناء
بالخيار ان شاء والتبعوا المولى **وان** شاء والتبعوا العبد واتباع احدهما لا يكون ابر الاخر
وفي المواله لبس القالبان تشيع المحيل مالم ينو ما على احتمال عليه دين بين رجلين
قبض احدهما نصف الدين فشر بكمه بالخيار ان شاء اتبع شر بكمه فيما قبض **وان** شاء اتبع
الذي عليه الدين فان اتبع من عليه الدين سلم لشر بكمه ما قبض مالم ينو الذي على المطلوب
العدل اذا باع الدهن وتجنن الثمن ودفعه الى المرتهن فلم يحنق الرهن كان العدل بالخيار

ان يشترط جمع على الارض وسلم للمرتحن ما **افذوان** شارح على المرتحن **فان** اختار اتباع احد
فتوى ما عليه فاراد ان يرجع على الارض ليس له لان اتباع احد هما ابرأ منه لآخر وكذلك
غاصب الغاصب اذا اتبع الفصوب منه احد هما ليس له ان يتبع الاخر لانه ابرأ للاخر
من الثمان وملك الذي ضمنه اذا استأجر لرجل ليجعل له شيئا على ظهره او على راسه
في نصف الطريق في حال مشيه فصاحبه بالخيار ان شاخصه في الموضع الذي استأجره
فيه ولا اجر له **وان** شاخصه قيمته في الموضع الذي انكر فيه وعليه اجر مقدار ذلك
اذا التقط لقيطاً فرغه الى الامام فالامام بالخيار ان شاخصه وان شاء لم يقبل اذا
وجد لقطه فصدق برأيه جاء صاحبها فهو بالخيار ان شاء رضى بالاجر وان شاء خسر
الدفع **وان** شاخص المسكين **واذا** وجد لقطه وجار رجل ووصف وعائها وكا
فصاحب ذلك فالملقط بالخيار ان شاخصه ودفع اليه **وان** شاء لم يصدقه جواز
ان يحج آخر ويقبض البنية المرأة اذا زنت وهي محصنة فالامام بالخيار ان شاخصه
وان شاء لم يحج **واذا** قتل الرجل عدوا وليس له ولي الا ان سلطان فهو بالخيار ان شاء
وان شاخصه على الدية وليس له العفو رجل او دعي رجلا فضيلا فادخله المستوح
بيته ثم عظم الفضيل فلم يقدر على افرجه **قال** محمد المستوح بالخيار ان شاء
اوسع في بابه **وان** شاء ضمن له قيمة الفضيل يوم صار في قد لا يخرج من الباب
ولو استعار بيتا فادخل فيه فضيلا وكبر الفضيل فليس له ان يطلع الباب ويقال
لرب الفضيل اختره وفصله ولو كان بفلا او حمارا لم يحسن ان كان ضرر الباطل
يسيرا ان يقلعه ويعيده بعد ذلك كما كان غير الاب والجد اذا زوج صفيق فادركت
فلها الخيار واعلى اذا زوج امته ثم اعتقها فلها الخيار بعد ذلك ان الزوج او حرا
احكام المرض المريض اذا لم يستطع القعود ينبغي ان يستلق على
قفاه ووجهه الى القبلة ووجهه في مرضه كما يوضع في اللحد **قلت** العادة قد ثبت

بخلافه

بخلافه لان ذا اخف عليه **المريض** الذي يجوز له ان يفطر هو ان يخاف على نفسه شدة
المريض او يزداد عنه وجعا او حمى او يكون بحال له ان يصلي فاعد للمريض العلة
في رجليه اذا اعنى عليه اكثر من خمس صلوات فليست عليه قضاءها اذا ايسرته الركوع بحيث
لا يقدر على القيام سقطت عنه الصلوة **واذا** لم يقدر على السجود على الارض **او** **وحى**
برأسه ولا يرفع اليه الوسادة ويسقط عنه الصيام ويؤتم بالمومي من هو في مثل حاله
لا يجوز ان يقرأ القاعد بالمومي **واذا** افتتح الصلوة وهو صحيح ثم مرض جاز له ان يقعد
واذا افتتح الصلوة وهو مريض ثم برئ جاز له ان يصلي بقية صلوة فانما عندني **خبرني**
وابن يوسف مريض لا يستطيع الوضوء وله مملوكة تجب عليه ان توضيه **واما** رتبته
فلا يجب عليه وهو كسائر المسلمين تجب عليه اعانته لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى
الاحد ب ان منعه حريته الركوع **قال** محمد بن الحسن يخفف راسه ولو كان عليه
يجب على المولى ان يوضيه في كره في التواد **واختلفوا** في حد المرض لا يجوز اقرار فيه
قال بعضهم هو الذي لا يقدر ان يقوم الا ان يقبض انسان وقيل ان كان صاحب
فراش وان كان يقوم بنفسه وقيل ان كان لا يقدر على المشي الا بين اثنين وقيل ان لم
ان يصلي **قال** حاكم عن سداد انه صبت في كوز فقال لورثته احفظ هذا اراد ان يتيه
ان فيه قوة اذا اعنى عليه عند الكيفات وامرهم عنه اصح به جاز عند ابي حنيفة
وعندها لا يجوز ولو عجز عن الوقوف وعجز عن الطواف فطافوا عنه جاز بلا خلاف
المحصور اذا طلق امرأته لا يكون فارا لان الغالب عليه سلام **وكذلك** ان كان في
صف القتال فان خرج مبارزاً حكمه حكم المريض **المريض** والمقعده ان تناول
ذلك بها حكمها حكم الصحيح يجوز هبها من جميع المال **وكذلك** صاحب العلة اذا هبت
عادة ولو هب في اول مرضه ثم مات فتابت له ثلثها ثم تصرعا بعد ما اذ القى
على المريض كحرك راسه اي نعم لم يحج **وكذلك** لو اعتقل لسانه بخلافه الاخر

ولا يجوز اقرار المريض في اربعة اشياء بين ان كان عليه دين الصحة ولو ارثه الا اقراره
 لامرته بالمهر الا ان يقر باكثر من مهر مثلها وبالوديعة والغارية وعليه دين الصحة
 المريض ان كان به جرح فكان اذا صلى قائما سال الدم فان صلى فاعدا بر كوع ومج
 انقطع فانه يصلي جالسا ولو كان بسيل الدم اذا صلى بر كوع وسجود ولا يسيل اذا صلى
 بايماء فانه يصلي بايماء ذكر الزعفران **الاحكام التي لا يجتمعان**
 الوضوء والتيمم لا يجتمعان الا في سواد الحمار ونسب النمر والنظير والحقة والحيف
 والجبار والتفاس في الاربعين عند جيفة والتفاس والكبد عند قنبر والتفاس والخراج والنبه
 والزكوة والزكوة والخراج وصدة الفطر والزكوة والنضار والاطعام والشهادة
 واليمين والسكاح ومالك اليمين واخذ المهر والقطع والنضار والاجر والنضار والاجر
 والشكوة والوصية والامارات والجزية والوقف **احكام الشرع**
 البع في المشاع جائز والرهن في المشاع باطل والهبه في المشاع فيما يحتمل التسمية
 باطله وفيما لا يحتمل جائز **الوقف** في المشاع جائز عند ابي يوسف وعند
 لا يجوز والاجارة في المشاع لا يجوز عند ابي يوسف وعند ما يجوز واذا اجر احد
 الشريكين من صاحبه يجوز بلا خلاف وفي الرهن اتفقوا انه لا يجوز سواء كان
 من شريكه او غيره ولو اجر دارا من رجلين حاز فان نقص احد ما الاجارة
 في نصيبه لا يبطل الاجارة في نصيب الاخر وكذلك لو مات احد مالان الشي
 ظهر بعد صحة العقد كما لو وهب من رجلين دارا ثم رجع في نصيبه لا يبطل الباقي واذا
 تصدق لعب على رجلين محتاجين حاز وان كانا غنيين لم يحز عند ابي حنيفة
احكام الناس كلام الله يفسد الصلوة اذا اكل في صلوة ناسيا
 فسدت صلوة والصائم اذا اكل ناسيا لم يفسد صومه احسانا **النكاح**
 في الاحرام والاعتكاف والعامد سواء اذا جامع ناسيا فسد امره اذا غطي

رأسه

رأسه ناسيا فسد امره وان تطيب ناسيا لزوم دم واذا خرج من المسجد ناسيا
 فسد اعتكافه **الترتيب** يسقط بالنسيان اذا نسي قراءة الفاتحة في الاولى
 لا يعيد هاتفي الاخرين واذا نسي السورة اعادها واذا نسي القنوت حتى كبر سقط عنه
 اذا نسي الماء في رحله ويتم وصلته ثم ذكر بعد ذلك جازت صلوة عند ابي حنيفة
وقال ابو يوسف لا يجوز ولو نسي غسل شيء من اعضاء وضوئه لم يجز واذا
 نسي لطعام في بيته فصام عن اليمين لم يحز السلام ناسيا لم يخرج من الصلوة
 واذا حلف لا يفعل كذا ففعله ناسيا حث اذا ترك التسمية ناسيا على النبي لم يحز
احكام الجنب لا يجوز للجنب دخول المسجد ولا لمس المصحف ولا
 قراءة من القرآن سور الجنب وعرقه طاهر واذا اخذ المصحف بفلاذ لا بأس
 ولا يجوز للجنب ان يكتب القرآن وروى عن ابي يوسف انه قال لو وضع المصحف
 من بعيد ولم يقع يد على الجنب باخذ القرعة فيها راعى عليها كمن استلها من
 بذلك الجنب اذا قتل بفيل عند ابي حنيفة وعند ما لا يفسل ان كان شهيدا امام
 خطب يوم الجمعة جنباً ثم اغتسل وصلى بهم جاز وقد سأل في دخول المسجد
 والخطبة جنباً اذا حدث الامام بعدها خطب فامر جنباً قد شهد الجمعة فامر الجنب
 امر جاز اذا وقف برفات وهو جنب اجزاه ولا شيء اذا طاف بالبيت جنباً
 اعاد فان لم يعيد حتى يرجع كان عليه جزو جنب دخل بئر يطلب دلوفاً من
 فيها قال ابو حنيفة كلاهما نجسان وقال ابو يوسف كلاهما نجسان الاول
 وقال محمد كلاهما طاهران **احكام بين اثنين** احد الوصيين يسر له
 ان يتصرف بغير اذن صاحبه الا في اشياء مخصوصة عند ابي حنيفة ومحمد شري
 الكفن وقضائين الميت من العين وورثه وديعة بعينها وانفاذ وصية بعينها
 وشراء النفقة والكسوة للصبيان والخصومة وقبول الهدية للصغير

اذا اوصى رجلين بالثلث فلهما احدى امواله مائة فملاخ نصف الثلث وكذلك لو اقر
 لرجلين بالثلث فلهما احدى امواله مائة فملاخ نصف الثلث ولو اوصى بالثلث لهنوا الثلث
 لهذا فلهما احدى امواله مائة فملاخ نصف الثلث ولو اوصى بالثلث لهنوا الثلث
 ببعض فله ميراثه لهذا ويضعه الى اخرها وصيها في جميع المال والولد عند أبي
 وابي يوسف **وقال** محمد كل واحد منها وصي فيما اوصى اليه به فاصبه اذا اهل حجة
 من ابويه فله ان يجعلهما على امواله ولو اوصى رجلان كل واحد منهما ان يحج عنه فاحرم
 عنها جميعا فارد ان يجعلهما على امواله لم يحج ولا احد الوكيلين ان يتفرد دون صاحبه
 على رتبة انشاء الطلاق والعتاق ان كانا على غير جعل والحضوة واذا وكلها بائع
 شيء يجب عليه فلا مدها ان يدفع دون الاخر **احكام التي تتعلق**
 بالزوج الزوج اقل مقدار في سائر الراس والمرأة اذا صلت وربع ساقرها مكشوف لم يحج
 عن أبي خنيفة ومحمد والمحرر اذا نشف شعره او لحيت فعليه صدقة حتى يبلغ راسه
 او لحيته فيكون عليه دم واذا اهلح المحرم اقل من ربع راسه لم يحج الخامسة
 على ضربين مفصلة حكما وتخففة فالتقدير في المفصلة قدر الدرهم والتخففة
 الكثير الفا حش وهو الربع فصاعدا وكذلك المهورات على ضربين مفصلة وتخففة
 فالتقدير في المفصلة قدر الدرهم وفي التخففة الربع ونصيب المرأة من ميراث زوجها
 ان لم يكن ولدا الربع ونصيب الزوج من ميراث زوجته اذا كان لها ولد فهو الربع
 لا يتعلق بالتراض الا حكم الحرة بغير ميراث القصاص في الطرفين **وحوا**
 دفع الزكاة والشرادة ولو اشتراه لم يعتق عليه ولو كان امة فملاخ نصف الثلث
 على الاخر ولا يرث امة من الاخر ويقطع كل واحد منها بسرقة مال الاخر
 وليس بينهما الا حرة التزوج بحسب فصار كالرجل مع الرجل والمرأة مع المرأة
احكام البغاة يجوز قتال اهل البغي ولكن لا على سبيل قتال اهل الحرب

لا عنهم

لا عنهم لا يتبع مدبرهم اذا لم يكن لهم فنة يموتون اليها ولا يقتل اسيرهم ان علم انه لا يهرب اليهم
 ولا يؤتى على من حرمهم يعني اذا جرح وصار بحيث لا يقدر على القتال يترك لانا امانا
 فاذا انا بوا او انقطع ما كان منهم على سبيلهم ويرد ما اخذ من اموالهم وكان من اموال
 المستركة فلا ضمان لاحد الفريقين على الاخر ولكنهم يؤمرون بالرد عليهم فيما بينهم وبين
 ولا يجوز شهادة البغاة وان غلبوا على بلد ونصبوا قاضيا فيكم في دماء واموالهم رفع
 ذلك الى قاضي اهل العدل مضى ما وافق الحق وابطل ما لم يوافق **ومن قتل من اهل العدل صنع**
 ما يصنع بالسرياء من دفعهم بدعائهم والصلوة وترك الفسل **واما قتل اهل البغي فلا**
 يصلي عليهم ولا يكفنون ولا يدفنون ويكره ان يبعث برؤس البغاة يطاف بها في البلاد
مسائل منسوبة على الاولى اول الناس باثمة الذكر الباطل المحرر القاتل
 اذا اجتمع فيه حفظ القرآن والفقه والعفة والسنن فاذا استجمع فيه هذه الخصال
 الاربع كان احق بالامانة من فيه ثلاث خصال منها واذا نقصا صل بعضهم على بعض
 فانما كقول فيه على الفقه اذا كان يحفظ من القرآن قدر ما سئل القراءة في الصلوة
 وكان من الصلاح بحيث يحسن المحارم ويقيم الفرائض والذي يواطى بالاذن
 على الصلوات كلها او لا ياذن من غيبه والذي له امر وحفظا كما بالاعراب
 ومعرفة اوقات الصلوة الى ذكره الطحاوي **وسلطان** البلدة اولى بالصلوة على الجماعة
 فان لم يكن فسلطان الحي **وقال** في كتاب الصلوة امام الحي احق بالصلوة فان لم يحضر
 امام الحي فلولوي ان يتقدم **وبالحيلة** حق الصلوة الى الاولياء الاقرب فالاقرب وان
 حضر السلطان او القاضى فينبغي للوحي ان يقدمه **روى** انه ثمان مائة حسن عليه
قال الحسين رضي الله عنه لسعد بن القوام وكان امير المدينة تقدم فلولا انه سنة ما تقدمت
 واذا حضر وليان ابوه وابنه **روى** عن ابي يوسف انه قال الامير اولى بالصلوة
 ولكن يفوض الى اب الحيت حرمته لا يدخل قبر المرأة من كان محرما لها فان لم يكن لها محرم

لا على مفع انهم يتركون في الصلوة والطواف
 هكذا قال القائل انك لا تعرفهم مع
 تاذر الناس من جيفهم بل يعرفون
 في المواضع المفاضة ويرى ان
 علمهم لترب

على دنها وقل قهرها اهل الصلاح من صيرها ولا بد من النساء القبر قال ابو الحسن
 اجمعوا ان اولياء الصغيرة في النكاح من العصبية فان لم يكن فلا ما بها والحاكم وقال
 الاقرب فالاقرب من العصبية ولا يكون الا بعد وليا مع الاقرب وهو الابن كونه
 مع من هو اقرب منه وان اجتمع الاب والابن في حق المجنونة **قال** محمد بن الحسن
 الاب اولى وعن ابي يوسف روايتان في رواية الابن اولى وفي رواية ايتها زوج جاز
 وان اجتمعا قلت **الاب** زوج واجد والاخر اذا اجتمعا فنها وليا على قول من يقول
 ذلك الام احق بالولد عند الفرقة ما لم تنزوح حتى ياكل وصاله ويغيب وحده وتبقى
 وصاله ان كان غلاما وان كان جارية فالى ان تحيض ثم حق الحضانة بعد الام لعشرته الاقرب
 فالاقرب فاقرب النساء الى الولد الام ثم الحجة ام الام ثم اخوت الاب والام **وقال**
 في الجامع الصغير الحجة ثم الخالة فان كانت الحجة زوج غير الحجة فلا حق لها في الولد قال
 شريح الخليلي احق من الشفع احق من الجار والجار احق من غيره **قال** ابو يوسف نفسه
 ان الشريك الذي له ان يفاكم هو الخليلي وهو احق من الشفع والشفع الشريك
 في الطريق والمنازل مقسومة **والجار** هو الذي للشريك له في منزل ولا طريق **وانا**
 مشي الشاب مع الشيخ يتقدم الشيخ الا ان يكون الشاب عالما ولا يفتح الكلام
 قبله ولا ياكل الطعام قبله ويبدأ بنفسه الا يدي من الطعام بالاصغر في البيت وفي
 الاثرها بالأكابر **رجلان** سير في دار الحرب احدهما عام والاخر غاز فاردت ان يفرهما
 فام ينف ماله بهما وفي احدهما **قال** يشترى الغاري ويترك العالم لانه اذا اشترى العالم
 ويترك الغاري فربما يذل الغاري في دينهم والقياد بانه **الحكام التي**
تتعلق بالسكان الجمعة وصلوات العبد واقامة الحدود والامام له حق الخدم **وانا**
حضرت صبان فالامام احق بالتقدم ولا يجوز الجمع بعرفات وانزل لغة الامام
 عند اي صفة واذ توجهت اليه على انسان في حق من الحقوق فارد ان يجلفه عنده فامم

ولا يرجع

ولا يرجع في الهبة الا عند الحاكم ولو زوجت المرأة نفسها من غير كفوف فارد الاولياء
 ان يقرقوا لم يقدر والاعند الحاكم **والا** ان زوجها ثم اعتقت كان لها ان تزود
 النكاح **ولا يجوز** الاعند الحاكم **وان** اسلم احد الزوجين وابي الاخرين سلم فالفرقة
 لا تكون الا عند الحاكم وكذلك فرقة العتق لا تكون الا عند الحاكم **والمودع** ان افق
 على امرأة المودع ضمن اذا كان بغير اذن الحاكم **ومن** وجد ربة فانفق عليها بغير اذن
 الحاكم لم يرجع على صاحبها **وان** استحق شي من المشتري فزده على المستحق بغير قضاء
 القاض لا يرجع على البائع **مسائل مبنية على القلط** اذا ربط الرجل اثنان
 في مربي واحد فولدت احدي الاثنتين بغلا والاخرى بنتا وصاحب كل واحدة منها
 يتبع ان البغل له وان اثنان في التي ولدت فانه يقض بالبغل بينهما نصفان **كذلك** في الاضحية اذا تنازعا
 في الدعوى والجيش ليست المال لانه مال ضائع كاللقطة **وكذا** في الاضحية اذا تنازعا
 فيها جميعا **ولا** تجوز عن الاضحية لهما ان كانت شاة **ولوان** رجلا وضع ولده الرضيع
 في المسجد ثم ند من فرج لياضه فاذا فيه ولدان ولم يعرف ولد من فرجها جميعا ثم مات قبل ان
 ينظر ذلك لم ير ماله ميراثا لوانه من ابل يوضع في بيت المال وينفق عليها الامام **ولا**
 يرف وامد منها من صاحبه **وكذا** لو ان امرأة لها ولد وارضعت ولدا اخر معه فماتت
ولا يعلم ولدها من ولد غير طام يرت وامد منها ولو ان حرة ولدت كل واحدة منهن
 ولدها فماتت لا يرثان ويسعي الولدان جميعا في نصف قيمة لوطي الجارية وما لها جميعا
 ليست المال **وان** كان احد الولدين ذكرا والاخرى نثى وكل واحد منهما ينفق على الذكر فانه
 يوزن بين المراتب جميعا فانه ما كان لبنتها انقل كانت ام الذكر لان لبن الذكر انقل **ولا**
 ان رجلين او غلامين ردية احدهما جارية والاخر غلاما ثم جاءوا ادعى كل واحد منهما الغلام
 لنفسه **قال** المودع لا ادري كايهما هو فانه يدفع الغلام اليهما فيكون قيمته بينهما **وتقدم**
 الاوقات جوازها ربع انما يجوز من السنة ويكن اذا وافق سنة ايام يوم فته الى وقت زوال
 وصلوة التطوع ثم الاوقات جوازها ربع في جميع الاوقات ويكن اذا وافق سنة اوقات

وصعد التطوع لا يكون في جميع الاوقات
 سنة ايام والله اعلم
 بالصلوات واسم الكتاب
 والكتاب

زوج صفة مسلمة ينبغي ان يكون الجارية
 ليست المال وانما على سائر
 التجنيد وقد سبق بيان
 في هذا الفصل

العبرة

في ما هو صنف
 في اخره يسير
 يوم واحد

دمع الحصر عن الدنيا وفي البشر فلا تطمع
 فان الرزق مقسوم وكسوه الظن لا ينفع
 لو كان في العلم بدور التيقن شرفا
 لكان اشرف خلق الله ليس
 فلا خير فيمن صدرته العجاس
 اذا لم يكن صدر العجاس
 ولا تمس فوق الارض الا تواضعا
 فكم تحتها قوم هم منك ارفع
 فكم تحتها قوم هم منك ارفع

رسالة في اسباب السوء
 في امره من سوء
 سوء امره من سوء
 سوء امره من سوء
 سوء امره من سوء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد واله الطيبين الطاهرين وبعد فقد ذكر
 في العناية شرح الهداية السبكية تغليظ جزاء جنائيه لها حكم شرعي مما لا مادة الفساد
 وذكره معين الحكم السبكية شرعية مغلظة ثم قال السبكية نوعان ظالمة والشرعية
 تحريرا وسبكية عادلة تخرج الحق من المظالم وتدفع كثيرا من المظالم وتردع اهل الفساد
 ويتوصل بها الى المقاصد الشرعية فالشرعية توجب المصير اليها والاعتماد عليها في اطار الحق
 وهي باب واسع تغلظ فيه الافهام وتدل فيه الاقدام واهماله بضيع الحقوق ويعطل
 الحدود ويجترأ اهل الفساد ويعين اهل العناد والتوسع فيه يفتح ابواب المظالم الشنيعة
 ويوجب سفك الدماء واخذ الاموال الشرعية بغير شرعية ولهذا **سلك طائفة**
مسلك التفريط كعدمه فقطعوا النظر عن هذا الباب الا فيما قلنا من ان تعاطي
 ذلك مناف للقواعد الشرعية فستدعون طريق الحق سبيلا واضحا وعدلوا من العناد الى طرق
 فاضحة لان في انكاد السبكية الشرعية مردا للنصوص الشرعية وتغليظا للخطايا الرشيدية العظيمة
طائفة سلكت في هذا الباب مسلك الاقدام فمقد واحد واداه وخرجوا عن قانون الشرع
 الى انواع من الظلم والبيع في السبكية وتوقفوا ان السبكية قاصرة عن سبكية الخلق وبطلت
 الامة وهو جبريل وغلط فاش **فقد قال** عز من قائل اليوم اكملت لكم دينكم واتممت
 عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً فذوقوا جميع مصالح العباد الدينية والنبيوة
 على وجه الكمال **وقال عليه السلام** تركت فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وسنتي وطائفة
 توسلت وسلكت فيه مسلك الحق وجمعوا بين السبكية والشرع ففقهوا الباطل وروصوه
 ونصبوا الشرع ونصروا الله بهدي من يشاء الى صراط مستقيم وهذا القسم يشتمل على فصول
الاول في الدلالة على مشروعية ذلك من الكتاب والسنة وذلك وجوب كثيرة فليجرح الى الاثر

وانما ما ذكر

وانما ما ذكر من سبكية الخلفاء والملوك والعقاة وانما ما ذكر من سبكية الخلفاء والملوك والعقاة وانما ما ذكر من سبكية الخلفاء والملوك والعقاة
 الكتاب بذكره انتهى ولكن نحن نذكر بعضا من **سلك** ذكره باب ان من يخرج المشرق
 ان قوله عليه السلام من فرق فرقناه ومن فرق فرقناه محمول على السبكية وفيه ايضا قول
 ان النار لا يقرب بها الا الله ما مرق على ارض قوم ازارته اتخذوا الهة سبكية وبطلت
 في الزجر للامام ذلك ان دعوت اليه المصلحة وفي صدور شرع الوقاية وصدور الهداية قوله
 اقبلوا القلوع والمفولة في حق القواطة محمول على السبكية وفي **باب** السبب من جامع الشرع
 للبرودي وما روى ان ابا بكر رضي قتل شهيد القصاص بعد الرجوع محمول على السبكية وفي حدود
 شرح المخطوطة وما روى من الاحاديث واثار الصحابة رضي الله عنهم في حق القواطة محمول على
 كما حيل عليها ما روى في السارق في المرة الخامسة في قوله عليه السلام فان عاد فاقتلوه وفي
 بيان الرواية كل ما روى في حق القواطة عن النبي عليه السلام وعن الصحابة رضي الله عنهم من القتل او
 الرجم او التنكيل او غير ذلك فذلك محمول على السبكية **وعند** ما يجوز مثل ذلك بطريق
 التفريغ والسبكية الا يرى الى ما قال محمود في الزيارات يجب به التفريغ والراي الى اتمام
 ان شاقته ان اعتاد ذلك وان شاقته وجبه وفي **معين الحكم** وهو فوق ما في التحقيق
 المالكية للامام القراني **اعلم** ان التوسعة وتشبهها على الحكم في الحكم سبكية
 مخالفة للشرع بل تشبهها لارثة التي ذكرت وتشبهها لارثة القواعد الشرعية من وجوب
الاول ان الفساد قد كثر وانتشر عند العصر الاول ومقتضى ذلك اخلاق الافكار
 بحيث لا يخرج عن الشرع بالكلمة لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار وترك هذا القواطة
 مؤد الى التفريغ ويؤكد ذلك جميع النصوص الواردة في الحرج **والثاني** المصالح المرسلة
 قال براء بن عازب عن العلاء بن المصالح التي لم يشهد الشرع باعتبارها ولا بالغاها وان كانت
 حكم من المصالح وتلقف العقول بالقول ويؤكد العمل بالمصالح المرسلة ان الصحابة
 عملوا الامور المطلقة لا التمتع بعد بالاعتبار نحو كتابه المصحف ولم يتقدم فيها امر

رواين جمع ديوانه و دفتر و سجدهات
و سكره جمع اوله و ابق بره در كنار
الكتيب

و جمع المصنف

ولا نظير و ولاية العهد من اي كبر رضى لم يرض ولم يتقدم فيها امر ولا نظير و كذلك الخلافة
شورى بين كثره و تدوين الدواوين و عمل الشكك للمسلمين و اتخا و التجن و غير ذلك مما فعله
و هدم الاوقاف التي بآراء مسجد النبي عليه السلام و التوسعة في المسجد عند منبجه و حرق المصاحف
و جمع على مصحف واحد و تجديدها في الحجة بالنسبة بالنسبة عثمان رضى الله عنه و غير ذلك
كثير جدا فاضل مطلق لمصل و الثالث ان الشرع شدد في الشهادة اكثر من الولاية لم يرفع
العداوة فاشترط العدد و الحرية و توسع في كثير من العقود المستثناة و صديق في الشهادة في كل
فلم يقبل فيه الا اربعة يشهدون بالان كالميل في الحجة و قبله العقل اثنين و الله ما
اعظم لكن المقصود التستر و لم يجمع الزوج الملاك الى بنته غير ايمانه و لم يوجب له قد
الغنى بخلاف سائر القذف المستندة الى الذنب على حساب وصول العيال و القرض
عن سبب الازنياب و هذه الاما بنا و الاضداد كثيرة في الشرع الاضداد الاقوال فلذلك
ينبغي ان يرعى اختلف الاحوال في الازمان فيكون المنكح الواقة في هذه القوانين ليست
ما شهدت لها القواعد بالاعتبار فلا تكون من المصلحة بل اعلم رتبة فيلحق بالقواعد
الاصيلة و الرابع ان كل حكم في هذه القوانين و رده في ريل يختصه اصلها على كانه
وقد ذكرنا من بعض العلماء و هو انه قال ان المجد في حجة الاخبار المدول اقمننا الصلح
اقدم مخبر الشهادة عليهم و يترجم ثلث في القضاء و غيرهم ثلثا في المصالح و لا يملك
الحقوق و الاحكام و ما اطلق احدا في الفقه في هذا فان التكليف مشروط بالامكان و ان
جاز نصب الشهود فقه لا يجر عموم الفساد و جاز التوسع في الاحكام لتبسيطها لاجل كثرة
فساد الزمان و اهله و قد قال عمر بن عبد العزيز سمعت لكنا لخصية بقدر ما احسنوا
من الفجور قال القرني صاحب الخزنة الماكتية و لا شئت ان قضاة زماننا و شهودهم
و ولا تهم و انما هم لو كانوا في العصر الاول ما تولوا و لا عجز عليهم و ولا تهم هولا انما اعتدوا
في امرهم عليهم لان هؤلاء في مثل ذلك العصر فسوق فان خيالهم زماننا اراذل ذلك الزمان

ولاية

و ولاية الاراذل فسوق فقد حسن مكان قبيحا و اتسع مكان ضيقا و اختلف
باختلاف الازمان و الخامس انه بعضه ذلك من القواعد الشرعية ان الشرع و توسع
للموضوعات النجاسة اللاحقة بها من التفسير ما لم تهاه كقرب الارضاع و توسع في زمان
المطبخ من المطر كما ذكره محمد بن طهين بخارجا ما فيه القدر و النجاسة و توسع لاصحاب الضوم
في كثير من مجازاتها و توسع لاصحاب اليواسين في بلها و حوز الشارع ترك ركان القنوط و غيرها
الاضايق كما كسوة الخوف و نحوها و ذلك كثيرة في الشرع و كذلك قال الشافعي و ما ضاق
لشئ الا اتسع بشئ الى هذا الموطن فذلك اذا ضاق علينا الحال في رد المفساد اتسع كما اتسع
في تلك الاطراف و السادس ان اول يد الامانة في زمن ادم عليه السلام كان اكل ضيفا
فايجت الاختلاف و كذا كثيرة و توسع الله تعالى في اتسع الحال و كثرت الذرية
مرم ذلك في زمن بني اسرائيل و مرم لم تسبب و اتسعت و الا بل و امور كثيرة و فرض عليهم ان
حسرون صلح و توبة ادم بانقل لنفسه و انة اتجاسه بقطعه الى غير ذلك من الشدة
ثم جاء اخر الزمان و ضعف الحسد و قتل اجرة فلفظ اسبعا به فاحلت تلك الحرامات
و خففت القنوط و قبلت الثوبات فقد طهرت الاحكام و اتسعت بحسب اختلافات
الازمان و ذلك من لطف الله عز وجل بعباده و سننه الجارية في خلقه و ظهر ان هذه القوانين
لا تخرج عن اصول القواعد وليست بدعا جارية في الشرع المكرم و في الايضاح شرح
اصلاح الوقاية عن التبيين و من سميت ما حكم عن الفقيه ابي بكر الاعشى ان المدي
عليه اذا انكر السرقة فللا مام ان يعمل فيه باكثر ما يراه فان غلب على ظنه انه سارق
وان كان حاله و قد عاقبه و في سرقة الخلاصة و البرازية عن الاصل المدي عليه
انكر السرقة قال عامة المشايخ يعزوه الامام اذا وجد في مكان السرقة بان سارق
يجتنب مع السارق او جازا مع سرقة الحر لكنه لا يشرب و دخل عصام بن يوسف
على امير الخ فاني بسارق فانه مثل فقال القبيبة للمدي و البينة علم من علم فقال الامير

في كذا ان سارق خفي اقرا ان كذا و ذكره في كذا عن بعض
المفتين اقرا ان سارق عند الغلب او عند التسوية
او عند التسوية بالحبس فان لم يصح مع الاكراد لا الظاهر
السارق لا يغرون طوعا و حكمة العقوبة
ومن سبكت ما حكم عن الامام ان المدي عليه بالسرقة
اذا انكر فلا مام ان يعمل ما يراه فان غلب على ظنه
انه سارق و ان كان السرقة عند عاقبه و يجوز ذلك
من العصابة في المنية للامام ان يقتل سارق
سبكته لسبب في كذا بالفساد و رد

فان كان السارق
فان كان السارق
فان كان السارق

هاتوا بالسوط والعتاة فاضربوا عنقه اقروا بالسرقة قال عصام بن عمار ما ريت
ظلا اشته بالعدل منه وفي اكرامه مجمع الفتاوى والبرازية عن سرقة المحبط من المناجيم
قال بقوة الاقرار بالسرقة مكرها سئل حسن بن زياد ايجل ضرب ابرار حتى يقر
قال لا يقطع اللحم ولا يظلم العظم وفي سرقة الخزانة المفتين عن بعض المتأخرين
يفت بصفة الاقرار بالسرقة مكرها وجيز ضرب السارق حتى يقر وفي جنايات جوارم الفتاوى
سئل الامام التاجي قيل هو من يوحى اليه الفقه من مفسد سعي في الارض بالفساد
ويوقع بين الناس الشر راخا الى السلطان ما لا يجب عليه قال القتل مشروع وجبا
مفساده عليه وجوبا بالفساد والقتل فيه مقنع وفي جوارم الفتاوى قبل الزراعة
سئل عنه ايضا عن قتل الزنبرور والحشرات الموزية كالكلب وغيره هل يجوز قال
يجب قتل الادنى الموزى فضلا عن غيره ان كان موزيا وفي آخر سرقة الهاتية وجميع كتب
الفروع من اعتاد بالحق قبله سكة لانه زوقته ساع في الارض بالفساد وفي السرقة
والعصاة فان سرق ثلثا واربعا فلا امام ان يقتله سكة لفساده في الارض بالفساد
وفي اخر صود خزانة المفتين اذ عرف الامام الحنفى واقر او اصبحت معه اذ كان الحنفى
ومع امتناع امر يضرب عنقه وصلبه وفي الفصل الثامن من كراهية الخلاصة والبرازية
على وفق ما في الحظر والاباحة من مجمع الفتاوى نقل عن فتاوى النسخي كان سيد الامام
ابوشجاع يقال ثياب قابل لا عون وكان يفتي بكفرهم قال مشايخنا واخبارنا
ان لا يفتي بكفرهم وجواز القتل لا يدل على الكفر قال السهك انما جزء الزين مجاريه
ورسوله الآية والاعونة من المجاريه ورسوله وفي سير مجمع الفتاوى على وفق ما سير
البرازية نقل عن فتاوى عطاء بن حنيفة سئل عن قتل الاعونة والظلمة والسحابة في الفترة
قال بياح قتلهم لانهم ساعدوا في الارض بالفساد وقيل انهم يمتنعون عن السبب
وفي ايام الفترة ويختفون فقال ذلك امتناع ضروري ولو لم يمتنعوا لكانوا زواجرا

كما شاهد

كما شاهد وقد اتينا السيد الامام ابو شجاع عنه فقال بياح قتلهم وثياب قتلهم قال
فكان رطلان من فضلة الاعون يقرأ كتاب التوبة فتاوى جاريه ما نرى عليها بعض
فقال نعم لو كانا مسلمين قيل كيف فقال من شرط الكسوف الشفقة على اهل الكسوف والفرح
بفرحهم والاعونة بخلاف ذلك وان اردتم تحقيق ذلك فاسمعوا الواردى السلطان
ان اصحبت الى مائة الف فانقدوها في يومين او ثلثة كيف يصبر الناس قالوا انهم يمتنعون
قال وكيف يصبرون قالوا فرحين ولو به السكينة فقال ان عفوت ذلك منهم
كيف يصبر الناس قالوا فرحين وقال كيف يصبرون قالوا انهم يمتنعون قال وكيف
يكونان مسلمين وقد فرحوا بفرحهم وجزنا بفرحهم وفي اخر جناب البرازية وفساد الملك
بسبب السحابة افتوا بان قتل الاعونة في زمان الفترة جائز والغبية ككفرهم في مثل هذا
انتمد ضرر الفلحون بالذين يجارونهم ورسوله ويسعون في الارض فسادا وفي الباب
الرابع عشر من الامكام السلطانية للامام الماوردي حكى ان رجلا اتى ابن عباس رضي
فتقبل منه الالهة بمائة الف درهم ففرضه مائة سوط وصلبه ضيا تغزير اربابا وفي صدد
شرح الزاهد عن الفردوس من وقع على ذات رجم محرم منه فاقبله ومن شرح الشرح عن محمد
وكذا لوراي محضنا بزي فصح به فلم يمتد حركته فقلد على هذا القياس الكبارن بالنظم ونظام
الطريق وجميع النظم بادي شي لم يمتد وجميع الكبارن وصاحب الكس ومن شرح السنة من
محاربه واصحابه قال احمد الحق قيل ويؤخذ ما له وذكر ابن التيجانية قوله لا تخشوا ما تكلم
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ابا بردة الى رجل عرس امرأة ابيه ليقتله ويأخذ ماله لظواهر
ان هذا على سبيل التبيكة والتغزير وفي النهاية ومعارج الدرر في باب ما يجد في الطريق من
كتاب الجنايات وهم من ضرر خاص تجل لدفع الضرر العام كما في الرقي على الكفار رواه ترمذ
بمسلمين والصبي ومصانقة الوضوء مال اليتيم وقطع العضو قد ذكر الاطراف عنه خوف الهلاك
وحوال كسر غاية البيان ونشر بفتاوى قاضيان ورفع الامر العام بالفرار العام من الاربعة

في نسخة ترويه

متمم في باب ما يحدث في الطريق من الهداية ودفع الضرر العام بالخاص من الواجب الفصل
الثاني في أحكام هذا الباب أن ثبت قيام الدليل على أن سبيلنا في الأحكام من طريق
 الشرعية فهو للقضاء أن يتعاطوا الحكم بها فيما رفع اليهم من أترها من النصوص واهل الشرع
 واهل العلم لا يفتون عن تقرير الاقرار وقيام التينات واهل العلم ان يتقدموا الخصم اذا طهراته بمطل
 او ضربه او سواه عن كتمانته تدل على صورة الحال والحوادث ما ذكره ابن قيم الجوزية للتمثيل
 من ان عموم الوكالات وحضورها واستيفها المتولى بالولاية يتلقى من الاقفاط
 والاحوال والوفد ليس لذلك حد في الشرع فقد يضل في ولاية القضاء في بعض الازمنة
 والامكنة ما يضل في ولاية الحرب في زمان ومكان اخر بالعكس **واما نصوص المذهب**
 فنصوح بآية لم تقاطع ذلك على ما سذكر ان ثلثاته ومقتضى كلام القرافي في آخره
 والامام لما ورد في الاحكام استدل بانه ليس للقاضي ان يتكلم في السبئية ولا يدخل
 له فيها وانما ذكر ما ذكرنا ثم اتبعه اهل المذهب على سبيل الاختصار قالوا **والفرق**
 بين نظر والى النظام ومن القضاء من عشرة اوجه **الاول** ان الولى النظام من القضاة
 والهيئة بالبرهان **الثاني** انه انفسح مجاله واسع مقالا **الثالث** انه يستعمل في الازمان
 وكشف الاشياء بالامارات الدلالة وشواهد الاحوال للآية مما يوردي الى ظهور
 الحق بخلافه **الرابع** انه يقابل من ظهر ظلمه بالتدبير بخلافه **الخامس** انه يبان
 في ترداد الخصوم عند التمسك ببعض في الكشف بخلافه اذا سألهم احد الخصمين
 فصل الحكم لا يؤخره **السادس** ان له رتبة الخصوم اذا اتصلوا الى واسطة الامنا
 ليفصلوا بينهم صلحا على تراض وليس للقضاء الا برضاء الخصمين **السابع** ان له
 ان يفسخ في ملازمة الخصمين اذا وضحت امارات التجاحد وبان في الزام الكفالة فيما
 ينتزع فيه التكفيل لينقاد الخصوم الى التناصف ويتركوا التجاحد بخلافه
الثامن يسمع شهادات المستورين بخلافه **التاسع** ان له ان يحلف بالشهود اذا اثار

فهم

فيهم بخلاف القضاء **العشر** ان له ان يتبدل بمتدعي الشهود وسائرهم عما عندهم
 في القضية بخلاف القضاء فانهم لا يسمعون البينة حتى يبره يدعي احضارها ولا
 يستدعي الا بعد سلة ابدعي سماعها **واما نصوص المذهب** فيقضي ان للقاضي قاطبة ان
 الامور فقط بالولاية فيضال القافة بانه باخذ نفسه بالمجاهدة ويسعى في الكتاب بخبره يستصلح
 الناس بآمره والارغبة وبشره عليهم في اتق ولا يدع في حق كتمانا وبلين من غير القصب حتى
قال في المحيط كونه عليه من الخصمين في المجلس وسمه ان لا يرد في ما يقولون انظارا لحرية المجلس
 وهذا يقرر في استمال القوة والهيئة **واما الاخذ** بقرائني الاحوال فللقاضي ان يافذ بالامان
 والقرائن في وجوه كثيرة بطول ذكرها وقد افرد لها بابا في معنى الحكم **واما مقابلة**
 من ظهر ظلمه بالتدبير فهذا هو المذهب **قال بعضهم** ان المدعي اذا اكتشف للحاكم انه
 مبطل في دعواه فانه يؤذيه واقل ذلك الحبس فيندفع بذلك اهل الباطل والظلمة وقال
 في المحيط **والقاضي** ان يحبس الضمى القاصر على وجه التدبير لا العقوبة حتى لا يعطل حقوق العباد
 لان الضمى يوجب لبس جرم من افعاله الرغبة **وكذا** ان الذي ادعى احد الخصمين صاحبه او شانه
 عنده فله حبسه وتغريبها **واما في تانيه** في ترداد الخصوم عند التمسك ببعض في الكشف فهذا
 ظهور المذهب ذكره في باب الازدواج في معنى للقاضي الاخذ من معنى الحكم ومن ذلك انه اذا طار
 الخصام في امر وكثر الشغب فيه فلا بأس للقاضي ان يحرق كتبهم اذ يجرى بذلك تقارب امرهم
 وبامرهم بائدا الحكومة ويحجب بعض الائمة ذكره في معنى الحكم ايضا **واما رتبة الخصوم**
 الى واسطة الامنا ليفصلوا بينهم بالصلح فقواعد المذهب وسائده يفتخ ذلك وقد ذكره
 في باب ادب القاضي في معنى الحكم **ان القاضي** اذا غشي من تقاوم الامر بانفاذ الحكم بين
 الخصمين او كان من اهل الفضل وبينهم امرهم او بينها امرهم بالصلح وقد اقام بعض قضاء
 العدل من الصدر الاول رجلين من صاحبين من بين يديه **وقال** استر على انفسكما
 ولا تطلعا على شريك ولا تفر في ذلك من الوسائط **وقال** عمن الخطاب رضي الله

امرهم

مرة دو القضا بين ذوي الارحام حتى يصطلحوا فانه فصل القضا يورث القضاين
 وفي الواقعة الحسابية وينبغي للقاضي اذا اضطلع بخوان او بنوا العام ان لا يتجمل بالقضا
 بينهم ويضعهم قليلا ليصطلحوا لان القضا وان كان بالحق ولكن ربما يصير سببا
 للعدا بينهم **والتاسعة** شهادة المستورين فانما هي ان القاضي يسمعها ايضا في
 مواطن عديد **ذكر في باب القضا بشهادة غير العدول من معين الحكم** **واما تخليف**
 الشهود اذا اصاب منهم فقد فعله قاضي القضا ابن بشير بقرطبة في تركه خلفه بالثبوت بالثبوت
 بحق **وقد روي** عن بعض العلماء انه قال اري لعناده ان كان ان يحلف الشهود وفي
 التنازع حانية قبل كذا بالرجوع عن الشهادة روي عن المضمرات والتهذيب وروى
 لما تعذر التزكية بقلبه الفسق اختار القضا استخلاف الشهود كما اختار ابن ابي ليلى
 وفي دعوى خزانة الفتاوى **ولا يحلف الشاهد عندنا خلافا للشافعي** وفي قضاء شرح
 المجمع قبل انما لا يحلف لان الحلف قد حصل عند اداء الشهادة بلفظ الشهد **وقيل**
 ان كان عربيا يعلم مصول الحلف بلفظ الشهد **والا يحلف** **والتاسعة** عدا الشهود رؤس العدا
 عندهم فعندنا ان للقاضي ان يفعل ذلك في مواطن اذا استراب ويفرق بينهم ايضا ذكر في
 معين الحكم **الفصل الثالث** في الفرق بين نظر القاضي ونظر والى الجرائم
 في الزجر للامام الواقع والافكار السلطانية للامام كما ورد في عتبار والى الجرائم عن القضاة
 بتسعة اوجه **الاول** سماع قذف المتهم من اعوان القارة من غير تحقيق الدعوى المعتبرة
 ويرجع الى قولهم هل صرحوا بحد القضاة ام لا فان نزوحه وقذفه بالحق في الكشف
 بخلاف القضاة **الثاني** انه يراعى شواهد الاحوال واصناف المتهم وقوة التهمة وضعفها
 بان يكون المتهم بالزنا متصفا للنساء فيقوى التهمة او متها بالسرقة وضمة انما ضرب
 معوق به وهو من اهل العادة فيقوى ولا يكون مخفي من ذلك فتخفف ويسر ذلك
 للقضاة **الثالث** تجليل حسب التهمة للستر والكشف وممة شهرة او مجيب ياراه

تحليف الشهود

قال علامة خوارزمي الخضم لا يحلف امر عليه
 مرتين فكيف انت حد فان انت حد
 الشهد بين لان لفظ الشهد عندنا
 بين وان لم يقل بانه فان لم يقل
 منه الشهادة في مجلس القضاة
 الشهد فقد حلف جامع
 الفصول في
 الشهادة

المرجع في القضاة والاعارة بالحق
 الحلف والنسب واية ضرب حجاب

حسب القضاة

حسب القضاة **الرابع** يجوز له مع قوه التهمة ضرب المتهم ضربا عزيزا لا ضربا ليعرف
 فان اقر وهو مضروب اعتبر حاله فان ضرب ليعرف لم يعتبر اقراره تحت الضرب او ليعرف
 عن حاله قطع ضربه وكسار اقراره فان اقر بخلاف اقرار الاول اذن بالثاني ويجوز
 العدل بالاقرار مع كراهته وليس ذلك للقضاة **الخامس** ان له فيمن تكررت منه الجرائم
 ولم ينشر ما جرد ان يستديم حبسه ان اظهر الشكر مجازية حتى يموت ويقوته ويكسوه حتى
 الكمال بخلاف القضاة **السادس** ان له خلد في التهم لاختياره ويقلظ عليه
 الكشف ويحلفه بالطلاق والعتاق والتصدق كما يمان بيعة السلطان ولا يحلف قاض
 احد في حق ولا يحلف الا بانه **السابع** اخذ المجرم بالتوبة قهرا ويظهر له من العبد
 حتى يقوده ايرها طوعا وينوقد بالعتق فيما لا يجب فيه القتل لانه راجع لا تحقيق ويجوز
 ان يحقق وعيده بالادب دون القتل بخلاف القضاة **الثامن** ان له سماع شهادة
 اهل المهر ومن لا يجوز ان يسمع منه القضاة ان اكثر عددهم **التاسع** ان له النظر في
 الاموال وان لم يوجب غراما ولا قد اثم ان لم يكن بواحد منها اثر سمع قول الشاهد
 بالثبوت وان كان باحدهما اثر فقيل ببدء سماع ذي الاش **وقال** الاكثر
 ببدء سماع السابق والمبسر بالمواثبة وعظم حيا وناديبا ومختلفا في بعضها
 باختلافها في الجرم وباختلافها في الهيئة والتصادم وان راي المصلحة في رفع السفلة
 بالشهادتهم سماع له ذلك وهذا لا وجه يظهر به الفرق بين الامر والقضاة
 قبل ثبوت الجرائم لاختصاص الامر بالسياسة واختصاص القضاة بالاحكام **فاما**
بعد ثبوتها بالاقرار وبالبيينة فيستوي واقامة عددها الامر والقضاة وفي
 معين الحكم **اعلم** ان للقاضي تعا في كثير من هذه الامور ما سمعه بشهادة
 مفتش التهم من اعوان الامارة فقد يستحب للقاضي ان يتخذ كاشفا قد رضاء كشف
 له عن احوال الشهود في السرا ويقبل منه ما نقل اليه **وقيل** ينبغي ان يستبطن

در طاب

دعوى

وباختلافها في الجرم

اختصاص الامر بالسياسة

اما سماع القاضي
 قذف التهم

الى ما يرويه

اهل الدين والامانة والعدالة ويستعين بهم على ما هو سليله ويقوى بهم على التوصل
الى ما انبوا به وقد اجازوا الجرح بواحد من اركان علمه القاض واجازوا الجرح في الشر
وتقبل القاض ذلك من العدل الواحد وهذا هو عنوان البارة **واما ما** **عامة** **شواهد**
فيجوز للقاض ذلك قال وقد ذكرته في باب الحكم بالقرائن والدلائل **واما ما** **عامة** **شواهد**
للاستبصار والكشف فقال بعضهم من اتى الى القاض متعلقا برجل يرميه به ثم وثب ايضا
مرامته ما في دعوى الترم فان القاض اذا جازمه مثل هذا فان المدة في حجتنا الى ان يثبت انه دعى
الدم فاذا ثبت فسال هل له بينة على دعواه **فان قيل** نعم ذلك من يومه او من الغد فيستدعي
وقد عيّن المصلوق وتسم رجلي في ترمه دم يوما وليست فان لم يحضر بينة على الدم فهو على ضرب
ان كان كدعي عليه منها اطيل حبسه على ما يراه الحاكم وان كان غيبتهم في يومين او نحوه
فان ائتم طالب الدم في تلك المدة بسبب قوتي سقط هذا الحكم ووجب الزيادة في حبسه
على ما يراه **واما ان** له يجوز مع قوة التهمة ضرب الترم ضرب تغير فذلك يجوز للقاض
تقاطيعه وسبانه ذلك في الدعاوى على اهل التهم والعدوان ولكن لا يخرج بذلك عن صفة
ضرب الحد ولا يعاقبهم بغير العقوبات الشرعية وقد ذكر في الفصل الاول بعض من هذا
واما ان له فيمن تكررت منه الجرائم ولم ينزجر ما جرد وان يستدعي حبه فذلك مما يفعل
القاض **قال** في باب من يحرم من قضاء الخلاصة والبرازية والبر عار يجبون حتى ينظر
توبتهم وايضا الانعلاظ على اهل الشر والقمع لهم والاختصاص بهم بما يصلح به العباد والبلاء
ويقال من لم يمنع الناس من الباطل لم يجلبهم على الحق **واما ان** له اختلاف التهم واختيار
حاله وان له ان يجلفه بالطلاق والعناق **فان للقاض** ان يجلف للتهم وهو مشهور
المذهب في وقف القنية عن المحيط وان اخبروا التهم تفقوا على التيمم والصنعة
من انزال الارض كذا وبقي في ايدينا كذا فان عرف بالامانة يقبل القاض الاجال ولا يجبر
شيئا فشيئا وان كان منها وهي المسئلة يحجب القاض عن التفسير شيئا فشيئا ولا يجيبه

ولكن

ولكن يحضره يومين وثلاثة ونحوه ويهدده ان لم يقتر فهدنص على ان اختلاف
التهم مطلقا مع زيادة التهميد والتخوف وهي متى السبلة الحسنه **واما كون البين**
بالطلاق في الفتاوى والتخلف بالطلاق والعناق ولا يمان بمختلفة لم يجوزها اكثر من ثانيا
فان مستلزمه يفتات الرب الى القاض ذكره في الخلاصة **واما ما** **عامة** **شواهد**
فان للقاض ان يقبل ذلك عند الضرورة ذكره في باب القضاء بشرارة غير العدل للضرورة
من بعض الحكام **واما ان** النظر في المواثبات فمائل الى ذهب تدل على ان ذلك ذكره في
معين الحكام **الفصل الرابع** في الدعاوى بالتهم والعدوان والتمتع عليه نفي التهمة
اقسام **الاول** ان يكون كدعي عليه بذلك بريئ ليس من اهل تلك التهمة كالوجه من رجلا صا
مشهورا فذلك لا يجوز عقوبته اجاعا **واما** **عامة** **شواهد** ان يكون له بينة في صيانة لتسلط اهل
الشر والعدوان على اعراض البر والتسلط وما يؤيده ما ذكرنا ما وقع في شرح التجربة من ارجح
فمن قال لغيره يا فاسق يا قاتل ان كان من اهل القلاع ولا يوف بذلك بغير القاض
وان كان بهذا التهمة وكان يوف به لم يفرز **القسم** وهو التهم بها الفجور كالتسرق وقطع
الطريق والقتل والزننا وهذا القسم لا بد ان يكشفوا ويقتضيه عليهم بقدر تهمتهم وشهرتهم
بذلك وتربا كان بالضرب وبالحبس ومن الضرب على قدر ما اشتهروا به وفوق ذلك فاقوى
ومن تهمهم بالقتل والتسرق وضرب الناس بحبس ويجلدهم في السجن الى ان يظهر التوبة **قال**
ابن قيم الجوزية ما علمت احد من ائمة المسلمين يقول ان هذا كدعي عليه بهذه الدعاوى
وما اشتهر بها يجلف ويرسل بلا حبس ولا غيره وليس تخليفه وارساله منه حلالا ومن الائمة الائمة
ولا غيرهم ولو حلفنا طلوا ومنهم ما طلقناه وقلنا سبيله مع العلم باشتهاره بالفساد في الارض
وكثرة سرقاته قلنا اننا لا نأخذ الا بشاهدي عدل كان فيهما التسمية الشرعية ومن طرأت
في اشرع تخليفه وارساله فقد غلط غلطا فشا لنصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جاع الائمة
ولا جرح هذا القلط الفاحش تجزئ الولاية على مخالفة الشرع وتوقوا ان سبلة الشرعية

قائمة عن سيرة الخلق ومصلحة الامة فتعدوا صدقه الله ورجوا عن الشرع الى الزنا من
الظلم والبدع في الشريعة على وجه لا يجوز بسبب ذلك الجهر بالشريعة وقد صرح عليه
ان من عتد بالكتاب والسنة لن يضل وقد تقدم في اول الباب من افعال رسول الله
عليه السلام ما يدل على عقوبة المتهمة وحسبه واعلم ان هذا النوع من التهمة يجوز
وحسبه لما قام على ذلك من الدليل الشرعي ذكره في معنى الحكم وفيه ايضا على الايقاع
رجل دخل على رجل في منزله فبادره رب المنزل فقتله **وقال** انه دعي فظهر على القتل
فان كان الداخل مصروفا بالدية لم يجب القصاص وان لم يكن مصروفا وجب وفوق
جنايات جمع الفتاوى وسرقة البرزخية وجعل قتل رب الدار **وبه** من انه كان كبري في
مصر وان لم يكن له بينة ان لم يكن القتل مصروفا بالدية والشرقة قتل رب الدار
وان كان متها بغير القصاص لا يقتضيه الاحتساب في الدية في ماله لان دلالة الحال ان
في القصاص لانه حال في الكفارات وجعل قتل دار قال ربهما قتلته لانه اراد قتله على
المقتول سيما السارق ومتهمة في ذلك فعندنا حنفية لاشي على رب الدار وفي موضع اخر
عليه الدية لا القصاص وفي معنى الحكم عن بعض الحكماء **اذا وجد** عند المتهمة بعض
المتاع المسروق وادعى التهمة على انه انشراه ولا بينة له فهو متهمة بالسرقة **وكالبير**
للمدعي الا فها بدين وان كان غير معروف بذلك فعلى السلطان حسبه واكشف عنه **وقد**
صح عنه عليه السلام انه حبس في تهمة وان كان مصروفا بالسرقة فانه يطاق حسبه حتى يبرأ
وفيها ايضا ان كان المدعي عليه متها **قال** بعضهم يحسن بالسجين بقدر اى الامام وكتب
عمر بن عبد العزيز انه يحبس حتى يثبت بغيره **قال** ابو الليث ثم قال وقع
في بعض الكتب فبين سرقة فاتهم رجلهم وقلبتهم يحبس لان حسبه يعرف اذ امين
الناس لتكرره منه مع اصراره على الكفار واتلاف اموال الناس **وقد تقدم** على خلاصة البراءة
ان الدعا يحبس حتى تعرف توبتهم وفي معنى الحكم **اذا رفع** الى القاضي رجل يعرف

بالسرقة

بالسرقة والله عارة فادعى عليه ذلك فحبس لاختيار ذلك فلو في السجن بما ادعى عليه ذلك
يلزمه وهذا الحبس خارج عن الكراهة ثم قال في شرح التجريد في مثله وان خونه يضرب
سوطا وحسب يوم حتى يقر فليس هذا بالكراهة **وقال** محمد بن الحسين ضد ذلك ولكن
يجبس الى محبي الاعتماد منه لان الناس متفاوتون في ذلك فرب انسان يغتم بحبس
والاخر لا يغتم به لتفاوتهم في الشرف والدعاء فمفوض ذلك الى رأي كل قاض في زمانه
فنبظر ان رأى ذلك كراهة فقتل عليه رضاه ابطال واتى فلا خلاف في الاموال **اما لو**
اكرهه على الكراهة مجدا وقصاص فلا يجوز اقراره وفي خزانة المفتين ولو اكره بقتل امرئة
او قيدا وحسب او ضرب بخاف منه تلف عضو او نفسه علم ان يقر بما لم يجر ولو اكره
بحبس يوم او ضرب سوطا على اقرار رجل بالف درهم فاقر له جاز وهذا ان كان الرجل
من اوساط الناس **اما لو كان** من الاشراف او من كبار العلماء او الرؤساء بحيث يستكف
عن ضرب سوطا وحسب يوم او ساعة لم يجوز **وفي** كراهة مجمع الفتاوى عن النخعي وفي
اكره البرزخية ايضا الكراهة ياخذ مال الغير ودفعه الى الكراهة انما يسعه ان كان الكراهة
غائبا **فان كان** غائبا وقت اخذ ان كان معه رسولك وخاف الكراهة من الرسول
مثل ما يخاف من رسوله لم ان ياخذ وان لم يكن عنده رسولك **او كان** لكن لا يخاف منه
ليس له الاخذ **والكراهة** زائل حقيقة لكنه يخاف عوده ولا يتحقق الكراهة وفي شرح
الزاهد عن شرح السرخية الكراهة على الاخذ والدفع الى الكراهة انما يسعه مادام حاضرا
عند الكراهة فان كان ارسله ليفعل فخاف ان ظمما بفعل ما توقع لم يحل الاخذ
على ذلك لزوال القدرة والاجاء بالبعد منه وبهذا تبين انه لا عذر لاعوان الظلمة
في اخذ اموال الناس عند غيبة الامر من وتعلمهم بانهم يخوفون عقوبتهم ليس
مبذرا لان يكون رسول الامر معه على ان يبرده عليه فيكون بمنزلة حضور الامر
وفي الغيبة قال الكنديون لدانية ادفع الى القبالة واقر عند الناس انه لاشي لك علي

والأقول ان في يدك ذهب شمس الملك فرفع القبلة واقرانه لاشئ عليه فهذا معنى
الأكراه فله ان يدعى عليه فلهذا الأكراه وكان هذا الحوب عقيب اخذ شمس الملك
ومصادرة وقتله وكان حبا امواله عند الناس وكل من يخبر القازان عنده مال يؤمن
وينودي ويطلب منه ذلك عجز اخباره بغير حجة معتبرة وكان ذلك الزمان زمان
الخوف الشديد من هذا القول **قال** صاحب القنية فعلى هذا تخوفهم بالغرم انه
وجمال الغلب عند التفرغ وعالم بعد الفتنة العاتية في مع الأكراه ايضا الى ان
يسكن هذه الفتنة ويعود الامن في الاموال والازواج وفيها تزوج امرأة سرا واد
ان تبت من كسر فذل عليها صدقاؤه وقالوا لها ان تبت من كسر والافلتا
كفرتم ايشانرا منسود به **والسنة** حال فليس بأكراه **ولو قال** دفع الخنجر عين مائة
دينار فيموتك ويقعون في حقلك كذا وكذا من انواع المضار والافاقرى بجال او قال
فبيع لي كذا فحاف ذلك الغير منه لاستيلاء الخنجر والاثان في زمانا فباع اراقر به فند
لان هذا تخويف من توعد ذلك الظاهر انه لا يبطل المائة لهم وبقي ههنا امرهم
وهو ان الأكراه هل يتحقق في مجلس القاض او لا ذكر في صلح البرازية ومجمع الفتاوى
والمتقى ومقطعا صلح الظهيرية **ولو صالح** المجوس في التبعين لثمة سرقة ونحوها
ان كان حبه الوالى او صاحب شرطة فالصلح باطل وان كان حبه القاض فالصلح جائز
على الاول في بعضها عدا او قطع يد رجل لانه الغالب انه حسب ظلاله في الثاني في
بعضها بقوله لانه الغالب انه يحبس حتى وفي بعضها بقوله لانه لا يحبس الا بحق وفي أكراه
فتاوى قاضيا ولو اكراه القاض احد البقرة بالسرقة او بقتل رجل عدا او قطع يد رجل
عدا فاقر سرقة او بقطع يد او قتله فقطعت يده او قتل ان كان اقر موصوفا
باصلاح معروف به يقتصر من القاض وان كان منها بالسرقة معروفا بها او باقتل
مخافيا كس يقتصر من القاض ولا يقتصر احسنا فيما نقل عن الكتب اشارة

الى ان الأكراه

الى ان الأكراه لا يتحقق في مجلس القاض وفيما نقل عن فتاوى قاضيا اشارة الى تحققه في
مجلس القاض الا ان يقال انزل بذلك وطلاق القاض اذا حكم بباطل فيغزل ولا يكون
حكمه شبهة ونقص في الايضاح شرح اصلاح الوفاية وكنوز الفقه وشرح المجمع والافق
على ان الفتوى على ان القاض اذا فسق فيغزل وصرح في الخلاصة والبرازية وشرح الرمي
بان الفتوى على قولها في تحقق الأكراه من غير السلطان وفي معنى الحكم على وفق ما ذكره
ابن قيم الجوزية اختلفوا من ضرب هذا التهم ونسب **فقال** جماعة من اهل العلم انه يفر
وعيب الوالى والقاض وينزل على ذلك ما ذكره ابن حبيب من المالكية **قال** انى عاى عيب
الملك قاض المدينة بر طرقتهم خبيث معروف بانصبا وقد نص ببلادهم في الزمان وبغيا الى مالك
بمشيئة فيه فامر بالاك القاض بعقوبة فضر به اربعة اربعة وبه قال احدى جنبل **وقال** بعض
الشافعية على ما ذكره الامام غاوردى في الافكام السلطانية والامام القرافي في الزخيرة في الباب
الرابع عشر يضر به ويجب الولد دون القاض وزعم الى ذلك جماعة من الحنابلة ووجه ذلك
عندهم ان القرب المشرع وهو ضرب الحدود والتعزيرات دونك انما يكون بعد ثبوت
اسبابها وتحققها فينتقل ذلك القاض وموضع ولاية الوالى المنع من الفساد في الارض
وقوع الشر والعدوان وذلك لا يمكن الا بالعقوبة للتمهين المعروفين بالاجرام بخلاف
ولاية الحكم فان موضوعها يصل الحقوق والاثبات فكلوا الى امر يفعل ما يوقر اليه
ومما يناسب قصته من عبد الملك قاض المدينة في قصة الرجل المذكور ما وقع في
الخلاصة من رجل خدع امرأة بطرحة وقع الفرقة بينها وبين زوجها وزوجها من غيره اذ
صبتة وزوجها من رجل عيس حتى يردھا او يموت في السجن وهو وان كان اسم العقوبة
الا ان بعضهم قال ان السجن من العقوبات البليغة لانه سبحانه وتعالى في قوله لان السجن
او غدا اليهم مع انهم لا يعلم ولا شك ان السجن الطويل عذاب **واعلم** ان الولايات
تختلف بحسب العرف والاصطلاح كما تقدم في كلام ابن قيم الجوزية ان عموم الولايات

من العلانية

وخصوه باليسر له فدر الشرح وان ولاية القضاء بعض البلاد وبعض الاوقات يتناول
الحرب والكلش بحسب العرف والاصطلاح والتقسيم في الولايات فان كانت في قطر امة
يمنع من تدخل هذه السببة نصا وعرفا فليس للقاضي تدخل في ذلك ولا فلاح في غير ذلك لانها
دعوى شرعية حكمها الاجبار بحسب العرف فيسوغ الحكم فيها كغيرها من الحكومات وفي باب
القاضي من خلاصة الفتاوى نقل عن الفتاوى وفي البرازيل ايضا اطلق بعض المشايخ الذهاب
الى باب السلطان والاستغاثة بالسلطان او الاستغاثة بغيره قبل العجز عن الاستغاثة بالقاضي لكن لا ينبغي به
الا ان اعجز بالقاضي وبعض الشيوخ كم يطلق ذلك وقالوا ان ذلك الى السلطان او لا فذا به
ازيد مما يافده موكل القاضي بغير ضمان الزيادة **وهكذا في باب مضاب الفقه** وكذا في باب القاضي
من قسمة الفتاوى من المحيط ولو ذهب الى باب السلطان وتبنا الاختصار خصصا فذعه زيادة
على التزم يرجع الخصم الى القاضي تلك الزيادة فذهب الى باب السلطان ابتداء وذهب الى القاضي
او لا ويجوز عن استغاثة حقه في المحكمة لا يرجع وفي المصنفات ان العجز عن العجز الحق من المطلوب **مسألة**
ان يستعين بالوالي وموثة المعين على التمسك في **الفصل الخامس** ان يكون التمسك بمجهول
الحال عند الحكم والوالي لا يعرفه بغير ولا يجوز **وان ادعى عليه بتهمة محسنة حتى يتكشف حاله**
وهذا حكمه عند غائبة العدة الاسلاف المضمون عند كونه لانه انه بحسب القاضي والوالي **واعلم**
ان التعزير يجوز فيه العفو والشفاعة فان فقد التعزير بحسب السلطنة ومكتم التوقيف ولم يتحقق
حق الادنى جاز لولي الامر ان يبرئ حكم الاصلح في العفو والتعزير وجاز ان يشفع فيه من سأل
العفو عن المذهب **روى** عنه عليه السلام انه قال شفيعوا الي وتيق الله على السمس بانه ياتيه
فان تعلق بالتعزير حتى لا ادنى كالتعزير في التمسك المجرم فيه حق للتسليم والمضروب وفق
السلطنة للتسليم والتعزير فلا يجوز لولي الامر ان يسقط بعفو حق التسليم والمضروب
وعليه ان يستوفى له حقه من تعزيرات ثم والتضارب فان عفا التمسك والمضروب
كان ولي الامر بعد العفو له خياره ففضل الاصلح من تعزير تقويم او الصريح عنه عفو

في الذهاب الى باب السلطان والاستغاثة بالسلطان
او الاستغاثة بغيره قبل العجز عن الاستغاثة بالقاضي

فان تعادوا عن التمسك والتعزير قبل الترفع اليه سقط من التعزير حق الادنى واختلف في سقوط
حق السلطنة والتسليم عنه على وجهين **احدهما** وهو قول ابي عبد الله التبريزي ويسلوا في الامر
ان يعزره فيه لان قد القذف اغلظ ويسقط حكمه بالعفو فكان حكم التعزير يسقط **والثاني**
وهو الاظهار ان لولي الامر ان يعزره مع العفو قبل الترفع اليه كما يجوز ان يعزره مع العفو بعد
الترافع اليه في النية للعفو عن قد القذف في الموضعين لان التوقيف من حقوق المصالح العامة ولو
تسامت او تضارب والدمع ولد سقط تعزير الوالد في حق ولد ولم يسقط تعزير الولد في حق والد
كما لا يقتل الوالد بولده وتعزير الولد بوالده وكان تعزير الوالد مختصا بحق السلطنة والتسليم
لاحق فيه للولد ويجوز لولي الامر ان يعزره بالعفو عنه **وقال** تعزير الولد مشركا بين حق الوالد
وحقوق السلطنة فلا يجوز لولي الامر ان يعزره بالعفو مع مطالبة الولد به حتى يستوفيه لانه
في معنى الاحكام السلطانية للامام لما ورد في **حدود الخلاصة** قال سمعت من ثمة ان التعزير
بافضل المال ان راي القاضي والوالي جاز ومن **جملة** ذلك لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره بافضل المال
وفي حدود البرازيل التعزير بافضل المال ان المصلحة جاز **قال** **ملا** خاتمة المجتهد بين ركن التبرير
الواجب في الخوارزمي ومضاهيه انه يؤخذ ماله ويردعه فاذا تاب برآه عليه كما عرف في قبول النجاة
وسلامهم وصوبهم الامام ظهرا اليه التمسك في الخوارزمي قالوا ومن **جملة** من لا يحضر الجماعة
يجوز تعزيره بافضل المال وفي حكم السلطنة للامام لما ورد في ويجوز ان يصلب في التعزير
حقا قد صلب عليه ثم رجلا على جبل يقال له بوياب ولا يمنع ان يصلب من طعام وشرب وامن
وضوء للصلاة ويصلي موبيا ويصلي ان الرسل ولا يتجوز صلبه ثلثة ايام ويجوز في تعزير
ان يجرد من ثيابه الا قيد ما يستر عورته ويشترط ان يلبس رداء عليه بدينه ان لم يرد منه ولم
يصلح عنه وان يحلق شعره لا يحقته واختلف في جواز تسوية وجهه بجوزة الاكثرون ومنع
الاقلون وفي **حدود مجمع الفتاوى** التعزير الواجب حقاهته بدين فانه كل احد بعلة النيابة
عن الله تعالى وفي **حدود القنية** من شكل الاثار واقامة التعزير الى الامام عنه بدينه وفي **حدود**

قد سقط

هو ان في رحمهم والعفو اليه ايضا فان قال الظواي وعندني ان العفو لا يبيح عليه لالا امام
قال رحمه ولما قالوا في التعزير الواجب عقاب الله بان اركب منكر ليس فيه ضرر من
 غير ان يحجب عن الانسان وما قاله الظواي فيها اذ جنى على انسان وعن منكر خولهم في ذنوبه التي لا تصغر
 ان التعزير الى الامام كما ذكر الظواي وعن شمس الائمة الكلواني التعزير من حقوق العباد حتى
 يسقط بالعفو ولا يطرأ بالتقادم موقع فيه الكفالة وغيره كولي عليك اقامته كما هو في عبده
 والزوج في زوجته وكذا من عليه التعزير اذا قال له اقم علي التعزير ففعل ثم رفع الي القاضي
 فان القاضي يحسب بذلك التعزير انما اقامه بنفسه وعن التنازل **قال** ابو بكر اساء عبده
 لا يعز وكن يرفع الى القاضي **وقال** ابو التيب هذا خلاف قول اصحابنا ولا التعزير دون الله
 به يارضه وذلك امر الله ان الله تعالى قال واقرضوه من عظمي الله تعالى في غير ما شئتم
 موجبة للتعزير فعزوه بغيره من المحتسب فلم يحسب ان يعز الاقراران عزه بعد النزاع **فما قال**
 وهو قول ان عزه بعد النزاع فما اشار الى ان الله لو عزه حال كونه مشغولا بما هو له ذلك وانه
 حسن لان ذلك منى عن المنكر وظلوا ما موربه بعد النزاع ليس بهي لان التري
 تمام لا يتصور فيمنحى تعزيره وذلك الامام وعن شرح التمهيد وسره ان التبرع بصلب
 المحيط حكم العون في الكربة اخف من الخذعة لو مره مكشوف الكربة يكره عليه برفق
 ولا ينافي ان تج وان رأى مكشوف الخذعة كره عليه بعنف ولا يفر به ان لم يجد وان رأى
 مكشوف التسوية امره ليستة واديه على ذلك وان لم يجد على ذلك **وقد استد** بعضهم
 بهذا ان لكل احد قامة التعزير وهذا لا يستقيم لانه انما امر به حال كونه كاشفا لعدوته
 وانه مملوك لكل احد فمعه وجميع العنا وكسئل الفتاوى ان جلا وجدر جلا مع امره
 الجلي قتل **قال** ان كان يعلم انه يفر بالضياع والفرب بما دون السلاح لا يقتله **وان**
علم انه لا يفر الا بالقتل جلا قتلته وان طأ وعته المرأة جلا قتلته ايضا هذا ضيق
 منه على ان القرب تعزير يملكه الانسان وان لم يكن مجتبا وكذا القتل ثم وجبت مسئلة

في المتفق

في المتفق عن ابو يوسف رحمه كذلك وفي جامع الفتاوى ان الاصل في كل شخص ان يمسك بزره
 بجز قتلته واذا امتنع خوفا من ان يقتله ولا يصدق في قوله انه زنى **وسكن** اذ هو ذنوبه
 وفيها ايضا نص انه خوارزم ان اقامه التعزير **قال** ارتكاب الفاحشة يجوز لكل احد وفي طبع
 الله رية قبل القود فيما دون النفس فان قتل رجلا فادى ان يزره بامر الله وتذبه لولي فلا بد
 من تينة قبل كفي من هذه لان التينة على وجوده مع المرأة وقيل بان باربعة لانه قد سوي
 عن علي كذلك وفي خارج حجم الوعاج نص الشافعي على ان من قتل محصنا ثم قال وجبته يزر
 بامر الله او جازيت او يلو طابني فيها بينه وبينه تينة لا تقاص ولا رية وفيما الظاهر لا يصدق
 ان انكره في القتل ذلك فان قال المقاتل اربعة على زناه سقط القود واستدله **الشيخ** في
 لئله بارواه عن كعب بن الاشعث ان رجلاه وجب عليه مائة رجلا فقتله او قتلها فاشكل القضاء
 فيها على معاوية فارسل الى ابي موسى ان يسأل عن عليا فساله فقال علي عمرت عيدين ان تعزير من
 سلك عن هذه فقال معاوية كتب به الي فقال علي بن ابي الحسن ان لم يات باربعة شره افلعل
 برمه وفي جنابا مثل الاحكام عن العنايه وجب رجلا اجنبيا مع امرته ومহারبه او استفر
 بينها علا تلمر كالعقبلة والنس واللقب فله ان يقتله ما ان طوعا ولا اقترا لكره ولا حاجة
 الى التينة واليهي ههنا يقوم مقام التينة ولا يفرغ هذا الا عند قوران الغضب لا بالتقادم
 وفي سرة التبرازية وكذا كور رجل امرته لا يقتله ولا العلام وهو المأخوذ ان قتلته فصد
 اذا لم يستطع منعها الا بالقتل وهكذا في الحظرات وجميع الفتاوى في اجنبيا وفي سرة التبرازية
 في المتفق عن الامام ادرك القصر وهو يتصبب لك قتلته **قال** محمد بن طاهر انه يزره ماله وقال الثاني
 حذروه فان ذهب ولا فهدر فان دخل بيتك تخفت ان يبدل بغيرك وضعت ان يرسد
 فارمه ولا تخذر **قال** محمد ولو دخل دارا ولا سلاح معه ورتب الدار يعلم ان يقول
 على اخذه ان ثبت الا انه يخاف ان ياخذ بعض متاعه ولا يترك عليه وسعه ضربه وقلته
 وفي اخر كراهية التبرازية قصد ماله ان عشرة او اكثر له قتلته وان قتل قائله ولا يقتله

وفي جامع فتاوى
 وفي جنابا الدار التي

وكذلك الظاهر من اجناس الناطق ايضا اطلع على حائض فيه ملادة خاف رب طائفة
 لو صاح به يا فدا ونيقلب **قال** بعضهم ان يرضيه ان لم يكن اقل من عشرة **وقال** الثالث
 من اصحابنا لم يقدر هذا التقدير بل قالوا ان يرضيه على كل حال وفيه ايضا فاعل دار به
 اخذ متاعه وانفذوا فيه قتل ما دام المتاع معه لقوله عليه السلام والصلوة قبل ذلك
 وان روى به لا يقبل **وفي حدود القنية** انهم يجرون جادته سكران فاجتمعوا لطلبه
 مع امام المحكمة والمؤمن وغيرهم ودخلوا بيت المسلمين بغير اذنهم وطلبوا الزوايا والرفق
 واستطوحوا وكل بيت ففعلوا ذلك ولم يجدوا احد يعززون **وقال** غيره ليس سم ذلك
 وينفون اشتد انهم وفي المشتق اذ سمعت في داره صوت الخراف فادخل عليه لانه لما
 سمع الصوت فقد سقط حرقه داره وفي حدود البرازية وغضب الزانية ومعها الدرية
 ذكر صدر الشريعة عن اصحابنا انه يهدم البيت على من اعتاد الفسق وانواع الفساد داره
 حتى لا يابك بالهجوم على بيت الفسدين **وقيل** يراق العصور ايضا على من اعتاد الفسق
وان قيل الاشتداد وجههم رضى عنه غاية في منزلها وضربها بالذرة حتى تسقط حمارها
 وقيل لفيه قال لاحرقه بها بعد شتمها بالمحرم والتحقت بالاماء **وروى** ان الفقيه
 ابي البختي خرج الى الرستاق وكانت الرستاق على شط النهر كانت شقات الكروخ والذراع
 فقيل له كيف فعلت هذا فقال لا حرقته لهن انما اشتد في ايمانهم كاسفن حريشا وهكذا في
 جنابات مجمع الفتاوى وذكر كراهية البرازية والواقعة المسماة بعلامة فتاوى كل من قد
 يتقدم اليه للعدو على منظر الفسق بداره فان كف فيها والادب الامام او ادبه سواط
 او ازعجه عن داره اذا لم يصلح تغيرا **وعن** عمر بن الخطاب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الامر بتجريب دار الفسق وفي الفصل الثاني من فضاء الخلاصة والبرازية هم عمر بن الخطاب بيت حلي
 بلغة ان منتهى ما شر بافوضه في بيت احد ما وهم بيت نائمة بالكدية واخرجها وعلها بالذرة
 حتى سقط خارجها ومن هذا قالوا اذا سمع صوت فساد في منزل انسان هجم عليه في مسائل

العدو

العدو من اجازات البرازية المتسام اظهر انواع الفسق في الدار استلج في السحر لا يخرج الامر
 ولا الجيران من الدار ولكن يمنع اشتد منع فان لعن وسمع الضياح في داره فقد سقط
 حرمة نفسه فجوز التسور والتبول بلا اذن للتدابير وفي الفيلض الامام الكركي ولو سمع
 صوت الفناء او الترامير والعا زفنة لم يدخل عليهم بغير اذنهم لان المنع عن ذلك فرض
 ان استطاع وفي حدود القنية لم حلتها مملوكة بطيرة حافوق التسطح مطالعا على نيات المسلمين
 وكبيره ما جاب الناس برمية مالك الحاكم بغير وبيع اشتد المنع فان لم يمنع ذبحه المختب وفي
 الزانية وموارج الدار من الزخيرة والنفق وبستان الفقيه ابو القاسم الامام الموفى على
 وجوده وان كان يعلم بكبر ربه انه لو امرهم بالموقوف يقبلون ذلك منه ويتنصرون
 عن انكره قالوا واجب عليه ولا يسهو تركه ولو علم بكبر ربه
 بان له لو امرهم بذلك قد فوضه وشموه فتركه افضل
 وكذلك لو علم انهم بغير بونه ولا يصبر على ذلك ويقع
 بينهم عدو ويهيج منه القتال فتركه افضل
 ولو علم انهم ضربه وصبر على ذلك
 ولم يشك على احد فلا بأس
 فهو مجاهد ولو علم انهم
 لا يقبلون منه ولا
 يخافون منه
 ولا تتأفف الكبار
 والاولاد
 وابوابهم
 اذا غلب
 على الامر
 انه لو امر
 بالموقوف
 بترك الفسق وان غلب على غنمه انه لا يترك الا يكون غنا بترك الام

اظهر استاجار انواع الفسق في الدار استلج
 لا يخرج الامر ولا الجيران ولكن يمنع اشتد
 المنع وان لم يكن فالامام راجعه
 من داره برزازية كذا في
 التاتارخانة

بسم الله الرحمن الرحيم
 أما بعد حمد الله حق حمده والصلوة على نبيه وعبدة **أما بعد** فهذه الأحكام التي
 عليها مدار مسائل الفقه ذكرها الشيخ الإمام الباري الهام بوالحسن وكون من فاضل
 اصحاب محمد بن الحسن شيبان وهو من مسائل **شرح مدار الاصول** للشيخ الإمام محمد بن
 أبي نصر عمر بن علي التستري **قال** الشيخ الإمام الكرخي ما ثبت باليقين لا يزال بالتشكك
اقول ان من شك في حدث بعد ما يتيقن بالوضوء فهو على وضوئه ما لم يتيقن
 بالحدث ومن شك في وضوئه بعد ما يتيقن بحدوثه فهو على حدثه ما لم يتيقن بوضوئه
قال الظاهر يدفع الاحتقاق ولا يوجب الاحتقاق **اقول** ان من كان
 في يده دار فجار بطريقها فظاهر يده يدفع الاحتقاق المدعى حتى لا يقض له الدار بالبينة
 ولو ثبتت دار بجانب هذه الدار فارد ذو اليد اذ الدار انصبغة بالتشفعة
 بسبب الجوار بهذه الدار فانكر المدعى عليه ان يكون هذه الدار التي في يده مملوكة
 فانه بظاهرها لا يستحق حق التشفعة ما لم يثبت تملكه هذه الدار بالحجة
قال كل من كان هذه الظاهر فالقول قوله والبينة على من تدعى خلاف
 خلاف الظاهر **اقول** ان من ادعى ديناً على رجل او ضماناً فالقول قوله
 لان التزم في الاصل خلقت به بينة والبينة على من تدعى خلاف ذلك لانه خلاف الظاهر
قال يعتبر في الدعوى مقصود الخصمين في المنازعة ويجعل القول قول
 المنكر منها والمبينة بينة المدعى **اقول** ان المودع اذا اطلب بر الوثية
 فقال ردتها عليك **وقال** المودع لم تردّها فالقول قوله ردتها لوديته مع انه
 مدعى ظاهراً بقوله ردت لان المقصود هو التضمن وهو منكر التضمن فكان القول
 قوله باليمين **قال** الظاهر ان اذا تقابلا الا ان احدهما اظهر من الاخر

فلا يظهر

فلا يظهر او لي فضل ظهوره **اقول** ان من اقر على نفسه بدين الجبن
 فعند محمد يصح اقراره به ولو ان كان فيه احتمال لانه لو صرح بان هذا الدين لزيد
 بعقد لم يزمه لان عقده مع الجبن لا يتحقق ولو صرح بانه ائلف ماله وزنه
 ضمانه صح اقراره فاذا اجل وقع الشك في الوجوب فلا يجب عند ابي يوسف
 لكن محمد يقول الظاهر من حال مسلم العاقل انه يقصد بجلده الصحة فيحمل على
 وجوبه بالتلف ماله **وابا** يوسف يقول بانه لا يزم بهذا الاقرار شي لانه قابل هذا
 الظاهر ما هو اظهر منه لان الظاهر من حال مسلم العاقل ان لا يتلف ماله غيره
 لانه معصية **قال** امور المسلمين مع الشداد والصلح حتى يظهر
اقول ان من باع درهما ودينارا بدرهم ودينارين جاز البيع ومن
 الجنس الى خلاف الجنس تحريماً للجواز حلالاً لحال مسلم على الصلح ولو نص على
 ان الدرهم بالدرهم والدينار بالدينارين فسد البيع لانه غير هذا الظاهر صريحاً
قال للحالة من الدلالة كما للمقالة **اقول** ان من اودع رجلاً
 مالا فدفعه الى من هو في عياله فملك عنده لم يضمن وان لم يضرح له بالاذن
 بالدفع الى غيره لانه كما اودعه علم انه لا يمكنه ان يحفظ بيده انا، الليل والليل
 وكان ذلك اذا منه دلالة ان يحفظ كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ مال نفسه تارة
 بيده وتارة بيد من في عياله وكان ذلك كالاذن صريحاً ومسائل الفور مثبتة على هذا
 الاصل ايضا **قال** قد يثبت من جهة الفعل لا يثبت من جهة القول
 كما في الصبي **اقول** ان وكل غيره بعقد ان عزل وكيله حال غيبته قولاً
 لم ينفل ما لم يعلم حتى لو فعل الوكيل ما امر به قبل علمه به نفذ تصرفه ولو ان
 الموكل تصرف في ذلك اتمحل بنفسه في ذلك العقد مع غيبه انفل الوكيل حكماً للنفاذ
 تصرف الموكل فيه وقوله كما في الصبي يعني ان الصبي يضمن بفعله وان كان لا يضمن

بقوله من عقد وكفالة او اقرار **قال** الخطاب والسائل بعض علماء
وغلب لا علم ما شئ ونذر **اقول** ان حلف لا ياكل بضماء فهو على بعض
الطير دون بعض السمك ونحو **قال** جواب السائل مجرى على حسب ما تفرق
كل قوم في مكانهم **اقول** ان حلف لا يتعدى حيث بالدين وصد ان كان
في بلاد العرب دون العجم وغدا كل قوم ما تفرقوه **قال** المزمع
يعا مل في حق نفسه وكان اقرب حقا ولا يصدق على ابطال حق الغير ولا على
الزام الغير حقا **اقول** ان مجهول النسب تحت زوج اذا اقرت
بارتق لانها وصدقها ذلك الانساق فانهما تصير له كمن لا يبطل نكاح الزوج ولا
بعض الزوج مهرها المقر له بالرتق ان كان قد اوفاه المهر مرتة والمودع المأمور
ببيع الوديعة الى فلان قال دفعتهما الى فلان فقال فلانه ما دفعها الى قال قول
المودع في براءة نفسه عن الضمان لا في ايجاب الضمان على فلانه القبض **قال**
القول قول الامين مع اليقين بغير تبينة **اقول** دعوى المودع من الوديعة
الى مالكها او ضياعها عنده وكذلك الامانة المسعيرة والمضارب والوكيل
ونحوهم **قال** كل مقترنين من جهة الزوج وادعائه شرط النفوذ الاخر فان التبر
هو شرط للنفوذ الاخر يجعل في الحكم سابقا والثاني لاحقا تخبر بالصحة والحب **اقول**
ان من التزم صلوة كان ذلك التزاما لتقديم الصلوة عليها لانها شرطها **قال**
المستأقذان اذا صرحا من جهة الصحة صح العقد واذا صرحا من جهة الفساد ففسد واذا
ابهما صرحا الى الصحة **اقول** انه اذا باع قلب فقتنه وزنها عشرة وثوباً قيمته
عشرة بعشرين درهما على ان عشرة مؤجلة بشرط فان صرح ان عشرة مؤجلة ثمن
ثمن الثوب والعشرة المنقودة ثمن القلب صح وان صرح على قلب ففسد وان ابره
فالعشرة المنقودة تجعل للقلب والمؤجلة للثوب حملا للعقد على الصحة **قال**

ان من التزم صلوة كان ذلك التزاما

اذا باع قلب فقتنه وزنها عشرة

يفرق

يفرق بين الفساد اذا دخل في اصل العقد وبينه اذا دخل في علقه من علائقه
اقول اذا باع عبدا بالف درهم ورط من خمر ففسد البيع فلو اخرج منه الخمر
لم يقبل الجواز لان الفساد فاصل العقد ولو باع عبدا بالف درهم مؤظرا الى اقصاء
فسد البيع كجهالة الاجل فان اسقط قبل ان يحجر وقت اقصاء عاد العقد الى الجواز
لانه في علقه من علاقة **قال** الضمانات لا تجب في الدنيا الا بالامر
اما بافدا وبشرط فاذا عدا ما او ادها لم تجب **اقول** الا فذهو الغصب
وقبض الرهن والالتقاط من غير الشهادة ونحوه والشرط هو قبول الفقد كالشراء
والاستيجار والكفالة ونحوها **قال** الاحتياط جائز في حقوق الله وفي حقوق
العباد لا يجوز **اقول** اذا دارت الصلوة بين الجواز والفساد فلا احتياط
جائز في ان تعاد لانه لو ادى ما ليس عليه اول من ان يتك ما عليه والضمان اذا
دار بين الواجب وعدمه لا يوجب احتياطا لانه لا يضمن بالثبوت **قال**
يفرق في الجواز بين الحكم والودع **اقول** ان المرأة الواحدة اذا اضررت
بالرضاع بين الزوجين لم يفرق بينها حكمها والودع ان يفرق بطلاق او طلع **قال**
يفرق بين العلم اذا ثبت ظاهرا وبينه اذا ثبت بيقينا **اقول** ان علم يقيني في
العمل به واعتقاده وما ثبت ظاهرا وجب العمل به لم يجب اعتقاده ويستوضح هذا
بيقينا بالصدقات المحسوسة والوتر وكون الاذنين من الرأس علم ظاهرا فلم يجز اليقينة
فرض المسح به الذي ثبت بيقينا وكون الحطيم من البيت علم ظاهرا فلم يجز التوقية اليه
في الصلوة مع استنداء بالبيت وقد ثبت فرض التوقية الى البيت بيقينا واذا قضى الف
شيئ ثم علم انه خطأ بدليل ظاهري ليس يتحقق لم ينقض قضاؤه واذا ظهر خطؤه
بدليل متيقن من نقل وابعاء نقض قضاؤه **قال** قد ثبت الشيء بيقين
وان كان يبطل قصد **اقول** ان عزل الكليل وهو غائب ثبت تبعا بيقين

ان عزل الوليل

بنفسه ولو عزله قصد لم يصح حتى يعلم به ولو باع عبدا دخلت اطرافه في البيع
تبعها وكذا سواه الدار في بيع الدار وكذا الشرب في بيع الارض ولو باع الاطراف
قصد او الهوى والشرب لم يصح ونظائرهما كني **قال** الاجازة الاقضية
مبنية على الوكالة السابقة **اقول** من عقد على مال غيره او نفس غيره ببيع او هبة
وغير ذلك بغير امره فبطلت الخبر فاجاز ذلك نفذ وصار العاقد كانه وكيله بذلك
العقد عندنا خلافا لك في لانه لا يقول بتوقف العقد **قال** الموجود
في حالة التوقف كالموجود في اصله **اقول** ان الزوائد الحاصلة بعد العقد
اذا انضمت به الاجازة نصير للشري كالموجود عند العقد **قال** الاجازة انما
تعمل في التوقف لا في الجائز **اقول** ان المأثور بشرائه شيء بعينه بمائة درهم اذا اشتراه
بثمانية صار شري بالنفس فلو اخبر الامر بهذه الاجازة الاخر ولا يصير **قال**
الاجازة تصح في الحال ثم يستند الى العقد **قول** يعني انه يشترط كون المحل قابلا للعقد
حتى يثبت فيه حكم العقد حالة الاجازة ويستند الى وقت وجود العقد حتى لو كان
المحل حاله كالم ينفذ العقد فيه بالاجازة وكذا لو كان عند الاجازة مريضا مرض الموت
والعقد كان في الصبي يستبر هذا نصي في المريض دون الصحيح **قال** الاجازة
في القائم دون الرهاك **اقول** لو هلك المبيع على التوقف ثم اجتمع لم ينفذ فيه البيع
قال كل عقد له مجزئ حال وقوعه يتوقف الاجازة والا فلا **اقول** اذا باع
رجل مال صبي ثمن المثل يتوقف على اجازة الولي لانه له ولاية البيع ومن طلق
امراة الصبي او اعقق عبده او تصدق ماله لا يتوقف لان الولي لا يملك ذلك
عليه **قال** تعليق الاملاك بالاحضار باطل وتعليق زوايا بالاحضار جائز **اقول**
اذا قال الرجل اذ دخلت الدار فقد بعت هذا العبد بالدرهم فقال قبلت لو قال
ذلك في الاجازة والهبة وعقد ذلك لم يصح ولم يقع الملك عند وجود الشرط ولو قال امرته

اذا دخلت الدار فانت طالق او قال لعبده ان دخلت الدار فانت حر ومنه ومنه
الشرط يقع الطلاق والعقاق ويؤول ملك النكاح وملك البيعة **قال** الشيء بعينه
عالم بيد على موضوعه بالنقض **اقول** ان العبد المحجور اذا اجر نفسه مدة معلومة لم
يصح دفع الضرر عن المولى ولو علم بحكم هذه الاجازة ومضت المدة ولم ينزل
صحت هذه الاجازة ووجب الامر لاننا قضينا بعينها وهذه الاجازة دفع الضرر
عن المولى ولو قضينا بعينها بعد دفع الضرر في المدة وقام العمل كان ذلك اضرا للمولى بتطير
منافع عبده بغير بدل فكان دفع الضرر عنها صحيحا اذ لو قضينا بعينها
لم يكن دفعا بل يكون تحقيقا للضرر فيعود النظر ضرا **قال** كل اية تخالف
قول اصحابنا فانما تحمل على الشئ او على التاويل او على الترجيح واولي ذلك ان تحمل على التاويل
من جهة التوفيق **اقول** ان من تحرى عند الاستباه وكسب بر الكعبة جاز عندنا
لاننا نؤول قوله في قولنا وجوهكم شطرا ان علمتم به والى حيث دفعتم منكم
الاستباه ويجعل على الشئ مثل قوله لله وللكرول ولذي القربى والى اية تبوت سهم
ذوي القربى في الغنيمة ونحن نقول شئ ذلك باجماع القضاة واما الترجيح فقولنا
والذين يوفون نكحهم وينهون ازوجا طاهر ان الحامل المتوفى عنها زوجها لا ينقض
عدها بوضول الحمل قبل مضي اربعة اشهر وعشرة ايام لان الولاية قوله واولات الاموال
اجل انهن ان يضمنن حملهن يقضى انقضاء عدتهما بوضول الحمل قبل مضي الاشهر لانهما مائة
في المتوفى عنها زوجها وهو وغيرهما من الموامل لكنا رجحنا هذه الاية بقول اربع عاشر
انها نزلت بعد نزول تلك الاية فنسختها وعلى جموع بين الاجلبي احتياطا لاستباه الترخ
قال خبر عبي بن جعفر قول اصحابنا فانه يحمل على الشئ او على انه معارض بعينه ثم
بصار الى دليل اخر ويرجح كما يحتج به اصحابنا من وجوه الترجيح او يحمل على التوفيق
وانما يفضل ذلك على حسب قيام الدليل ان قامت دلالة الشئ يحمل عليه وان قامت دلالة

على غير ما صرحنا اليه على حسب **اقول** ان السافق يقول يجوز ان تكون الفجر بعد اداء
 الفرض قبل طلوع الشمس لما روى عن انس انه قال راى رسول الله عليه السلام اصرى رقتين
 بعد الفجر فقال ما صولت ركعتين الفجر كنت لم اركعهما فسكتوا سكوت دليل التوفية
 قلنا هو منسوخ لما روى عن النبي عليه السلام انه قال لا صلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد
 حتى تغرب الشمس واتا المعارضة حديث انس عن النبي عليه السلام انه كان يفتي في الفجر
 حتى فارق الدنيا فهو معارض برواية اخرى عن انس رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قنت شهرين
 ثم ترك واذا تعارضت روايتان لساقط فبقينا حديثا من مسعود وغيره رضي الله عنهم ان
 النبي عليه السلام قنت شهرين ثم ترك على احوال من اوجب ثم تركه وات التوفيق فحرم ما روى عن النبي
 عليه السلام انه كان اذا رفع راسه من الركوع قال سمع الله من حملة ربنا لك الحمد وهذا لا يجمع
 بين الذكر من الامام والمقتدين وروى عن النبي عليه السلام انه قال اذا قال الامام سمع الله من حملة
 فقولوا ربنا الحمد فقم والقسم تقطع الشك فتنوق بينها فتقول الحمد لله وحده
 والافراد للمقتدى **قال** الحديث اذا ورد عن صحابي في مخالفا لقول الصحابي فان كان
 لا يقع في الاصل كصوت ثوبه وان كان صحيح في مورد ففقد سبق ذكر اقسامه لا
 ان احسن الوجه وبعدها من الشبهة اذا ورد حديث الضم في غير موضع الاجماع ان يحمل على
 التاويل والمعارضة بين صحابي مثله **اقول** يعني قوله لا يجمع في الاصل ان لا يكون
 مستند ولا يكون رواية عدلا فهذا غير ثابت فليس لاحد ان يتسكك به فلا يفتقر الى
 التفحص عنه فاما اذا اسند عدول فقد ثبت واصبح الى التفحص عنه فيعارض بقول صحابي
 اخر وهو كاختلاف الصحابي بين قوله والاخوة في عدم الزوج الثاني في الطلقة والطلاقين
 وفي مسألة تكبيرات ايام التثريق **قال** طامع بالاجتهاد لا يفسح باجتهاد
 مثله ويفسخ بالنقض **اقول** ويتبع ذلك في التحريم والقضاء اليه عادي **قال**
 النص يحتاج الى تعليله بحكم غير الاجمك نفسه **اقول** وذلك لان امره في الكتاب

هو قول الله

قوله عليه السلام بالحنطة بالحنطة مثلا بمثل يدا بيد والفضل ربواه ثابته بعينه النص
 لا بالمعنى وفي سائر المكيلا والموزونات والقدح والجنس وكذا نظائره **قال** ينفرد
 بين علته الشيء وبين حكمه فان علته موجبة وحكمته غير موجبة **اقول** ان السفر
 علة القصر بحكمة المشقة ثم بالسفر ثبت القصر وان لم يلحق المشقة وعدم الحكمة
 لا يوجب عدم الحكمة ووجود الحكمة اوجب وجود الحكم وعلته وجوب الاستحسان
 ملك الوطى ملك البين وحكمته صيانة النسب لئلا يخرج عن اصل طائفة ثم اذا اشترط بنية
 بكرة امر امرأة او صبي وجب الاستحسان مع التيقن بفراغ الرحم وعدم الحكمة لم يقدم
 الوصوب **قال** السائل اذا سأل سؤالا ينبغي للسؤال عنه ان لا يجب على السائل
 والاكثر ان كمن يفكر فيه ويتفكر انه ينقسم الى قسمين واحد الى قسمين او اقسام ثم
 يقابل في كل قسم فقامت بعده جوابه عما يخرج اليه جوابه **اقول** هذا اصل كثير
 منفعته لانه اذا اطلق الكلام فربما كان سريعا لا تنقصا لان اللفظ غالبا
 يجري على عومه واطلاقه قال هذا يقع في كل نوع من العبارات والتعليكات والبيانات
 وغيرها اذا قيل كل في حالة الصوم هل ينسد صومه ام لا يقال ان كان سهوا او عدوا
 قيل عدا باع عينا فيقال هو ما دون اوجوبه وان قيل رمل فقل رمل ما د عليه فيقال
 اعدا او خطا او شبهة وباتى انه وان قيل زنى ما د عليه فيقال محصن صواب ذلك
 في غير محصن ونظائرها كثيرة **قال** الحادثة اذا رقت ولم يجد السؤل عنها
 جوابا وكذا خطيئة في كتابا صحابيا فانه ينبغي له ان يستنبط جوابا من غيرهما ان كان الكتاب
 اوصلة سنة او من غير ذلك ما هو لا قوي فانه لا بعد وحكمه من هذه الاصول **اقول**
 المسائل المقصورة مستخرجة من هذه الاصول والنوازل الحادثة مستخرج منها
 ايضا **قال** المعنى اذا تصدى لمعنيين امرها اجلي والاخر اخفى لان الاجلي
 امك من الاضغى **اقول** من ذلك قوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الامام الحكمه



على العقد الذي هو ضد الحلو وذلك في المستقبل وحلله في على العقد الذي هو غير القالب
 وذلك يقع على الخاضع ايضا والاول لجل في كان **اولي قال** يجوز ان يكون اول الالية
 على المصوم وامر على الخصوص **اقول** من ذلك قوله في من قدمه منا خطا فحرم
 رتبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله ثم قال في الذي سلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فان
 من قوم عدوك لم وهو مؤمن فحرم رتبة مؤمنة ولم يعلو دية مسلمة الى اهله ويجوز
 ان يكون اول الالية على الخصوص والافر على العموم وهو كقولهم فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما
 صلحا فحق الاذواج ثم قال في الله تعالى والصلح خير وهذا في كل شيء **قال** التوفيقان
 اذا تلقيا وتعارضا وفي امر عاتركم للتفطين على الحقيقة فهو **اولي اقول** من ذلك قوله
 المستحاضة تنوضا لكل صلوة عمل اصحابها وقالوا به يتدبرها في الوقت لان الاول
 صريح في ذكر الوقت والثاني محتمل فان الصلوة تنكروا بها وقتها قال عليه السلام
 اينما ادركتني الصلوة تيممت وصليت في وقت الصلوة وما قال ان في امة مؤمنة بنيت
 الصلوة فيه على الثاني والقاد لكلمة الوقت من الحديث الاول **قال** البيان يعتبر بالابتداء
 ان صح الابتداء صح البيان والافلا **اقول** ان اوطر اذا قل لا امرتين له وقد دخلها
 انما طان فان ثم قال بها وحما في العدة امد كما طلق ثلث فله بيان ما دام في العدة ايها صح
 كما لو ابتداء ذلك فان انقضت عدتها فيبين الثلث في امد بها بعينه لم يقع وبقي ذلك الوقت
 فانه لو ابتداء ذلك لم يقع ولو انقضت عدة امد بها او لا تقبيل اخرى للثلاث **فتى**
فروق ان زوجها بنقل البكر فكسد النكاح فعلى الزوج قيمة يوم كسده ولو كان في البيع فسد ولو نكح
 ان كانك ادخله الهلاك وحللك البدن في باب البيع يوجب فساد النكاح لا يوجب فساد
 عدة امراة لو ابرأت عن نفقة النكاح لا يبيع ولو ابرأت عن نفقة العدة صح لان نفقة
 النكاح يتجدد بتجدد الاحتباس فلا يسقط قبله ويوجب فساد نفقة العدة تجب بالطلاق ففان
 الابراء بسبب وجوبها **لواقر** المريض انه كان ابراء فلا من اليه الذي عليه في صحة لم يجز

واذا جاز الرقبة عن سنة الاداء فللقاض ان يحلف
 الرقبة على عدم ما يجب اداؤه على ذمتهم ثم حكم برأيه
 ذمتهم من قضا ومغنيان ان له صاحب الرقبة
 اذا اخرج اذنه من الركن وعجزت الرقبة عن تبينة
 الاداء فللقاض ان يحلف الرقبة على عدم بقائه ما
 يجب اداؤه عليه في ذمتهم ثم حكم برأيه ذمتهم
 في قضا ومغنيان في كذا افي كذا ما وانشاء العالم
 محمد بن محمد بجوي زاده وكذا افي الشيخ الاسلام
 المرحوم المغفور بستان زاده وذا في بياحه
 وصيد العصر مولانا ببر محمد افندي سلمه

يجوز لطالب العلم ان يافد من مال الناس سوا
 سرقة او غصبا ويجوز ان طالب العلم يستغفر
 بحق يتعلق بجميع الناس من غير تمييز

في
 من
 لا
 ي
 ي
 ي

Süleymaniye Kütüphanesi
 Hasan Hüsnî Paşa
 384

زیه متوفی که بر روز منتهی محکوم به اولا و اوج یکدیگر و حق حقی حضرت او را
از و بی حدی که علی او غایب است و میگوید که حاله مبلغ مزبور را تمام
افزود و قبضه ابدک و به حضور رسیدن اقرار ایند که کند و نکند و مزبور
و بر نه از مبلغ مزبور که یکی یک غرضی قبضه ابدک باقی بیک
غرضی عمر و در دعوی ایند که کند و عمر و بالتام تسلیم ابدک حتی
حضور رسیدن و کیلان مزبور را اقرار اتمش را بدی دیو
دفع و دفع ناطق بر قطع حجت شرعی ابرار ایند که نکند
و کیلان مزبور را کاذبا اقرار اتمش که دید که کند و صد شری
او زه عمر و دفعند مبطل و و کیلان مزبور را اقرار کرده
کاز بطوریکه قلینم عمر و حلف بالله ایند که کند مبلغ باقی
بیک غرضی بشر و خالص ضامن لازم او را